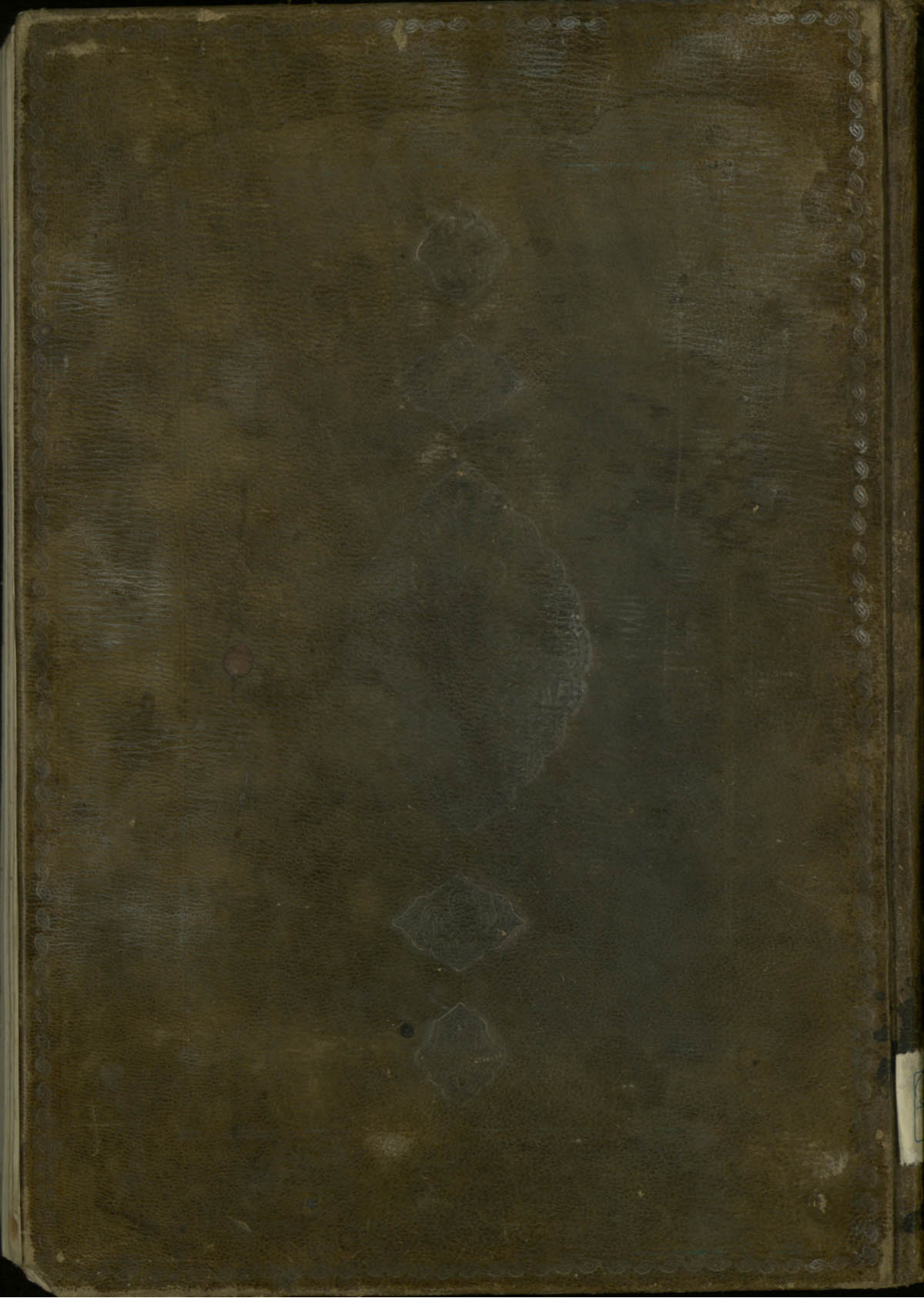
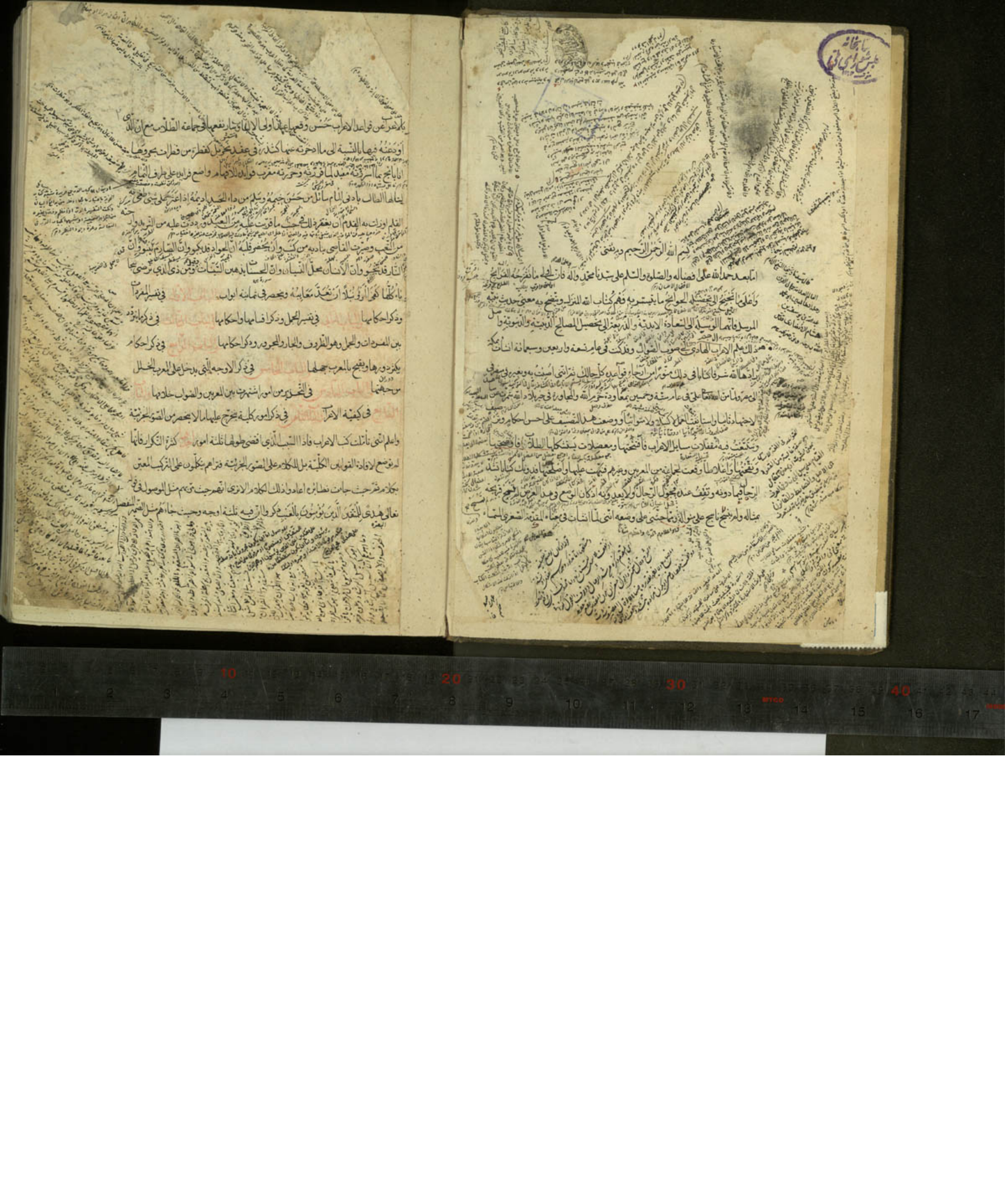



کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب
مغنی اللبیب
مؤلف
موضوع تألیف
شمارهٔ دفتر
۷۲۱۹



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله على افضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله فان اولى ما تقترحه القرائح
واعلى ما تجنح الى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه
المرسل فانهما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية واصل
ذلك علم الاعراب الهادي الى صوب الصواب وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعمائة انشات بمكة
زادها الله شرفا كتابا في ذلك منورا من ارجاء قواعده كل حالك ثم انني اصبت به وبغيره في منصرفي
الى مصر ولما من الله تعالى علي في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شمرت عن ساعد
الاجتهاد ثانيا واستانفت العمل لا كسلا ولا متوانيا ووضعت هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف
وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب فافتتحتها ومعضلات يستشكلها الطلاب فاوضحتها
ونقحتها واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها واصلحتها فدونك كتابا تشد
الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه اذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة
بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثني على وضعه انني لما انشات في معنى المقدمة الصغرى المسماة

بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند اولي الالباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع ان الذي
اودعته فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة في عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر وها
انا بائح بما اسررته مفيد لما قررته وحررته مقرب فوائده للافهام واضع فرائده على طرف الثمام
لينالها الطلاب بادنى المام سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به
القلم او زلت به القدم ان يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وارحت
من التعب وصيرت القاصي بادنيه من كثب وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان الصارم قد ينبو وان
النار قد تخبو وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات ومن ذا الذي ترضى سجا
ياه كلها كفى المرء نبلا ان تعد معايبه وينحصر في ثمانية ابواب الباب الاول في تفسير المفردات
وذكر احكامها الباب الثاني في تفسير الجمل وذكر اقسامها واحكامها الباب الثالث في ذكر ما يتردد
بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر احكامهما الباب الرابع في ذكر احكام
يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها الباب الخامس في ذكر الاوجه التي يدخل على المعرب الخلل
من جهتها الباب السادس في التحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها الباب
السابع في كيفية الاعراب الباب الثامن في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية
واعلم انني تاملت كتب الاعراب فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلثة امور احدها كثرة التكرار فانها
لم توضع لافادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية فتراهم يتكلمون على التركيب المعين
بكلام ثم حيث جاءت نظائره اعادوا ذلك الكلام الا ترى انهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله
تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا ان فيه ثلثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل

من قوله تعالى إنك أنت السميع العليم ذكروا فيه أيضا ثلاثة أوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل
من قوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلا
اله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له والخلاف في كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ
إذا وقع بعد إذا في نحو إذا السماء انشقت أو إن في نحو وإن امرؤ خاف أو الظروف في نحو أفي الله
شك أو لو في نحو ولو أنهم صبروا وفي كون أن وأن وصلتهما بعد حذف الجار في نحو شهد الله
أنه لا إله إلا هو وفي نحو حصرت صدورهم أن يقاتلوكم في موضع خفض بالجار المحذوف وعلى حد
قوله أشارت كليب بالأكف الأصابع أو نصب بالفعل المذكور على حد قوله كما عسل الطريق الثعلب وكذلك
يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير
وجود الفاصل وغير ذلك مما إذا استقصي أمل القلم وأعقب السآمة فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة
محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فإنك تجد به كنزا واسعا تنفق منه ومنهلا
سائغا ترده وتصدر عنه **والأمر الثاني** إيراد ما لا يتعلق بالإعراب كالكلام في اشتقاق اسم أهو من السمة
كما يقول الكوفيون أم من السمو كما يقول البصريون والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين
وكالكلام على ألفه لم حذفت من البسملة خطا وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظا وكالكلام على ألف
ذا الإشارية أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول
البصريون والعجب من مكي بن أبي طالب إذ أورد مثل هذا في كتاب مشكل الإعراب مع أنه ليس من
الإعراب في شيء وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ورد فيها من
اللغات وما روي من القراءات وإن لم يبن على ذلك شيء من الإعراب **والأمر الثالث** إعراب الواضحات

كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف وأكثر الناس استقصاء لذلك
الحوفي وقد تجنبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطر من إيراد
النظائر القرآنية والشواهد الشعرية وبعض ما اتفق في المجالس النحوية ولما تم هذا التصنيف على
الوجه الذي قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته سميته بمغني اللبيب عن
كتب الأعاريب وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم العربية ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب ومن الله تعالى
أستمد الصواب والتوفيق إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل
والفهم من الزيغ والزلل إنه أكرم مسؤول وأعظم مأمول وهو حسبي ونعم الوكيل

الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة
إلى ذلك وقد رتبتها على حروف المعجم ليسهل تناولها وربما ذكرت أسماء غير ذلك وأفعالا لمسيس الحاجة
إلى شرحها **حرف الألف** الألف المفردة تأتي على وجهين **أحدهما** أن تكون حرفا ينادى به القريب كقوله
أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط وأن الذي للقريب
يا وهذا خرق لإجماعهم **والثاني** أن تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو أزيد قائم وقد
أجيز الوجهان في قراءة الحرميين أمن هو قانت آناء الليل وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء
ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا ويقربه سلامته من دعوى المجاز إذ لا يكون الاستفهام
منه تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام
أمن هو قانت خير أم هذا الكافر أي المخاطب بقوله تعالى قل تمتع بكفرك قليلا فحذف
شيئان معادل الهمزة والخبر ونظيره في حذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي **شعر** دعاني إليها

القلب التي لامني سمع فما ادري ارشد طلابها تقديره امر غي ونظيره في مجي الخبر كلمة خبر واقعة قبل

ام افمن يلقى في النار خير ام من ياتي آمنا يوم القيمة ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في

البيت لصحة قولك ما ادري هل طلابها رشد واقتصاره على نوي هل بمعادل وكذا الاحاجة في

الى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك كمن ليس كذلك وقد قالوا في قوله تعالى افمن هو قائم

على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك او لم يوحدوه ويكون وجعلوا لله شركاء

معطوفا على الخبر على التقدير الثاني وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب

يوم القيمة اي كمن ينعم في الجنة وفي قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا اي كمن

هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء او التقدير ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل

فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا على العكس

مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما اي افمن هو خالد في الجنة يسقى

من هذه الانهار كمن هو خالد في النار وجاء مصرحا بهما على الاصل في قوله تعالى او من كان ميتا

فاحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها افمن كان

على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله والالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت باحكام

احدها جواز حذفها سواء تقدمت على ام كقول عمر بن ابي ربيعة بدا لي منها معصم حين جمرت

وكف خضيب زينت ببنان فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان

اراد ابسبع ام لم تتقدمها كقول الكميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو

الشيب يلعب اراد او ذو الشيب يلعب واختلف في قول عمر بن ابي ربيعة ثم قالوا تحبها قلت بهرا

عدد الرمل والحصى والتراب فقيل اراد اتحبها وقيل انه خبر اي انت تحبها ومعنى قلت بهرا قلت

احبها حبا بهرني بهرا اي غلبني غلبة وقيل معناه عجبا وقال المتنبي احيى وايسر ما قاسيت

ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا احيى فعل مضارع والاصل احيى فحذف همزة الاستفهام

والواو للحال والمعنى التعجب من حاله يقول كيف احيى واقل شيء قاسيته قد قتل غيري والاخفش

يقيس ذلك في الاختيار عند امن اللبس وحمل عليه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي وقوله تعالى

هذا ربي في المواضع الثلثة والمحققون على انه خبر وان مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه

انه مبطل فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالابطال بالحجة وقرا ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم

وقال صلى الله عليه وآله لجبرئيل عليه السلام وان زنى وان سرق فقال وان زنى وان سرق

والثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم وهل

مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك

وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك والثالث انها تدخل على الاثبات كما تقدم وعلى

النفي نحو الم نشرح او لما اصابتكم مصيبة وقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد ذكره بعضهم

وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك تقول اقام زيد ام لم يقم والرابع تمام التصدير بدليلين احدهما

انها لا يذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد ام اقعد وتقول ام هل

قعد والثاني انها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو وبالفاء او بثم قدمت على العاطف تنبيها

على اصالتها في التصدير نحو اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع آمنتم به واخواتها

تتاخر عن حرف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون

فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون فاي الفريقين فما لكم في المنافقين

فتبين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة

في تلك المواضع في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون

التقدير في افلم يسيروا افنضرب عنكم الذكر صفحا افئن مات او قتل انقلبتم افما نحن

بميتين امكثوا فلم يسيروا انهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا اتؤمنون به في حيوته فان مات

او قتل انقلبتم انحن مخلدون فما نحن بميتين ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وانه غير

مطرد اما الاول فلدعوى حذف الجملة فان قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه اسهل منه لان

التجوز فيه على قولهم اقل لفظا مع ان في هذا التجوز تنبيها على اصالة شيء في شيء اي اصالة

الهمزة في التصدير واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت وقد

جوز الزمخشري في مواضع ما تقوله الجماعة منها قوله في افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم

بغتة وقوله في ائنا لمبعوثون او آباؤنا الاولون فيمن قرا بفتح الواو ان آباؤنا عطف على

الضمير في لمبعوثون وانه اكتفي بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام وجوز الوجهين في موضع

فقال في قوله تعالى افغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة

ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف تقديره ايتولون فغير دين الله يبغون

فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان احدها التسوية وربما

توهم ان المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع

بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول

المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام

قعدت الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك وبقعودك

الثاني الانكار الابطالي وهذه يقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو

افاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا فاستفتهم الربك البنات ولهم البنون

اشهدوا خلقهم ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا افعيينا بالخلق الاول

ومن جهة افادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفي النفي اثبات ومنه

اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده ولهذا عطف ووضعنا على الم نشرح لك صدرك

لما كان معناه شرحنا ومثله الم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى الم

يجعل كيدهم في تضليل وارسل عليهم طيرا ابابيل ولهذا ايضا كان قول جرير في

عبد الملك الستم خير من ركب المطايا واندى العالمين بطون راح مدحا بل قيل انه

امدح بيت قالته العرب ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة الثالث

الانكار التوبيخي فيقتضي ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون اغير

الله تدعون ائفكا آلهة دون الله تريدون اتاتون الذكران اتاخذونه بهتانا وقول العجاج

اطربا وانت قنسري والدهر بالانسان دواري اي اتطرب وانت شيخ كبير والرابع التقرير

ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه ويجب ان يليها

الشيء الذي تقرره به تقول في التقرير بالفعل اضربت زيدا وبالفاعل اانت ضربت زيدا

وبالمفعول ازيدا ضربت كما يجب ذلك في المستفهم عنه وقوله تعالى اانت فعلت هذا محتمل للارادة

يكون

الاستفهام الحقيقي بان يكونوا لم يعلموا انه الفاعل ولا لارادة التقرير بان يكونوا قد علموا ولا
استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به لان الهمزة لم تدخل عليه ولانه عليه السلام قد اجابهم بالفاعل
بقوله بل فعله كبيرهم هذا فان قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى الم تعلم ان الله على
كل شيء قدير على التقرير قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي
والاولى ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي او الابطالي اي الم تعلم ايها المنكر للنسخ والرابع التهكم
نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والخامس الامر نحو ااسلمتم اي اسلموا والسادس التعجب نحو
الم تر الى ربك كيف مد الظل والسابع الاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا وذكر بعضهم
معاني اخر لا صحة لها تنبيه قد تقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعها
يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفى يفي ووقى يقي والامر منه اه بحذف اللام
للامر وبالهاء للسكت في الوقف وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله ان هند المليحة الحسناء
وأي من اضمرت لخل وفاء فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى والجواب ان الهمزة فعل امر
والنون للتاكيد والاصل ايئن بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت
الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لتقرعن على السن من ندم اذا تذكرت يوما بعض
اخلاقي وهند منادى مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة نعت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث
عن عبد الملك والحسناء اما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز يعود الفضل
منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر
الجوادا واما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف اي عدي يا هند المراة الخلة الحسناء وعلى

الوجهين الاولين فيكون انما امرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعود وقوله
وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأيا مثل وأي من ومثله فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر
وقوله اضمرت بتاء التانيث محمول على معنى من مثل من كانت امك آ ما المدحوف لنداء البعيد لم يذكره
سيبويه وذكره غيره ايا حرف كذلك وفي الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال ايا جبلي
نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها وقد تبدل همزتها هاء قال فاصاخ يرجو ان
يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا اجل يكون للام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر
واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فيقع بعد نحو قام زيد ونحو اقام زيد ونحو اضرب زيدا وقيد المالقي
الخبر بالمثبت والطلب بغير النهي وقيل لا تجيء بعد الاستفهام وعن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم
ونعم بعد الاستفهام احسن منها وقيل تختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال
ابن خروف اكثر ما يكون بعده اذن فيها مسائل الاولى في نوعها قال الجمهور هي حرف وقيل اسم والاصل في اذن
اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها
بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها المسالة الثانية
في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد
تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا انتهى والاكثر ان
يكون جوابا لان او لو ظاهرتين او مقدرتين فالاول كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني
منها اذن لا اقيلها وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذن لقام بدل من لم تستبح وبدل

نعم

الجواب جواب والثاني نحو ان يقال اتيتك فتقول اذن اكرمك اي ان اتيتني اذن اكرمك وقال الله
تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض
قال الفراء حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ان لم تكن ظاهرة المسالة الثالثة في لفظها
عند الوقف عليها والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف عليها
بالنون لانها كنون لن وان روي عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها
فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت
بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف المسالة الرابعة في عملها
وهو نصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما او انفصالهما بالقسم او بلا النافية يقال اتيك
فتقول اذن اكرمك ولو قلت انا اذن قلت اكرمك بالرفع لفوات التصدير فاما قوله لا تتركني فيهم شطيرا
اني اذن اهلك او اطيرا فمؤول على حذف خبر ان اي اني لا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعده ولو قلت
اذن يا عبد الله قلت اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف وابن
بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي
النصب وعند هشام الرفع ولو قيل لك احبك فقلت اذن اظنك صادقا رفعت لانه حال تنبيه
قال جماعة من النحويين اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان نحو واذا لا يلبثون
خلفك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق انه اذا قيل
ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها
حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها

مستانف او لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية
رفعت او على الاسمية فالمذهبان ان المكسورة الخفيفة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية نحو
ان ينتهوا يغفر لهم وان تعودوا نعد وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية
نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين و
والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن ولقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سئل في الا تفعلوه
فقال ما هذا الاستثناء امتصل هو ام منقطع الثاني ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون
الا في غرور ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم ومن ذلك وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن
به اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدا وبقيت صفته ومثله وان منكم
الا واردها وعلى الجملة الفعلية نحو ان اردنا الا الحسنى ان يدعون من دونه الا اناثا وتظنون
ان لبثتم الا قليلا ان يقولون الا كذبا وقول بعضهم لا تاتي ان النافية الا وبعدها الا كهذه
الايات او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد
الميم اي ما كل نفس الا عليها حافظ مردود بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري
اقريب ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ويخرج عليها قوله تعالى قل ان كان للرحمن
ولد وعلى هذا فالوقف هنا وقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه اي في الذي ما مكناكم فيه وقيل
زائدة ويؤيد الاول مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم وكانه انما عدل عن ما لئلا
تتكرر فيثقل اللفظ قيل ولهذا لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا الالف الاولى هاء فقالوا مهما
وقيل بل هي في الاية بمعنى قد وان من ذلك فذكر ان نفعت الذكرى وقيل في هذه ان التقدير

وان لم تنفع مثل سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وقيل انما قيل ذلك بعد ان عمهم بالتذكير
ولزمت الحجة وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكر فيهم كقولك عظ
الظالمين ان سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وقد اجتمعت الشرطية والنافية
في قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده الاولى شرطية والثانية نافية
جواب للقسم الذي اذنت به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وجوبا واذا
دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد اعمالها عمل ليس
وقرأ سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بنون خفيفة
مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وامثالكم وسمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد
الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك ومما يتخرج على الاهمال الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم
ان قائم واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل
وسمع ان قائما على الاعمال وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف
بالنقل ثم سكنت النون وادغمت مردود لان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت ولهذا تقول هذا
قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف الياء لالتقاء الساكنين فهي مقدرة الثبوت وح فيمتنع الادغام لان
الهمزة فاصلة في التقدير ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي ان يكون لان
مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين لنا
قراءة الحرميين وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم وحكاية سيبويه ان عمرا لمنطلق ويكثر اهمالها نحو
وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وان كل لما جميع لدينا محضرون وقراءة حفص ان هذان

قراءة
لساحران وكذا قراءة ابن كثير الا انه شدد نون هذان ومن ذلك ان كل نفس لما عليها حافظ في ٨
من خفف لما وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان
كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا
ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين و
يقاس على النوعين اتفاقا ودون هذا ان يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله شلت يمينك ان
قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد ولا يقاس عليه خلافا للاخفش اجاز ان قام
لانا وان قعد لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان تزينك
لنفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه خلافا للاخفش اجاز ان قام لانا اجماعا
وحيث وجدت ان وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه الامثلة فاحكم بان اصلها التشديد
وفي هذه اللام خلاف ياتي في باب اللامات والرابع ان تكون زائدة كقوله ما ان اتيت بشيء انت
تكرهه واكثر ما زيدت بعد ما النافية دخلت على جملة فعلية كما في البيت واسمية كما في قوله
فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا وفي هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت
واما قوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف في رواية من نصب ذهبا
وصريفا فخرج على انها نافية مؤكدة لما وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان
لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا
احاذر ان تنأى النوى بغضوبا وقبل مدة الانكار سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان

اخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا ان يكون رايه على خلاف ذلك وزعم ابن الحاجب
انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو وانما تلك ان المفتوحة وزيد على هذه المعاني الاربعة
معنيان اخران فزعم قطرب انها قد تكون بمعنى قد كما مر في ان نفعت الذكرى وزعم
الكوفيون انها تكون بمعنى اذ وجعلوا منه واتقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد
الحرام ان شاء الله امنين وقوله ص وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك مما الفعل فيه
محقق الوقوع وقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم
قالوا وليست بشرطية لان الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت واجاب الجمهور
عن قوله تعالى ان كنتم مؤمنين بانه شرط جيء به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان
كنت ابني فلا تفعل كذا وعن اية المشيئة بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا
عن المستقبل او بان اصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك او ان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء
الله ان لا يموت منكم احد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السؤال او ان ذلك من كلام رسول
الله صلعم لاصحابه حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا او من كلام الملك الذي اخبره في المنام
واما البيت فمحمول على وجهين احدهما ان يكون على اقامة السبب مقام المسبب والاصل
ان افتخر مفتخر بسبب حز اذني قتيبة اذ الافتخار بذلك يتسبب عنه الحز والثاني ان يكون على
معنى التبيين اي اتغضب ان تبين في المستقبل ان اذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال
الاخر اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة اي تبين اني لم تلدني لئيمة وقال الخليل والمبرد
والصواب ان اذنا بفتح الهمزة اي لان اذنا ثم هي عند الخليل ان الناصبة وعند المبرد والفراء

ان المخففة من الثقيلة ويرد قول الخليل ان الناصبة لا يليها الاسم على اضمار الفعل وانما ذلك ٩
لان المكسورة نحو وان احد من المشركين استجارك وعلى الوجهين يتخرج قول الاخر
ان تقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي ان يفتخروا بسبب قتلك
او ان تبين انهم قتلوك ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين اسم وحرف
والاسم على وجهين ضمير المتكلم في قول بعضهم ان فعلت بسكون النون والاكثرون على فتحها وصلا
وعلى الاتيان بالالف وقفا وضمير المخاطب في قولك انت وانت وانتما وانتم وانتن على قول
الجمهور ان الضمير هو ان والتاء حرف خطاب والحرف على اربعة اوجه احدها ان تكون حرفا
مصدريا ناصبا للمضارع وتقع في موضعين احدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع نحو
وان تصوموا خير لكم وان تصبروا خير لكم وان يستعففن خير لهن وان تعفوا اقرب
للتقوى وزعم الزجاج ان منه ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس اي خير لكم
فحذف الخبر وقيل في فالله احق ان تخشوه ان احق خبر عما بعده والجملة خبر عن اسم الله
سبحانه وفي والله ورسوله احق ان يرضوه كذلك والظاهر فيهما ان الاصل احق بكذا وقيل التقدير
مخافة ان تبروا واختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب على الخبرية وقيل
على المفعولية وان معنى عسيت ان تفعل قاربت ان تفعل نقل عن المبرد وقيل نصب اما باسقاط
الجار او بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه وان المعنى دنوت من ان تفعل
او قاربت ان تفعل والتقدير الاول بعيد اذ لم يذكر هذا الجار في وقت وقيل رفع على البدل
وسد مسد الجزئين كما سد في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير

مسد المفعولين والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع نحو الم يأن للذين آمنوا
ان تخشع قلوبهم وعسى ان تكرهوا شيئا الاية ونحو يعجبني ان تفعل ونصب نحو وما كان هذا
القرآن ان يفترى يقولون نخشى ان تصيبنا دائرة فاردت ان اعيبها وخفض نحو اوذينا من قبل
ان تأتينا من قبل ان يأتي احدكم الموت وابيت لان اكون ومحتملة لهما نحو والذي اطمع ان
يغفر لي اصله في ان يغفر ومثله ان تبروا وتتقوا اذا قدر في ان تبروا او لئلا تبروا وهل المحل
بعد حذف الجار جر او نصب فيه خلاف سيأتي وان هذه موصول حرفي وتوصل بالفعل المتصرف
مضارعا كان كما مر او ماضيا نحو لولا ان من الله علينا لولا ان ثبتناك او امرا كحكاية سيبويه
كتبت اليه بان قم هذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك في امرين احدهما كون الموصولة بالماضي والامر
هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم انها غيرها بدليلين احدهما ان الداخلة على المضارع
تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما
بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به والجواب عن الاول انه منتقض بنون
التاكيد فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وبادوات الشرط فانها ايضا
تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني انه انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية
لانها اثرت القلب الى الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في
معنى المضارع اثرت النصب في لفظه الامر الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك ابو حيان زعم انها
لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية واستدل بدليلين احدهما انهما اذا قدرا بالمصدر
فات معنى الامر والثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح

ذلك مع الماضي والمضارع والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر
كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم انه يسلم
مصدرية ان المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء
من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا وعن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى
لتعليق الاعجاب والكراهية بالانشاء لا لما ذكر ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا
ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت
اليه بان قم واجاب عنها بان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله هن الحرائر لا ربات احمرة سود
المحاجر لا يقرأن بالسور وهذا وهم فاحش لان حروف الجر زائدة كانت او غير زائدة لا تدخل الا
على الاسم او ما في تاويله تنبيه ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان ونقله
اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وانشدوا اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى
ان يأتنا الصيد نحطب وقوله احاذر ان تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا وفي هذا نظر
لان عطف المنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة
ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة وقول الشاعر ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان
لا تشعرا احدا وزعم الكوفيون ان ان هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب
قول البصريين انها ان الناصبة اهملت حملا على اختها ما المصدرية وليس من ذلك قوله
ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم لان الخوف هنا
يقين فان مخففة من الثقيلة الوجه الثاني ان تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل

اليقين او ما نزل منزلته نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون وحسبوا
ان لا تكون فيمن رفع وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وان هذه
ثلاثية الوضع وهي مصدرية ايضا وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيئا
وشرط اسمها ان يكون ضميرا محذوفا وربما ثبت كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم
ابخل وانت صديق وهو مختص بالضرورة على الاصح وشرط خبرها ان يكون جملة ولا يجوز افراده
الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون
الثمالا الوجه الثالث ان تكون مفسرة بمنزلة اي نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك ونودوا ان
تلكم الجنة ويحتمل المصدرية بان تقدر قبلها حرف الجر فيكون في الاولى ان الثنائية لدخولها على
الامر وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة
وهو متجه عندي اوجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب
نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي في مكان ان في المثال لوجدت
الطبع غير قابل له ولها عند مثبتها شروط احدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر
دعويهم ان الحمد لله الثاني ان تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان باي
او ترك حرف التفسير ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو كتبت اليه ان ما انت وهذا
الثالث ان تكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر ومنه وانطلق الملأ منهم ان امشوا اذ ليس
المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف
بل الاستمرار على الشيء وزعم الزمخشري ان ان التي في قوله تعالى ان اتخذي من الجبال بيوتا

مفسرة ورده ابو عبد الله الرازي بان قبله واوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال والوحي
ههنا الالهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال بيوتا
والرابع ان لا تكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح جمل الصغير لابن
عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به ان
اعبدوا الله وهو حسن وعلى هذا فيقال في هذا الضابط ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول
مؤول بغيره ولا يجوز في الاية ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم
مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسيرا لامره لان المفسر عين تفسيره ولا ان يكون مصدرية وهي وصلتها
عطف بيان على الهاء في به ولا بدلا من ما اما الاول فلان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات
فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ووهم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا عن هذه
النكتة وممن نص عليها من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك واما
الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول نعم ان اول القول بالامر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز
وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع فان قيل لعل امتناعه من اجازته لان امر لا يتعدى بنفسه الى
الشيء المامور به الا قليلا فكذا ما اول به قلنا هذا لازم له على توجيهه التفسيرية ويصح ان يقدر
بدلا من الهاء في به ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة
بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع والخامس ان لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت اليه بان افعل
كانت مصدرية مسئلة اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو اشرت اليه ان لا تفعل

رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقدير
لا نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب الوجه الرابع ان تكون زائدة
ولها اربعة مواضع احدها وهو الاكثر ان تقع بعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا
سيء بهم الثاني ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم
يوم من الشر مظلم او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق هذا قول
سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده
ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك الثالث وهو نادر ان تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر الظبية والرابع
بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر وزعم الاخفش انها تزاد في
غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على
الله وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا
وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور والظرف في المفعول به ولان الاصل ان لا تكون لا زائدة والصواب
قول بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال
بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان في البيتين وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق بخلاف
حرف الجر الزائد فانه كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل عمله ولا معنى لان الزائدة
غير التوكيد كسائر الزوائد قال ابو حيان وزعم الزمخشري انه ينجر مع التوكيد معنى اخر فقال في
قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة

ابراهيم ع في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتاكيدا في ان الاساءة
كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب فيها كالاول
وقال الشلوبين لما كانت ان للسبب في جئت ان تعطي اي للاعطاء افادت هنا ان الاساءة كانت
لاجل المجيء وتعقبه وكذلك قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت اكدت ان ما بعد لو وهو
السبب في الجواب وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين انتهى والذي رايته في كلام الزمخشري في
تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة اكدت وجود الفعلين مرتبا احدهما على الاخر في وقتين متجاورين
لا فاصل بينهما كانهما وجدا في جزء واحد من الزمان كانه قيل لما احس بمجيئهم فاجاته المساءة من غير
ريث انتهى والريث البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ولا كلامه مخالف لكلام
النحويين لاطباقهم على ان الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده ولما تفيد وقوع الفعل الثاني
عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك ثم ان قصة الخليل ع التي فيها قالوا سلاما
ليست في السورة التي فيها سيء بهم بل في سورة هود ع وليس فيها لما ثم كيف يتخيل ان التحية
تقع بعد المجيء ببطء وانما يحسن اعتقاد تاخر الجواب في سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انا
مهلكو اهل هذه القرية ثم التعبير بالاساءة لحن لان الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل والصواب
المساءة كما قاله الزمخشري واما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين احدهما ان المفيد
للتعليل في مثاله انما هو لام العلة المقدرة لا ان والثاني ان ان في المثال مصدرية والبحث في
الزائدة تنبيه وقد ذكر لان معان اربعة اخر احدها الشرطية كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون
ويرجحه عندي امور احدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق

فقرئ بالوجهين في قوله تعالى ان تضل احداهما ولا يجرمنكم شنان قوم ان صدوكم
افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم مسرفين وقد مضى انه روي بالوجهين قوله اتغضب ان اذنا
قتيبة حزتا الثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم
الضبع الثالث عطفها على ان المكسورة في قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا
ما اتيت وما تذر الرواية بكسر ان الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد
على الجملة وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني اكرمك
وقولك اكرمك لاتيانك اياي واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت وكذلك تقول
ان جئتني واحسنت الي اكرمتك ثم تقول ان جئتني ولاحسانك الي اكرمتك وتجعل
الجواب لهما انتهى وما اظن العرب فاهت بذلك يوما المعنى الثاني النفي كان المكسورة ايضا قاله
بعضهم في ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم
من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض الثالث معنى اذ كما تقدم عن بعضهم في ان
المكسورة وهذا قاله بعضهم في بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم يخرجون الرسول واياكم
ان تؤمنوا وقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا والصواب انها في ذلك كله مصدرية
وقبلها لام العلة مقدرة والرابع ان تكون بمعنى لئلا قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا
وقوله نزلتم منزل الاضياف منا فعجلنا القرى ان تشتمونا والصواب انها مصدرية والاصل
كراهة ان تضلوا ومخافة ان تشتمونا وهو قول البصريين وقيل هو على اضمار لام قبل ان
ولا بعدها وفيه تعسف ان المكسورة المشددة على وجهين احدهما ان تكون حرف توكيد

نصب الاسم وترفع الخبر قيل وقد تنصبهما في لغة كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات
ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا
وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر مصدر
قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما
وقد يرتفع بعدها المبتدا فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله م ان من اشد الناس عذابا
يوم القيامة المصورون الاصل انه اي ان الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباء وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا
يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يابه غير الاخفش من البصريين
لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا ياباه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر
الناس وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق
فان نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق
وقرا الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم الثاني ان تكون حرف جواب بمعنى نعم خلافا
لابي عبيدة واستدل المثبتون بقوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه ورد بانا
لا نسلم ان الهاء للسكت بل هي ضمير منصوب بها والخبر محذوف اي انه كذلك والجيد الاستدلال
بقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها اذ لا يجوز
حذف الاسم والخبر جميعا وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرا ان هذان لساحران واعترض
بامرين احدهما ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت فلا يصح حمل التنزيل عليه والثاني

ان اللام لا يدخل في خبر المبتدا، واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها
داخلة على مبتدا محذوف اى لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة
لفظا كما قال ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فزاد ان بعد ما المصدرية
لشبهها في اللفظ بما النافية ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع
بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين وقيل اسمها ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف
لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة
اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب
التشديد اذ الضماير ترد الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول لد ولم يك و والله يقول لدنك ولم
يكنه وبك لافعلن ثم يرد اشكال دخول اللام وقيل هذان اسمها ثم اختلف فقيل جاءت على لغة
بلحارث بن كعب في اجراء المثنى بالالف دائما كقوله قد بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه
ابن المالك وقيل هذان مبنى لدلالته على معنى الاشارة وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس
اعرابا ايضا واختاره ابن الحاجب قلت وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ الاصل في المبني ان لا يختلف صيغه
مع ان فيها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي هنا ارجح لمناسبة ابنتي وقيل
سورة القصص
لما اجتمعت الف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغير تنبيه
تاتي ان فعلا ماضيا مسندا لجماعة النساء من الاين وهو التعب تقول النساء ان اي تعبن او من آن
بمعنى قرب او مسندا لغيرهن على انه من الاين وعلى ان يكون مبنيا للمفعول على لغة من قال في رد ردّ وحب حبّ
وحبّ بالكسر تشبيها له بقيل وبيع والاصل مثلا أن زيد يوم الخميس ثم قيل أن يوم الخميس او فعلا امر للواحد

من الاين او للجماعة الاناث من الاين او من آن بمعنى قرب او للواحد مؤكدا بالنون من وأى
بمعنى وعد كقوله إنّ هند المليحة الحسناء وأيّ من اضمرت لخل وفاء ومركبة من إن النافية وانا كقول بعضهم إنّا
قائم والاصل إن أنا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه فالاقسام اذن عشرة هذه الثمانية والمؤكدة
والجوابية تنبيه في الصحاح الاين الاعياء قال ابو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى فعلى قول
ابي زيد يسقط بعض الاقسام انّ المفتوحة المشددة على وجهين احدهما ان تكون حرف توكيد تنصب
الاسم وترفع الخبر والاصح انها فرع عن انّ المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح
يفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة
على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر
مردود بما ذكرت وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود
ايضا بانه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا
الاشراك ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب والا فما الذي يقول هو في نحو وما محمد
الا رسول فان ما للنفي والا للحصر قطعا وليست صفته عليه السلام منحصرة في الرسالة ولكن لما استعظموا
موته جعلوا كانهم اثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر افراد والاصح ايضا
انها موصول حرفي مأول مع معموليه بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المأول به من لفظه
فتقدير بلغني انك تنطلق او انك منطلق بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير
استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان جامدا قدر
بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه

مبحث ام

بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان
الذي يأول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما
تأول بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث
الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون وتخفف ان بالاتفاق فيبقى
عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان المخففة والثاني ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم ائت السوق
انك تشتري لنا شيئا وقراءة من قرا وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون وفيها بحث سياتي
ان شاء الله تعالى في باب اللام ام على اربعة اوجه احدها ان تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك
لانها اما ان تتقدم عليها همزة التسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا
اجزعنا ام صبرنا وليس منه قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء
لما سياتي او تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وانما سميت
في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وتسمى ايضا معادلة
لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة
اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام
وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها
على حقيقته والثالث والرابع ان ام الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها
الا في تاويل المفردين وتكونان فعليتين كما تقدم واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا
اموتي ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون وام

الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أانتم اشد خلقا ام السماء بناها وبين جملتين
ليستا في تاويل المفردين وتكونان ايضا فعليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا وارقني فقلت
أهي سرت ام عادني حلم وذلك على الارجح في هي من انها فاعل لمحذوف يفسره سرت واسميتين
كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل أشعيث بالهمزة
في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومثله بيت زهير
السابق والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الاول توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود
البتة لمنافاته لفعل الدراية وجوابه ان معنى قولك علمت ازيد قائم علمت جواب ازيد قائم و
كذلك ما علمت وبين المختلفين نحو أانتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك ايضا على الارجح من
كون انتم فاعلا مسئلة ام المتصلة التي تستحق الجواب انما تجاب بالتعيين لانها سؤال عنه فاذا
قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم فان قلت فقد قال ذو الرمة
تقول عجوز مدرجي متروحا على بابها من عند اهلي وغاديا اذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة
اراك لها بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا ان اهلي جيرة لاكثبة الدهنا جميعا وماليا وما
كنت مذ ابصرتني في خصومة اراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا قلت ليس قوله لا جوابا لسؤالها بل
رد لما توهمته من وقوع احد الامرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم يكتف بقوله لا
اذ كان رد ما لم تلفظ به انما يكون بالكلام التام فلهذا قال ان اهلي جيرة البيت وما كنت مذ
ابصرتني البيت مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع
الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب

العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل الهذلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني سواء عليهم أأنذرتهم او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان وان كانت همزة الاستفهام جاز قياسا وكان الجواب بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا وان اجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية مسئلة سمع حذف ام المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي دعاني اليها القلب اني لأمره سميع فما ادري أرشد طلابها تقديره ام غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى أفلا تبصرون ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدى انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة التي قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه فان قلت فانهم يقولون أتفعل هذا ام لا والاصل ام لا تفعل قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها واجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز كون ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهودية

ام كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي ايضا وقدره أبلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية ام كنتم شهداء انتهى والثاني ان تكون منقطعة وهي ثلثة انواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتريه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا يقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم تارة تكون له مجردا وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا او استفهاما طلبيا فمن الاول هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء اما الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء وقال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت ومن الثاني ام له البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث قولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء وزعم ابو عبيدة انها قد تاتي بمعنى الاستفهام المجرد فقال في قول الاخطل كذبتك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا ان المعنى هل رأيت ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا

الذي هو جند لكم وقوله أنى جزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزونني السوءى من الحسن ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن العلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ثم يجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه فهي تسكن اليه مرة وتنفر عنه اخرى وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرده عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بتعطي والخفض بدل من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي وقال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقديرا والجر اقرب الى الصواب قليلا وانما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه اي رئمان انف له والضمير في بفعلهم لعامر لان المراد به القبيلة ومن بمعنى البدل مثلها في أرضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وانكر ذلك بعضهم وزعم ان من متعلقة بكلمة البدل محذوفة ونظير هذه الحكاية ان تغلبا كان يأتي الرياشي ليسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوما كيف تروي بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني امي فقال تغلب ألمثلي تقول هذا انما اصير اليك لهذه المقطعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستيناف وبالخفض على الاتباع وبالنصب على الحال ولا تدخل ام المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدا في انها لابل ام شاء وخرق ابن مالك في

بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة الى تقدير مبتدا وزعم انها تعطف المفردات كبل وقدرها هنا ببل دون الهمزة واستدل بقول بعضهم ان هناك لابلا ام شاء بالنصب فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشاء ناصب اي ام اري شاء تنبيه قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون معادلة بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة انتهى ومن ذلك قول المتنبي أحاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتناد فان قدرتها فيه متصلة فالمعنى انه استطال الليلة فشك أواحدة هي ام ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقوله ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل احاد ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو لييلتنا لتقدمها واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا ازيد قائم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان شئت اقائم ام قاعد زيد وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه اخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بانها ست في ليلة فاضرب او شك هل هي ست في ليلة ام لا فاضرب واستفهم وعلى هذا فلا همزة مقدرة ويكون تقديم احاد ليس على الوجوب اذ الكلام خبر واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في انها لابل ام شاء ومن الاعتراض بجملة ام هي سداس بين الخبر وهو احاد والمبتدا وهو لييلتنا ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا فائدة فيه ولان المعارض الاول انه يلزم

في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل ثم حذف المبتدأ واعلم ان هذا البيت اشتمل على لحنات استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة وست وانما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست واستعمال سداس واكثرهم يأباها وتخصيص العدد المعدول بما دون الخمسة وتصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لييليه بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على ليلاة في نحو قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلاة ومما قد يشكل فيه انه قد جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل والثالث ان تقع زائدة ذكره ابو زيد وقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية يا ليت شعري ولا منجا من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم والرابع ان تكون للتعريف نقلت عن طيء وعن حمير وانشدوا ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث دخلت على النوعين ال على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تؤول بالمصدر وربما وصلت بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها

مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير الثاني ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة اقسام فالعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها او معهودا ذهنيا نحو اذ هما في الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا قال ابن عصفور ولا تقع هذه الا بعد اسماء الاشارة نحو جاءني هذا الرجل واي في النداء نحو يا ايها الرجل واذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد او في اسم الزمان الحاضر نحو الآن انتهى وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر ولان التي بعد اذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولان الصحيح في الداخلة على الآن انها زائدة لانها لازمة ولا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم والجنسية اما لاستغراق الافراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او لاستغراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما اي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وقولك والله لا اتزوج النساء ولا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما

وبعضهم يقول في هذه انها لتعريف العهد فان الاجناس امور معهودة في الاذهان متميز بعضها عن بعض ويقسم المعهود الى شخص وجنس والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد تنبيه قال ابن عصفور اجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه الوجه الثالث ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموأل او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة للطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد والثاني نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها فالاولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملمح اصله كحارث وعباس وضحاك فتقول فيها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف واحمد والثاني نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر فالاولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة

كاهله فاما الداخلة على الوليد في البيت فللمح الاصل وقيل ال في اليزيد والعمرو للتعريف وانهما نكرا ثم ادخلت عليهما كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باببيض ماضي الشفرتين يمان واختلف في الداخلة على بنات اوبر في قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر فقيل زائدة للضرورة لان ابن اوبر علم على نوع من الكماة ثم جمع على بنات اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل ورده السخاوي بانها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم فكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن وهذا سهو منه لان ال تقتضي ان يجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد امن فيه التنوين وقيل ال فيه للمح الاصل لان اوبر صفة كحسن وحسين واحمر وقيل للتعريف وان ابن اوبر نكرة كابن لبون فال فيه مثلها في قوله وابن اللبون اذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس قال المبرد ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف والثانية كالواقعة في قولهم ادخلوا الاول فالاول وجاؤوا الجماء الغفير وقراءة بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء لان الحال واجبة التنكير فان قدرت الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف اي خروج الاذل كما قدره الزمخشري لم يحتج الى دعوى زيادة ال تنبيه كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف يساله عن قول القائل فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشام فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق اعق واظلم فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلث واذا نصبها قال ابو يوسف فقلت هذه مسالة نحوية فقهية ولا امن الخطا ان قلت فيها برايي فاتيت الكسائي وهو في فراشه فسالته فقال ان رفع ثلثا طلقت واحدة

لانه قال انت طلاق ثم اخبر ان الطلاق التام ثلث وان نصبها طلقت ثلثا لان معنا
انت طالق ثلثا وما بينهما جملة معترضة فكتب بذلك الى الرشيد فارسل الى بجوائز فوجهت
بها الى الكسائى انتهى ملخصا واقول ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلث و
لوقوع الواحدة اما الرفع فلان ال فى الطلاق اما للمجاز الجنس كما تقول زيد الرجل اى هو
الرجل معتد به واما للعهد الذكرى مثلها فى فعصى فرعون الرسول اى وهذا الطلاق المذكور
عزيمة ثلث ولا يكون للجنس الحقيقى لئلا يلزم الاخبار عن العام بالخاص كما يقال الحيوان انسان
وهذا باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلثا فعلى العهدية يقع الثلث و
على الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائى واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول
المطلق وح يقتضى وقوع الثلث اذ المعنى فانت طالق ثلثا ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق
عزيمة اذا كان ثلثا فانما يقع ما نواه هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شئ اخر
واما الذى اراده هذا الشاعر المعين فهو الثلث لقوله بعد فبنى بها ان كنت غير رفيقة وما لامرئ
بعد الثلث مقدم مسئلة اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال
عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هى الماوى ومررت برجل حسن الوجه
وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون له
فى الاية ومنه فى الامثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشرى فى وعلم ادم الاسماء
كلها ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة فى قوله بدأت ببسم الله فى النظم اولا ان الاصل
فى نظمى فجوز نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب

مسئلة من الغريب ان ال تاتى للاستفهام وذلك فى حكاية قطرب ال فعلت بمعنى هل فعلت
وهو من ابدال الخفيف ثقلا كما فى الال عند سيبويه لكن ذلك سهل لانه جعل وسيلة الى
الالف التى هى اخف الحروف اما بالفتح والتخفيف على وجهين احدهما ان تكون حرف استفتاح بمنزلة
الا وتكثر قبل القسم كقوله اما والذى ابكى واضحك والذى امات واحيى والذى امره الامر
وقد تبدل همزتها هاء او عينا قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها او تحذف الالف
مع ترك الابدال واذا وقعت ان بعد اما هذه كسرت كما تكسر بعد الا الاستفتاحية والثانى ان
تكون بمعنى حقا او احقا على خلاف فى ذلك سياتى وهذه تفتح بعدها ان كما تفتح بعد حقا وهى
حرف عند ابن خروف وجعلها مع ان ومعموليها كلاما تركب من اسم وحرف كما قال الفارسى فى
يا زيد وقال بعضهم اسم بمعنى حقا وقال اخرون هى كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شئ
وذلك الشئ حق فالمعنى احقا وهذا هو الصواب وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا
على ذلك فى نحو قوله احقا ان جيرتنا استقلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله
افى الحق انى مغرم بك هائم فادخل عليها فى وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره وقال المبرد حقا
مصدر بحق محذوفا وان وصلتها فاعل وزاد المالقى لاما معنى ثالثا وهو ان يكون حرف عرض بمنزلة
لولا فيختص بالفعل نحو اما تقوم اما تقعد وقد يدعى فى ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى مثلها
فى الم والا وان ما نافية وقد تحذف هذه الهمزة كقوله ما ترى الدهر قد اباد معدا واباد السراة من
عدنان اما بالفتح والتشديد قد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابى ربيعة
رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشى فيخصر وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد

ماذا اراد الله بهذا مثلا

ولكن سيرا فى عراض المواكب

اما انها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين
كفروا فيقولون الاية ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتداه ولو كانت
زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان
قلت قد استغنى عنها فى قوله فاما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان
من يفعل الحسنات الله يشكرها فان قلت قد حذفت فى التنزيل فى قوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء
فى الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ولو
صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا هو قول الجمهور وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما
لا تحذف فى غير الضرورة اصلا وان الجواب فى الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف
القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال فى اية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتى
الاية قال اصله فيقال لهم الم تكن اياتى ثم حذف القول وتاخرت الفاء عن الهمزة واما التفصيل فهو غالب احوالها
كما تقدم من اية البقرة ومن ذلك واما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر واما الغلام واما الجدار
الايات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم فالاول
نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا
به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل اى واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثانى نحو هو الذى انزل
عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين فى قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله اى واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه

وما يعلم تاويله الا الله

الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون فى العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اى كل من المتشابه
والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون فى العلم فيقولون وهذه الاية فى
اما المفتوحة نظير قولك فى اما المكسورة اما ان تنطق بخير والا فاسكت وسياتى ذلك كذا ظهر لى وعلى
هذا فالوقف على الا الله وهذا المعنى هو المشار اليه فى اية البقرة السابقة فتاملها وقد ياتى لغير تفصيل
اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشرى فانه
قال فائدة اما فى الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه
لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه على عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسيره
مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه تاكيدا وانه فى معنى الشرط انتهى
ويفصل بين اما وبين الفاء بواحد من امور ستة احدها المبتدأ كالايات السابقة والثانى الخبر نحو اما
فى الدار فزيد وزعم الصفار ان الفصل به قليل والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح
الايات والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات والخامس اسم كذلك معمول
لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب
ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل
والفعل لا يلى الفعل واما نحو زيد كان يفعل ففى كان ضمير فاصل فى التقدير واما ليس خلق الله مثله
ففى ليس ضمير ايضا لكنه ضمير الشأن والحديث واذا قيل بان ليس حرف فلا اشكال وكذا اذا قيل فعل
يشبه الحرف ولهذا اهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع والسادس ظرف معمول لاما
لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه او للفعل المحذوف نحو اما اليوم فانى ذاهب واما فى الدار

سيبويه

فانه زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعدها لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول
والمازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر وتوسع الفراء فجوز
في بقية اخوات ان فان قلت اما اليوم فاني جالس احتمل كون العامل اما وكون الخبر لعدم المانع وان
قلت اما زيدا فاني ضارب لم يجز ان يكون العامل واحدا منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان
اما لا تنصب المفعول ومعمول خبر ان لا يتقدم عليها واجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر تنبيهان
الاول انه سمع اما العبد فذو عبيد بالنصب اما قريشا فانا افضلها وفيه عندي دليل على امور
احدها انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا
مهما ذكرت وعلى ذلك تتخرج قولهم اما العلم فعالم واما علما فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول
مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول لاجله ان كان معرفا وحال ان كان منكرا والثاني ان اما
ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث انه يجوز اما زيدا فاني اكرم على تقدير العمل المحذوف
التنبيه الثاني انه ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى اماذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر ابا خراشة اما
انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع بل هي فيهما كلمتان فالتي في الآية هي ام المنقطعة وما الاستفهامية
وادغمت الميم في الميم للتماثل والتي في البيت هي ان المصدرية وما المزيدة والاصل لان كنت فحذف الجار وكان
للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجيء بما عوضا من كان وادغمت النون في الميم للتقارب
اما المكسورة المشددة قد تفتح همزتها وقد تبدل ميمها الاولى ياء وهي مركبة عند سيبويه من ان وما
وقد تحذف ما كقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما اي اما من صيف
واما من خريف وقال المبرد والاصمعي ان في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقته

من خريف

لا يلزم

من خريف فلن يعدم الري وليس بشيء لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط
ذلك وقال ابو عبيدة ان في البيت زائدة واما عند اكثرهم اعني اما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما
عمرو وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا
الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار وفيه شاهد ثان
وهو فتح الهمزة وثالث وهو الابدال ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى قال
وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت
اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل
والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر في نحو رأيت اما زيدا
واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة
فان ما بعدها او بدل مما قبلها ولاما خمسة معان احدها الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم
يعلم الجائي منهما الثاني الابهام نحو وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم
والثالث التخيير نحو اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنا اما ان تلقي واما ان نكون اول
من القى ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك اما يعذبهم واما يتوب عليهم والرابع الاباحة نحو تعلم
اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم
اياه لاو والخامس التفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة
واجاز الكوفيون كون اما هذه هي ان الشرطية وما الزائدة وقال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم
اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امرأة خافت من بعلها ورد عليه ابن الشجري بان

المضمر هنا كان فهو بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وهذه المعاني لاو كما سيأتي
الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء بها لاجله من شك وغيره ولذلك وجب
تكرارها في غير ندور وبفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك وغيره ولهذا المذكور وقد يستغني
عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي فاما ان تكون
اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني
وقد يستغنى عن الاولى لفظا نحو سقته الرواعد من صيف البيت وقد تقدم وقوله تلم بدار
قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم واما
يقعد كما يجوز او يقعد تنبيه ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا
بل هذه ان الشرطية وما الزائدة او حرف عطف ذكره المتأخرون ومعانيه انتهت الى اثني عشر الاول الشك
نحو لبثنا يوما او بعض يوم الثاني الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين الشاهد
في الاولى وقول الشاعر نحن او انتم الاولى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا والثالث التخيير وهي
الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي درهما او دينارا
فان قلت فقد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع بين الاطعام
والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة والصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بل تقع
واحدة منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك والرابع الاباحة وهي الواقعة
بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد وتعلم الفقه او النحو واذا دخلت
لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ المعنى لا تفعل احدهما فايهما فعله

كان

كان احدهما وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقا
للسيرافي وذكر ابن مالك ان اكثر ورودها للاباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة او اشد قسوة والتقدير
نحو فكان قاب قوسين او ادنى فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب والخامس الجمع المطلق كالواو قاله
الكوفيون والاخفش والجرمي واحتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسي تقاها
او عليها فجورها وقيل او فيه للابهام وقول جرير جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه
موسى على قدر والذي رأيته في ديوان جرير اذ كانت وقوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما
او يسرحوه بها واغبرت السوح اي وكان الشأن ان لا يرعوا الابل وان يرعوها سيان لوجود
القحط وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وقول الراجز ان بها اكتل
او رزاما خويربين ينقفان الهاما اذ لم يقل خويربا كما تقول زيدا او عمرا ولصا ولا تقول لصان
واجاب الخليل عن هذا بان خويربين بتقدير اشتم لا نعت تابع وقول النابغة قالت الا ليتما هذا
الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم ينقص ولم
يزد ويقويه انه يروى ونصفه وقوله قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم من بين ملجم مهره او
سافع ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء او بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى
ولا نحو ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم او بيوت آبائكم وهذه هي تلك بعينها وانما
جاءت لا توكيدا للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد
من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع ونظيره قولك لا يحل الزنا والسرقة ولو تركت لا في
التقدير لم يضر ذلك وزعم ابن مالك ايضا ان او التي للاباحة حالة في محل الواو وهذا ايضا مردود لانه لو قيل

جالس الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة احدهما
هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة
ان الواو تاتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وانه انما جيء بالفذلكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة
في فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني ولا تعرف
هذه المقالة لنحوي. السادس الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة
العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده
انه قال في ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا
عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن برهان تاتي للاضراب مطلقا
احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين او
زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي وقراءة ابي السمال او كلما عاهدوا عهدا نبذه
فريق منهم بسكون الواو واختلف في وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فقال الفراء بل يزيدون هكذا
جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام
وقيل للتخيير اي اذا راهم الرائي تخير بين ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر من ذلك نقله ابن الشجري
عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما وقيل هي للشك مصروفا
الى الرائي ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير القول بانها بمعنى الواو مقولة في وما امر الساعة الا كلمح البصر
او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة. السابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك
في منظومته وفي شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال تاتي للتفريق المجرد من الشك

والابهام

فمن لم يجد

والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها شكا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا
او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو
في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئه
باو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل انتهى وكون الواو في
التقسيم اجود لا يقتضي ان او لا تاتي له بل يقتضي ثبوت ذلك غير اجود وقد صرح بثبوته في البيت
وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احدهما فحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا
نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمالي في قالوا وتعسف ابن
الشجري فقال في الاية الاولى انها حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم يعني
اليهود كونوا هودا وقال بعضهم يعني النصارى كونوا نصارى قال فقام او ونصارى مقام ذلك
كله وذلك يدل على شرف هذا الحرف انتهى. الثامن ان يكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع
بعدها باضمار ان كقولهم لاقتلنه او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها
او تستقيما وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم
تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف
على تمسوهن لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء ان طلقتموهن في مدة
انتفاء احد هذين الامرين مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس

من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم

دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد الامرين ولان المطلقات المفروض
لهن قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الاية وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ولو
كان تفرضوا مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر واذا قدرت او بمعنى الا خرجت
المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر واجاب ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفاء احدهما
بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفي
الا احدهما واجاب بعضهم عن الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا
في الجملة وقيل او بمعنى الواو ويؤيده قول المفسرين انها نزلت في رجل انصاري طلق امراته قبل المسيس وقبل
الفرض وفيها قول الخويي. التاسع ان تكون بمعنى الى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة
نحو لالزمنك او تقضيني حقي وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا
لصابر ومن قال في او تفرضوا انه منصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون غاية لنفي الجناح لا لنفي المسيس. العاشر
التقريب نحو ما ادري اسلم او ودع قاله الحريري وغيره. الحادي عشر الشرطية نحو لاضربنه عاش او مات اي ان عاش
بعد الضرب وان مات ولاتينك اعطيتني او حرمتني قاله ابن الشجري. الثاني عشر التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا
او نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي انه انما اراد معنى التفصيل فان كل واحد مما
قبل او التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليها من المجمل ولم يرد انها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض
تنبيه التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل
والى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها ومن العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير
والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما او دينارا وجالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما

ومثلوا

ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك ومن البين فساد المعنى العاشر واو فيه انما هي للشك على زعمهم وانما
استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلم بالتوديع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد
وينبغي لمن قال انها تاتي للشرطية ان يقول وللعطف لانه قدر مكانها وان والحق ان الفعل الذي قبلها دال
على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وان او على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف
في معنى الشرط. الا بفتح الهمزة والتخفيف على خمسة اوجه احدها ان تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل
على الجملتين نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون
مكانها ويهملون معناها وافادتها التحقيق من جهة تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت
على النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى قال الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق
لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم واختها
اما من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره وقوله اما والذي ابكى واضحك
والذي امات واحيا والذي امره الامر. الثاني التوبيخ والانكار كقوله الا طعان الا فرسان عادية
الا تجشؤكم حول التنانير وقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم. الثالث
التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات ولهذا نصب يرأب لانه
جواب تمن مقرون بالفاء. الرابع الاستفهام عن النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي
لاقاه امثالي وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وهذه الاقسام الثلاثة
مختصة بالدخول على الجمل الاسمية وتعمل عمل لا التبرئة ولكن تختص التي للتمني بانها لا خبر لها لفظا
ولا تقديرا وبانها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها وانها لا يجوز الغاؤها ولو تكررت اما الاول

فلانها بمعنى أتمنى وأتمنى لا خبر له وأما الآخران فلأنهما بمنزلة ليت وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه وعلى
هذا فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير والجملة صفة على اللفظ
ولا يكون مستطاع خبرا ولا نعتا على المحل ورجوعه مرفوع به عليهما لما بينا. الخامس العرض والتحضيض
ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث وتختص هذه بالفعلية نحو ألا تحبون
أن يغفر الله لكم، ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ومنه عند الخليل قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا
يدل على محصلة تبيت والتقدير عنده ألا ترونني رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى وزعم
بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا وألا على هذا للتنبيه وقال يونس
ألا للتمني ونون الاسم للضرورة وقول الخليل أولى لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التنوين وإضمار
الخليل أولى من إضمار غيره لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وإنما قصده طلبه ولما قال ابن الحاجب
في تضعيف هذا القول إن يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية فردود بقوله تعالى
إن امرؤ هلك ليس له ولد ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة إذ لا تكون صفة لأنها إنشائية

مبحث إلّا بالكسر والتشديد

إلّا بالكسر والتشديد على أربعة أوجه أحدها أن تكون للاستثناء نحو فشربوا منه إلا قليلا وانتصاب ما بعدها في
هذه الآية ونحوها بها على الأصح وقيل انتصابه بالفعل السابق ويرده صحة قولك القوم إخوتك إلا زيدا
ونحو ما فعلوه إلا قليل منهم وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين
ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلا زيد كما في أكلت الرغيف ثلثه وأنه مخالف للمبدل منه في النفي
والإيجاب وعلى أنه معطوف على المستثنى منه وإلا حرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها
مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد إيجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام إلا زيد وليس شيء من

أحرف العطف تلي العوامل وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد. الثاني
أن تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه فمثال الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا
فلا يجوز أن تكون إلا في هذه الآية للاستثناء من جهة المعنى إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا
وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لأن آلهة جمع منكر
في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ولو قلت قام رجال إلا زيد لم يصح اتفاقا وزعم المبرد أن إلا في هذه الآية
للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجا بأن لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم أن التفريغ بعدها جائز
وأن نحو لو كان معنا إلا زيد أجود كلام ويرده أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أكرمته ولو
كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه
أن إلا وما بعدها صفة قال الشلوبين وابن الضائع ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض
قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة وهو لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا أي رجل مكان
زيد أو عوضا عن زيد انتهى قلت وليس كما قالا بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في
قولك رجل موصوف بأنه غير زيد وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بأنه غير الواحد وهكذا الحكم أبدا إن طابق
ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد ولم أر من أفصح عن هذا لكن النحويين
قالوا إذا قيل له عندي عشرة إلا درهما فقد أقر له بتسعة فإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة وسره أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة
بأنها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في نفخة واحدة وتخرج الآية على
ذلك أو أن المعنى لو كان فيهما آلهة لفسدتا أي أن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه
بالمنكر قوله أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس ومثال

شبه الجمع كقوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره وقع الحوادث إلا الصارم الذكر فإلا الصارم صفة
لغيري ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل إلا زيد
لغلبنا وهو لا يجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد وتفارق إلا هذه غيرا من وجهين أحدهما أنه لا يجوز
حذف موصوفها لا يقال جاءني إلا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز
أن تنوب عن موصوفاتها والثاني أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دانق لأنه يجوز
إلا دانقا ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيدا ويجوز درهم غير جيد قاله جماعة وقد يتوقف أنه مخالف لقولهم في
لو كان فيهما آلهة إلا الله ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر
الاستثناء وجعل من الشاذ قوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان والوصف هنا مخصص لا مؤكد
لما بينت من القاعدة. الثالث أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء
وأبو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون
إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء أي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء
المنقطع. الرابع أن تكون زائدة قاله الأصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حراجيج ما تنفك إلا مناخة على
الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا وابن مالك وحمل عليه قوله أرى الدهر إلا منجنونا بأهله وإنما المحفوظ وما الدهر
ثم إن ثبتت روايته فتخرج على أن أرى جواب القسم مقدر وحذفت لا كحذفها في تالله تفتؤ ودل على ذلك الاستثناء
المفرغ وأما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة وإن الرواية آلا بالتنوين أي شخصا وقيل تنفك
تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب أو ما تتخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف
ومناخة حال وهذا فاسد لبقاء الإشكال إذ لا يقال جاء زيد إلا راكبا. تنبيه ليس من أقسام إلا التي في نحو إلا تنصروه

فقد نصره الله وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل
من أقسام إلا. ألّا بالفتح والتشديد حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض وأما قوله
ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير فهلا كان هو أي الشأن وقيل التقدير فهلا
شفعت نفس ليلى لأن إضمار الفعل من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها. تنبيه ليس من
أقسام ألا التي في قوله تعالى إنه بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعلوا علي بل هذه كلمتان أن الناصبة ولا النافية أو أن المفسرة
ولا الناهية ولا موضع لها على هذا وعلى الأول فهي بدل من كتاب على أنه بمعنى مكتوب وعلى أنه خبر بمعنى الطلب
بقرينة وأتوني مسلمين ومثلها ألا يسجدوا لله في قراءة التشديد لكن أن فيها الناصبة لا غير ولا فيها محتملة للنفي
فيكون أن لا بدلا من أعمالهم أو خبرا لمحذوف أي أعمالهم أن لا يسجدوا وللزيادة فيكون أن لا مخفوضة بدلا من
السبيل ويختلف فيها المخفوضة هي أم منصوبة وذلك على أن الأصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون. إلى
حرف جر له ثمانية معان أحدها انتهاء الغاية الزمانية نحو ثم أتموا الصيام إلى الليل والمكانية نحو من المسجد الحرام
إلى المسجد الأقصى وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره أو خروجه
نحو ثم أتموا الصيام إلى الليل ونحو فنظرة إلى ميسرة عمل بها وإلا فقيل يدخل إن كان من الجنس وقيل
مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد
الثاني المعية وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في من أنصاري إلى الله
وقولهم الذود إلى الذود إبل ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال. الثالث التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها
بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن أحب إلي. الرابع مرادفة اللام
نحو والأمر إليك وقيل لانتهاء الغاية أي منته إليك ويقولون أحمد إليك الله سبحانه أي أنهي حمده

إليك الخامس موافقة في ذكره جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطليّ به القار أجرب
قال ابن مالك ويمكن أن يكون منه ليجمعنكم إلى يوم القيامة وتأول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف أي مطلي
بالقار مضافا إلى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض ولو صح مجيء
إلى بمعنى في لجاز زيد إلى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى إليّ ابن
أحمرا أي مني السابع موافقة عند كقوله أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إليّ من الرحيق السلسل الثامن
التوكيد وهي الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى إليهم بفتح الواو وخرجت
على تضمين تهوى معنى تميل أو على أن الأصل تهوي بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يقال في رضي رضى وفي ناصية
ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل إي بالكسر والسكون حرف جواب بمعنى نعم فيكون
لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولوعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن
وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي إنه لحق ولا تقع عند الجميع إلا قبل
القسم وإذا قيل إي والله ثم أسقطت الواو جاز سكون الياء وفتحها وحذفها وعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدهما
أي بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك قال ألم تسمعي أي عبد
في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير وفي الحديث أي رب وقد تمد ألفها وحرف تفسير تقول عندي عسجد أي ذهب
وغضنفر أي أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحب المستوفي والمفتاح
لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيرا للجمل أيضا كقوله وترمينني
بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى
الضمير نحو تقول استكتمته أي سألته كتمانه تقول ذلك بضم التاء ولو جئت بإذا مكان أي فتحت فقلت إذا سألته

لأن إذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال إذا كنيت بأي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم
معترف وإن تكن بإذا يوما تفسره ففتحة التاء أمر غير مختلف أيّ بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة
أوجه شرطا نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي واستفهاما نحو
أيكم زادته هذه إيمانا فبأي حديث بعده يؤمنون وقد تخفف كقوله تنظرت نصرا والسماكين أيهما
علي من الغيث استهلت مواطره وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد التقدير لننزعن الذي هو
أشد قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية
والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين أحدهما هذا فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت
فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا
يقول لأضربن أيهم قائم بالضم انتهى وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية وأنها مبتدأ وأشد خبر ثم
اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس الجملة
وعلقت ننزع عن العمل كما في لنعلم أي الحزبين أحصى وقال الكسائي والأخفش كل شيعة ومن زائدة وجملة الاستفهام
مستأنفة وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وأنه
لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب وقول
الشاعر إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أيهم وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور
ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجار وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة
مع أن الضمة إعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة وكأنه قيل لننزع بعض كل شيعة ثم قدر أنه سئل
من هذا البعض فقيل هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدأ أن المكتنفان للموصول وفيه تعسف ظاهر ولا

أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ وسيأتي ذلك عن ثعلب وزعم ابن الطراوة أن أيا مقطوعة عن الإضافة فلذلك
بنيت وأنهم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة
وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلا وقال لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني
الرابع أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال وحالا
للمعرفة كمررت بعبد الله أي رجل الخامس أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل وزعم الأخفش أن
أيا لا تكون وصلة وأن أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل ورد
بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية وله أن يجيب عنهما بأن ما في قولهم لا
سيما زيد بالرفع كذلك وزاد قسما وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب لك
وهذا غير مسموع ولا يكون أي غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول
أي يا هذا وجاءني رجلان فتقول أيان ورجال فتقول أيون تنبيه قول أبي الطيب أي يوم سررتني بوصال
لم ترعني ثلاثة بصدود ليست فيه أي موصولة لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة قال أبو علي في التذكرة في قوله
أرأيت أي سوالف وخدود برزت لنا بين اللوى فزرود لا تكون أي موصولة لإضافتها إلى نكرة انتهى ولا
شرطية ولأن المعنى حينئذ إن سررتني يوما بوصالك أمنتني ثلاثة أيام من صدودك وهذا عكس المعنى المراد
وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي كقولك لمن ادعى أنه أكرمك أي يوم أكرمتني والمعنى ما سررتني يوما بوصالك
إلا وروعتني ثلاثة بصدودك والجملة الأولى مستأنفة قدم ظرفها لأن له صدر الجملة والثانية إما في موضع جر صفة
لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس الآية أو نصب حالا من فاعل سررتني
أو مفعوله والمعنى أي يوم سررتني غير رائع لي أو غير مروع منك وهي حال مقدرة مثلها في طبتم فادخلوها

خالدين أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في وإذ قال موسى لقومه إن الله
يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين وكذا في بقية الآية
وفيه بعد والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فما قالوا له فما قال لهم ومن روى ثلاثة بالرفع
لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني لخلو ترعني من ضمير ذي الحال إذ على أربعة أوجه أحدها أن تكون
اسما للزمن الماضي ولها أربعة استعمالات أحدها أن تكون ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصره الله إذ أخرجه الذين
كفروا الثاني أن تكون مفعولا به نحو واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم والغالب على المذكورة في أوائل
القصص في التنزيل أن تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو وإذ قال ربك للملائكة وإذ قلنا للملائكة
وإذ فرقنا بكم البحر وبعض المعربين يقول في ذلك إنه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم فاحش لاقتضائه
الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا
وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه الثالث أن تكون بدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت
فإذ بدل اشتمال من مريم على حد البدل في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى اذكروا نعمة الله
عليكم إذ جعل فيكم أنبياء يحتمل أن تكون إذ فيه ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها الرابع أن تكون مضافا
إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ أو غير صالح له نحو قوله تعالى بعد إذ هديتنا
وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفا أو مضافا إليها وأنها في نحو واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم ظرف
لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلا وفي نحو إذ انتبذت ظرف لمضاف إلى المفعول محذوف
أي واذكروا قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء
ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين إنه يجوز أن يكون التقدير

منه إذ بعث وأن يكون إذ في محل الرفع كإذا في قولك أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما أي لمن
منّ الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى ومقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا ثم تنظيره
بالمثال غير مناسب لأن الكلام في إذ لا في إذا وكان حقه أن يقول إذ كان لأنهم يقدرون في هذا المثال
ونحوه إذ تارة وإذا أخرى بحسب المعنى المراد ثم ظاهره أن المثال يتكلم به كذا والمشهور أن حذف
الخبر في ذلك واجب وكذلك المشهور أن إذ وإذا المقدرة في هذا المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر
كونهما في موضع رفع تمسكا بقول بعضهم أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فقاس الزمخشري إذ
على إذا والمبتدأ على الخبر الوجه الثاني أن تكون اسما للزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها و
الجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة
ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم فإن يعلمون مستقبل لفظا
ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن تكون بمنزلة إذا الثالث أن تكون للتعليل نحو ولن
ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم
في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فإنه إذا
قيل ضربته إذ أساء وأريد بإذ الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب قولان وإنما يرتفع السؤال على
القول الأول فإنه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا لاختلاف زمني
الفعلين ويبقى إشكال في الآية وهو أن إذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفا لينفع لأنه لا يعمل
في ظرفين ولا لمشتركون لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم ومما حملوه على التعليل وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا

إفك

إفك قديم وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف وقوله فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر وقول الأعشى إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا
أي إن لنا حلولا في الدنيا وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالا لنا
لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليلية حرف كما قدمنا
والجمهور لا يثبتون ذلك وقال أبو الفتح راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الآية مستشكلا
إبدال إذ من اليوم فآخر ما تحصل منه أن قال إن الدنيا والآخرة متصلتان وإنهما في حكم الله تعالى
سواء فكأن اليوم ماض أو كأن إذ مستقبلة انتهى وقيل المعنى إذ ثبت ظلمكم وقيل التقدير بعد إذ
ظلمتم وعليهما أيضا فإذ بدل من اليوم وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد إذ هديتنا لأن المدعى
هناك أنها لا تستغني عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ لا أنها لا تحذف لدليل وإذا لم تقدر
إذ تعليلا فيجوز أن تكون أن وصلتها تعليلا والفاعل مستتر راجع إلى قولهم يا ليت بيني وبينك بعد
المشرقين أو إلى القرين ويشهد لهما قراءة بعضهم إنكم بالكسر على الاستئناف الرابع أن تكون للمفاجأة نص على
ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا أو بينما كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر إذ
دارت مياسير وقوله وبينما المرء في الأحياء مغتبط إذ صار في الرمس تعلوه الأعاصير وهل هي ظرف مكان
أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أي زائد أقوال وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها
الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين إذ
مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا ولا في بينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وإنما
عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي

اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير بينما أنا قائم إذ جاء عمرو بين أوقات قيامي مجيء عمرو ثم حذف المبتدأ
مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل مبتدأ وإذ خبره والمعنى حين أنا قائم حين جاء عمرو وذكر لإذ معنيان آخران
أحدهما التوكيد وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات منها وإذ قال
ربك للملائكة والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية وليس القولان بشيء واختار ابن الشجري أنها تقع زائدة
بعد بينما وبينا خاصة قال لأنك إذا قلت بينما أنا جالس إذ جاء زيد فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر
وهي مضافة إلى الجملة فثم جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف انتهى وقد مضى كلام
النحويين في توجيه ذلك وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل مسألة
تلزم إذ الإضافة إلى الجملة إما اسمية نحو واذكروا إذ أنتم قليل أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى
نحو وإذ قال ربك للملائكة وإذ ابتلى إبراهيم ربه وإذ غدوت من أهلك أو فعلية فعلها
ماض معنى لا لفظا نحو وإذ يرفع إبراهيم القواعد وإذ يمكر بك الذين كفروا وإذ تقول للذي
أنعم الله عليه وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين
كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فالأولى ظرف لنصره
والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما وفي إبدال الثانية نظر لأن
الزمن الثاني والثالث غير الأول فكيف يبدلان منه ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب
وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ومعنى ثاني اثنين واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى
فعل وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحد أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب والظرف يتعلق بوهم الفعل
وأيسر روائحه وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد

مضين

مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا والتقدير إذ ذاك كذلك وقال الأخطل كانت منازل ألاف عهدتهم
إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا الألاف بضم الهمزة جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار ونحن وذاك مبتدآن
حذف خبراهما والتقدير عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون إذ ذاك كائن ولا تكون إذ الثانية خبرا عن نحن لأنه ظرف
زمان ونحن اسم عين بل هي ظرف للخبر المقدر وإذ الأولى ظرف لعهدتهم ودون إما ظرف له أو للخبر المقدر أو
لحال من إخوانا محذوفة أي متصافين دون الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال لتأخره وهو كقوله
لمية موحشا طلل ولا كونه اسم عين لأن دون ظرف مكان لا زمان والمشار إليه بذاك التجاور المفهوم من الكلام
وقالت الخنساء كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عز بزا إذ الأولى ظرف ليتقى أو ليكونوا
إن قلنا إن لكان الناقصة مصدرا والثانية ظرف لبز ومن مبتدأ موصول لا شرط لأن بز عامل في
إذ الثانية ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين وبز خبر من والجملة خبر الناس والعائد إليهم محذوف أي من
عز منهم كقولهم السمن منوان بدرهم ولا تكون إذ الأولى ظرفا لبز لأنه جزء الجملة التي أضيفت إذ الأولى إليها ولا يعمل شيء
من المضاف إليه في المضاف ولا إذ الثانية بدلا من الأولى لأن الأولى إنما تكمل بما أضيفت إليه ولا يتبع اسم حتى يكمل ولا خبرا
عن الناس لأنها زمان والناس اسم عين وذاك مبتدأ محذوف الخبر أي كائن وعلى ذلك فقس وقد تحذف الجملة كلها
للعلم بها ويعوض عنها التنوين وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وزعم الأخفش
أن إذ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة وأن الكسرة إعراب لأن اليوم مضاف إليها ورد بأن بناءها لوضعها على
حرفين وبأن الافتقار باق في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل قال نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم
إلينا أي نحن الألى عرفوا وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكأن المضاف إليه مذكور وبقوله نهيتك عن طلابك
أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم

والله يريد الآخرة اي ثواب الاخرة تنبيه اضيفت اذ الى الجملة الاسمية فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول
المتنبي امن ازديارك في الدجى الرقباء اذ حيث كنت من الظلام ضياء وشرحان امن فعل ماض
فهو مفتوح الاخر لا مكسورة على انه حرف جر كما توهم شخص الادب في زماننا واصر على ذلك والازديار ابلغ
من الزيارة كما ان الاكتساب ابلغ من الكسب لان الافعال المتصرف والدال بدل عن التاء وفي متعلق به لا بامن
لان المعنى انهم امنون دائما ان تزوري في الدجى واذ اما تعليل او ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء
خبر حيث وابتدئ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ولانها موصوفة في المعنى لان من الظلام صفة لها
في الاصل فلما قدمت عليها صارت حالا عنها ومن المبدل وهي متعلقة بمحذوف وكان تامة وهي وفاعلها
باضافة حيث والمعنى اذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام اذا اداة شرط تجزم فعلين
حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي وعملها الجزم قليل لا ضرورة
خلافا لبعضهم اذا على وجهين احدهما ان تكون المفاجاة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج بجواب
ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا
لهم مكر وهي حرف عند الاخفش ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج واختار الاول ابن مالك والثاني ابن عصفور
والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم
الاية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم
الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها
الخبر فعاملها مستقر او استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هي حية تسعى فاذا هم

محرر اذا

خامدون فاذا هم بالناس فاذا هي بيضاء فاذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبرا اي فبالحضرة الاسد
ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت
فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية
والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة
مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد مسئلة قالت
العرب قد كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو اياها وهذا هو
الوجه الذي انكره سيبويه لما ساله الكسائي وكان من خبرهما ان سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد
على الجمع بينهما فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف فساله خلف عن مسئلة
فاجاب فيها فقال له اخطات ثم ساله ثانية وثالثة وهو يجيبه وهو يقول اخطات فقال هذا سوء
ادب فاقبل عليه الفراء فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء ابون ومررت
بابين كيف تقول على مثال ذلك من وايت او اويت فاجابه فقال اعد النظر فقال لست اكلمكما حتى
يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال له تسالني او اسالك فقال له سيبويه سل انت فساله عن هذا المثال
فقال له سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وساله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم او
القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما
رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون و
يسالون فقال يحيى وجعفر انصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه فامر له يحيى بعشرة
الاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم

مسئلة معروفة بالزنبورية

علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه
قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به ولقد احسن الامام الاديب ابو الحسن حازم
بن محمد الانصاري اذ قال في منظومته في النحويين حاكيا هذه الواقعة والمسئلة والعرب قد تحذف الاخبار
بعد اذا اذا عنت فجاة الامر الذي دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها
ربما فان توالى ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك اعيت على الافهام
مسئلة اهدت الى سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور
وقع حمى وفي الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما وخطا ابن زياد وابن
حمزة في ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما وغاظ عمرا علي في حكومته ياليته لم يكن في امره حكما كغيظ
عمرو عليا في حكومته ياليته لم يكن في امره حكما وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه
يفيض دما كفجعة ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما واصبحت بعده الانفاس
باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا
لما اضما والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح الناس شجوا عالم هضما قوله وربما نصبوا البيت
اي وربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذ على الابتداء فيقولون اذا زيد جالسا وقوله ربما في
اخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في اوله بالتشديد وغمما في اخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الاشكال
والخفاء وغمما في اخر البيت الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة الكسائي
واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو والف ظلما للتثنية ان بنيته للفاعل وعمرو وللاطلاق ان بنيته للمفعول
وعلى الاول ان سيبويه والكسائي والاخران ابن العاص وابن ابي طالب وحكما الاول اسم والثاني فعل او بالعكس

دفعا للايطاء وزياد الاول والد الفراء والثاني زياد ابن ابيه وابنه المشار اليه هو ابن المرجانة المرسل في
قتل الحسين ع واضم كغضب وزنا ومعنى والعجام ضاد والوصف منه اضم ككرح وهضم مبني للمفعول اي لم يوف
حقه واما سؤال الفراء فجوابه ان ابون جمع اب واب فعل بفتحتين واصله ابو فاذا بنيا مثله من اوى او من
واى قلنا اوى كهوى او قلنا واى كهوى ايضا ثم نجمعه بالواو والنون فنحذف الالف كما تحذف الف
مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فنقول اوون او واون رفعا واوين او واين نصبا وجرا كما
تقول في جمع عصى وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين وليس هذا مما يخفى على
سيبويه ولا على اصاغر الطلبة ولكنه كما قال ابو عثمان المازني دخلت بغداد فالقيت على مسائل
فكنت اجيب فيها على مذهبي فيخطئوني على مذاهبهم انتهى وهكذا اتفق لسيبويه واما سؤال الكسائي
فجوابه ما قال سيبويه فاذا هو هي هذا هو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما فاذا
هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه
واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر في توجيهه امور احدها لابي
بكر بن الخياط وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك
ظرف مخبر به عن الاسم بعده انتهى وهذا خطا لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف
والاحوال ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول اخر فكان حقها ان تنصب ما يليها والثاني ان
ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك ويشهد له قراءة الحسن اياك يعبد ببناء الفعل
للمفعول ولكنه لا يتاتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه
نعت مقطوع او حال على زيادة ال وليس ذلك مما يقاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا تعمل

عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجدت تنصب الاسمين
ولان مجي الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتاويل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها
او فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي
عليه السلام لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً بالنصب اي يوجد عصبة او نرى عصبة واما
قوله تعالى وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم فانما
حسنه ان اضمار القول مستسهل عندهم الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف
الفعل كما تقول ما زيد الا شُرْبَ الإبل ثم حذف المضاف نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو
اشبه ما وجه به النصب الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها
ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن
لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب في اماليه وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة
الخليل له صوت صوتُ الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف وممن
قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير فتقول
مررت برجل زهيرٍ بالخفض صفة للنكرة وهذا زهيرًا بالنصب على الحال ومنه قولهم تفرقوا أيادي سبا
وأيدي سبا وانما سكنت الياء مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال كما في معدي كرب وقالي
قلا الثاني من وجهي اذا ان يكون لغير المفاجاة فالغالب ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرط وتختص
بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعتا في قوله إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا
أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ وقوله تعالى فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ويكون الفعل بعدها

ماضيا

ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذويب وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا
وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ وانما دخلت الشرطية على الاسم في نحو إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ لانه فاعل
لفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ خلافا للاخفش واما قوله إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ
لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدَرَّعُ فالتقدير اذا كان باهلي وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا
وباهلي فاعل بفعل محذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا
ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف ولا يعمل اذا الجزم الا في الضرورة كقوله
اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ قيل وقد يخرج عن كل من
الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط وفي كل من هذه المواضع فصل الفصل الاول في خروجها عن الظرفية
زعم ابو الحسن في حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا ان اذا جر بحتى وزعم ابو الفتح في إذا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ
الاية فيمن نصب خَافِضَةً رَافِعَةً ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة
ليس ومعمولاها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض رجًّا
وقال قوم في اخطب ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب اوقات اكوان الامير اذا كان قائما
اي وقت قيامه ثم حذفت الاوقات ونابت ما المصدرية عنها ثم حذف الخبر وهو اذا وتبعها
كان التامة وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال عن الخبر ولو كانت اذا على هذا التقدير في موضع
نصب لاستحال المعنى كما يستحيل اذا قلت اخطب اوقات اكوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت
اليوم لان الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الحماسي وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ
غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ ان اذا في موضع جر بدلا من غد وزعم ابن مالك انها

وقعت مفعولا في قوله عليه السلام لعائشة اني لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى والجمهور على ان
اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى في نحو حتى اذا جاؤوها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل
لها واما اذا وقعت فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول
الكلام وتقديره بعد اذا الثانية اي انْقَسَمْتُمْ أَقْسَامًا وكنتم ازواجا ثلاثة واما اذا في البيت فظرف للهف واما
التي في المثال ففي موضع نصب لانا لا نقدر زمانا مضافا الى ما يكون اذ لا موجب لهذا التقدير واما الحديث
فاذا ظرف لمحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره شَأْنَكِ ونحوه كما تعلقت اذ بالحديث في هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ
إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان
تجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل في قول بعضهم وذلك كقوله تعالى وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ
لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ وقوله وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ
الْكَأْسَ طِيبًا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ والثاني ان تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى
وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم ياتي
لان قسم الله سبحانه قديم ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم اذا هوى لان الاستقبال والحال
متنافيان واذا بطل هذان الوجهان تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال انتهى والصحيح انه لا يصح التعليق
باقسم الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعليق بكائنا
مع بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي
مقدرا الصيد به غدا كذا يقدرون واوضح منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد غدا كما فسر قُمْتُمْ في إِذَا
قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوةِ باردتم مسألة في ناصب اذا مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين فيكون بمنزلة

متى

متى وحيثما وايان وقول ابي البقاء انه مردود بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عند
هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع اذا جزمت كقوله وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ والثاني انه ما في جوابها
من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور احدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط
بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة
عامله والثاني انه ممتنع في قول زهير بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا لان
الجواب محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيئه لان الشيء
انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية وانها معمولة لما قبلها وهو سابق
واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها اما خبر كان او نفس كان ان قلنا بدلالتها على
الحدث والثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل
عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم فان قلت
فما ناصب اليوم على القول الاول وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان قلت لم يتضادا كما في الوجه السابق وعمل
العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحر وليس بدلا لجواز سير عليه
يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني نص عليه سيبويه وانشد الفرزدق مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا
أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا فيوما يمتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط ولهذا يمتنع في
اليوم في المثال ان يكون بدلا من اذا ويمتنع ان يكون ظرفا لتجد لئلا ينفصل تردن من معموله وهو سفار
بالاجنبي فتعين انه ظرف ثان لتردن الرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً
مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فَإِنِّي أُكْرِمُكَ وكل منهما لا يعمل

مابعده فيما قبله وورد والصالح فيه للعمل صفته كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير
ولا يعمل الصفة فيما قبل الموصوف وتخريج بعضهم هذه الاية على ان اذا مبتدا وما بعد الفا خبر لا يصح لا
على قول ابي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفا في خبر المبتدا ولان عسر اليوم ليس مسببا
عن النقر والجيد ان يخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير اي عسر الامر واما قول ابي البقا انه يكون مدلولا
عليه بذلك لانه اشارة الى النقر فمردود لادائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع واما نحو فمن كانت هجرته الى
الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمأول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهارها المسبب اي فقد استحق الثواب العظيم المستقر لهما
قال ابو حيان وورد مقرونا بما النافية نحو واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الاية وما النافية لها
صدر الكلام انتهى وليس هذا بجواب والا لاقترن بالفا نحو وان يستعتبوا فما هم من المعتبين وانما الجواب
محذوف اي عمدوا الى الحجج الباطلة وقول بعضهم انه جواب على اضمار الفا مثل ان ترك خيرا الوصية للوالدين
والاقربين مردود بان الفا لا يحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والوصية في الاية نائب
عن فاعل كتب وللوالدين يتعلق بها لا خبر والجواب محذوف اي فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية
فلا يحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم في قوله تعالى يوم يرون الملائكة
لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلثة امور احدها ان مثل هذا التوسع
خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا والثاني ان ما النافية على ان ما لها الصدر
مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها
بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم اقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرطا على آلة الا انني كبده لا
وقيل ان وقعت لا في جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل ادوات الصدر والا فلا وهذا هو الصحيح

هجرته الى الله ورسوله

الآية قالوا ائتوا بابائنا ان كنتم صادقين

صدر

وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب العراق في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه على التوسع و
اسقاط الخافض وهو على ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا هذه لها الصدر فلا يعمل
ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا والثالث ان لا في الاية حرف ناسخ مثلها في لا رجل
والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولو لم يكن ناسخا لا يجوز زيدا الى ان امرر فكيف وهو حرف نحي بل
ابلغ من هذا ان العامل الذي بعده مصدر وهم يطلقون القول بان المصدر لا يعمل فيما قبله وانما العامل
محذوف اي اذكر يوم او يعذبون يوم ونظيرها اورده ابو حيان على الاكثرين ان يوم معمول قوله تعالى
وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فيقول
لا يصح لجديد ان يعمل في اذا لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما الصدر وايضا فالصفة
لا يعمل فيما قبل الموصوف والجواب ايضا ان الجواب محذوف ومدلول عليه بجديد اي اذا مزقتم تجددون لان
حرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ولما
وان اطعتموهم انكم لمشركون فالجملة جواب القسم محذوف ومقدر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما
يقولون ليمسن الاية ولا يسوغ ان يقال قدرها خالية من معنى الشرط فتستغني عن جواب ويكون
معموله لما قبلها وهو قال الذين ندلكم او ينبئكم لان هذه الافعال لم يقع في ذلك الوقت الفصل
الثالث في خروج اذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت
بالفا نحو وان يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير وقول بعضهم انه على اضمار الفا تقدم رده وقول
آخر ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف وقول آخر ان جوابها محذوف ومدلول عليه

بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى
اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك آتيك اذا اتيتني فيكون التقدير اذا يغشى
الليل واذا هوى النجم اقسم وهذا ممتنع لوجهين احدهما ان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء
ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فاما ان جائني فوالله لاكرمنه فالجواب في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن
الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعا مثل ذلك هنا لان جواب والليل ثابت دائما وجواب
والنجم ماض مستمر الانتفاء ولا يمكن تسببهما عن امر مستقبل وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب خبري فلا
يدل عليه الانشاء لتباين حقيقتهما ايمن المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني مفرد مشتق
من اليمن وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز
مثل ذلك في الجمع من نحو افلس واكلب وقول نصيب فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله
ما ندري فحذف الفها في الدرج ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر واضافته الى اسم الله سبحانه خلافا لابن درستويه
في اجازة جره بحرف القسم ولابن مالك في اجازة اضافته الى الكعبة وكاف الضمير وجوز ابن عصفور كونه خبرا
والمحذوف مبتدا اي قسمي ايمن الله حرف الباء الباء المفردة حرف جر لاربعة عشر معنى اولها الالصاق قيل وهو معنى
لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على
ما يحبسه من يد او ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد
اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين
واقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد وصعدت
على السطح فان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تاويل الجماعة وكقوله وبات على النار الندى والمحلق

في

اولها

فاذا استوى التقديران في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالتخريج عليه كمررت عليه وان كان قد جاء كلا
في وانكم لتمرون عليهم مصبحين تمرون عليها ولقد امر على اللئيم يسبني الا ان مررت به اكثر فكان اولى
بتقديره اصلا ويتجه على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا اهو الباء ام على
والثاني التعدية ويسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل
القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم
وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب
مردود بالاية واما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم فيحتمل ان يكون الفاعل ضمير البرق ولان
الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز اقمت بزيد فاما تنبت بالدهن فيمن ضم اوله وكسر ثالثه فخرج على زيادة
الباء او على انها للمصاحبة والظرف حال من الفاعل اي مصاحبة للدهن او المفعول اي تنبت الثمر مصاحبا
للدهن وان انبت يأتي بمعنى نبت كقول زهير رأيت ذوي الحاجات عند بيوتهم قطينا لهم
حتى اذا انبت البقل ومن ورودها مع المتعدي دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر
والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر والثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت
بالقلم ونجرت بالقدوم وقيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع
السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي
بسبب لقائي اياه وقوله قد سقيت اباهم بالنار اي انهما بسبب ما وسمت به من اسماء اصحابها يخلى
بينها وبين الماء الخامس المصاحبة نحو اهبط بسلام اي معه وقد دخلوا بالكفر الاية وقد اختلف في
الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي سبحه حامدا له اي نزهه

سورة البقرة

والنار قد تشفي من الاوار

عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحته بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزله اقتضى تعطيل كثير من الصفات واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك سبحتك وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي وقوتي يريد انه مما اقيم فيه المسبب مقام السبب وقال ابن الشجري في فتستجيبون بحمده هو كقولك اجبته بالتلبية اي فتستجيبونه بالثناء اذ الحمد هو الثناء او الباء متعلقة بحال محذوفة اي معلنين بحمده والوجهان في فسبح بحمد ربك والثامن الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر والتاسع البدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله والعاشر المقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافات احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها باء السببية كما قال المعتزله وكما قال الجميع في ولن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محل البائين جمعا بين الادلة والحادي عشر المجاوزة كعن فقيل يختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا بدليل يسئلون عن انبائكم وقيل لا يختص به بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في تشققت السماء بالشفرة على ان الغمام جعل كالالة التي تشق بها وقال نظيره السماء منفطر به وتاول البصريون فاسئل به خبيرا على ان الباء للسببية وزعموا انها لا يكون بمعنى عن اصلا وفيه بعد لانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسئول عنه

والعاشر الاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار يؤده الا ما بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين وقد مضى البحث فيه وقوله ارب يبول الثعلبان برأسه بدليل تمامه لقد ذل من بالت عليه الثعالب الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج قيل ومنه وامسحوا برؤسكم والظاهر ان الباء فيهن للالصاق وقيل هي في اية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد يقول ان لثاتك تضرب الى السمرة فكانك مسحتها بمسحوق الاثمد فقلب معمولي مسح وقيل في شربن انه ضمن معنى روين ويصح ذلك في يشرب بها ونحوه وقال الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل الثاني عشر القسم وهي اصل احرفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسئلك بالله مستحلفا الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ واما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد والغالبة في فاعل

كفى في نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا يلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني اجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا قالوا ومن مجيء فاعل كفى هذه مجردا عن الباء قول سحيم كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ووجه ذلك على ما اخترناه انه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف ولا يزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى ثعلا فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله اهل ولم ار من انتقد عليه ذلك فهذا اما لسهو عن شرط الزيادة او لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي او لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثعل رهط الممدوح وهم بطن من طي وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر واهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل وجوز ابن الشجري في دهر ثلثة اوجه احدها ان يكون مبتدأ حذف خبره اي يفتخر بك وصح الابتداء بالنكرة لانه قد وصف باهل والثاني كونه معطوفا على فاعل كفى اي انهم فخروا بكونك منهم وفخر دهر بزمانه لنضارة ايام وهذا وجه

لا حذف فيه والثالث ان يجر بعد ان نرفع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخرا لا زائدة وجر فخر الدهر بالعطف وتقدير اهل خبر لهو المحذوف وزعم المعري ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا اي كفى دهرا هو اهل لان امسيت من اهله انه اهل لكونك من اهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه عطف على المفعول المقدم وهو ثعلا والفاعل المتاخر وهو انك منهم منصوبا ومرفوعا وهما دهر وان ومعمولاها وما تعلق بخبرها ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى وزعم الربعي ان النصب بالعطف على اسم ان وان اهل عطف على خبرها ولا معنى للبيت على تقديره كقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسربالية وقال ابن الضايع ان الباء في الاول متعلقة بتنمي وان فاعل ياتي مضمر والمسئلة من باب الاعمال فان ياتي يقتضي الفاعل وتنمي فيه ضمير عائد الى الانباء ويقتضي المفعول فتنازعا بما لاقت فاضمر الفاعل في الاول واعمل الثاني وقال ابن جني في الثاني ان الباء معدية كما يقول تقول ذهب بنعلي ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلى هذا يكون اذا فاعلا ضميرا في اودى ويصح ان يكون التقدير اودى هواي مودي اي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي ولا يشرب هو اي الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد فطفق مسحا بالسوق والاعناق اي يمسح السوق مسحا ويجوز ان يكون صفة اي مسحا واقعا بالسوق وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج الشاهد في الثانية فاما الاولى فللاستعانة وقوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا ويرد معنى يهم ونرجو معنى نطمع ويقرأن معنى يرقين

اَوْ يَتَبَرَّكُونَ وانه يقال قرأت بالسورة على هذا المعنى ولا يقال قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك فيه
قاله السهيلي وقيل المراد بسبب ايديكم كما يقال لا تفسد امرك برايك وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحو
وقلّت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي المَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ
وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كَفَى بِالمَرْءِ كَذِبًا اَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ
وقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وقيل انما هي في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل
اشتمال على المحل وقال المتنبي كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني والثالث المبتدا
نحو بِحَسْبِكَ درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومنه عند سيبويه بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ وقال
ابو الحسن بايكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل
الباء ظرفية اي في اي طائفة منكم المجنون تنبيه ومن الغريب انها زيدت فيما اصله المبتدا وهو اسم ليس
بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم لَيْسَ البِرَّ اَنْ تُوَلُّوا بنصب البر وقوله اَلَيْسَ عَجِيبًا بِاَنَّ الفَتَى
يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ والرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بعالم وما الله
بغافل وقولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل على الظرفية وموجب فيتوقف على السماع وهو قول
الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وقول الحماسي فَلَا تَطْمَعْ اَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا
بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر وبشيء بمنعكها والمعنى ومنعكها
ما يستطاع وقال ابن مالك في بحسبك زيد ان زيدا مبتدا مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة والخامس
الحال المنفي عاملها كقوله فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا وقوله كَائِنْ دُعِيتُ اِلَى
بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ وَلَا وَكِلِ ذكر ذلك ابن مالك وخالفه ابو حيان وخرج البيتين على ان

التقدير
بحاجة خائبة وبشخص مزؤود اي مذعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رايت منه اسدا وهذا
التخريج منه ظاهر في البيت الاول دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها
ولهذا قيل في وما ربك بظلام ان فعالا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله وليس بذي سيف وليس بنبال
اي وما ربك بذي ظلم لان الله لا يظلم الناس شيئا ولا يقال لقيت منه اسدا او بحرا او نحو ذلك
الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم والسادس التوكيد بالنفس وجعل منه بعضهم يَتَرَبَّصْنَ بِاَنْفُسِهِنَّ
وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس او العين ان يؤكد اولا بالمنفصل كقمتم انتم انفسكم
ولان التوكيد هنا ضائع اذ المامورات بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المامور غيرهن بخلاف قولك زارني
الخليفة نفسه وانما ذكر هنا الانفس لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكف منه من طموح
انفسهن الى الرجال تنبيه مذهب البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان
احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ كما قيل
في وَلَاُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في
الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى
روين واحسن في وقد احسن بي معنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب
كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا بَجَلْ على وجهين
حرف بمعنى نعم واسم وهي على وجهين مرادف لحسب ويقال على الاول بجلي وهو نادر وعلى الثاني بجلي
قال الا بجلي من الشراب الا بجل بل حرف اضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وَقَالُوا اتَّخَذَ
الرَّحْمٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ اي بل هم عباد ونحو اَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالحَقِّ واما

الانتقال من غرض الى اخر ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا
الوجه ومثاله قَدْ اَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الحَيٰوةَ الدُّنْيَا ونحو وَلَدَيْنَا
كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة
على الصحيح ومن دخولها على الجملة قوله بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهُ اذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا
الوصف قطعته ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها
امر او ايجاب كاضرب زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء
واثبات الحكم لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو واجاز المبرد وعبد الوارث ان تكون ناقلة
معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى ومنع الكوفيون
ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه وقال هشام محال ضربت زيدا بل اياك انتهى ومنعهم ذلك مع سعته روايتهم
دليل على قلته وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وَجْهُكَ البَدْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ
لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ اَوْ اُفُولُ ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء
كقوله وَمَا هَجَرْتُكِ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لَا اِلَى اَجَلِ بلى حرف جواب اصلي الالف وقال
جماعة الاصل بل والالف زائدة وبعض هؤلاء يقول انها للتانيث بدليل امالتها وتختص بالنفي وتفيد
ابطاله سواء كان مجردا نحو زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا اَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي ام مقرونا بالاستفهام حقيقيا
نحو اليس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخا نحو اَمْ يَحْسَبُونَ اَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوٰيهُمْ بَلَى اَيَحْسَبُ
الاِنْسَانُ اَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى او تقريرا نحو اَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى اَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى اجروا النفي
مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم

وان تقدمها نفي او نهي فهو لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها ع

تصديق للمخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم
لم يلزمه وقال آخرون تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ونازع السهيلي وجماعة
في المحكي عن ابن عباس وغيره في الاية متمسكين بان الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه
عن جعل ام متصلة في قوله تعالى اَفَلَا تُبْصِرُونَ اَمْ اَنَا خَيْرٌ لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت انه ايجاب
فنعم بعد الايجاب تصديق له انتهى ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في
كتب الحديث ما يقتضي خلاف ذلك ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان انه صلعم قال لاصحابه اَتَرْضَوْنَ اَنْ
تَكُونُوا رُبُعَ اَهْلِ الجَنَّةِ قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة اَيَسُرُّكَ اَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي البِرِّ سَوَاءً قال
بلى قال فلا اذا وفيه ايضا انه قال اَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ فقال له المجيب بلى وليس لهؤلاء ان يحتجوا بذلك
لانه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل واعلم ان تسمية الاستفهام تقريرا في الاية عبارة جماعة ومراده انه تقرير
لما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب وفي الموضع بحث اوسع من هذا في باب النون بَيْدَ ويقال فيها ميد بالميم
وهو اسم ملازم للاضافة الى انّ وصلتها وله معنيان احدهما غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا
ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى بها في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الاخرون السابقون
بَيْدَ اَنَّهُمْ اُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وفي مسند الشافعي بَائِدَ اَنَّهُمْ وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه
كثير المال بيد انه بخيل انتهى وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على
وان تفسيرهم بغير اعلى والثاني ان يكون بمعنى من اجل ومنه الحديث اَنَا اَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ اَنِّي
مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ وقال ابن مالك وغيره انها هنا بمعنى غير على حد قوله
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ اَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من

اجل قوله عملا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترنى قوله ترني من الرنين وهو الصوت
بله على ثلثة اوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الاول
ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث وفتحها بنا على الاول والثالث واعراب على الثاني وقد روي بالاوجه
الثلثة قوله يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وانكر ابو علي ان
يرتفع ما بعدها ورد بحكاية ابي الحسن وقطرب له واذا قيل بله الزيدين او المسلمين او احمد او الهندات
احتملت المصدرية واسم الفعل ومن الغريب ان في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله اعددت
لعبادي الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم
عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبعد
يتفوى من بعدها في الفاظ الاستثنا حرف التاء التا المفردة محركة في اوايل الاسما ومحركة في
اواخرها ومحركة في اواخر الافعال ومسكنة في اواخرها فالمحركة في اوايل الاسما حرف جر معناه
القسم ويختص بالتعجب وباسم الله وربما قالوا تربي وترب الكعبة وتالرحمن وقال الزمخشري في تالله
لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى
التعجب كانه تعجب من تسهل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره انتهى والمحركة في اواخرها
حرف خطاب نحو انت وانت والمحركة في اواخر الافعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت ووهم ابن خروف
فقال في قولهم في النسب كنتي ان التاء هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث ولم يثبت في كلامهم
ان هذه التاء تكون علامة ومن غريب احوال التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ
التذكير والافراد كما في ارايتكما وارايتكم وارايتك وارايتكن اذ لو قالوا ارايتما كما جمعوا بين خطابين

مبحث التاء

واذا

واذا استعوا من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوا كما قالوا يا غلامنا ويا غلامهم مع ان
الغلام طارئ عليه الخطاب بسبب النداء وانصرف الخطاب للاثنين لا للواحد فهذا اجدر وانما جاز
يا غلامكم لان المنادى ليس بمخاطب في الحقيقة وياتي تمام القول في ارايتك في حرف الكاف
انت الله تعالى والتاء الساكنة في اواخر الافعال حرف وضع علامة للتانيث كقامت وزعم الجلولي
انها اسم وهو خرق لاجماعهم وعليه فياتي الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة
قبله خبر ويرده ان الخبر صالح للاستغنا به عن المبتدا منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه
نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقوله
الى ملك ما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره وربما وصلت هذه التاء بثم
ورب والاكثر تحريكها معهما بالفتح حرف الثاء ثم ويقال فيها فم ايضا كقولهم في جدث
جدف حرف عطف يقتضي ثلثة امور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة وفي كل منها خلاف فاما
التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة
البته وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم
انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا
اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت عاديا وخرجت الاية على تقدير الجواب والبيت
على زيادة الفا واما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياه تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله
من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم

١٢ البدل م

تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
والجواب عن الاية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة
انشاها ثم جعل منها زوجها والثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل اي من نفس
توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها والثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم عم
كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه والرابع ان خلق حوا من ادم لما لم تجر العادة بمثله جي بثم
ايذانا بترتبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه والخامس ان ثم لترتيب
الاخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك ان
الذي صنعته امس اعجب والاجوبة الثلثة انفع من هذا الجواب لانها تصحح الترتيب والمهلة وهذا
يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبارين ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الاية
الاخيرة والبيت وقد اجيب عن الاية الثانية ايضا بان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية واجاب ابن عصفور
عن البيت بان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا
ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت
برسول الله عدنان واما المهلة فزعم الفرا انها قد تتخلف بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم
ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لتراخي الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن
مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية وقد مر البحث في ذلك والظاهر انها واقعة موقع الفا في قوله
كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه
الاضطراب ولم يتراخ عنه مسئلة اجرى الكوفيون ثم مجرى الفا والواو في جواز نصب المضارع

المقرون

المقرون بها بعد فعل الشرط واستدل لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه واجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب واحتج
في قوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ثلثة اوجه
الرفع بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب
قال باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تلميذه الامام ابو زكريا النووي ان المراد اعطاؤها حكمها
في افادة معنى الجمع فقال لا يجوز النصب لانه يقتضي ان المنهي عنه الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا
لم يقله احد بل البول منهي عنه سواء اراد الاغتسال فيه او منه ام لا انتهى وانما اراد ابن مالك اعطاءها
حكمها في النصب لا في المعية ايضا ثم ما اورده انما جا من قبل المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل اخر
على عدم ارادته ونظيره اجازة الزجاج والزمخشري ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون
تكتموا مجزوما وكونه منصوبا مع ان النصب معناه النهي عن الجمع تنبيه قال الطبري في قوله تعالى اثم
اذا ما وقع امنتم به معناه اهنالك وليست ثم التي للعطف انتهى وهذا وهم اشتبه عليه ثم
المضمومة الثاء بالمفتوحة ثم بالفتح اسم يشار به الى المكان البعيد نحو وازلفنا ثم الاخرين
وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من اعربه مفعولا لرايت في قوله تعالى واذا رايت ثم رايت
ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتاخر عنه كاف الخطاب حرف الجيم جير بالكسر على اصل التقاء الساكنين
كامس وبالفتح للتخفيف كاين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا
ولا ابدا فيكون ظرفا والا لاعربت ودخلت عليه ال ولم يؤكد اجل في قوله وقلن على الفردوس
اول مشرب اجل جير ان كانت رواء اسافله ولا قوبل بها لا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا اذا تقول جير

بجزم بجيرم

واما قوله وقائلة اسيت فقلت جير اسيّ انني من ذاك انه فخرج على وجهين احدها ان الاصل جير انّ
بتاكيد جير بانّ التي بمعنى نعم ثم حذفت همزة انّ وخففت فالصواب ان يكتب جيرن الثاني ان يكون شبّه
اخر النصف باخر البيت فنوّنه تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم ووصل بنية الوقف جلل حرف بمعنى نعم
حكاه الزجاج في كتاب الشجرة واسم بمعنى عظيم او يسير او اجل فمن الاول قوله قومي هم قتلوا اميم اخي
واذا رميت يصيبني سهمي فلان عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي ومن الثاني قول امرئ
القيس وقد قتل ابوه الا كل شيء سواه جلل ومن الثالث قولهم فعلت ذلك من جللك وقال جميل رسم
دار وقفت في طلله كدت اقضي الغداة من جلله فقيل اراد من اجله وقيل اراد من عظمه في عيني
حرف الحاء حاشا على ثلثة اوجه احدها ان تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه
الحديث انه عم قال اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه صلعم لم يستثن فاطمة وتوهم
ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه صم فاستدل به على انه قد يقال قام
القوم ما حاشا زيدا كما قال رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا ويرده انه في معجم الطبراني
ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ولا احاشي من الاقوام من احد
وتوهم المبرد ان هذه مضارع حاشا التي يستثنى بها وانما تلك حرف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف الثاني
ان تكون تنزيهية نحو حاش لله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم
اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله
ولا يتاتى مثل هذا التاويل في حاشا لله ما هذا بشرا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا
لله بالتنوين كما يقال براءة لله من كذا وعلى هذا قراءة ابن مسعود حاشا الله كمعاذ الله وليس جارا ومجرورا كما توهم

ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار
لا يدخل على الجار وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية وزعم بعضهم انها
اسم فعل معناه اتبرأ او تبرأت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات والثالث ان تكون
للاستثناء فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي
والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا
جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان
وابا الاصبغ وقال حاشى ابا ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم ويروى ايضا حاشى ابي
بالياء ويحتمل ان يكون رواية الالف على لغة من قال ان اباها وابا اباها وفاعل حاشى ضمير مستتر عائد
الى مصدر الفعل المتقدم او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشى
زيدا فالمعنى جانب هو اي قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا حتى حرف ياتي لاحد ثلثة معان
انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى الا في الاستثناء وهذا اقلها وقل من يذكره وتستعمل على
ثلثة اوجه احدها ان تكون حرفا جارا بمنزلة الى في المعنى والعمل ولكنه يخالفه في ثلثة امور احدها
ان لمخفوضها شرطين احدهما عام وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد واما
قوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب فضرورة واختلف في علة المنع فقيل
هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده
انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم
غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده انها لو دخلت عليه

لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة
حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رايتك انت
وفي البدل منه رايتك اياك فلا يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن
الى ولا يحتمل ذلك والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور اخرا نحو اكلت السمكة
حتى راسها او ملاقيا لاخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها كذا
قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت
ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة
حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به والثاني انها اذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها
كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها او عدم دخوله كما في قوله
سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا حمل على الدخول ويحكم في مثل
ذلك لما بعد الى بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين وزعم الشيخ شهاب الدين
القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى
العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو والثالث ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للاخر فمما انفردت
به الى انه يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي كما جاء في الحديث انا بك واليك وسرت من البصرة
الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما الاولان فلان حتى موضوعة لافادة تقضي
الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك واما الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها
ابتداء الغاية ومما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى ادخلها

وذلك بتقدير حتى ان ادخلها وان المضمرة والفعل في تاويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت
الى ادخلها وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد
ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس ولحتى الداخلة على المضارع
المنصوب ثلثة معان مرادفة الى نحو حتى يرجع الينا موسى ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون
يقاتلونكم حتى يردوكم هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك
اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله ومرادفة الا في الاستثناء
وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح ابن
هشام الخضراوي وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر
في هذه الاية خلافه وان المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من
الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وفي قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير مالكا
وكاهلا لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل
مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول فيكون
حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فيكون فيه للتعليل ولك ان تخرجه
على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان
مستقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى
يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الاية فان
قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى

لا اذا كانت حالته بالنسبة الى زمن المتكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في
حالة الدخول وان كانت ليست حقيقية بل كانت محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر الحكاية نحو وزلزلوا
حتى يقول الرسول قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم ح ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا
واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا بالحال كما مثلنا والثاني
ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها
اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما
الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها
لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون
اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة
بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع
ذلك والثالث ان يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو
كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وان قدرتها تامة او قلت سيري امس حتى ادخلها جاز
الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا باستقرار محذوف **والثاني من اوجه حتى** ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا
من ثلاثة اوجه **احدها** ان لمعطوف حتى ثلاثة شروط احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط
مجرورها ذكرها ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره والثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها
كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها
ويمتنع ان تقول حتى ولدها والذي يضبط لك ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع

حاله

حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما وانما جاز حتى نعله القاها
لان الفي الصحيفة والزاد في معنى الفي ما يثقله والثالث ان يكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص
فالاول نحو مات الناس حتى الانبياء والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله
قهرناكم حتى الكماة فانتم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا **الفرق الثاني** انها لا تعطف الجمل
وذلك لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه كما قدمنا ولا يتأتى ذلك الا
في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم
فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم **الثالث** انها اذا عطفت على
مجرور اعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز
واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله
جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا وهو حسن ورده ابو حيان
وقال في المثال هي جارة اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة
ولهذا منعوا اعجبتني الجارية حتى ولدها قال وهي في البيت محتملة انتهى واقول ان شرط
الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك
في باب حروف الجر واقره ابو حيان عليه ولا يلزم من امتناع اعجبتني حتى ابنها امتناع عجبت من القوم
حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشتمل ابنها ويظهر لي ان الذي لحظه
ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج
الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال والبيت

السابقين وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة **تنبيه**
العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيتهم
حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل
والثالث من اوجه حتى ان تكون حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ بعده الجمل اي تستأنف فتدخل على الجملة الاسمية كقول
جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقول الفرزدق فوا عجبا حتى
كليب تسبني كأن اباها نهشل او مجاشع ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت
تكون ما بعد حتى غاية له اي فوا عجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني وعلى الفعلية التي فعلها
مضارع كقراءة نافع حتى يقول الرسول وكقول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون
عن السواد المقبل وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم ابن مالك
ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من
غير ضرورة وكذا قال في الداخلة على اذا في نحو حتى اذا فشلتم وتنازعتم انها الجارة وان اذا
في موضع جر بها وهذه المقالة سبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانها حرف
ابتداء وان اذا في موضع نصب بشرطها او جوابها والجواب في الآية محذوف اي امتحنتم او انقسمتم
قسمين بدليل منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى
فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قول
ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجيء جوابها مقرونا بالفاء ولم يثبت ذلك
وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قولهم سريت بهم حتى تكل مطيهم

وزعم بعضهم ان الجواب في الآية الاولى مذكور وهو عصيتم او صرفكم وهذا مبني على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء على حكاية الحال
الماضية كقولك رأيت زيدا امس وهو راكب واما من نصب فهي حتى الجارة كما قدمنا ولا بد
على النصب من تقدير مضاف اي الى زمان كلال مطيهم وقد يكون الموضع صالحا للاقسام
الثلاثة كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تخفض على معنى الى وان تنصب على معنى الواو
وان ترفع على الابتداء وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت
مالك ذي غي وذي رشد وقوله حتى نعله القاها الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان
الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه
هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول والثاني ان النصب في
البيت الثاني من وجهين احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت
الاول من وجه واحد واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والخفض دون النصب
وكان لك في الرفع اوجه احدها الابتداء والثاني العطف والثالث اضمار الفعل والجملة
التي بعده خبر على الاول ومؤكدة على الثاني كما انها كذلك مع الخفض واما على الثالث
فيكون الجملة مفسرة وزعم بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض
ولا بالعطف بل بالرفع او بالنصب باضمار فعل لانه يمتنع جعل ضربته توكيدا لضربت القوم
قال وانما جاز الخفض في حتى نعله لان ضمير القاها للصحيفة ولا يجوز على هذا الوجه ان
يقدر انه للنعل ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستويه
زعما انها في محل جر بحتى ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل وانما تدخل على المفردات او ما في تأويلها

وانهم اذا اوقعوا بعدها ان كسروها فقالوا موضع زيد حيث انهم لا يرجونه والغا ان حوف
اذا ادخلت على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق حيث وطيء يقول حوث وفي الثاء
منهما الضم تشبيها لها بالغايات لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر والكسر
على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث وقراءة من قرأ من حيثِ لا
يعلمون بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر وهي للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان والغالب
كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام
قشعم وقد تقع مفعولا به وفاقا للفارسي وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه
سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا
عليه باعلم لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان اولته بعالم جاز ان ينصب في
رأي بعضهم ولم تقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل له في قوله ان حيث استقر من انت راعيه
حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا
هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة وتلزم حيث الاضافة
الى الجملة اسمية كانت او فعلية واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث
زيدا اراه وندرت اضافتها الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث
لي العمائم والكسائي يقيسه واندر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة كقوله اذا ريدة من حيث
ما نفحت له اتاه برياها خليل يواصله اي اذا ريدة نفحت له من حيث هبت وذلك لان ريدة
فاعل لمحذوف يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافا اليه لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل

المضاف

المضاف فلا يفسر عاملا فيه قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها انتهى ورأيت بخط الضابطين
اما ترى حيثَ سهيلٍ طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع اي موجود
فحذف الخبر واذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله وحيثما تستقم يقدر لك
الله نجاحا في غابر الازمان وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان حرف الخاء خلا على ضربين احدهما
ان تكون حرفا جارا للمستثنى ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل
او شبهه على قاعدة احرف الجر والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الفعل الى الاسماء اي لا توصل
معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحرف الزائد ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة
والثاني ان تكون فعلا متعديا ناصبا له وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشى والجملة مستأنفة
او حالية على خلاف في ذلك كقولك قاموا خلا زيدا وان شئت خفضت الا في نحو قول لبيد الا كل
شيء ما خلا الله باطل ولان ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية وموضع ما خلا نصب فقال السيرافي
على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت ومعنى
قاموا ما خلا زيدا على الاول قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد وهذا الخلاف المذكور
في محل ما المصدرية ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير زيد وزعم الجرمي
والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد
لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا
يقاس عليه حرف الراء رب حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم انه اخبر عنه في قوله ان يقتلوك
فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور او خبر للمجرور اذ هو

في موضع مبتدأ كما سيأتي وليس معناها التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه
وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وفي الحديث يا رب
كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وسمع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب
قائمه لن يقومه وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر فيا رب يوم قد
لهوت وليلة بآنسة كانها خط تمثال وقال آخر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ووجه الدليل
ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل ومن الثاني
قول ابي طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل يريد النبي صلعم وقول الاخر
الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي
لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد عيسى وادم عليهما السلام والقمر ونظير
رب في افادة التكثير كم الخبرية وفي افادته تارة وافادة التقليل اخرى قد على ما سيأتي ان شاء الله تعالى وحرف
التقليل وصيغ التصغير تقول جحير ورجيل فيكون للتقليل وقال فويق جبيل شامخ لن تناله بقنته حتى
تكل وتعملا وقال لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل لان الغالب في قد
والتصغير افادتهما التقليل ورب بالعكس وتنفرد رب بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته
ان كان ظاهرا وافراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى ان كان ضميرا وغلبة حذف معداها ومضيه واعمالها
محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا وبدونهن اقل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
وقوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه وقوله بل بلد ذي صعد واكام وقوله رسم دار وقفت في طلله
وبانها زائدة في الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء وفي نحو

رب رجل

رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قولك هذا
ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا قال وسن كسنيق سناء وسنما
ذعرت بمدلاج الهجير نهوض وسنيق جبل بعينه وسناء ارتفاعا فعطف سنما على محل سن والمعنى
ذعرت بهذا الفرس ثورا او بقرة عظيمة وزعم الزجاج وموافقوه ان مجرورها لا يكون الا في محل نصب
والصواب ما قدمناه واذا زيدت ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول على الجملة الفعلية
وان يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ومن اعمالها قوله
ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء ومن دخولها على الاسمية قول ابي دؤاد ربما
الجامل المؤبل فيهم وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية اصلا وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر
لهو محذوفا والجملة صفة لما ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا وقيل هو مؤول
بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض
متجوز به عن المستقبل والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله فان اهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب
رخص البنان وقوله يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها
وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة او محركة ومع التجرد منها
فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف حرف
السين المهملة السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء
ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين ومعنى قول المعربين فيها
حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو

للاستمرار

الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم انها قد تأتي
لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين الآية واستدل عليه بقوله تعالى سيقول
السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم فجاءت
السين اعلاما بالاستمرار لا للاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند اليه
من انها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه قال الزمخشري فان قلت فاي فائدة في الاخبار بقولهم قبل
وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا
وقع انتهى ثم ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل
تريد ان ذلك دأبه والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وزعم الزمخشري انها
اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد
الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومأ الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم
الله ومعنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تأخر الى حين وصرح به في سورة براءة
فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد
الوعيد اذا قلت سأنتقم منك سوف مرادفة للسين او اوسع منها على الخلاف وكان القائل بذلك
نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف
الاخير وسي بحذف وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول
اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري
وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء سي من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه

فالاصل

في الاصل واو وتثنيته سيان وتستغني حينئذ عن الاضافة كما استغنت عنها مثل في قوله والشر بالشر
عند الله مثلان وقوله فيا رب ان لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا وتشديد يائه ودخول
لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة
جلجل فهو مخطئ انتهى وذكر غيره انه قد يخفف وقد تحذف الواو كقوله فه بالعقود وبالايمان لا سيما
عقد وفاء به من اعظم القرب وهو عند الفارسي نصب على الحال فاذا قيل قاموا لا سيما زيد فالمعنى
قاموا غير مماثلين لزيد في القيام ورد بانه لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرار لا كما تقول رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد
وعند غيره هو اسم للا التبرئة ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد روي
بهن ولا سيما يوم فالجر قيل هو بالاضافة وما زائدة بينهما مثلها في ايما الاجلين والرفع على انه خبر
لمضمر محذوف وما موصولة او نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شيء هو يوم
ويضعفه في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين
ففتحة سي اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما
كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وقال ابن
دهان لا اعرف له وجها ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء ورد بان المستثنى
مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها
وعلى هذا يكون استثناء منقطعا سواء يكون بمعنى مستو ويقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وتمد مع الفتح
نحو مررت برجل سواء هو والعدم وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى في سواء
الجحيم وقولك هذا درهم سواء وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر وهو اغرب معانيها كقوله فلاصرفن سوى حذيفة

مدحتي لفتى العشي وفارس الاحزاب ذكره ابن الشجري وبمعنى مكان او غير على خلاف في ذلك فتمد
مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير وهو عند
الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فتقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب
على المفعولية وما جاءني احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان
ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في ضرورة الشعر وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد على
من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك واجيب بان تقديره سواك هو محذوف كما حكى
مضمرا كما قالوا لا افعله ما ان حراء مكانه وبعضهم قال لا يمنع الجر به قولهم سواءك بالمد والفتح لجواز ان يكون
انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غير تنبيه يخبر بسواء التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء
لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء وقد اجيز في قوله تعالى سواء عليهم أانذرتهم كونها خبرا عما قبلها او عن
ما بعدها او مبتدأ وما بعدها فاعل على الاول ومبتدأ على الثالث وخبر على الثاني وابطل ابن عمرون الاول بان
الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب
بانه مثل زيد اين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان أانذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا لعدم
الضمير سواء وما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فان اجاب بانه كذلك في نحو علمت أزيد
قائم وقد ابقي عليه استعمال الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول
المستفهم ازيد قائم واما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره حرف العين المهملة
عدا مثل خلا فيما ذكرناه من القسمين وفي حكمها مع ما وفي الخلاف في ذلك ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية
على على وجهين احدها ان تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة فزعموا انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه

وان



ولنا الماه ان احدها قوله نحن فبدي ما بها من صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى
علي فحذف وجعل مجروره مفعولا وقد حمل الاخفش على ذلك ولكن لا تواعدوهن سرا اي
على سر اي نكاح وكذلك لاقعدن لهم صراطك اي على صراطك والثاني انهم يقولون نزلت على
الذي نزلت اي عليه كما جاء ويشرب مما تشربون اي منه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء اما
على المجرور وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار
هدى وقوله وبات على النار الندى والمحلق وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم علي ذنب
ونحو فضلنا بعضهم على بعض والثاني المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي
عني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال في ليلة لا نرى
بها احدا يحكي علينا الا كواكبها اي عنا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم والرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا
الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت
والخامس الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك
سليمان اي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلوا ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا والسادس موافقة
من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون والسابع موافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقد قرأ أبي
بالباء وقالوا اركب على اسم الله والثامن ان تكون زائدة للتعويض او لغيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك
يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا له قاله ابن جني
وقيل المراد ان لم يجد يوما شيئا ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل وكذا قيل في قوله يا ايها المصطلي

المتخلي غير شيمته، إن التخلق يأبى دونه الخلق، ولا يواتيك فيما ناب من حدث، إلا أخو ثقة فانظر بمن
تثق، إن الأصل فانظر لنفسك ثم ابتدأ الاستفهام وابن جني يقول في ذلك أيضا إن الأصل فانظر من تثق
به فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا وقيل بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ بمن تثق مستفهما والثاني
كقول حميد بن ثور، أبى الله إلا أن سرحة مالك، على كل أفنان العضاه تروق، قاله ابن مالك وفيه نظر
لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه ولا معنى له هنا وإنما المراد يعلو ويرتفع والثالث أن يكون للاستدراك
كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله وقوله، فوالله لا أنسى قتيلا
رزئته، بجانب قوسى ما بقيت على الأرض، على أنها تعفو الكلوم وإنما، نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي
أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله، بكل تداوينا فلم يشف ما بنا، على أن قرب الدار
من البعد، ثم قال، على أن قرب الدار ليس بنافع، إذا كان من تهواه ليس بذي ود، أبطل بعلى الأولى
عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى إن فيه شفاء ما ثم أبطل بالثانية قوله على أن قرب الدار خير من البعد وتعلق
على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لأنها أوصلت معنى الفعل إلى ما بعدها على
وجه الإضراب والإخراج أو هي خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب
قال ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها والتاسع من وجهي على
أن تكون بمعنى فوق وذلك إذا دخلت عليها من كقوله، غدت من عليه بعدما تم ظمؤها، وزاد الأخفش
موضعا آخر وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد كقوله تعالى أمسك عليك
زوجك وقول الشاعر، هون عليك فإن الأمور، بكف الإله مقاديرها، لأنه لا يتعدى فعل المضمر
إلى ضميره المتصل في باب ظن وفقد وعدم لا تقول ضربتني ولا فرحت بي وفيه نظر لأنها لو كانت اسما في هذه

الموضع لصح حلول فوق محلها ولأنها لو لزمت اسميتها كما ذكر لزم الحكم باسمية إلى في نحو فصرهن إليك
واضمم إليك وهزي إليك وهذا كله يتخرج إما على التعليق بمحذوف كما قيل في اللام في
سقيا لك وإما على حذف مضاف أي هون على نفسك واضمم إلى نفسك وقد خرج ابن مالك
هذا قوله، وما أصاحب من قوم فأذكرهم، إلا يزيدهم حبا إلي هم، فادعى أن الأصل يزيدونه ثم
صار يزيد ونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه أن
الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا يزيد هؤلاء
القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة في حماسة أبي تمام ولا يحسن تخريج ذلك على
ظاهره كما قيل في قوله، قد بت أحرسني وحدي ويمنعني، صوت السباع به يضبحن والهام، لأن ذلك
شعر وقد يستسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الأنباري أن إلى قد ترد اسما فيقال انصرفت من إليك
كما يقال غدوت من عليك لأنه إن كان ثابتا ففي غاية الشذوذ ولا على قول ابن عصفور إن إليك في واضمم إليك
إغراء والمعنى خذ جناحك أي عصاك لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين ولأن الجناح ليس
العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين عن على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا وجميع ما ذكر لها
عشرة معان الأول المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت عن القوس
وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا وسيأتي والثاني البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي
الحديث صومي عن أمك والثالث الاستعلاء نحو فإنما يبخل عن نفسه وقول ذي الإصبع، لاه ابن عمك
لا أفضلت في حسب، عني ولا أنت دياني فتخزوني، أي لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي
ولا أنت مالكي فتسوسني وذلك لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه قيل ومنه قوله تعالى إني أحببت

حب الخير عن ذكر ربي أي قدمته عليه وقيل هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة أي منصرفا عن ذكر ربي
وحكى الرماني عن أبي عبيدة أن أحببت من أحب البعير إحبابا إذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار
معناه التضمني وهي على حقيقتها أي إني تثبطت عن ذكر ربي وعلى هذا فحب الخير مفعول لأجله والرابع
التعليل نحو وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة ونحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن
قولك ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركي أي ما نتركها صادرين عن قولك وهو رأي الزمخشري
وقال في فأزلهما الشيطان عنها إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته أصدر
الزلة عنها ومثله وما فعلته عن أمري وإن كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها والخامس مرادفة بعد نحو
عما قليل ليصبحن نادمين يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل أن في مكان آخر من بعد مواضعه ونحو
لتركبن طبقا عن طبق أي حالة بعد حالة قال، ومنهل وردته عن منهل، والسادس الظرفية كقوله، وآس
سراة الحي حيث لقيتهم، ولا تك عن حمل الرباعة وانيا، الرباعة نجوم الحمالة قيل بدليل ولا تنيا في ذكري
والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر والسابع مرادفة من نحو
وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات فالأولى أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن
ما عملوا بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ربنا تقبل منا والثامن مرادفة الباء نحو وما ينطق
عن الهوى والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى والتاسع الاستعانة قاله ابن
مالك ومثله برميت عن القوس لأنهم يقولون أيضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري
في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية وحكى أيضا رميت على القوس والعاشر أن تكون
زائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله، أتجزع إن نفس أتاها حمامها، فهلا التي عن بين جنبيك

تدفع، قال ابن جني أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده
الوجه الثاني أن تكون حرفا مصدريا وذلك أن بني تميم يقولون في نحو أعجبني أن تفعل عن تفعل قال
ذو الرمة، أعن ترسمت من خرقاء منزلة، ماء الصبابة من عينيك مسجوم، أراد أأن توسمت الدار تأملتها
ويجم الدمع سال وسجمته العين وكذلك يفعلون في أن المشددة فيقولون أشهد عن محمدا رسول
الله وتسمى عنعنة تميم والثالث أن تكون اسما بمعنى جانب وذلك يتعين في ثلاثة مواضع أحدها
أن يدخل عليها من وهو كثير كقوله، فلقد أراني للرماح دريئة، من عن يميني مرة وأمامي، وحمله
عندي ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم فقدرت معطوفة
على مجرور من لا على من ومجرورها ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند
غيره قالوا فإذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وللمجاوزة والمحفوظ
فإن جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لأول الناحية الثاني أن يدخل عليها على وذلك نادر
منه بيت واحد وهو قوله، على عن يميني مرت الطير سنحا، والثالث أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها
ضميرين لمسمى واحد قاله الأخفش وذلك كقول امرئ القيس، دع عنك نهبا صيح في حجراته، وقول
أبي نواس، دع عنك لومي فإن اللوم إغراء، وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره
المتصل وقد تقدم الجواب عن هذا ومما يدل على أنها ليست هنا اسما أنه لا يصح حلول الجانب محلها عوض
ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبدا إلا أنه مختص بالنفي وهو معرب إن أضيف كقولهم لا أفعله عوض
العائضين مبني إن لم يضف وبناؤه إما على الضم كقبل أو على الكسر كأمس أو على الفتح كأين وسمي
الزمان عوضا لأنه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر وقيل بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض واختلف

في قول الاعشى رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق فقيل ظرف لستغرق
وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بمائرات حول عوض
وانصاب تركن لدى السعير والسعير اسم صنم كان لعنزة انتهى ولو كان اسما كما زعم لم يتجه بناؤه
في البيت عسى فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ولا حين يتصل بضمير المنصوب
كقوله يا ابتا علك او عساكا خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافي ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق
في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا
وهو شر لكم وتستعمل على اوجه احدها ان يقال عسى زيد ان يقوم واختلف في اعرابه على اقوال
احدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم واستشكل بان الخبر في تاويل المصدر فاجيب بامور
احدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اي عسى امر زيد القيام او قبل الخبر اي عسى زيد صاحب
القيام ومثله ولكن البر من امن بالله اي ولكن صاحب البر او ولكن البر بر من آمن بالله والثاني
انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن ان يفترى والثالث ان ان تكون زائدة
لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا والقول الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب
معنى وعملا او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد والثالث
انها فعل قاصر بمنزلة قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه
يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل والرابع انها فعل ناقص كما يقول
الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزئين كما سد
مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير بالخطاب واختاره ابن

مالك

مالك والاستعمال الثاني ان يسند الى ان والفعل فيكون فعلا تاما هذا هو المفهوم من كلامهم وقال
ابن مالك عندي انها ناقصة ابدا ولكن سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزئين كما في
احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها والثالث والرابع
والخامس ان ياتي بعدها المضارع المجرد او المقرون بالسين او الاسم المفرد نحو عسى زيد
يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما والاول قليل كقوله عسى الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب والثالث اقل كقوله اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني
عسيت صائما وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا كذا قالوا والصواب انهما مما حذف فيه الخبر
اي يكون ابؤسا واكون صائما لان في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال ولان المرجو كونه صائما
لا نفس الصائم والثاني نادر جدا كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح
وعسى فيهن فعل ناقص بلا اشكال والسادس ان يقع عساني وعساك وعساه وهو قليل وفيه ثلاثة
مذاهب احدها انها اجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان
قاله سيبويه والثاني انها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع قاله الاخفش
ويرده امران احدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما قوله يا ابن الزبير
طالما عصيكا فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك والثاني
ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتي نحوها فاعودها والثالث
انها باقية على عملها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس قاله المبرد والفارسي
ورد باستلزامه في نحو قوله يا ابتا علك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه ولهما ان يجيبا بان

المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مرعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله والسابع عسى زيد قائم حكاه ثعلب
وتخرج
هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر تنبيه اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمل نقصان
عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا
ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الا ان يقدر العاملين تنازعا زيدا فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال
الثاني واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرو فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها
وهو عمرو بالاجنبي وهو زيد ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا عل
بلام خفيفة اسم بمعنى فوق والتزموا فيه امرين احدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال
اخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك واما قوله
يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله فالهاء للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان
مضافا ومتى اريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها بالغايات كما في هذا البيت اذ المراد فوقه نفسه لا فوقية
مطلقة والمعنى انها تصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا اقب من تحت
عريض من عل ومتى اريد به النكرة كان معربا كقوله كجلمود صخر حطه السيل من عل اذ المعنى تشبيه
في سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال لا من علو مخصوص عل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة
لغة في لعل وهي اصلها عند من زعم زيادة اللام قال لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه وهما بمنزلة عسى في المعنى وبمنزلة ان المشددة في العمل وعقيل تخفض بهما وتجيز في لامهما
الفتح تخفيفا والكسر على الاصل التقاء الساكنين ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة
حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وقوله على صروف الدهر او دولاتها

يدلننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها وسيأتي البحث في ذلك وذكر ابن مالك في شرح
العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وانشد لعل التفاتا منك نحوي مقدر
يمل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب عند اسم للحضور الحسي نحو فلما راه مستقرا
عنده والمعنوي نحو قال الذي عنده علم وللقرب كذلك نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى
ونحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وكسر فائها اكثر من ضمها وفتحها ولا تقع الا ظرفا او مجرورة بمن
وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف
عندي قال الحريري لحن وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف
الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها تنبيهان الاول قولنا عند اسم للحضور موافق للعبارة ابن مالك والصواب
انها اسم لمكان الحضور فانها ظرف لا مصدر وتاتي ايضا للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى وجئتك
عند طلوع الشمس والثاني تعاقب عند كلمتان لدى مطلقا نحو لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم
اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون ولدن اذا كان المحل محل ابتداء
غاية نحو جئت من لدنه وقد اجتمعتا في قوله تعالى آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا
ولو جيء بعند فيهما او بلدن فيهما لصح ولكن ترك دفعا للتكرار وانما حسن تكرار لدى في وما كنت لديهم
لتباعد ما بينهما ولا يصلح لدن هنا لانه ليس محل ابتداء ويفترقن من وجه ثان وهو ان لدن لا تكون
الا فضلة بخلافهما بدليل ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ وثالث وهو ان جرها
بمن اكثر من نصبها حتى انها لم تجئ في التنزيل منصوبة وجر عند كثير وجر لدى ممتنع ورابع وهو انهما
معربان وهي مبنية في لغة الاكثرين وخامس وهو انها قد تضاف الى الجملة كقوله لدن شب حتى شاب

سود الذوائب و سادس وهو انها قد لا تضاف وذلك انهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر
والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة تنبيه اعلم ان عند امكن من لدى من وجهين احدهما انها تكون
ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن
الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا
اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند
وقول غيره اولى وقد اعتنا هذا البحث عن عقد فصل للدى ولدن في باب اللام حرف الغين المعجمة غير
اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها لفظا ان فهم معناه وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم
لا غير لحن ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم اي
ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف المضاف اليه لفظا ونية ثبوته
كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وليس غير بالضم
من غير تنوين فقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا
يحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا
مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض فعلى هذا هو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين
وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين
فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور ولا يتعرف غير بالاضافة لشدة ابهامها
وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين احدهما وهو الاصل ان تكون صفة للنكرة نحو نعمل صالحا غير
الذي كنا نعمل او لمعرفة قريبة منها نحو صراط الذين انعمت عليهم الاية لان المعرف الجنسي قريب من

النكرة

النكرة ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها حتى زعم ابن السراج انها حينئذ تتعرف وترده الاية
والثاني ان تكون استثناء فتعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام فتقول جاءني القوم غير زيد
بالنصب والرفع وقال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر يقرأ برفع غير اما على انه صفة
للقاعدون من المؤمنين لانهم جنس واما على انه استثناء وابدل على حد ما فعلوه الا قليل منهم ويؤيده
قراءة النصب وان حسن الوصف في غير المغضوب عليهم انما كان لاجتماع امرين الجنسية والوقوع بين
الضدين والثاني مفقود هنا ولهذا قرئ بالخفض صفة على اللفظ وبالرفع على الموضع وبالنصب على الاستثناء
وهي شاذة وتحتمل قراءة الرفع على الاستثناء على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله وانتصاب غير في الاستثناء
عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد الا عندهم واختاره ابن عصفور وعلى الحالية عند الفارسي
واختاره ابن مالك وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش ويجوز بناؤها على الفتح اذا
اضيفت لمبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله لذ بقيس حين
يابى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره وذلك في البيت الاول اقوى لانه انضم فيه الى الابهام والاضافة لمبني تضمن
غير معنى الا تنبيهات الاول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول المتنبي غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن وفيه ثلاثة اعاريب احدها ان غيرا مبتدأ لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر
وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما ماسوف
على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري
وتبعه ابن مالك والثاني ان غيرا خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما
بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتي بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني

ومن تبعه ابن الحاجب فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع قلنا
في النثر وهذا في الشعر فيجوز فيه كقوله انا ابن جلا اي انا ابن رجل جلا الامور وقوله يرمي بكفي كان
من ارمى البشر اي بكفي رجل كان من ارمى البشر والثالث انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول
كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب وهو ظاهر
التعسف التنبيه الثاني من ابيات مشكل المعاني قول الحماسي اتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في ظلمة الليل
هاديا فيقال سواه هو غيره فكانه قال فلم نعدل غيره بغيره والجواب ان الهاء في بغيره للسوي فكانه قال
لم نعدل سواه بغير السوي وغير سواه هو نفسه لان المعنى فلم نعدل سواه به حرف الفاء الفاء المفردة حرف مهمل
خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله انها خافضة في نحو فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سياتي وان الجر برب
مضمرة وترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون عاطفة وتفيد ثلاثة امور احدها الترتيب وهو نوعان معنوي
كما في قام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه
ونحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان
ابني من اهلي الاية ونحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وقال الفراء لا تفيد الترتيب
مطلقا وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب واحتج بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا بياتا
او هم قائلون واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري وقال الجرمي لا تفيد الفاء
الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان
وقوع المطر فيهما في وقت واحد والامر الثاني التعقيب وهو في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان

فولد

فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة طويلة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة
ولا بين البلدين وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل الفاء
في هذه الاية للسببية وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل
الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الاية وقوله تعالى ثم خلقنا
النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاء في
فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا العظام بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها وتارة بمعنى
الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز جلست بين
زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء
فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا احسن الناس
ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بينا واقام قرنا مقامها ومثله ما بعوضة فما فوقها
قال والفاء نائبة عن الى ويحتاج على هذا القول الى ان يقال وصحت اضافة بين الى الدخول
لاشتماله على مواضع او لان التقدير بين مواضع الدخول وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد
يستانس له عندي بمجيء عكسه في قوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما
اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب فيه قوله بعده حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا
فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لا اعلم احدا ذكره والامر الثالث السببية وذلك غالب في العاطفة
جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني
نحو لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم وقد تجيء في

ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو لقد كنت في غفلة من هذا
فكشفنا عنك غطاءك ونحو فاقبلت امراته في صرة فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرا فالتا
ليات ذكرا قال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلثة احوال احدها ان يدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت
من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها
في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لابن زيابة يقول يا لهف ابي الحارث اذا صبح قومي
بالغارة فغنم فآب سليما ان لا اكون لقيته فقتلته وذلك لانه يريد باللهف نفسه والثاني من اوجه الفاء
ان تكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا وهو منحصر في ست مسائل احدها ان يكون الجواب
جملة اسمية نحو وان يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير فان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر
لهم فانك انت العزيز الحكيم والثانية ان تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل
منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا
فساء قرينا ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء والثالثة ان يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله
فاتبعوني يحببكم الله وان شهدوا فلا تشهد معهم ونحو قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا فمن ياتيكم بماء
معين فيه امران الاسمية والانشائية ونحو ان قام زيد فوالله لاقومن ونحو ان لم يتب زيد فيا خسره رجلا
والرابعة ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى اما حقيقة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ونحو ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وقد هنا مقدرة
واما مجازا نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع

والخامسة

والخامسة ان يقترن بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتي الله بقوم ونحو وما تفعلوا
من خير فلن تكفروه والسادسة ان يقترن بحرف له الصدر كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه علي تكاد
تلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وانها لها الصدر وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه
لتقدير الفعل خبر المحذوف فالجملة اسمية وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان الفاء قد تحذف للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وعن المبرد انه منع ذلك حتى في الشعر وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وعن الاخفش ان ذلك
واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين وقد تقدم تاويله وقال ابن مالك يجوز
في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها تنبيه كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك
تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي ياتيني فله درهم وبدخولها يفهم ما اراده المتكلم من
ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ولو لم يدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو ولئن
اخرجوا لا يخرجون معهم في ايذانها بما اراده المتكلم من القسم وقد قرئ بالاثبات والحذف قوله تعالى وما اصابكم
من مصيبة فبما كسبت ايديكم والثالث ان تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها وهذا لا يثبته سيبويه واجاز
الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكي اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا
فالامر كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقوله ارواح مودع ام بكور انت فانظر لاي ذلك تصير
وحمل عليه الزجاج هذا فليذوقوه والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا
جميعا كقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي انتهى وتاول المانعون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه
خولان وقوله انت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الاول وحده فبرز ضميره فقيل انت فانظر والبيت

الثالث ضرورة واما الاية فالخبر حميم ومن زيادتها قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب
لان الفاء لا تدخل في جواب لما خلافا لابن مالك واما قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فالجواب
محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق
لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فقيل جواب لما الاولى لما الثانية
وجوابها وهذا مردود لاقترانه بالفاء وقيل كفروا به جوابهما لان الثانية تكرير للاولى وقيل جواب الاولى محذوف
اي انكروه مسئلة الفاء في نحو بل الله فاعبد وكن من الشاكرين جواب لاما مقدرة عند بعضهم وفيه اجحاف وزائدة عند الفارسي
وفيه بعد وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء اصلاحا للفظ لئلا
تقع الفاء صدرا كما قال الجميع في الفاء في نحو اما زيدا فاضرب اذ الاصل مهما يكن من شيء فاضرب زيدا وقد مضى شرحه في
حرف الهمزة مسئلة الفاء في نحو خرجت فاذا الاسد زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة وعاطفة عند مبرمان وابي
الفتح وللسببية المحضة كفاء الجواب عند ابي اسحق ويجب عندي ان يحمل على ذلك مثل انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك وانحر ونحو ائتني فاني اكرمك اذ لا يعطف الانشاء على الخبر ولا العكس ولا يحسن اسقاطها ليسهل
دعوى زيادتها مسئلة ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه قدر انهم قالوا بعد الاستفهام لا فقيل
لهم فهذا كرهتموه يعني والغيبة مثله فاكرهوها ثم حذف المبتدا وهو هذا وقال الفارسي التقدير فكما كرهتموه
فاكرهوا الغيبة وضعفه ابن الشجري بان فيه حذف الموصول وهو ما المصدرية دون صلتها وذلك رديء
وجملة واتقوا الله عطف على ولا يغتب بعضكم بعضا على التقدير الاول وعلى فاكرهوا الغيبة على تقدير الفارسي
وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي فانه قال كانهم قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا
الغيبة واتقوا الله فاتقوا عطف على فاكرهوا وان لم يذكر كما في اضرب بعصاك الحجر فانفجرت والمعنى فكما كرهتموه

فاكرهوا

فاكرهوا الغيبة وان لم يكن كما مذكورة كما ان ما نافية في فما تاتينا فتحدثنا معنا فكيف تحدثنا وان لم تكن كيف مذكورة انتهى وهذا يقتضي
ان كما ليست محذوفة بل ان المعنى يعطيها فهو تفسير معنى لا تفسير اعراب تنبيه قيل يكون الفاء للاستيناف كقوله الم تسأل
الربع القواء فينطق اي فهو ينطق لانها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب ومثله فانما يقول له كن فيكون
بالرفع اي فهو يكون وقوله الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه
يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه والتحقيق ان الفاء في ذلك كله
للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله يريد وانما يقدر النحويون كلمة هو
ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف في حرف جر له عشرة معان احدها الظرفية وهي اما مكانية او زمانية وقد اجتمعتا في
قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين او مجازية نحو ولكم
في القصاص حيوة ومن المكانية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في راسي الا ان فيهما قلبا والثاني
المصاحبة نحو ادخلوا في امم اي معهم وقيل التقدير ادخلوا في جملة امم فحذف المضاف فخرج على قومه في زينته
والثالث التعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امراة دخلت النار في هرة
والرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل وقال هم صلبوا العبدي في جذع نخلة وقال اخر بطل كان
ثيابه في سرحة والخامس مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى
وليس منه قوله تعالى يذرؤكم فيه خلافا لمن زعمه بل هي للتعليل اي يكثركم بسبب هذا الجعل والاظهر قول الزمخشري
انها للظرفية المجازية قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير مثل ولكم في القصاص حيوة والسادس
مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم والسابع مرادفة من كقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل
يعمن من كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان احدث عهده ثلثين شهرا في ثلثة احوال قال ابن جني
التقدير في عقب ثلثة احوال ولا دليل على هذا المضاف وهذا نظير اجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد

مع احتماله لان يكون اصله الى زيد وقيل الاحوال جمع حال لا حول اي في ثلث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح ومرور الدهور وقيل يريد ان احدث عهده خمس سنين ونصف ففي بمعنى مع والثامن المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل والتاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت في من رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده بالقياس على قوله فانظر بمن تثق على حمله على الظاهر وفيه نظر والعاشر التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة وانشد انا ابو سعد اذا الليل دجا تخال في سواده يرندجا واجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها حرف القاف قد على وجهين حرفية وستأتي واسمية وهي على وجهين اسم فعل وستأتي واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدي بغير نون كما يقال حسبي والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي يقال قد زيدا درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيدا درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل ان يكون قد الاولى فيه مرادفة لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين واما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف وقول الآخر فقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم صرد يصيح وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت وقد يحذف بعدها الفعل لدليل كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اي وكأن قد زالت ولها خمسة معان احدها التوقع وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل

يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول قد ركب الامير لمن ينتظر ركوبه وفي التنزيل قد سمع الله قول التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله سبحانه لدعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وقد تبين بما ذكرنا ان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الان متوقع والذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن المستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق والثاني تقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت قد قام اختص بالقريب وانبنى على افادتها ذلك احكام احدها انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهي ان صيغهن لا يتصرفن فاشبهن الاسم واما قول عدي لولا الحياء وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم فعسى هاهنا بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة والثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله والثالث ذكره ابن عصفور وهو ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد جميعا نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال انتهى والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال اذ المراد

في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم له في الازل وهو متصف به مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ومقتضى كلام الزمخشري انها في نحو والله لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا الى قومه في سورة الاعراف فان قلت فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عنهم نحو قوله حلفت لها بالله البيت قلت لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى ومقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور وان من شرط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا فانه قال في تسهيله وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقربه من الحال انتهى والرابع دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا لقد قام وذلك لان الاصل دخولها على الاسم نحو ان زيدا لقائم وانما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو وان ربك ليحكم بينهم فاذا قرب الماضي من الحال اشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه والمعنى الثالث التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه اقل معلوماته سبحانه وتعالى وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله والرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله وقال الزمخشري في قد نرى تقلب وجهك قال اي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية ثم استشهد بالبيت واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب والخامس التحقيق نحو قد افلح من زكيها وقد مضى ان بعضهم حمل عليه قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وقال غيره في ولقد علمتم الذين اعتدوا قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل اللام في الاسمية المجاب بها القسم في افادة التوكيد وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى والتقريب والتوقع في

الثاني والقول بالتحقيق فيهما والسادس النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف وهذا غريب واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها انتهى ومحمله عندي على خلاف ما ذكروا وهو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعدها نظرا الى المعنى وان كانا انما حكما بالنفي لثبوت النصب لمجيء قوله ولحق بالحجاز فاستريحا وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه تنبيه قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها قط على ثلثة اوجه احدها ان تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في افصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والعامة يقولون لا افعله قط وهو لحن واشتقاقه من قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الان وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها او اسكانها والثاني ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة والثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون كما يجوز في لدن ومن وعن لذلك حرف الكاف الكاف المفردة جارة وغير جارة والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد والثاني التعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجردة من ما نحو ويكأنه لا يفلح

الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة نحو ما الزائدة كما في المثال وفي نحو قوله تعالى كما ربياني صغيرا قال
الشيخ ابو حيان الظاهر انها للتعليل وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا الاية قال الاخفش اي لاجل ارسالنا فيكم
رسولا منكم فاذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر
والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام
بخصوصية المطلوب وما ذكرناه في الاية من ان ما مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما انها كافة
وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض واختلف في نحو قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا
ان الهوى حيث تنظر فقال الفارسي الاصل كيما فحذف الياء وقال ابن مالك هذا تكلف بل هي كاف التعليل وما الكافة ونصب الفعل
لشبهها بكي في المعنى وزعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى نزهة الاديب ان ابا علي حرف هذا البيت وان الصواب فيه فاذا جئت فامنح
طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا البيت والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون وان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير
اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وقيل في كن كما
انت ان المعنى على ما انت عليه وللنحويين في هذا المثال اعاريب احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتدا حذف خبره والثاني
انها موصولة وانت خبر حذف مبتداه اي كالذي هو انت وقد قيل بذلك في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة اي كالذي هو
لهم آلهة والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف ايضا جارة كما في قوله وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم
وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت
مبتدا حذف خبره اي عليه او كائن وقد قيل في كما لهم آلهة ان ما كافة وزعم صاحب المستوفي ان الكاف لا تكف بما ورد عليه بقوله
واعلم انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية والخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل
كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير وهذا بعيد بل الظاهر ان ما على هذا التقدير مصدرية تنبيه تقع كاف الجر كثيرا

صفة في المعنى فيكون نعتا لمصدر او حالا من اسم مذكور ويحتملهما قوله تعالى كما بدانا اول خلق نعيده فان قدرته نعتا لمصدر
فهو اما معمول لنعيده اي نعيد اول خلق اعادة مثل ما بداناه او لنطوي اي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل وان قدرته
حالا فذو الحال مفعول نعيده اي نعيده مماثلا للذي بداناه وتقع كذلك ايضا كذلك فان قلت فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى وقال
الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا اية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم ومثل في المعنى نعت لمصدر قال المحذوف
كما ان كذلك نعت له ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد لا تقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون مثل توكيدا لكذلك
لانه ابين منه كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك ولا خبرا لمحذوف مقدر الامر كذلك لما يؤدي اليه
من عدم ارتباط ما بعده بما قبله قلت مثل بدل من كذلك او بيان او نصب بيعلمون اي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى
فمثل بمنزلتها في مثلك لا يفعل كذا او نصب بقال والكاف مبتدا والعائد محذوف اي قاله ورد ابن الشجري ذلك على مكي بان قال
قد استوفى مفعوله وهو مثل ليس بشيء لان مثل مفعول مطلق او مفعول به ليعلمون والضمير المقدر مفعول به لقال والمعنى
الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما
وهو غريب جدا والخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء قال الاكثرون التقدير ليس شيء مثله اذ لو لم تقدر زائدة صار
ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا
قاله ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته ولكنهم اذا
نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف في الاية غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به
قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت
واما بمثل ما امنتم به فقد يشهد للقائل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس بما امنتم به وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء
في المفعول المطلق اي ايمانا مثل ايمانكم به اي بالله سبحانه او بمحمد صلعم او بالقران وقيل مثل للقران وما للتورية اي فان امنوا
بكتابكم كما امنتم بكتابهم وفي الاية الاولى قول ثالث وهو ان الكاف ومثلا لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل

بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول واما الكاف الاسمية الجارة
فمثل ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش
والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا
في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في فانفخ فيه ان الضمير راجع للكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل
لهيئة الطير انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد وتتعين الحرفية
في موضعين احدهما ان تكون زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء والثاني ان تقع هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف
جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة
بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله وصاليات ككما يؤثفين فيحتمل ان الكافين حرفان
اكد اولهما بثانيهما كما قال ولا للما بهم ابدا دواء وان يكونا اسمين اكد اولهما بثانيهما وان تكون الاولى حرفا والثانية
اسما واما الكاف غير الجارة فنوعان مضمر منصوب او مجرور نحو ما ودعك ربك وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب وهي
اللاحقة لاسم الاشارة نحو ذلك وتلك وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم اياك واياكما ونحوهما هذا هو الصحيح ولبعض
الافعال نحو حيهلك ورويدك والنجاءك ولارايت بمعنى اخبرني نحو ارايتك هذا الذي كرمت علي فالتاء فاعل والكاف
حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه وعكس ذلك الفراء فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه
ويرده صحة الاستغناء عن الكاف وانها لم تقع قط مرفوعة وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول ويلزمه ان يصح الاقتصار
على المنصوب في نحو ارايتك زيدا ما صنع لانه المفعول الثاني ولكن الفائدة لا تتم عنده فلا يجوز الاقتصار عليهما واما ارايتك
هذا الذي كرمت علي فالمفعول الثاني محذوف اي لم كرمته علي وانا خير منه وقد تلحق الفاظا اخر شذوذا وحمل على ذلك
الفارسي قوله لسان السوء تهديها الينا وحنت وما حسبتك ان تحينا لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر
وقيل يحتمل كون ان وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم

بالخطاب كي على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اسما مختصرا من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم
ولظى الهيجاء تضطرم اراد كيف فحذف الفاء كما قال بعضهم سو افعل يريد سوف والثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل
معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية في قوله اذا
انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل ما كافة وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمني
اذا قدرت النصب بان والثالث ان تكون بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تاسوا ويؤيده صحة حلول
ان محلها وانها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كيلا يكون
دولة اذا قدرت اللام قبلها فان لم تقدر فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ومثله في الاحتمالين قوله
اردت لكيما ان تطير بقربتي فكي اما تعليلية مؤكدة للام او مصدرية مؤكدة بان ولا تظهر ان بعد كي الا في
الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وعن الاخفش ان كي جارة دائما
وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمرة ويرده نحو لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا
دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين انها ناصبة دائما ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه وقوله
فاوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه
واجابوا عن الاول بان الاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح
البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا اي كيما يسجد وهو غريب جدا لا
يحتمل القياس عليه تنبيه اذا قيل جئت لتكرمني بالنصب فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمر كي والاول اولى
لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة كم على وجهين خبرية بمعنى كثير
واستفهامية بمعنى اي عدد ويشتركان في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير
واما قول بعضهم في الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ابدلت ان وصلتها من كم

فرد ولان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل والصواب ان كم مفعول لاهلكنا والجملة اما معمولة ليروا على انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها مفعول لاجله واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان وصلتها وكذلك ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل مردود بان لها الصدر وقوله ان ذلك جا على لغة رديه حكاها الاخفش عن بعضهم انه يقول ملكت كم عبيد فيخرجها عن الصدرية خطا عظيم اذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة وانما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه او ضمير العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جملة اما مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد وجوز ابو البقا كونه ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة وليس هذا من المواضع التي يعود فيها الضمير على المتاخر ويفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية والثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر والثالث ان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون والرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال «كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا» وقال الفرزدق «كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري» ولا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين بل يشترط ان يجر كم بحرف جر فحينئذ يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الاكثر والجر خلافا لبعضهم وهو بمن مضمرة وجوبا لا بالاضافة خلافا للزجاج ولخص ان في جر تمييزها اقوالا الجواز والمنع والتفصيل فان جرت هي بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز والا فلا وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية اذا كان مفردا وروي قول الفرزدق «كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري» بالخفض على قياس تمييز كم الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية او على تقديرها استفهامية تهكمية اي اخبرني بعدد عماتك

وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدا خبره قد حلبت وافراد الضمير حملا على لفظ كم وبالرفع على انه مبتدا وان كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء وحذف مدلول عليهما بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة

كأين اسم مركب من كاف التشبيه واي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وتوافق كأين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك واستدل عليه بقول ابي بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافا لمن زعم انها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب والثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده قول سيبويه وكأين رجلا رأيت زعم ذلك يونس وكأين قد اتاني رجلا الا ان اكثر العرب لا يتكلمون به الا مع من انتهى ومن الغالب قوله تعالى «وكأين من نبي» «وكأين من آية» «وكأين من دابة» ومن النصب قوله «اطرد اليأس بالرجا فكأين آلما حم يسره بعد عسر» وقوله «وكائن لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم» والثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى والرابع انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور اجازا بكأين تبيع هذا الثوب والخامس ان خبرها لا يقع مفردا

كذا ترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارة كقولك رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا وقوله «واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس» وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى «أهكذا عرشك» والثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول ائمة اللغة قيل لبعضهم اما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا فنصب باضمار اعرف وكما جاء في الحديث انه يقال

للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا والثالث ان تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأين في اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما والثاني ان تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسالة الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله «عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد» وزعم ان انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل

كلا مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي بسيطة وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج واكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد واكثر ما نزل ذلك بمكة لان اكثر العتو كان بها وفيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته ثم لا يمتنع الاشارة الى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو في اي صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم ان علينا بيانه وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير في اي صورة ما شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقرآن تعسف اذ لم يتقدم في الاوليين حكاية نفي ذلك عن احد ولطول الفصل في الثانية بين كلا وذكر العجلة وايضا فان اول ما نزل خمس آيات من اول سورة العلق ثم نزل «كلا ان الانسان ليطغى» فجاءت في افتتاح الكلام

والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا كلها في النصف الاخير ورأى الكسائي وابو حاتم ومن وافقهما ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدا بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة اقوال احدها للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا والثاني لابي حاتم ومتابعيه قالوا تكون بمعنى الا الاستفتاحية والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا تكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه اي والقمر وقول ابي حاتم عندي اولى من قولهما لانه اكثر اطرادا فان قول النضر لا يتاتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي وقول الكسائي لا يتاتى في نحو «كلا ان كتاب الفجار» «كلا ان كتاب الابرار» «كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون» على ما سيأتي لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ولان تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم واما قول مكي ان كلا على رأي الكسائي اسم اذا كانت بمعنى حقا فبعيد لان اشتراك اللفظين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها والا فلم لا نونت واذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو «أطلع الغيب ام اتخذ عند الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول» «واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم» وقد تتعين للردع او للاستفتاح نحو «رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة» لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب كما يقال اكرم فلانا فتقول نعم ونحو «قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين» وذلك لكسر ان ولان نعم بعد الخبر للتصديق وقد يمتنع كونها للزجر نحو «وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقمر» اذ ليس قبلها ما يصح رده وقول الطبري وجماعة انه لما نزل في عدد خزنة جهنم «عليها تسعة عشر» قال بعضهم اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزل كلا زجرا له قول متعسف لان الآية لم تتضمن ذلك

تنبيه قرئ «كلا سيكفرون بعبادتهم» بالتنوين اما على انه مصدر كل اذا اعيا اي كلوا في دعواهم وانقطعوا او من الكل وهو الثقل اي حملوا كلا وجوز الزمخشري كونه حرف ردع نون كما في سلاسلا ورده ابو حيان بان ذلك انما صح في سلاسلا لانه اسم اصله التنوين فرجع به الى اصله للتناسب وعلى لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا

او بشرط كونه مفاعل او مفاعيل انتهى وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك بل جوز كون التنوين
بدلا من حرف الاطلاق المزيد في رأس الآية ثم انه وصل بنية الوقف وجوز هذا التوجيه في قواريرا وفي قراءة بعضهم
والليل اذا يسر بالتنوين وهذه القراءة مصححة لنا وبله في كلا اذ الفصل ليس اصله التنوين **كأن** حرف مركب
عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل في كأن زيدا اسد ان زيدا كالاسد
ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها
قال ابن جني وهي حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام
ولا هو زائد لافادته التشبيه وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا يتعلق دائما بشيء ولما
راى الزجاج ان الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدأ
فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كأن زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك
كائن وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان كانت في الاصل عاملة فانها صارت بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لان ذلك في التركيب
الوضعي لا في التركيب الطاري في حال التركيب الاسنادي والمخلص عندي من الاشكال ان يدعى انها بسيطة وهو قول
بعضهم وفي شرح الايضاح لابن الخباز ذهب جماعة الى ان فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب لا لانها معمولة للكاف
كما قال ابو الفتح والا لكان الكلام غير تام والاجماع على انه تام انتهى وقد مضى ان الزجاج يراه ناقصا وذكروا لكأن
اربعة معان احدها وهو الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه وهذا المعنى اطلقه الجمهور لكان وزعم جماعة منهم ابن السيد
انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم
فانها في ذلك كله للظن والثاني الشك والظن وذلك فيما ذكرنا وحمل ابن الانباري عليه كأنك بالشتاء مقبل
اي اظنه مقبلا والثالث التحقيق ذكره الكوفيون والزجاج وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن
الارض ليس بها هشام اي لان الارض اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة فان قيل فاذا كانت للتحقيق فمن

اين جا معنى التعليل قلت من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم واجيب بامور احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان
لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث والثاني انه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه
لم يمت والثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره وبكأنه لا يفلح الكافرون اي اعجب
لعدم فلاح الكافرين والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت
وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريري كأني بك تنحط وقد اختلف في اعراب ذلك فقال الفارسي
الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان وقال بعضهم الكاف اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف اي كان
زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف في كأنك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن
وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والياء في كأنك وكأني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما
والباء زائدة في المبتدأ وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل قولهم
كأنك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في
قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وكحتى وبعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كأني
ابصرك تنحط وكأني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء **مسئلة** زعم قوم ان كان قد تنصب الجزئين
وانشدوا كأن اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا فقيل الخبر محذوف اي يحكيان وقيل انما الرواية تخال
وقيل الرواية قادمتا او قلما محرفا بالالف من غير تنوين على ان الاسماء مثناة وحذفت النون للضرورة وقيل
خطأ قائله وهو ابو نخيلة وقد انشده بحضرة الرشيد فلحنه ابو عمرو والاصمعي وهذا وهم فان ابا عمرو توفي
قبل الرشيد **كل** اسم موضوع للاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع وكلهم آتيه
واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد فان اضيف الرغيف

الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد ومن هنا وجب في قراءة غير ابي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل
قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم كل اجزاء القلب وترد كل باعتبار كل
واحد مما قبلها وما بعدها على ثلثة اوجه فاما اوجهها باعتبار ما قبلها فاحدها ان يكون نعتا لنكرة او معرفة فتدل على
كماله ويجب اضافتها الى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى نحو اطعمنا شاة كل شاة وقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد والثاني ان يكون توكيدا لمعرفة قال الاخفش والكوفيون او لنكرة محدودة وعليهما
فتفيد العموم ويجب اضافتها الى اسم مضمر راجع الى المؤكد نحو فسجد الملائكة كلهم قال ابن مالك وقد يخلفه الظاهر كقوله
كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر وخالفه ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت مثلها
في اطعمنا شاة كل شاة وليس توكيدا وليس قوله بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد
ومن توكيد النكرة بها قوله نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي الا على منهج واجاز الفراء والزمخشري ان يقطع كل
المؤكد بها عن الاضافة لفظا تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه
ضعف من وجهين تقديم الحال على عاملها الظرفي وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا ليصير نكرة فيصح كونه حالا
والاجود ان يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمتم
ثلاثتكم والثالث ان لا يكون تابعة بل تالية للعوامل فيقع مضافا الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة وغير مضاف
نحو وكلا ضربنا له الامثال واما اوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الاشارة اليها والاول ان تضاف
الى الظاهر وحكمها ان يعمل فيها جميع العوامل نحو اكرمت كل بني تميم والثاني ان تضاف الى ضمير محذوف ومقتضى كلام
النحويين ان حكمها كالتي قبلها ووجهه انهما سيان في امتناع التأكيد بهما وفي تذكرة ابي الفتح ان تقديم كل في
قوله تعالى كلا هدينا احسن من تأخيره لان التقدير كلهم فلو اخرت لباشرت العامل مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا
يباشره فلما قدمت اشبهت المرتفعة بالابتداء في ان كلا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ والثالث ان تضاف الى ضمير

ملفوظ به وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا ونحو وكلهم آتيه لان الابتداء
عامل معنوي ومن القليل قوله يميد اذا مادت عليه دلاؤهم فيصدر عنه كلها وهو ناهل ولا يجب ان يكون منه قول علي عليه السلام
فلما تبين الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى بل الاولى تقدير كان شانية **فصل** واعلم ان
لفظ كل على الافراد والتذكير وان معناها بحسب ما تضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك
جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه طائره وقول ابي بكر وكعب ولبيد كل امرئ
مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله كل ابن انثى وان طالت سلامته يوما على آلة حدباء محمول
الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقول السموأل اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل
ومفردا مؤنثا في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذائقة الموت ومثنى في قول الفرزدق وكل رفيقي كل
رحل وان هما تعاطى القنا قوماهما اخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى فلنشرحه قوله كل
رحل كل هذه زائدة وعكسه حذفها في كل قلب متكبر فيمن اضاف ورحل بالحاء المهملة وتعاطى اصله تعاطيا
لامه للضرورة وعكسه اثبات اللام للضرورة فيمن قال لها متنان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر قيل
ان خظاتا فعل وفاعل او الالف من تعاطى لام الفعل ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما
كثير كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم حمل على اللفظ اذ قال هما اخوان كما قيل فاصلحوا بينهما وجملة
اخوان خبر كل وقوله قوماهما بدل من القنا لان قومهما من سببهما اذ معنا تعاطيهما تحدث القتال بين قومهما فيه بدل
اشتمال او مفعولا لاجله اي تعاطى القنا لمقاومة كل منهما الآخر او مفعول مطلق من باب صنع الله لان تعاطي القنا
يدل على تقاومهما ومعنى البيت ان كل الرفيقين في السفر اذا استقر واحد رفيقين فيهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر
والصحبة وان تعاطى كل منهما مغالبة الآخر ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد
وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل ومؤنثا في قول الآخر وكل مصيبات الزمان وجدتها

سوى فرقة الأحباب هينة الخطب ويروى وكل مصيبات تصيب فإنها وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه
وهذا الذي ذكرنا من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه ابن مالك ورده أبو حيان بقول عنترة جادت عليه
كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون والذي يظهر خلاف
قولهما وأن المضاف إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو كل رجل يشبعه رغيف أو إلى المجموع
أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد وأن مجموع الأعين تركنه وعلى هذا تقول
جاد علي كل محسن فأغناني أو فأغنوني بحسب المعنى الذي تريده وربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد كقوله
من كل كوماء كثيرات الوبر وعليه أجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه
بلبيب أن يكون مؤتيك جمعا حذفت نونه للإضافة ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكي أخويها أخوي لا تبعدا
أبدا وبلى والله قد بعدا كل ماحي وإن أمروا وارد الحوض الذي وردا وذلك في قولها أمروا فأما قولها وردا فالضمير
لأخويها هذا إن حمل الحي على نقيض الميت وهو الظاهر فإن حمل على مرادف القبيلة فالجمع في أمروا واجب مثله في
كل حزب بما لديهم فرحون وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه لأن القرآن لا يخرج على الشاذ وإنما الجمع
باعتبار معنى الأمة ونظيره الجمع في قوله تعالى أمة قائمة يتلون آيات الله ومثله قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين فليس الضامر
مفردا في المعنى لأنه قسيم الجمع وهو حالا بل هو اسم جمع كالجامل والباقر أو صفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر ونظيره
ولا تكونوا أول كافر به فإن كافرا نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى أي أول فريق كافر ولولا ذلك لم يقل كافر
بالإفراد وأشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى
الاعتراض ببيت عنترة والجواب عنها أن جملة لا يسمعون مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين لا صفة لكل شيطان
ولا حال منه إذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى كل ولا إلى ما أضيفت إليه وإنما
هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام وإن كانت كل مضافة إلى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو

قائم أو قائمون وقد اجتمعتا في قوله تعالى إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم
وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا والصواب أن الضمير لا يعود إليهما من خبرها إلا مفردا مذكرا
على لفظها نحو وكلهم آتيه يوم القيامة الآية وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه صلعم يا عبادي كلكم جائع
إلا من أطعمته الحديث وقوله صلعم كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها وكلكم راع وكلكم
مسؤول عن رعيته وكلنا لك عبد ومن ذلك إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وفي
الآية حذف مضاف وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ أي إن كل أفعال الجوارح كان المكلف مسؤولا عنه وإنما
قدر المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس لا عن أنفسها وإنما لم يقدر ضميرا كان راجعا لكل لئلا يخلو مسؤولا عن
ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى عنه كما توهم بعضهم ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما وأما لقد أحصاهم
فجملة أجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل ومن معناها الجمع وإن قطعت عن الإضافة
لفظا فقال أبو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو كل يعمل على شاكلته وكلا أخذنا بذنبه ومراعاة المعنى نحو وكل
كانوا ظالمين والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع
وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو كل يعمل على شاكلته
كل آمن بالله كل قد علم صلاته وتسبيحه إذ التقدير كل أحد والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون
وكل أتوه داخرين وكل كانوا ظالمين أي كلهم مسألة الأولى قال البيانيون إذا وقعت كل في حيز النفي كان
النفي موجها إلى الشمول خاصة وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك ما جاء كل القوم ولم آخذ
كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد وقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه
وإن وقع النفي في خبرها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله صلعم لما قال له ذو اليدين أنسيت أم قصرت
الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبي النجم قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع وقد أشكل

على قولهم في القسم الأول قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت
أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه ورد الشلوبين على ابن أبي العافية إذ زعم أن بينهما فرقا
والحق ما قاله البيانيون والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض وهو هنا
موجود إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا مسألة كلما نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا
قالوا هذا الذي رزقنا منصوبة على الظرفية باتفاق وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل قالوا في الآية
وجاءتها الظرفية من جهة ما فإنها محتملة لوجهين أحدهما أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له فلا محل
لها والأصل كل وقت رزق كما أنيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم والثاني أن تكون اسما نكرة
بمعنى وقت فلا يحتاج على هذا إلى تقدير وقت والجملة بعده في موضع خفض على الصفة فيحتاج إلى تقدير
عائد منها أي كل وقت رزقوا فيه ولهذا الوجه مبعد وهو ادعاء حذف عائد الصفة وجوبا حيث لم يرد مصرحا
به في شيء من أمثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف أبي الحسن في أعجبني ما قمت أن ما اسم والأصل ما قمته أي القيام
الذي قمته وقوله في يا أيها الرجل إن أيا موصول والمعنى يا من هو الرجل فإن هذين العائدين لم يلفظ
بهما قط وهو مبعد عندي أيضا لقول سيبويه في نحو سرت طويلا وضربت زيدا كثيرا إن طويلا وكثيرا
حالان من ضمير المصدر محذوفا أي سرته وضربته أي السير والضرب فإن قلت قد قالوا ولا سيما زيد بالرفع
ولم يقولوا قط ولا سيما هو زيد قلت هي كلمة واحدة شذوا فيها بالتزام الحذف ويونس بذلك أن فيه
شذوذين إطلاق ما على الواحد ممن يعقل وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة وللوجه الأول
مقربان كثرة مجيء الماضي بعدها نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها كلما أضاء لهم مشوا فيه وكلما
مر عليه ملأ من قومه سخروا منه وإني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا أصابعهم وأن ما المصدرية التوقيتية شرط
من حيث المعنى فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها

ثم عبر عن معنى المصدر بما في الفعل ثم أنيب عن الزمان أي كل وقت رزق

فيما

في ما تفعل أفعل لأمرين أن تلك عامة فلا يدخل عليها أداة العموم وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح وإن قلت
كلما استدعيتك فإن زرتني فعبدي حر فكل منصوبة أيضا على الظرفية ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه
بحر المذكور في الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وإن ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال في كلمة
الأبدي إن كلا في ذلك مرفوعة بالابتداء وإن جملتي الشرط والجواب خبرها والفاء دخلت في الخبر كما دخلت في
نحو كل رجل يأتيني فله درهم وقدر في الكلام حذف ضمير بين أي كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي
حر بعده لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدائه قال أبو حيان وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع كل في ذلك
إلا منصوبة ثم تلا الآيات المذكورة وأنشد قوله وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي
وليس هذا مما البحث فيه لأنه ليس فيه فاء يمنع العمل كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان أبدا
لفظا ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين إما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو أحدهما
أو كلاهما أو بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فإن نا مشتركة بين الاثنين والجماعة أو بالمجاز كقوله إن للخير وللشر
مدى وكلا ذلك وجه وقبل فإن ذلك حقيقة في الواحد وأشير بها إلى المثنى على معنى كلا ما ذكرنا
على حد قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا أخي
وخليلي واجدي عضدا فإنه ضرورة نادرة وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها
نحو كلاي وكلاك محسنان وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك
محسنان فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أي تاركة
للغزل ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد نحو كلتا الجنتين آتت أكلها ومراعاة معناهما وهو قليل
وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي وتمثل أبو حيان
لذلك بقول الأسود بن يعفر إن المنية والحتوف كلاهما يوفي المخارم يرقبان سوادي وليس متعين

لجواز كون برقان خبرا عن المنيه والحتوف ويكون ما بينهما اما خبرا اول او اعتراضا ثم الصواب
في انشاده كلاهما يوفى المخادم اذ لا يتى ان المنيه توفى نعيمها وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو
كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو
وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان
او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما وقوله كلانا غني
عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا **كيف** ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو قال كي تجنحون
الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تاويل على قولهم على كيف
تبيع الاحمرين ولابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم وللاخبار به مع مباشرة الفعل في نحو كيف
كنت فبالاخبار به انتفت الحرفية وبمباشرته الفعل انتفت الفعلية ويستعمل على وجهين **احدهما** ان يكون
شرطا فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب
باتفاق ولا كيفما تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها
لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا ومن
ورودها شرطا ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها
في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها **والثاني**
وهو الغالب فيها ان يكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون بالله الاية فانه اخرج مخرج
التعجب ويقع خبرا قبل ما لا يستغني عن الخبر نحو كيف انت وكيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته
فرسك لان ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم خبران في الاصل وحالا قبل ما يستغني عنه نحو كيف جاء زيد
اي على اي حالة جاء زيد وعندي انها تاتي في هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل

امة

ربك اذ المعنى اي فعل فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة
بشهيد اي فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد يصنعون ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن اذا كذا قيل والاظهر
ان يقدر بين كيف واذا ويقدر اذا خالية عن معنى الشرط واما كيف وان يظهروا فالمعنى كيف يكون لهم عهد
وحالهم كذا وكذا وكيف حال من عهد اما على ان يكون تامة او ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث وجملة الشرط
حال من ضمير الجمع وعند سيبويه ان كيف ظرف وعن السيرافي والاخفش انها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا
الخلاف امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا نصب مع غيره والثاني ان
تقديرها عند سيبويه في اي حال او على اي حال وعندهما تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفي نحو
كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه والثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه ولهذا
قال رؤبة وقد قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله تعالى اي على خير فحذف الجار وبقي عمله فان اجيب على المعنى
دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك ما معناه لم يقل احد ان كيف ظرف اذ
ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا
لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه
يقال في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب **تنبيه** قوله تعالى افلا ينظرون الى
الابل كيف خلقت لا يكون كيف بدلا من الابل لان دخول الجار على كيف شاذ على انه لم يسمع في كيف
في على ولان الى متعلقه بما قبلها فيلزم ان يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه ولان الجملة التي بعدها
تصرح عين مرتبطة وانما هي منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق بها وهي وما بعدها بدل من الابل
بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله الم تر الى ربك كيف مد الظل ومثلهما في ابدال جملة فيها كيف
من اسم مفرد قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان اي اشكوهما تباين الحاجتين

حرف اللام

علبه

تعدد الفائهما **مسئلة** زعم قوم ان كيف تاتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره في كتاب العلل وانشد
اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد وهذا خطا لاقترانها بالفاء وانما هي هنا اسم
مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدا محذوف اي فكيف حال الاباعد على حد قراءة
ابن جماز والله يريد الاخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد فحذف المبتدا والجار او بالعطف بالفاء ثم
اقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم **حرف اللام** اللام المفردة ثلاثة اقسام عاملة
للجر وعاملة للجزم وغير عاملة وليس في القسمة ان يكون عاملة للنصب خلافا للكوفيين وسيأتي فالعاملة للجر
مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يا لله واما قراءة بعضهم الحمد
لله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم الا مع ياء المتكلم فمكسورة واذا قيل
يا لك وبالي احتمل كل منهما ان يكون مستغاثا به وان يكون مستغاثا من اجله وقد اجازهما ابن جني في قوله
فيا شوق ما ابقى ويالي من النوى واوجب ابن عصفور في يالي ان يكون مستغاثا من اجله لانه لو كان
مستغاثا لكان التقدير يا ادعو لي وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا لازم له
لا لابن جني لما سأذكره بعد ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم واللام
الجارة اثنان وعشرون معنى **احدها** الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله
والامر لله ونحو ويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي ومنه وللكافرين النار اي عذابها **والثاني** الاختصاص
نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة والقميص للعبد ونحو ان له ابا شيخا
فان كان له اخوة وقولك هذا الشعر لحبيب وقولك ادوم لك ما تدوم لي **والثالث** الملك نحو له ما في
السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الاخرين ويمثل له بالامثلة المذكورة
او نحوها ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وانه اذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بانها

للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة واحدة واكثرهم يمنعه
والرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا **والخامس** شبه التمليك نحو وجعل لكم من انفسكم ازواجا
والسادس التعليل كقوله ويوم عقرت للعذارى مطيتي وقوله تعالى لايلاف قريش وتعلقها بفعسلهم كعصف ماكول ورجح بانهما في مصحف
ابي سورة واحدة وضعف بان جعلهم كعصف ماكول انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت وقيل متعلقة
بمحذوف تقديره اعجبوا وقوله تعالى وانه لحب الخير لشديد اي وانه من اجل حب المال لبخيل وقراءة حمزة
واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الاية اي لاجل اتياني اياكم بعض الكتاب
والحكمة ثم لمجيء محمد صلعم مصدقا لما معكم لتؤمنن به فما مصدرية فيهما واللام تعليلية وتعلقت بالجواب
المؤخر على الاتساع في الظرف كما قال الاعشى عوض لا نتفرق ويجوز كون ما موصولا اسميا فان قلت فاين العائد
في ثم جاءكم رسول فالجواب ان ما معكم هو نفس ما اتيتكم فكانه قيل مصدق له وقد يضعف هذا القول بقوله
وانت الذي في رحمة الله اطمع وقد يرجح بان الثواني يتسامح فيها كثيرا واما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام
التوطئة وما شرطية واللام للابتداء وما موصولة اي للذي اتيتكموه وهي مفعولة على الاول ومبتدأ
على الثاني ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا لما صبروا بكسر اللام ومنها اللام الثانية نحو
يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى
المدعو لعمرو قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الاجماع على الاول ومنها اللام الداخلة على المضارع
لفظا في نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس وانتصاب الفعل بعدها بان مضمرة بعينها وفاقا للجمهور
لا بان مضمرة او بكي مصدرية مضمرة خلافا للسيرافي وابن كيسان ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر
الكوفيين ولا بها لنيابتها عن ان خلافا لثعلب ولك اظهار ان فتقول جئتك لان تكرمني بل قد يجب وذلك
اذا اقترن الفعل بلا نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين **فرع** اجاز ابو الحسن

ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم فقال المعنى ليرضنكم قال ابو علي وهذا
اولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوفا وانشد ابو الحسن اذا قلت قدني قال بالله حلفة
لتغني عني ذا انائك اجمعا واجابوا عن هذا بان القسم انما يجاب بالجملة ويروون البيت لتغنن بفتح اللام ونون
التوكيد وذلك على لغة فزارة في حذف اخر الفعل لاجل النون اذا كان ياء على كسر كقوله وابكن عيشا تقضى
بعد جدته طابت اصائله في ذلك البلد وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقة به اي ليكونن كذا ليرضوكم
ولتشربن لتغني عني والسابع توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او بلم يكن ناقصتين
مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها
اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار
ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم
ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار
ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الاصل
ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ان العواذل
لسن لي بامير ابلغ من لا تلمني لانه نهي عن السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب
بان مضمرة وجوبا وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر
اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي
يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا
لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها الجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل وقد
يحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي

الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما والثامن موافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل
مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه والتاسع موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون للاذقان وتله
للجبين وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو وان اسأتم فلها ونحو قوله عليه الصلاة والسلام اشترطي لهم الولاء وقال النحاس المعنى من اجلهم وقال الايم في الحربية لهم بمعنى عليهم والعاشر
موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله قيل ومنه يا ليتني
قدمت لحياتي اي في حياتي وقيل للتعليل اي لاجل حياتي في الاخرة والحادي عشر ان يكون بمعنى عند كقولهم
كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم
والثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقال
فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا والثالث عشر موافقة مع قاله بعضهم وانشد عليه هذا
البيت والرابع عشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم
القيمة افضل والخامس عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له
والسادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن
مالك وغيره هي لام التعليل وقيل هي لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المفعول المقول
لهم محذوفا اي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا باسلام طائفة اخرى وحيث دخلت اللام على غير المقول
فالتاويل على بعض ما ذكرنا نحو قالت اخريهم لاوليهم ربنا هؤلاء اضلونا ولا اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم
الله خيرا وقوله كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لذميم والسابع عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة
ولام المآل نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب
الدور تبنى المساكن وقوله فان يكن الموت افناهم فللموت ما تلد الوالدة ويحتمله ربنا انك اتيت فرعون وملاه

زينة واموالا في الحيوة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ويحتمل انها لام الدعاء فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ومثله
في الدعاء ولا تزد الظالمين الا ضلالا ويؤيده ان في اخر الاية ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا
يؤمنوا وانكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على
سبيل المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير
ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله واللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير
الاسد لمن يشبه الاسد والثامن عشر القسم والتعجب معا ويختص باسم الله تعالى كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد والتاسع عشر
التعجب المجرد عن القسم ويستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله فيا لك من ليل
كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم لله دره فارسا ولله
انت وقوله شبابا وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف ترددا والعشرون التعدية ذكره ابن مالك في الكافية ومثل
له في شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وفي الخلاصة ومثل له ابنه بالاية وبقولك قلت له افعل كذا ولم
يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الاية لشبه التمليك وانها في المثال للتبليغ والاولى عندي
ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر والحادي والعشرون التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها
اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر
فالدهر كاسر وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد وليس منه ردف لكم خلافا
للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم واختلف في اللام في نحو
يريد الله ليبين لكم وامرنا لنسلم لرب العالمين وقول الشاعر اريد لانسى ذكرها فكانما تمثل لي ليلى
بكل سبيل فقيل زائدة وقيل هي للتعليل ثم اختلف هؤلاء فقيل المفعول محذوف اي يريد الله التبيين ليبين
لكم ويهديكم اي ليجمع لكم بين الامرين وامرنا بما امرنا به لنسلم واريد السلو لانسى وقال الخليل وسيبويه ومن

تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر اي ارادة الله للتبيين وامرنا
للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس
للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت تقوية للاختصاص قال يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا وهل
انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق ومن ذلك لا ابا لزيد ولا
اخا له ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم
شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وعلى قول من جعلها خبرا وجعل الخلو اما على لغة من قال ان اباها وابا ابا
وقولهم مكره اخاك لا بطل وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله بيضك ثنتان وبيضي مائتان فاللام
للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما
بتاخره نحو هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ونحو قوله ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل
نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو قيل ومنه
ان هذا عدو لك ولزوجك وقوله اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني لست اكله وحدي وفيه نظر لان
عدوا واكيلا وان كانا بمعنى معاد ومواكل لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت وليسا مجاريين للفعل
في التحرك والتكون ولا محولين عما هو مجار له لان التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة وانما اللام في
البيت للتعليل وهي متعلقة بالتمسي وفي الاية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو وهي للاختصاص وقد اجتمع التاخير
والفرعية في كنا لحكمهم شاهدين واما قوله تعالى نذيرا للبشر فان كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل فعال لما يريد
وان كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سحقا لاصحاب السعير وسيأتي قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين
لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في احدهما لزم ترجيح من غير مرجح وهذا
الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرا

وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا باضافة كل اي فهو من هذا وان المعنى الله مولّ كل ذي وجهة وجهته والضمير على هذا للتولية
لا يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذي و وجهته والضمير محلّي وطائعا ولهذا قالوا في الحالين في قوله هَذَا
سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ان الها مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام على احد المفعولين مع تاخرهما في قول
ليلى أَحَجَّاجُ لَا تُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُمُ وَلَا اللهُ يُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهَا وهو شاذ لقوة العامل ومنها لام المستغاث عند
المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها وقال جماعة زائدة ثم اختلفوا فقال ابن جني متعلقة بحرف النداء لما فيه
من معنى الفعل وردّ بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في نحو قوله كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا
وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي وقال الاكثرون متعلقه بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضائع
وابن عصفور ونسباه لسيبويه واعترض بانه متعد بنفسه فاجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد
والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور وجماعة بانه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام واعترض ابو حيان
على ايراد هذا الجواب وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كما تقدم وهولاء لا يقولون بالزيادة فان قلت وايضا فان
اللام لا تدخل في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم
يحذف فان قلت وكذلك حرف النداء عوض عن فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم
ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل والاصل يا آل زيد ثم
حذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بقوله فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ
قَالَ يَالَا فان الجار لا يقتصر عليه واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار او لا تفروا فحذف ما بعد لا تنبيه اذا قيل يا لزيد بفتح
اللام فهو مستغاث فان كسرت فهو مستغاث لاجله والمستغاث محذوف فان قيل يا لك احتمل الوجهين فان قيل يا لي فكذلك
عند ابن جني اجازهما في قوله فَيَا شَوْقِ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعِ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبِ مَا أَصْبَى وقال ابن عصفور
الصواب انه مستغاث متعلقه بادعو فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وهذا لا يلزم ابن جني لانه يرى تعلق

اللام

اللام بيا كما تقدم ولا تعمل جرا كما لا تعمل نصبا اذا اعملت في الحال في نحو وهذا بعلي شيخا انتهى هو لازم لابن عصفور في قوله
يا لزيد لعمرو لان لام المدعو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك لعمرو وينبغي له هنا ان يرجع الى قول ابن الباذش
ان تعلقهما باسم محذوف تقديره مدعو لعمرو وانما ادعيا وجوب التعدد لان العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين
واجاب ابن الضائع بانهما مختلفان معنى نحو وهبت لك دينارا لترضى تنبيه زاد واللام في بعض المفاعيل المستغنية
كما تقدم وعكسوا ذلك فحذفوها في بعض المفاعيل المفتقرة اليها كقوله تعالى يبغونها عوجا والقمر قدرناه منازل واذا
كالوهم او وزنوهم يخسرون وقالوا وهبتك دينارا وصدتك ظبيا وجنيتك ثمرة قال ولقد جنيتك اكموءا
وعساقلا وقال فتولى غلامهم ثم نادى اظليما اصيدكم ام حمارا وقوله اذا قالت حذام فانصتوها في رواية
والمشهور فصدقوها والثاني والعشرون التبيين ولم يوفوها حقها من الشرح واقول هي ثلاثة اقسام احدها ما تبين المفعول
من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول
ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس
هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه ان يذكر هذا المعنى في معاني الى ايضا لما بينا وقد مضى في موضعه والثاني والثالث
ان يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما
قبلها او معلوم ولكن استونف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما
لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدر انه المصدر وبالتزام الحذف ان قدر انه الفعل لان
لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل
ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هي لام مبينة للمدعو له
او عليه ان لم يكن معلوما من سياق او غيره او موكدة للبيان ان كان معلوما وليس تقدير المحذوف اعني كما زعم ابن عصفور
لانه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتي لزيد ويبنى على ان هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر انه لا يجوز في زيد سقيا

له ان تنصب زيدا بعامل محذوف على شريطة التفسير ولو قلنا ان المصدر الحال محل الفعل دون حرف مصدري يجوز تقديم
معموله عليه فتقول زيدا ضربا لان الضمير في المثال ليس معمولا له ولا هو من جملته واما تجويز بعضهم في قوله تعالى والذين
كفروا فتعسا لهم كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل
اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا تناقض لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين
يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا له فانهما في معنى
خسر وهلك فان رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام فان قلت تبا له
وويح فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه اذ اللام في الاول تبيين واللام المحذوف لغيره واختلف
في قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون هيهات هيهات لما توعدون فقيل اللام زائدة وما فاعل وقيل
الفاعل ضمير مستتر راجع الى البعث والاخراج فاللام للتبيين وقيل هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر واما
قوله تعالى وقالت هيت لك فيمن قرأ بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهيت اسم فعل ثم قيل
مسماه فعل ماض اي تهيأت فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به وقيل مسماه فعل امر بمعنى اقبل او تعال فاللام
للتبيين اي ارادتي لك او اقول لك واما من قرأ هئت مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت واللام متعلقة به واما
من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به لا انه
قصدها بدليل وراودته فلا وجه لانكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ويحتمل انها اصل قراءة هشام
هيت بكسر الهاء والياء وفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة ياء تنبيه قال ابن مالك الظاهر ان لها من قول المتنبي لولا مفارقة الاحباب
ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل
كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغي ان يقدر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما ان قوله الى
ارواحنا كذلك اذ المعنى سبلا سالكة الى ارواحنا ولك فيها وجه غريب وهو ان تقدر جمعا للهاة كحصاة

وحصى

وحصى ويكون المنايا مضافا اليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشيء يبتلع الناس ويكون
اقام اللهى مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم ولام الامر العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر
وسليم تفتحها واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثم نحو ثم
ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر ولا فرق في اقتضاء
اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب امرا نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا
كقولك لمن يساويك ليفعل فلان كذا اذا لم ترد الاستعلاء عليه وكذا لو اخرجت عن الطلب الى غيره كالتي يراد
بها وبمصحوبها الخبر نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم اي فيمد
ونحمل والتهديد نحو ومن شاء فليكفر وهذا هو معنى الامر في اعملوا ما شئتم واما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا
فيحتمل اللامان منه معنى التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ويتعين الثاني في اللام
الثانية في قراءة من سكنها فيترجح بذلك ان يكون اللام الاولى كذلك ويؤيده ان ما بعدهما فسوف يعلمون واما وليحكم
اهل الانجيل فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب لانه يقرأ بسكون الميم ومن كسر اللام وهو حمزة فهي لام التعليل
لانه بفتح الميم وهذا التعليل اما هو معطوف على تعليل اخر متصيد من المعنى لان قوله تعالى وآتيناه الانجيل
فيه هدى ونور معناه آتيناه الانجيل للهدى والنور ومثله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا
لان المعنى انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة وحفظا واما متعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل
انزل الله انزله ومثله وخلق الله السموات والارض بالحق ولتجزى كل نفس اي وللجزاء خلقهما وقوله سبحانه وتعالى
وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين اي اريناه ذلك وقوله تعالى هو علي هين
ولنجعله آية للناس اي خلقناه من غير اب واذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغني عن اللام
بصيغة افعل غالبا نحو قم واقعد ويجب اللام ان انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم زيد او كلاهما

نحو ليعن زيد بحاجتي ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله صلعم
قوموا فلأصل لكم او معه غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم
واقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
وقد يحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب
وقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء تبالا اي ليكن ولتفد والتبال الوبال ابدلت الواو
تاء مثل تقوى ومنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله مع
لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك الله وحذف الياء تخفيفا واجتزى عنها بالكسرة كقوله
دوامي الايد يخبطن السريحا اما قوله على مثل اصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه او يبك من
بكى فهو على فتحه جائز لانه عطف على المعنى اذ اخمشي ولتخمشي بمعنى واحد وهذا الذي منعه المبرد في الشعر اجازه
الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموها
ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله قلت
لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها اي لتاذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف
لضرورة لتمكنه من ان يقول ايذن انتهى قيل وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل
وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت واحد مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلافهما في نحو قوله
لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على ان الجزم في الاية مثله في قوله ايتني اكرمك
وقد اختلف في ذلك على ثلثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية
كما ان اسما الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو
المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط

مقدر بعد الطلب وهذا انجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن
في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الاصل الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او
غير كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل ابن مالك بالاية ان
يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال
ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقيموا
ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان
مطلقا بل المخلصين منهم فكل مؤمن مخلص قال له الرسول صلعم اقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم
اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما في الفعل
والفاعل نحو ايتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا
فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء وزعم
الكوفيون وابو الحسن ان لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل لتقم ولتقعد فحذفت
اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم
يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم
قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا
وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان
البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت
عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له
حالة غير هذه وح فيشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل واما اللام غير العاملة

فسبع احدها لام الابتداء وفائدتها امران توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية
ابتداء الكلام بموكدين وتخليص المضارع للحال كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى وان ربك ليحكم
بينهم يوم القيمة اني ليحزنني ان تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في
الوجود على فاعله مع انه اثره والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد وان
التقدير قصد ان تذهبوا والقصد حال وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان
تذهبوا على تقديره منصوب وتدخل باتفاق في موضعين احدهما الابتداء نحو لانتم اشد رهبة والثاني بعد ان وبدخل
في هذا الباب على ثلثة باتفاق الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والمضارع لشبهه به نحو وان ربك ليحكم والظرف نحو
وانك لعلى خلق عظيم وعلى ثلثة باختلاف احدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل قاله
ابو الحسن ووجهه ان الجامد يشبه الاسم وخالفه الجمهور والثاني الماضي المقرون بقد قاله الجمهور ووجهه ان
قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني وقالا
اذا قيل ان زيدا لقد قام فهو جواب القسم مقدر والثالث الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي وهشام على اضمار قد
ومنعه الجمهور وقالوا انما هذه لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم والصواب عندهما
الكسر واختلف في دخولها في غير باب ان على شيئين احدهما خبر المبتدا المقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام
الجوهري وفي امالي ابن حاجب لام الابتداء يجب معها المبتداء والثاني الفعل نحو ليقوم زيد فاجاز ذلك ابن مالك
والمالقي وغيرهما وزاد المالقي الماضي الجامد نحو لبئس ما كانوا يعملون وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ولقد
كانوا عاهدوا الله من قبل لقد كان في يوسف واخوته ايات والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو
حيان في ولقد علمتم هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان لا يكون انتهى
ونص جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز في شرح الايضاح لا يدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية الا في

باب ان انتهى وهو مقتضى ما قدمنا عن ابن الحاجب وهو ايضا قول الزمخشري قال في تفسير ولسوف يعطيك
ربك فترضى لام الابتداء لا يدخل الا على المبتداء والخبر وقال في لا اقسم هي لام الابتداء دخلت على مبتداء
محذوف ولم يقدرها لام القسم لان هذه لازمه النون وكذا زعم في ولسوف يعطيك ان المبتداء
مقدر اي ولانت سوف يعطيك قال ابن الحاجب واللام في ذلك لام التوكيد واما قول بعضهم انها
لام الابتداء وان المبتداء مقدر بعدها ففاسد من جهتين احديهما ان اللام مع المبتداء كقد مع الفعل وان مع
الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثاني انه اذا قدر المبتداء
في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه الضعف والثالثة انه يلزم اضمار
لا يحتاج اليه الكلام انتهى وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما وان
النحويين قدروا مبتداء بعد الواو في نحو قمت واصك عينه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد
اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا واما الاول فقد
قال جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا وبقي اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو
لقائم زيد وانما يضعف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام
عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ونظيره
خلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض في يا الله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا يفارق النون
ممنوع بل تارة تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل
نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم وانما قدر البصريون
ههنا مبتدأ لانهم لا يجوزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة تمتنعان وذلك
مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة تجبان وذلك فيما بقي نحو وتالله لاكيدن اصنامكم مسئلة للام الابتداء

الصدرية ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت من النصب على الاشتغال
في نحو زيد لانا اكرمه ومن ان يتقدم عليها الخبر في نحو لزيد قائم والمبتدا في نحو لقائم زيد
فاما قوله ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة فقيل اللام زائدة وقيل للابتداء و
التقدير لهي عجوز وليس لها الصدرية في باب ان لانها فيه موخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة
والمزحلفة ايضا وذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتو
كيدين فاخروا اللام دون ان لئلا يتقدم معمول الحرف عليه وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قائم
لئلا يحول ماله التصدير بين العامل والمعمول ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة على ان في نحو قوله
لهنك من برق علي كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل ان دون ما بعدها دليل الاول
انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعمولها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله
بل قد اثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي فغبرت بعدهم بعيش ناصب واخال انى لاحق
مستتبع الاصل انى للاحق فحذف اللام بعدما علقت اخال وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها
هذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه ودليل الثاني ان عمل ان يتخطاها وتقول ان في الدار لزيدا وان زيدا
لقائم وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو ان زيدا طعامك لاكل ووهم بدر الدين ابن مالك فمنع
من ذلك والوارد من ذلك منه في التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير تنبيه ان زيد القائم او
ليقومن اللام جواب قسم مقدر لا لام الابتداء فاذا دخلت عليها علمت مثلا فتحت همزتها فان قلت
لقد قام زيد فقالوا هي لام الابتداء وح يجب كسر الهمزة وعندي ان الامرين محتملان فصل
واذا خففت ان نحو وان كانت لكبيرة وان كل نفس لما عليها حافظ فاللام عند سيبويه و
والاكثرين لام الابتداء افادت مع افادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان

المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة اللهم الا ان يدل دليل على قصد
الاثبات كقراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا بكسر اللام اى للذى وقوله ان كنت قاضي نحبي
يوم بينكم لهو لم تمنوا بوعد غير توديع ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة
وان هو لم يعدم خلاف معاند وزعم ابو علي وابو الفتح وجماعة انها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق قال
ابو الفتح قال لي ابو علي ظننت ان فلانا النحوي محسن حتى سمعته يقول ان اللام التي تصحب الخفيفة هي لام
الابتداء فقلت له اكثر نحوي ببغداد على هذا انتهى وحجة ابي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد
لقام وعلى منصوب الفعل الموخر عن ناصبه في نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة وزعم
الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية واستدلوا على مجى اللام للاستثناء بقوله
امسى ابان ذليلا بعد عزته وما ابان لمن اعلاج سودان وعلى قولهم يتقرر قد علمنا ان كنت لمؤمنا بكسر
الهمزة لان النافية مكسورة دائما وكذا على قول سيبويه لان لام الابتداء تعلق العامل عن العمل واما على قول ابي
علي وابي الفتح فبفتح والقسم الثاني اللام الزائدة وهي الداخلة في خبر المبتدا في نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه
وقيل الاصل لهي عجوز وفي خبر ان المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام بفتح الهمزة وفي
خبر لكن في قوله ولكنني من حبها لعميد وليس دخول اللام مقيسا بعد ان المفتوحة خلافا للمبرد ولا بعد لكن
خلافا للكوفيين ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا لهما وقيل اللام للابتداء وعلى ذلك الاصل ولكن انني
فحذفت همزة ان للتخفيف ونون لكن لذلك لثقل اجتماع الامثال وعلى ان ما في قوله وما ابان لمن اعلاج سودان
وتم الكلام عند ابان ثم ابتدا لمن اعلاج بتقدير لهو من اعلاج وقيل هي لام زيدت في خبر ما النافية وهذا
المعنى عكس المعنى على قول الساقين ومما زيدت فيه ايضا خبر زال في قوله وما زلت من ليلى لدن ان
عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد وفي المفعول الثاني لارى في قول بعضهم اراك لشاتمي ونحو ذلك قيل

وفي مفعول يدعو من قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وهذا مردود لان زيادة اللام في غاية الشذوذ
فلا يليق تخريج التنزيل عليه ومجموع ما قيل في اللام في هذه الاية قولان احدهما هذا وهو انها زائدة وقد بينا
فساده والثاني انها لام الابتداء وهو الصحيح ثم اختلف هولاء فقيل انها مقدمة من تاخير والاصل يدعو
من لضره اقرب من نفعه فمن مفعول وضره اقرب مبتدا وخبر والجملة صلة لمن وهذا بعيد لان لام الابتداء
لم يعهد فيها التقدم عن موضعها وقيل انها في موضعها وان من مبتدا ولبئس المولى خبره لان التقدير لبئس
المولى هو وهو الصحيح ثم اختلف هولاء في مطلوب يدعو على اربعة اقوال احدها انه لا مطلوب لها وان الوقف عليها
وانها انما جاءت توكيدا ليدعو في قوله تعالى يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه وفي هذا القول دعوى خلاف
الاصل مرتين اذ الاصل عدم التوكيد والاصل ان لا ينفصل المؤكد عن توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي والثاني ان
مطلوبه متقدم عليه وهو ذلك هو الضلال البعيد على ان ذلك موصول وما بعده صلة وعائد والتقدير يدعو
الذي هو الضلال البعيد وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين لان ذا لا يكون عندهم موصولة الا اذا وقعت بعد
ما او من الاستفهاميتين والثالث ان مطلوبه محذوف والاصل يدعوه والجملة حال والمعنى ذلك هو الضلال
البعيد مدعوا والرابع ان مطلوبه الجملة بعده ثم اختلف هولاء على قولين احدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول
يقع على الجمل والثاني ان يدعو مضمن معنى فعل من افعال القلوب واختلف هولاء على قولين احدهما ان معناه يظن
لان اصل يدعو معناه يسمي فكانه قيل يسمي من ضره اقرب من نفعه الها ولا يصدر ذلك عن اعتقاد يقين فكانه قيل
يظن وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرناه والثاني ان معناه يزعم لان الزعم قول مع اعتقاد ومن
امثلة اللام الزائدة قولك لئن قام زيدا قم او فانا اقوم او انت ظالم لئن فعلت وكل ذلك خاص بالشعر وسياتي
والاستشهاد عليه والثالث لام الجواب وهي ثلثة اقسام لام جواب لو نحو لو تزيلوا لعذبنا لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا ولام جواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولام جواب

القسم نحو تالله لقد اثرك الله علينا وتالله لاكيدن اصنامكم وزعم ابو الفتح ان اللام بعد لو ولولا ولوما
جواب قسم مقدر وفيه تعسف لانه تقدير شي يستغنى عن تقديره ولا يتوقف عليه فائدة نعم الاولى في ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان يكون اللام لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما
القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار
مرتعها قريب ففيه تعسف وهذا الموضع مما يدل عندي على ضعف قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابدا
في جواب قسم مقدر لكثر مجي نحو لو جاءني لانا اكرمه كما يكثر ذلك في باب القسم والرابع اللام الداخلة على اداة
الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى المؤذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطات
الجواب للقسم اي مهدته له نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الادبار واكثر
ما تدخل على ان وقد تدخل على غيرها كقوله لمتى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزين اذا جزيت جميلا وعلى هذا
فالاحسن في قوله تعالى لما اتيتكم من كتاب وحكمة ان لا تكون موطئة وما شرطية بل للابتداء وما موصولة لانه
حمل على الاكثر واغرب ما دخلت عليه اذ وذلك لتشبيهها بان انشد ابو الفتح غضبت علي لان شربت بجزة
فلاذ غضبت لاشربن بخروف وهو نظير دخول الفا في فاذ لم ياتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون
شبهت اذ بان فدخلت الفا بعدها كما تدخل في جواب الشرط وقد تحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان
لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وان اطعتموهم انكم لمشركون وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وان الجملة الاسمية جواب الشرط على اضمار الفا كقوله من
يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لان ذلك خاص بالشعر وكقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن
فهذا لا يكون الا جوابا للقسم وليست موطئة في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح
وقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقوله الم تر ان زينب ان البين
قد افد اقل الثواء لئن كان الرحيل غدا بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الاشارة اليه اما الاولى

فلان الشرط فلا جيب بالجملة المقرونة بالفا في البيت الاول وبالفعل المجزوم في البيت الثاني فلو كانت اللام للموطئة لم يجب الا القسم هذا هو الصحيح وخالف في ذلك الفراء فزعم ان الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه واما الثالث فلان الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل ان فلو كان ثم قسم مقدر لزم الاجحاف بحذف جوابين ولام ال كالرجل والحارث وقد مضى شرحها والثامنة اللام اللاحقة لاسما الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك واصلها السكون كما في تلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين والتاسعة لام التعجب غير الجارة نحو لظرف زيد ولكرم عمرو بمعنى ما اظرفه وما اكرمه ذكرها ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل وعندي انها لام الابتداء دخلت على الماضي لجموده فاشبه الاسم واما اللام جواب قسم مقدر لا على ثلثة اوجه احدها ان تكون نافية وهذه على خمسة اوجه احدها ان تكون عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى ح تبرئة وانما يظهر نصب اسمها اذا كان خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت وقول ابي الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد على احد الا بلوم موقع او رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ومنه لا خيرا من زيد عندنا وقول ابي الطيب قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها ويجوز رفع اقل على ان يكون عاملة عمل ليس وتخالف لا هذه ان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات والثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا فانه يبنى قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا فيبنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ومنه لا تثريب عليكم قالوا لا ضير يا اهل يثرب لا مقام لكم وعلى اليا في نحو لا رجلين ولا قائمين وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا للزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى الكسرة في نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبها ولكنه جا بالفتح وهو الارجح لانها الحركة التي يستحقها المركب وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه للتخفيف ومثل لا رجل عند الفراء لا جرم نحو لا جرم ان لهم النار والمعنى عنده لا بد من كذا او لا محالة في كذا فحذفت

٨٠

من اوفى وقال قطرب لا زيد اي ليس لا مي كما وضعوا ثم ابدا اما بعدها وجوم فعل لا اسم ومعنا وجب وما بعده فاعل وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وسياتي البحث في ذلك والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف بين البصريين في ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا والرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا والخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامراة فيها والسادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما بخلاف نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا فلا محيد عن النصب والسابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم نحو قالوا لا ضير فلا فوت وتميم لا تذكره ح والثاني ان يكون عاملة عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وانما لم يقدر وهاملة والرفع بالابتداء لانها ح واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر ولا هذه تخالف ليس من ثلثة اوجه احدها ان عملها قليل حتى ادعي انه ليس بموجود والثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا واما قوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا فلا دليل فيه كما توهم بعضهم لاحتماله لان يكون الخبر محذوفا وغير استثنا والثالث انها لا تعمل الا في النكرات خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وعليه بنى المتنبي قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا تنبيه اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده بل امراة وان قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان يكون مهملة والا لتكررت كما سياتي واحتمل ان تكون لنفي الجنس وان يكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امراة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط كثير

من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا يكون الا نافيه للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا البيت واذا قيل لا رجل ولا امراة في الدار برفعهما احتمل كون لا الاولى عاملة في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكرارها فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء وان تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالظرف خبر عن احدهما وخبر الاخر محذوف كما في قولك زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد واذا قيل ما فيها من رجل ولا امراة بالفتح احتمل كون الفتحة بنا مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة فان قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل واما قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فظاهر الامر جواز كون الاصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كان اخبارا بثبوت مرور برجل في الدار واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على السماء وان ما بعدها مستانف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبا وان الوقف على الارض وانه انما لم يجئ فيه الفتح اتباعا للفظ وجوز بعضهم العطف فيهما على ان لا يكون معنى يعزب يخفى بل يخرج الى الوجود والثالث ان تكون عاطفة ولها ثلثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو او امر كاضرب زيدا لا عمرا قال سيبويه او ندا نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم والثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا ايضا

٨١

في ولا الضالين والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امراة ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو وما منعه مسموع فمنعه مدفوع قال امرؤ القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم راع وحلقت ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار وقوله ان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام زيد الا على الدعاء مردود بانه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا والوجه الرابع ان يكون ناقصا النفي في تجد الجمل بعدها كثيرا ابق احابك زيد فتقول لا والاصل لا لم يجئ والخامس ان يكون على غير ذلك فان كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة ولم تعمل فيها او فعلا ماضيا لفظا او تقديرا وجب تكرارها مثال المعرفة لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وانما لم تكرر في لا نولك ان تفعل لانه بمعنى لا ينبغي لك حملوه على ما هو بمعناه كما فتحوا في يذر حملا على يدع لانهما بمعنى ولولا ان الاصل في يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يوجل ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون والتكرار هنا واجب بخلافه في لا لغو فيها ولا تاثيم ومثال الفعل الماضي فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى وقول الهذلي كيف اغرم من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل وانما ترك التكرار في لا شلت يداك ولا فض الله فاك وقوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب لان المراد الدعاء فالفعل مستقبل في المعنى ومثله في عدم وجوب التكرار لعدم قصد المضي الا انه ليس دعاء قولك والله لا فعلت كذا وقول الشاعر حسب المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر وشذ ترك التكرار في قوله لاهم ان الحارث بن جبلة زنى على ابيه ثم قتله وكان في جاراته لا عهد له واي امر سيئ لا فعله وفي تخفيف

النون كذا رواه يعقوب واصله زنا بالهمز بمعنى ضيق وروي مبتدا بدلها والاصل زنى بالمد فحذف المضاف وانا عن البا وقال ابو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك لا الما واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فان لا فيه مكررة في المعنى لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري وقال الزجاج انما جاز لان ثم كان من الذين امنوا معطوف عليه وداخل في النفي فكانه قيل فلا اقتحم ولا امن انتهى ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب وقال بعضهم لا دعائية دعا عليه ان لا يفعل خيرا وقال الاخر تحضيض والاصل فالا اقتحم فحذفت الهمزة وهو ضعيف وكذلك يجب تكرارها اذا دخلت على مفرد خبرا وصفة او حالا نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجا زيد لا ضاحكا ولا باكيا ونحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وظل من يحموم لا بارد ولا كريم وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وان كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء من القول قل لا اسالكم عليه اجرا واذا لم يجب ان يتكرر في لا التي لكون الاسم المعرفة في تاويل المضارع فان لا يجب في المضارع احق ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جا زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال تنبيه من اقسام لا النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وعن الكوفيين انها اسم وان الجار دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة لا في نحو غضبت من لا شيء وكذلك اذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسئلة كان وكذلك لا المقترنة بالعاطف في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة الا ترى انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو

احتمل ان المراد نفي مجي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجي فاذا جي بلا صار نصا في المعنى الاول نعم هي في قوله تعالى وما يستوي الاحياء ولا الاموات لمجرد التاكيد وكذا اذا قيل لا يستوي زيد ولا عمرو تنبيه اعتراض لا بين الجار والمجرور في نحو غضبت من لا شيء وبين الناصب والمنصوب في نحو لئلا يكون للناس وبين الجازم والمجزوم في نحو الا تفعلوه وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو يوم ياتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها الاية دليل على انها ليس لها الصدر بخلاف ما اللهم الا ان تقع في جواب القسم فان الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر ولهذا قال سيبويه في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل اليه ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه وهذه الجملة جواب لآليت فان معناه حلفت وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول الثاني من اوجه لا ان تكون موضوعة لطلب الترك وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء او غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء او متكلما نحو لا ارينك هاهنا وقوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تكن هاهنا فاراك ومثله في الامر وليجدوا فيكم غلظة اي واغلظوا عليهم ليجدوا ذلك وانما عدل عن الامر بالوجدان تنبيها على انه المقصود لذاته واما الاغلاظ فلم يقصد لذاته بل ليجد وعكسه لا يفتننكم الشيطان اي لا تفتتنوا بفتنة الشيطان واختلف في لا من قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على قولين احدهما انها ناهية فتكون من هذا والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل ولا

فيها

تحسبن الله غافلا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك كما قيل في قوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط والثاني انها نافية واختلف القائلون بذلك على قولين احدهما ان الجملة صفة للفتنة ولا حاجة الى اضمار قول لان الجملة خبرية وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا مثله في قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها بل هو في الاية اسهل لعدم الفصل وهو فيهما سماعي والذي جوزه تشبيه لا النافية بلا الناهية وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا خاصة بهم والثاني ان الفعل جواب الامر وعلى هذا فيكون التوكيد ايضا خارجا عن القياس وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالمين خاصة وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالمين خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر في ائتني اكرمك ان تأتني اكرمك نعم يصح الجواب في قوله تعالى ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم الاية اذ يصح ان تدخلوا لا يحطمنكم ويصح ايضا النهي على حد لا ارينك هاهنا واما الوصف فيأتي مكانه هنا ان يكون الجملة حالا اي ادخلوا غير محطومين والتوكيد بالنون على هذا وعلى الوجه الاول سماعي وعلى النهي قياسي ولا فرق في اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم او للتنزيه نحو ولا تنسوا الفضل بينكم وكونها للدعاء كقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا وقول الشاعر يقولون لا تبعد وهم يدفنونني واين مكان البعد الا مكانيا وقول الاخر فلا تشلل يد فتكت بعمرو فانك لن تذل ولن تضاما ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم اي العظيم البطن وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا الحكم اذا خرجت عن الطلب الى غيره كالتهديد في قولك لولدك او عبدك لا تطعني وليس اصل لا التي يجزم الفعل بعدها لام الامر فزيدت عليها الف خلافا لبعضهم ولا هي لا النافية والجزم بلام امر مقدرة خلافا للسهيلي والثالث

لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو ما منعك اذ رايتهم ضلوا ان لا تتبعن ما منعك ان لا تسجد وتوضحه الاية الاخرى ما منعك ان تسجد ومنه لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلموا وقوله وتلحينني في اللهو ان لا احبه وللهو داع دائب غير غافل وقوله ابى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله وذلك في رواية من نصب البخل واما من خفضه فلا حينئذ اسم مضاف لانه اريد به اللفظ ونزح هذا المعنى ان كلمة لا تكون للبخل وتكون للكرم وذلك انها اذا وقعت بعد قول القائل اعطني وهل تعطيني كانت للبخل واذا وقعت بعد قوله اتمنعني عطاءك او اتحرمني نوالك كانت للكرم وقيل هي غير زائدة ايضا في رواية النصب وذلك على ان تجعل اسما مفعولا والبخل بدلا منها قاله الزجاج وقال الاخر لا مفعول به والبخل مفعول لاجله اي كراهية البخل نحو يبين الله لكم ان تضلوا اي كراهية ان تضلوا وقال ابو علي في الحجة قال ابو الحسن فسرته العرب ابى جوده البخل وجعلوا لا حشوا انتهى وكما اختلف في لا في هذا البيت انافية ام زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل احدها قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة فقيل هي نافية واختلف هؤلاء في منفيها على قولين احدهما انه شيء تقدم وهو ما حكي عنهم كثيرا من انكار البعث فقيل لهم ليس الامر كذلك ثم استونف القسم قالوا وانما صح ذلك لان القران كله كالسورة الواحدة ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة اخرى نحو وقالوا يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ما انت بنعمة ربك بمجنون والثاني ان منفيها اقسم وذلك على ان يكون اخبارا لا انشاء واختار الزمخشري قال والمعنى في ذلك انه لا يقسم بالشيء الا اعظاما له بدليل فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه قيل ان اعظامه بالاقسام كلا اعظام لانه يستحق اعظاما فوق ذلك وقيل هي زائدة واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين احدهما انها زيدت توطئة وتمهيدا لنفي الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى ومثله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك وقوله لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر ورد بقوله تعالى لا اقسم بهذا البلد الايات فان جوابه

مثبت وهو لقد خلقنا الانسان في كبد ومثله فلا اقسم بمواقع النجوم الآية والثاني انها زيدت لمجرد التوكيد
وتقوية الكلام كما في لئلا يعلم اهل الكتاب ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما ان زيادة ما وكان
كذلك نحو فبما رحمة من الله اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو زيد كان فاضل وذلك لان زيادة الشيء يفيد
اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به قالوا ولهذا نقول بزيادتها في نحو فلا اقسم برب المشارق والمغارب
فلا اقسم بمواقع النجوم الآية والثاني انها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام كما في لئلا يعلم اهل الكتاب وفي
بانها لا تزاد فقيل ان لا نافية وقيل ناهية وقيل زائدة والجميع محتمل وحاصل القول في الآية ان ما خبرية بمعنى الذي
منصوبة باتل وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم هذا هو الظاهر واجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم
والجملة محكية باتل لانه بمعنى اقول ويجوز ان يتعلق عليكم باتل ومن رجح اعمال اول المتنازعين وهم الكوفيون
رجحه على تعلقه بحرم وفي ان وما بعدها اوجه احدها ان يكونا في موضع نصب بدلا من ما وذلك على انها
موصولة لا استفهامية اذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام والثاني ان يكونا في موضع رفع خبرا لهو محذوفا اجازهما بعض
المعربين وعليهما فلا زائدة قاله ابن الشجري والصواب انها نافية على الاول زائدة على الثاني والثالث ان يكون الاصل
ابين لكم ذلك لئلا تشركوا وذلك لانهم اذا حرم عليهم رؤساؤهم ما احله الله تعالى لهم فاطاعوهم اشركوا لانهم
جعلوا غير الله بمنزلته والرابع ان الاصل اوصيكم بان لا تشركوا بدليل ان وبالوالدين احسانا معناه واوصيكم
بالوالدين وان في آخر الآية ذلكم وصاكم به وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر والخامس ان
التقدير اتل عليكم ان لا تشركوا فحذف مدلولا عليه بما تقدم اجاز هذه الاوجه الثلاثة الزجاج والسادس ان
الكلام تم عند حرم ربكم ثم ابتدأ عليكم ان لا تشركوا وان تحسنوا بالوالدين احسانا وان لا تقتلوا ولا
تقربوا فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا وان في الاوجه الستة مصدرية ولا في الاوجه الاربعة الاخيرة
نافية والسابع ان ان مفسرة بمعنى اي ولا ناهية والفعل مجزوم لا منصوب وكانه قيل اقول لكم لا تشركوا

به شيئا واحسنوا بالوالدين احسانا وهذان الوجهان الاخيران اجازهما ابن الشجري والموضع الثالث
قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون فيمن فتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفارسي لا زائدة
والا لكان عذرا للكفار ورده الزجاج بانها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح وقيل نافية
واختلف القائلون بذلك فقال النحاس حذف المعطوف اي او انهم يؤمنون وقال الخليل في قول له
آخر ان بمعنى لعل مثل ائت السوق انك تشتري لنا شيئا ورجحه الزجاج وقال انهم اجمعوا عليه ورده
الفارسي فقال التوقع الذي هو في لعل ينافيه الحكم بعدم ايمانهم يعني في قراءة الكسر وهذا نظير ما رجح
به الزجاج كون لا غير زائدة وقد انتصروا لقول الخليل بان قالوا يؤيده ان يشعركم ويدريكم بمعنى وكثيرا ما
تاتي لعل بعد فعل الدراية نحو وما يدريك لعله يزكى وكذا في مصحف ابي وما ادراكم لعلها وقال
ابو البقاء ان مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من ايمانهم والآية عذر للمؤمنين اي
انكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم به من القضاء من انهم لا يؤمنون ح ونظيره ان الذين حقت
عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية وقيل التقدير لانهم واللام متعلقة بمحذوف اي لانهم
لا يؤمنون امتنعنا من الاتيان بها ونظيره وما منعنا ان نرسل بالآيات الا ان كذب بها الاولون واختاره
الفارسي واعلم ان مفعول يشعركم الثاني على هذا القول وعلى القول بانها بمعنى لعل محذوف اي ايمانهم
وعلى بقية الاقوال ان وصلتها والموضع الرابع وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون فقيل لا
زائدة والمعنى ممتنع على اهل قرية قدرنا اهلاكهم لكفرهم انهم يرجعون عن الكفر الى قيام الساعة وعلى
هذا فحرام خبر مقدم وجوبا لان المخبر عنه ان وصلتها ومثله وآية لهم انا حملنا لا مبتدأ وان وصلتها
فاعل اغنى عن الخبر كما جوز ابو البقاء لانه ليس بوصف صريح ولانه لم يعتمد على نفي ولا استفهام
وقيل نافية والاعراب اما على ما تقدم والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الآخرة واما على ان حرام مبتدأ

حذف خبره اي قبول اعمالهم وابتدأ بالنكرة لتقيدها بالمعمول واما على انه خبر لمبتدأ محذوف اي والعمل
الصالح حرام عليهم وعلى الوجهين فانهم لا يرجعون تعليل على اضمار اللام والمعنى انهم لا يرجعون
عما هم فيه ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه ويؤيد
هما تمام الكلام قبل مجيء ان في قراءة بعضهم بالكسر والموضع الخامس ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب
والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب
وبما كنتم تدرسون ولا يامركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا قرئ في السبع برفع يامركم ونصبه فمن
رفعه قطعه عما قبله وفاعله ضميره تعالى او ضمير الرسول ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم ولن يامركم ولا على
هذه القراءة نافية لا غير ومن نصبه فهو معطوف على يؤتيه كما ان يقول كذلك ولا على هذا زائدة مؤكدة
لمعنى النفي السابق وقيل على يقول ولم يذكر الزمخشري غيره ثم جوز في لا وجهين احدهما الزيادة فالمعنى
ما كان لبشر ان ينصبه الله للدعاء الى عبادته وترك الانداد ثم يامر الناس بان يكونوا عبادا له ويامركم
ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا والثاني ان يكون غير زائدة ووجهه بانه صلعم كان ينهى قريشا
عن عبادة الملائكة واهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى فلما قالوا له انتخذك ربا قيل لهم ما كان لبشر
ان يستنبئه الله ثم يامر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والانبياء وهذا ملخص كلامه
وانما فسر لا يامر بينهى لانها حالة ثم والا فانتفاء الامر اعم من النهي والسكوت والمراد الاول وهي
الحالة التي تكون بها البشر متناقضا لان نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا يستحقون ان يعبدوا
وهو شريكهم في كونه مخلوقا فكيف يامرهم بعبادته والخطابي ولا يامركم على القراءتين التفات
فرجاعته واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا وخرجها ابو الفتح على حذف الف لا تخفيفا كما قالوا ام والله
ولم يجمع بين القراءتين بان تقدر لا في قراءة الجماعة زائدة لان التوكيد بالنون ياباه لاك لات

اختلف فيها امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلاثة مذاهب احدها انها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف
هؤلاء على قولين احدهما انه في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه يقال لات
يليت كما يقال الت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني
ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء والمذهب الثاني انها
كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما في ثمة وربت وانما وجب تحركها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث
انها كلمة وبعض كلمة وذلك لانها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة وابن الطراوة واستدل
ابو عبيدة بانه وجدها في الامام وهو مصحف عثمان مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط
المصحف من اشياء خارجة عن القياس ويشهد للجمهور انه يوقف عليها بالتاء والهاء وانها رسمت منفصلة
من الحين وان التاء قد تكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر
على البناء كجير انتهى ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه الثاني في عملها وفي ذلك ايضا ثلاثة مذاهب
احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش
والتقدير عنده في الآية لا ارى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم والثاني انها
تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور
وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في معمولها
فنص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظة الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في
وفيما رادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الاحيان تنبيه قرئ ولات حين مناص بخفض
الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا
صلحنا ولات اوان واجيب عن البيت بجوابين احدهما انه على اضمار من الاستغراقية ونظيره في بقاء عمل

الجار مع حذفه وزيادته قوله لا اجل جزا الله خيرا فيمن رواه بجر رجل والثاني ان الاصل اوان ولات صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا او لانه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على اصل التقاء الساكنين كامس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشري للتعويض كيومئذ ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض ينزل منزلة المعوض منه وعن القراءة بالجواب الاول وهو واضح وبالثاني وتوجيهه ان الاصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف اليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضا عن المضاف اليه ثم بنى الحين لاضافته الى غير متمكن انتهى والاولى ان يقال ان التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء وان المناص معرب وان كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض لو على خمسة اوجه احدها لو المستعملة في نحو لو جاءني اكرمته وهذه تفيد ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وبما يذكر بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمان الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك والثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما ان ان دلت على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا او معنى تقول لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ

ومنه قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت وقوله فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لاملان جهنم اي ولكن لم اشا ذلك فحق القول مني وقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم اي فلم يريكموهم كذلك وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا ثم قال لكن قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين جميعا ونص عليه جماعة من النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه ان كل شيء امتنع ثبت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الاولى ثبوت ايمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الارض من شجرة اقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الاعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة ابحر مملوءة مدادا وهي تمد ذلك البحر ويلزم في الاثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد والثالث انها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه ان كان مساويا للشرط في العموم والخصوص كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لزم انتفاؤه لانه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء المسبب وان كان اعم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا

فلا يلزم انتفاؤه لانه يلزم من انتفائه انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهذا قول المحققين ويتلخص على هذا ان يقال ان لو تدل على ثلاثة امور عقد السببية والمسببية وكونهما في الماضي وامتناع السبب ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الاول على ثلاثة اقسام ما يوجب فيه الشرع او العقل انحصار مسببه في سببه الاول نحو ولو شئنا لرفعناه بها ونحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وهذا يلزم من امتناع الاول امتناع الثاني قطعا وما يوجب احدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو لو نام لانتقض وضوءه ونحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا وهذا لا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني كما قدمنا وما يجوز فيه العقل ذلك نحو لو جاءني اكرمته فان العقل يجوز انحصار سبب الاكرام في المجيء ويرجح ان ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الاول وانه المتبادر الى الذهن واستصحاب الاصل وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب المساوي لا على الانتفاء مطلقا ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق والنوع الثاني قسمان احدهما ما يراد فيه تقدير الجواب وجد الشرط او فقد ولكنه مع فقده اولى وذلك كالاثر عن عمر فانه يدل على تقدير عدم العصيان على كل حال وعلى ان انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف اولى وانما لم يدل على انتفاء الجواب لامرين احدهما ان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة والثاني انه لما فقدت المناسبة انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فعلمنا ان عدم المعصية معلل بامر آخر وهو الحياء والمهابة والاجلال وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا الى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستندا اليه فقط او اليه والى الخوف معا وعلى ذلك تتخرج آية لقمان لان العقل يجزم بان الكلمات اذا لم تنفد مع كثرة هذه الامور فلان لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها اولى وكذا ولو سمعوا ما استجابوا لكم لان عدم الاستجابة عند عدم السماع

اولى وكذا ولو اسمعهم لتولوا فان التولي عند عدم الاسماع اولى وكذا لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا لامسكتم فان الامساك عند عدم ذلك اولى والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو ولو ردوا لعادوا فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس المقصود وقد اتضح ان افسد تفسير للو قول من قال حرف امتناع لامتناع وان العبارة الجيدة قول سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ولكن قد يقال ان في عبارة سيبويه اشكالا ونقصا فاما الاشكال فلان اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فان عدم نفاد الكلمات ليس معللا بان ما في الارض من شجرة اقلام وما بعده بل بان كلمات الله سبحانه لا نهاية لها ولا خشية الانفاق ليس معللا بملك خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف والجواب ان يقدر اللام للتوقيت مثلها في لا يجليها لوقتها الا هو اي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول واما النقص فانها لا تدل على انها دالة على امتناع شرطها والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع نعم في عبارة ابن مالك نقص فانها لا تفيد ان اقتضاءها للامتناع في الماضي فاذا قيل لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان ذلك اجود العبارات تنبيهان الاول اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الاثر المروي عن عمر وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلعم وفي كلام الصديق وقل من يتنبه لهما فالاول قوله صلعم في بنت ابي سلمة انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها له صلعم منتف من جهتين كونها ربيبته في حجره وكونها ابنة اخيه من الرضاعة كما ان معصية صهيب منتفية من جهتين المخافة والاجلال والثاني قوله لما طول في صلاة الصبح

وقيل كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين لان الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها وكل منهما يقتضي انها لم تجدهم غافلين اما الاول فواضح واما الثاني فانها اذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين والثاني بحث الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وتوجيهه ان الجملتين يتركب منهما قياس وح فينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مستحيل والجواب من ثلثة اوجه اثنان يرجعان الى نفي كونه قياسا وذلك باثبات اختلاف الوسط احدهما ان التقدير لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا والثاني ان يقدر ولو اسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الانتاج والتقدير لو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك الثاني من اقسام لو ان يكون حرف شرط في المستقبل الا انها لا تجزم كقوله ولو يلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما وقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي وليخش الذين ان شارفوا ان يتركوا وانما اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات ومثله لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم اي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها لان بعده فياتيهم بغتة وهم لا يشعرون ويحتمل ان يحمل الرواية على حقيقتها وذلك على ان يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا وان يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم او يعتقدونه عذابا ولا يظنونه واقعا بهم وعليهما فيكون اخذه لهم بغتة بعد رؤيته ومن ذلك كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اي اذا قارب حضوره واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن لان بلوغ الاجل انقضاء العدة وانما الامساك قبله وانكر ابن الحاجب في نقده على المغربي مجي لو للتعليق

في المستقبل قال ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وكذلك انكره بدر الدين ابن مالك وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين قال وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من المضي انتهى وفي كلامه نظر في مواضع احدها نقله عن اكثر المحققين فانا لا نعرف من كلامهم انكار ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم اثبتوه والثاني ان قوله وذلك لا ينافي الى اخره مقتضاه ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما ان الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط ولم ار احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وابن الخباز فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه ظاهر كلامهم ان الجواب الممتنع لامتناع الشرط لانهم يذكرونها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا هو الثاني قطعا فكذا يكون قولهم في لو وغير هذا القول اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز ان يكون ثمة اسباب اخر ويدل على هذا لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد في الالهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لامتناع الالهة لانه خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الاية ولانه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز ان يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل لو جئتني اكرمتك وخلاف ما فسروا به عباراتهم لابد الدين فان المعنى انتفاء الاكرام لانتفاء المجيء لا العكس وقال ابن الخباز فانه ... وعلى كلامه اعتمد وسبب البحث معه وقوله المقصود نفي التعدد لا نفي الفساد مسلم ولكن ذلك اعتراض على من قال ان لو حرف امتناع لامتناع وقد بينا فساده فان قال على تفسيري لا اعتراض عليهم قلنا فما تصنع بلو جئتني لاكرمتك ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم فان المراد نفي الاكرام والاسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم لا العكس واما ابن الخباز فانه قال في شرح الدرة وقد تلا قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها يقول النحويون

ان التقدير لم نشأ فلم نرفعه والصواب لم نرفعه فلم نشأ لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب ان الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة وهي مساوية للرفع اي متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى واذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الاخر والاعتراض الثالث على كلام بدر الدين ان ما قاله من التاويل يمكن في بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين الاية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم وقول كعب ارى واسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان يعلم ان خاصيته لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال وعلى هذا فقوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه محذوف دل عليه شدوا ولو شدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقيق ثبوت الطهر لا امتناعه واما قوله ولو يلتقي البيت وقوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد تحقق الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الامور في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الان او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا

لقد اقوم مقاما لو يقوم به

يكاد يعلمه قد لا يكون له ... باذن الله تنويل

ولكن قصد فرضه الان او فيما مضى فهي الامتناعية الثالث ان يكون حرفا مصدريا بمعنى ان الا انها لا تنصب واكثر وقوع هذه بعد ود او يود نحو ودوا لو تدهن يود احدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق وقول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم من التاني وكان الحزم لو عجلوا وقول امرئ القيس تجاوزت احراسا اليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذي اثبته الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك ويقول المانعون في نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها واورد ابن مالك هذا السؤال في فلو ان لنا كرة واجاب بما ذكرنا وبان من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو فجاجا سبلا والسؤال في الاية مدفوع من اصله لان لو فيها ليست مصدرية وفي الجواب الثاني نظر لان تاكيد الموصول قبل مجي صلته شاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم الرابع ان يكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني قيل ومنه فلو ان لنا كرة اي فليت لنا ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في يا ليتني كنت معهم فافوز ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فافوز مثله في الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف واختلف في لو هذه فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم براسها لا يحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي زير بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور

وقال ابن مالك هي لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد يجي لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح وانها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى الخامس ان يكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل وذكر ابن هشام اللخمي وغيره لها معنى اخر وهو التقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر وههنا مسائل احدها ان لو خاصة بالفعل وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبر فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني وقولهم لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقوله لو غيركم علق الزبير بحبله ادى الجوار الى بني العوام والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد واضرب ولو زيدا والاماء ولو باردا وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل واختلف في قل لو انتم تملكون فقيل من الاول والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وقيل من الثالث اي لو كنتم تملكون ورد بان المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معا فقيل الاصل لو كنتم انتم تملكون فحذف كان وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد والرابع نحو لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وقوله لو في طهية احلام لما عرضوا دون الذي انا ارميه ويرميني واختلف فيه فقيل محمول على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وقال الفارسي هو من النوع الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا وقال المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو انفي قلم واقوله روى بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب اوجه بتقدير ولو القيت قلما كما يقدر ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم او ولو بري القلم كما قالوا في

في نحو زيدا حسبت عليه
والرفع بتقدير فعل دل
عليه المفعول اي ٣٢

قوله اذا ابن موسى بلالا بلغته فيمن رفع ابنا ان التقدير اذا بلغ وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن الاولى تعليلية على كل حال وهي متعلقة بالقيت لا بغيرت لوقوعه في حيز ما النافية وقد تعلق بغيرت لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا والمسئلة الثانية تقع ان بعدها كثيرا نحو ولو انهم امنوا واتقوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به ولو انما اسعى لادنى معيشة وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يأول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما اي ولو ثابت ايمانهم على حد وايةٌ لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر ههنا مؤخرا ويشهد له انه يأتي مؤخرا بعد اما كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني وذلك لان لعل لا تقع ههنا فلا تشتبه ان المؤكدة اذا قدمت بالتي بمعنى لعل فالاولى ان يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو ايمانهم ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انه على الفاعلية والفعل يقدر بعدها اي ولو ثبت انهم امنوا ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب ان يكون خبر ان فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وقوله ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وازنما ورد ابن مالك قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح وقد وجدت اية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمن ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين والمسئلة الثالثة دخول لو على لم المضارع ولو الا بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة واجاز مجيئه في الشعر

منهم ابن الشجري لو يشا طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وقد خرج هذا على ان ضمة الاعراب سلبت تخفيفا كقراءة ابي عمرو ينصركم ويشعركم ويامركم والاول على لغة من قال شايشا بالالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والخاتم وهو توجيه قراءة ابن ذكوان منساته بهمزة ساكنة فان الاصل منساته بهمزة مفتوحة مفعلة من نسأه اذا اخره ثم ابدلت الهمزة الفا ثم الالف همزة ساكنة والرابعة جواب لو اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت او منفي بما والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن تجرده منها لو نشاء جعلناه اجاجا والغالب على المنفي تجرده منها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بها كقوله اما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وورد جواب لو الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير ايضا لولا رجاؤك قد قتلت اولادي وقد قيل يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفاء كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب القسم مقدر وقول الشاعر قالت سلامة لم يكن عادة ان تترك الاعداء حتى تعذرا لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا لولا على اربعة اوجه احدها ان تدخل على اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فاما قوله عليه السلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا انعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر وليس المرفوع بعد لولا فاعلا لفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك بل رفعه بالابتداء ثم قال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد

والا انعكس

الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدا فتقول لولا قيام زيد لاتيتك او تدخل ان على المبتدا فتقول لولا ان زيدا قائم وتصير ان وصلتها مبتدا محذوف الخبر وجوبا او مبتدا لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك الى انه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة ويجوز الامران ان علم وزعم ابن الشجري ان من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ولحن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل وتقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى وعلى الابدال والاعتراض والحال عند من قاله به يتخرج ايضا قول تلك المراة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدا ويرده انه لا رابط بينهما واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا يتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في الاستقلال بالاسماء الظاهرة فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر والثاني ان يكون للتحضيض والعرض فيختص المضارع او ما في تاويله نحو لولا تستغفرون الله ولولا اخرتني الى

اجل قريب والفرق بينهما ان التحضيض طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتادب
ان يكون للتوبيخ والتنديم فيختص بالماضي نحو لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين
اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الا ان الفعل اخر وقوله تعدون عقر
النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا الا ان الفعل اضمر اي لولا عددتم وقول النحويين لولا
تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده
في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن وقد فصلت من الفعل
باذ واذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم ما يكون فلولا اذ
جاءهم باسنا تضرعوا والثاني والثالث نحو فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون ونحن اقرب اليه
منكم ولكن لا تبصرون فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها المعنى فلولا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم
ان كنتم غير مربوبين وحالكم انكم تشاهدون ذلك ونحن اقرب الى المحتضر منكم بعلمنا او بالملائكة ولكنكم لا
تشاهدون ذلك ولولا الثانية تكرار للاولى   الاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل
اليه ملك قاله الهروي واكثرهم لا يذكره والظاهر ان الاولى للعرض وان الثانية مثل لولا جاؤا عليه باربعة
شهداء وذكر الهروي انها تكون نافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا
قوم يونس والظاهر ان المعنى على التوبيخ اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر
قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة
ابي وعبد الله فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع وقد يتوهم ان الزمخشري قائل
بانها للنفي لقوله والاستثناء منقطع بمعنى لكن ويجوز كونه متصلا والجملة في معنى النفي كانه قيل ما امنت
ولعله انما اراد ما ذكرنا ولهذا قال والجملة في معنى النفي ولم يقل ولولا للنفي وكذا قال في فلولا اذ

جاءهم باسنا تضرعوا معناه نفي التضرع والكثير بلولا ليفاد انهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع الا عنادهم
وقسوة قلوبهم واعجابهم باعمالهم التي زينها الشيطان لهم انتهى فان احتج محتج للهروي بانه قرئ بنصب قوم
على اصل الاستثناء ورفع على الابدال فالجواب ان الابدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي كقوله عاف تغير الا النؤي
والوتد فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله واذ قرئ هذه القراءة من قرأ فشربوا منه الا قليل منهم لما كان فشربوا
منه في معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني ويوضح لك ذلك ان البدل في غير الموجب ارجح من
النصب وقد اجتمعت السبعة على النصب في الا قوم يونس فدل على ان الكلام موجب ولكن فيه رائحة غير الايجاب كما في قوله
تغير الا النؤي والوتد   ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت
بلى لولا ينازعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم ينازعني شغلي لزرتك
وقيل بل هي لولا الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه   بمنزلة لولا
تقول لو ما زيد لاكرمتك وفي التنزيل لو ما تاتينا بالملائكة وزعم المالقي انها لم ترد الا للتحضيض ويرده قول
الشاعر لو ما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء   لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه
ماضيا نحو لم يلد ولم يولد وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء
لم يوفون بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرح
وقوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرجا على ان الاصل نشرحن ويقدرن ثم
حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف
ولا ساكنين وقال ابو الفتح الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن
المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للمجاور حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما تبدل
الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعني ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة

بالالف وعليه خرج ابو علي قول عبد يغوث كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا قيل اصله ترء بهمزة بعدها الف كما
قال سراقة البارقي اري عيني ما لم ترءياه ثم حذف الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرنا واقيس
من تخريجهما ان يقال في قوله ايوم لم يقدر نقلت حركة همزة ام الى الراء بقدر ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا
كما قيل المراة والكماة ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا كما في ولا الضالين فيمن
همز وكذا القول في المراة والكماة وقوله كان لم ترى ولكن لم يحرك الالف فيمن لعدم التقاء الساكنين وقد يفصل من
مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله فذاك ولم اذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المراء وقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله
ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه غير واهب   لما على ثلاثة اوجه احدها ان يختص بالمضارع فتجزمه
وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم الا انها تفارقها في خمسة امور احدها انها لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما تقم
وفي التنزيل وان لم تفعل وان لم تنتهوا والثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال كقوله فان كنت ماكولا فكن خير
اكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل
لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل تقول لما يكن وقد يكون ومثل ابن مالك
للنفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك
وهم فاحش لان امتداد النفي بعد لما لم يجاوز انها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول لم تقم فلم تقم لان معناه ما قمت عقب
قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه ما قمت الى الان والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا
يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك لا يشترط
كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى ابليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم والرابع ان منفي لما
متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع

ولهذا
الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد انتهى
اجاز والم بقيض ما لا يكون ومنعوه في لما وهذا الفرق بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في نفي
المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول مالي قمت فلم تقم او ولما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم تقم ولما تقم والخامس
ان منفي لما جائز الحذف لدليل قوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم تجبنه اي ولما اكن بدءا قبل ذلك
اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعازب ان وصلت وان لم فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل   من اوجه
لما ان تختص بالماضي فيقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اولاهما نحو لما جاءني اكرمته ويقال فيها حرف
وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم
جماعة انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة
ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب
والواقع في اليوم لا يكون في امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا
ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك ويكون جوابها
فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور
دليل الاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم والثاني فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون والثالث فلما نجاهم
الى البر فمنهم مقتصد والرابع فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وهو مؤول بجادلنا
وقيل في اية الفاء ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي اية المضارع ان الجواب جاءته البشرى
على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا ومن مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن
بوادي عبد شمس وهاشم فيقال ابن فعلاها والجواب ان سقاؤنا فاعل لفعل محذوف يفسره وها بمعنى سقط

والجواب محذوف وتقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله ثُمّ امر من قولك ثممت البرق اذا انتظرت اليه والمعنى
سقط سقاؤنا فقلت لعبد الله ثُمّه   ان تكون حرف استثناء فيدخل على الجملة الاسمية نحو إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا
عَلَيْهَا حَافِظٌ فيمن شدد الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لمّا فعلت اي ما اسألك الا فعلك
قال قَالَتْ لَهُ بِاللهِ يَا ذَا البُرْدَيْنِ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أَوِ اثْنَيْنِ وفيه رد لقول الجوهري ان لمّا بمعنى الا غير
معروف في اللغة وتأتي لمّا مركبة من كلمات ومن كلمتين فاما المركبة من كلمات فكما تقدم في وان كلا لما ليوفينهم
في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لمّا فيمن قال الاصل لمن ما فابدلت النون ميما وادغمت فلما
كثرت الميمات حذفت الاولى وهذا القول ضعيف لان حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت واضعف منه قول آخر
ان الاصل لمًّا بالتنوين بمعنى جمعا ثم حذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف لان استعمال لمّا في هذا المعنى بعيد
وحذف التنوين من المنصرف في الوصل ابعد واضعف من هذا قول آخر انه فعلى من اللّمّ وهو بمعناه ولكنه منع
الصرف لالف التأنيث ولم يثبت استعمال هذه اللفظة واذا كان فعلى فهلا كتب بالياء وهلا اماله من قاعدته
الامالة واختار ابن الحاجب انها لمّا الجازمة حذف فعلها والتقدير لمّا يهملوا او لمّا يتركوا لدلالة ما تقدم
من قوله تعالى فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها اشبه من هذا
وان كانت النفوس تستبعده من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل والحق ان لا يستبعد لذلك انتهى وفي تقديره نظر
والاولى عندي ان يقدر لمّا يُوَفَّوْا أعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه امران
احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع بعد وانها ستقع والثاني ان منفي لمّا
متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت واما قراءة ابي بكر بتخفيف ان وتشديد لمّا فتحتمل وجهين
احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة وتأتي في لمّا تلك الاوجه والثاني ان تكون ان نافية وكلا مفعول باضمار
ارى ولمّا بمعنى الا واما قراءة النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فان في الاولى

٧٤
على اصلها من التشديد ووجوب الاعمال وفي الثانية مخففة من الثقيلة واعملت على احد الوجهين واللام من
فيهما لام الابتداء قيل وهي في قراءة التخفيف الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك لان
تلك انما تكون عند تخفيف ان واهمالها وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الالف للفصل بين الهمزتين في
أَأَنْذَرْتَهُمْ وبين النونات في نحو اضربنان يا نسوة قيل وليست موصولة بجملة القسم موصوفة لتجرد التأكيد
ويشهد لذلك قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اذ لا يتعين لعل من نكرة اي لفريق ليبطئن لانها حينئذ تكون موصوفة
وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية واما المركبة من كلمتين فكقوله لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا
أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ وهو لغز يقال فيه اين جواب لمّا وبم انتصب ادع وجواب الاول ان الاصل لن ما ثم
ادغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز وانما حقهما ان يكتبا منفصلين ونظيره في الالغاز
قوله عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا بَرِّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا
وجوابه ان الاصل بل رديه ثم كتب على لفظه للالغاز وعن الثاني ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها
ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة فيسأل حينئذ كيف يجتمع قوله لن ادع القتال مع قوله لن ادع القتال
وشهود الهيجاء على حد قول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني لَنْ حرف نصب ونفي واستقبال وليس اصله وا[صل]
لم لا فابدلت الالف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء لان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا
ولنكونا ولا اصل لن لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي بدليل جواز
تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب خلافا للاخفش الصغير وامتناع نحو زيدا يعجبني ان
تضرب خلافا للفراء ولان الموصول وصلته مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدأ محذوف
الخبر اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يرد شيء يشبهه بخلاف نحو لولا زيد لاكرمتك
وبان الكلام تام بدون المقدر وبان لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار اذا لم تعمل ولا التفات

له في دعوى عدم وجوب ذلك فان الاستقراء شاهد بذلك ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه
ولا تأبيده خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم
في فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه وتأتي للدعاء كما اتت لا لذلك
وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ واما
قوله تعالى قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى
المتكلم بل الى المخاطب والغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم
لا زلت لكم خالدا وتلقي القسم بها وبلم نادر جدا كقول ابي طالب رضي وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى
أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا وقيل لبعضهم الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ويحتمل
ان يكون هذا على حذف الجواب اي ان لي لبنينا ثم استأنف جملة النفي وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله
فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ وقوله لَنْ يَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ
الْحَلْقَهْ والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة لَيْتَ حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالبا كقوله
فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ وبالممكن قليلا وحكمها نصب الاسم ورفع الخبر قال
الفراء وبعض اصحابه وقد ينصبهما كقوله يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا وبنى على ذلك ابن المعتز قوله مَرَّتْ
بِنَا سَحَرًا طَيْرٌ فَقُلْتُ لَهَا طُوبَاكِ يَا لَيْتَنِي إِيَّاكِ طُوبَاكِ والاول عندنا محمول على حذف الخبر تقديره
اقبلت لا تكون خلافا للكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ويخرج ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن ضمير
الرفع وتقترن بها ما الحرفية فلا يزيلها عن الاختصاص لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وطاهر
القزويني ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها وروي بالوجهين قول النابغة
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان

٧٥
الاشارة خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا فلا يدل حينئذ على الاهمال ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد
المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل ويجوز ليتما زيدا القاه على الاعمال ويمتنع على اضمار فعل
على شريطة التفسير لَعَلَّ حرف تنصب الاسم وترفع الخبر قال بعض اصحاب الفراء وقد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض
العرب وحكي لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقًا وتأويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون وقد مر ان عقيلا يخفضون
بها المبتدأ كقوله لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار
جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة
ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان
الجر بلعل لغة قوم باعيانهم واعلم ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك
درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ ومثله لولاي لكان كذا على
قول سيبويه ان لولا جارة وقولك رب رجل يقول ذلك ونحوه وقوله وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ على قول سيبويه
ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائدة لا تعمل شيئا فقيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ
لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للضمير المستتر في لنا على ان لنا صفة لجيران
ثم وصل لما ذكر وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة فقيل على انها ناقصة ولنا الخبر وقيل بل على انها زائدة
تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم ويتصل بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال
اختصاصها حينئذ بدليل قوله لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا وجوز قوم اعمالها حينئذ حملا
على ليت لاشتراكهما في انهما يغيران معنى الابتداء وكذا قالوا في كأن وبعضهم خص لعل بذلك لاشدية التشابه
لانها وليت للانشاء واما كأن فللخبر قيل واول لحن سمع بالبصرة لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ وهذا محتمل
لتقدير ضمير الشأن كما تقدم في ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وفيها عشر لغات مشهورة ولها

معان احدها التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه نحو لعل الحبيب مواصل ولعل الرقيب حاصل وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ولهذا علق به الفعل في نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ونحو وما يدريك لعله يزكى قال الزمخشري وقد اشربها معنى ليت من قرأ فاطلع انتهى وفي الآية بحث سيجيء ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى كقوله لعلك يوما ان تلم ملمة وبحرف التنفيس قليلا كقوله فقولا لها قولا رقيقا لعلها سترحمني من زفرة وعويل وخرج بعضهم نصب فاطلع على تقدير ان مع ابلغ كما خفض المعطوف في بيت زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا على تقدير الباء مع مدرك ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري وفي الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقال الشاعر وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن ابؤسا وانشد سيبويه اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا فان اعترض بان لعل هنا مكفوفة عن العمل بما فالجواب ان شبهة المانع ان لعل للاستقبال فلا يدخل على الماضي ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها او معمولا لما في حيزها ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر ليت وهي بمنزلة لعل نحو يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا يا ليتني كنت ترابا يا ليتني قدمت لحياتي يا ليتني كنت معهم من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي واشكاله من اوجه احدها عدم ارتباط خبر ليت اذ الظاهر ان كفافا اسم ليت وان كان تامة وانها وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه الجملة والثاني تعليقه عن بمرتو والثالث ايقاع الماء فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى الشارب والجواب عن الاول ان كفافا انما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم ليت محذوف للضرورة اي فليتك او فليته اي فليت الشان

ومثله قوله فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال وخبر اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت واما وشرك فقد يروى بالرفع عطفا على خبر اسم كان فخبره اما محذوف وتقديره كفافا فمرتو فاعل بارتوى واما مرتو على انه سكن للضرورة كقوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ويروى بالنصب اما على انه اسم لليت محذوفة وسهل حذفها تقدم ذكرها كما قدم ذلك الحرف كل وبقاء الخفض في قوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا واما على العطف على اسم ليت المذكورة ان قدر ضمير الشأن فاما ضمير الشأن فلا يعطف عليه كما لا يؤكد ولا يبدل منه لو ذكر فكيف وهو محذوف ومرتو على الوجهين مرفوع اما خبر ليت المحذوفة او لانه عطف على خبر ليت المذكورة وعن الثاني انه ضمن مرتو معنى كاف لان المرتوي يكف عن الشرب كما ضمن فليحذر الذين يخالفون عن امره لان في يخالفون معنى يخرجون وان علقته بكفافا فمحذوف وفاعل وجه ذكره فلا اشكال وعن الثالث انه اما على حذف مضاف اي شارب الماء واما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا في قوله وجبت هجيرا يترك الماء صاديا ويروى الماء بالنصب على تقدير من كما في واختار موسى قومه ففاعل ارتوى على هذا مرتو كما تقول ما شرب الماء شارب لكن مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وفي معناها ثلاثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك وفسر بان ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا ولكنه متحرك او ضد له نحو ما هو ابيض لكنه اسود او خلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك والثاني انها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا الاستدراك برفع ما يوهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر ونحو وما قام زيد ولكن عمرا قام وذلك اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني اكرمته والثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك

لكنه لم يجئ فاكدت ما افادته لو

وهو قول ابن عصفور قال في المقرب ان وان ولكن معناها التوكيد ولم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد ويعطي مع ذلك الاستدراك انتهى والبصريون على انها بسيطة وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن لالتقاء الساكنين كقوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل وقال باقي الكوفيين مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك وعليه بيت المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وبيت الكتاب ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل ولا يكون الاسم فيهما من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل اللام في خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين لكن ساكنة النون ضربان مخففة من الثقيلة وهي حرف ابتداء لا يعمل خلافا للاخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين وخفيفة باصل الوضع فان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف وليس بمسموع والشرط الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو

عاطفة مفردا على مفرد والثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة وسمع ما مررت برجل صالح لكن طالح بالخفض فقيل على العطف وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقول الاعشى له نافلات ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا وهي فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في يائي العين الا في هيؤ وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست ولستما ولسنا ولسوا وليست ويلازم رفع الاسم ونصب الخبر وقيل قد يخرج عن ذلك في مواضع احدها ان يكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة الا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح انها الناسخة وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وآله ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني احد معه ثم مضى ولزم الاخفش وغيره والثاني ان يقترن الخبر بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس

في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاء فقال
ويا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك ثم ذكره له فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا
وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف الاحمر اذهبا الى ابي مهدي فلقناه الرفع
فانه لا يرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته
فلم يفعل فاخبرا ابا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى بهذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك على اوجه
احدها ان في ليس ضمير الشان ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس الا
الطيب المسك كما قال الا ليس الا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا وقد جاء بان الا قد توضع
في غير موضعها مثل ان نظن الا ظنا وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره
اغترارا الا الشيب لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه واجيب
بان المصدر في الاية والبيت نوعي على حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما والثاني
ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود وان المسك بدل من اسمها والثالث انه كذلك ولكن
الا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس اي ليس طيب غير المسك طيبا ولابي نزار الملقب بملك النحاة المسك
توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدأ حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير الا
المسك افخره وما تقدم من نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرد هذا التأويلات وزعم بعضهم ان قائل ذلك
لله هلوقا وان من ذلك قولهم ليس خلق الله مثله وقوله هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها
شفاء النفس مبذول ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية والموضع الثالث ان يدخل على الجملة
الفعلية او على المبتدأ والخبر في نوعين كما مثلنا وقد اجبنا عن ذلك والرابع ان يكون حرفا عاطفا
اثبت ذلك الكوفيون او البغداديون على خلاف في النقل واستدلوا بنحو قوله اين المفر والاله الطالب

والاثرم المغلوب ليس الغالب وخرج على ان الغالب اسمها والخبر محذوف قال ابن مالك وهو في الاصل ضمير ٧٨
متصل عائد على الاثرم اي ليسه الغالب كما يقول الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله ومقتضى
كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه حرف الميم ما يأتي على وجهين اسمية وحرفية وكل منهما
ثلاثة اقسام فاما اوجه الاسمية فاحدها ان تكون معرفة وهي نوعان ناقصة وهي الموصولة نحو ما عندكم
ينفد وما عند الله باق وتامة وهي نوعان عامة اي مقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي
وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي والاصل فنعم الشيء ابداؤها
لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع وخاصة
وهي التي تقدمها ذلك وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم
الغسل ونعم الدق واكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه والثاني
ان تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوفة وتقدر
بقولك شيء كقولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء
بعيد نفعه الدهر ساعيا وقول الاخر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب
شيء تكرهه النفوس فحذف العائد من الصفة الى الموصوف ويجوز ان تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما
ظاهرا اي قد تكره النفوس من الامور شيئا اي وصفا فيه او الاصل من الامور امرا وفي هذا انابة المفرد عن
الجمع وفيه وفي الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة بعده صفة له وقد قيل في ان الله
نعما يعظكم به ان المعنى نعم هو شيئا يعظكم به فما نكرة تامة تمييز والجملة صفة والفاعل مستتر وقيل
ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة وقيل غير ذلك وقال سيبويه في هذا ما لدي عتيد المراد شيء لدي عتيد
اي معد اي لجهنم باغوائي اياه او حاضر والتفسير الاول اي الزمخشري وفيه ان ما جنسه للشخص العاقل

وان قدرت ما موصولة تعين بدل منها او خبر ثان او خبر لمحذوف والثالث التامة يقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو
ما احسن زيدا المعنى شيء حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش فجوزه وجوز ان تكون معرفة
موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها
وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم ونحوه والثاني باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما
ودققته دقا نعما اي نعم شيئا فما نصب على التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري وظاهر كلام سيبويه
انها معرفة تامة كما مر والثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة ان زيدا
مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من امر وذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها
في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه خلق منها وزعم
السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها
مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون نكرة
متضمنة معنى الحرف وهي نوعان احدها الاستفهامية ومعناها اي شيء نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك يا موسى
قال موسى ما جئتم به السحر وذلك على قراءة ابي عمرو آلسحر بمد الالف فما مبتدأ والجملة بعدها خبره والسحر
اما بدل من ما ولهذا قرن بالاستفهام وكانه قيل آلسحر جئتم به واما بتقدير اهو السحر او السحر هو واما
من قرأ السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر ويجب حذف الف
ما الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها نحو فيم ولم وعلام وقال فتلك ولاة السوء
قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف وهو مخصوص
بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف الفرق بين الاستفهام
والخبر ولهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا

تفعلون وثبتت في لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد ٧٩
لما خلقت بيدي وكما لا تحذف الالف في الخبر لا تثبت في الاستفهام واما قراءة عكرمة وعيسى
عما يتساءلون فنادرة واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رمان فضرورة
والدمان كالرماد وزنا ومعنى ويروى في دمان فلذلك رجحه على تفسير ابن الشجري له بالرجين
ومثله قول الاخر انا قتلنا بقتلانا سراتكم اهل اللواء ففيما يكثر القتل ولا يجوز حمل القراءة المتواترة
على ذلك لضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في بما غفر لي ربي انها استفهامية وانما هي مصدرية
والعجب من الزمخشري اذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في بما اغويتني ان المعنى فباي شيء اغويتني
بان اثبات الالف قليل شاذ واجاز هو وغيره ان يكون بمعنى الذي وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب
ويبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت وقال جماعة منهم الامام فخر الدين في فبما رحمة من الله انها للاستفهام
التعجبي اي فباي رحمة ويرده ثبوت الالف وان خفض رحمة لا يتجه لانها لا تكون بدلا من ما اذ المبدل من
اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو ما صنعت اخيرا ام شرا ولان ما النكرة الواقعة في غير
الاستفهام والشرط لا يستغني عن الوصف الا في بابي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم اني مما ان افعل
على خلاف فيهن قد مر ولا عطف بيان لهذا ولان ما الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف كالضمير لا يعطف
عليه عطف البيان ولا مضافا اليه لان اسماء الاستفهام واسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير اي
باتفاق وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو بكم درهم اشتريت والصحيح ان جر تمييزها بمن محذوفة واذا
ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها نحو لماذا جئت لان الفها قد صارت حشوا وهذا فصل
عقدته لماذا اعلم انها تأتي في العربية على وجوه احدها ان تكون ما استفهاما وذا اشارة نحو ماذا
التواني ماذا الوقوف والثاني ان تكون ما استفهاما وذا موصولة كقول لبيد الا تسألان المرء ماذا

افتقار

يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل فما مبتدأ بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل الجملة بعده وهو ارجح الوجهين في ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اي الذي ينفقون العفو اذ الاصل ان يجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية والثالث يكون ماذا كله استفهاما على التركيب كقولك لماذا جئت وقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم وهو ارجح الوجهين في الاية في قراءة غير ابي عمرو قل العفو بالنصب اي تنفقون العفو والرابع ان يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لدعي لان الاستفهام له الصدر ولا العلمت لانه لم يرد ان يستفهم من معلومها ما هو ولا لمحذوف تفسره سأتقيه لان علمت حينئذ لا محل لها بل ما استفهام مبتدأ وذا موصول خبر وعلمت صلة وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى ونقول اذا قدرت ماذا بمعنى الذي او بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي وقوله لم يرد ان يستفهم عن معلومها لازم له اذا جعل ماذا مبتدأ وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال القلوب فان قال انما اردت انه قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر ولكن فانها لا بد ان يخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا دعي والمعنى دعي كذا ولكن افعلي كذا وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دعي لانه لا يقوم من في الدار فاني اكرمه ولكن اخبرني عن كذا والخامس ان يكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله انورا سرع ماذا يا فروق انورا بالنون اي انفارا وسرع اصله سرع بضم الراء فخفف يعني سرع ذا نفورا اي اسرع هذا في الخروج قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله دعي ماذا علمت والسادس ان تكون ما استفهاما وذا زائدة اجاز هذا جماعة منهم ابن مالك في نحو ماذا

صنعت وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الالف في نحو لم ذا جئت والتحقيق ان الاسماء لا تزاد والنوع الثاني الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من اية وقد جوزت في وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن ثم حذف فعل الشرط كقوله ان العقل في اموالنا لا نضق بها ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر اي ان يكن العقل وان نحبس حبسا والارجح في الاية انها موصولة وان الفاء داخلة على الخبر لا شرطية والفاء داخلة على الجواب وزمانية اثبت ذلك الفارسي وابو البقاء وابو شامة وابن بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ومحتمل في فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن الا ان ما هذه مبتدأ لا ظرف والهاء من به راجعة اليها فيها الموصولة وفآتوهن الخبر والعائد محذوف اي لاجله وقال فما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان وليس بقاطع لاحتماله للمصدر اي للمفعول المطلق فالمعنى اي كون تكون فينا طويلا او قصيرا واما اوجه الحرفية فاحدها ان تكون نافية فان دخلت على الجملة الاسمية اعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وعن عاصم انه رفع امهاتهم على التميمية وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا كقوله وما باس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها وان دخلت على الفعلية لم تعمل نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله واما وما تفعلوا من خير فلانفسكم وما تنفقوا من خير يوف اليكم فما فيهما شرطية بدليل الفاء فيهما في الاولى والجزم في الثانية واذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه والثاني ان تكون مصدرية وهي نوعان زمانية وغيرها فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم ودوا ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا

لم تعمل
في الاولى

شديد بما نسوا يوم الحساب ليجزيك اجر ما سقيت لنا وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم وانما الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الغنم فان ذهبت تقدر اجر سقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف لا محوج اليه ومنه بما كانوا يكذبون امنوا كما امن الناس وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين وفي هذه الايات رد لقول السهيلي ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فنقول اعجبني ما تفعل ولا يجوز اعجبني ما تخرج والزمانية نحو ما دمت حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح جئتك صلوة العصر واتيتك قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله اجارتنا ان الخطوب تنوب واني مقيم ما اقام عسيب ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب معناه حين طر قلت وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد فالاولى في البيت تقدير ما نافية لان زيادة ان حينئذ قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافا وكان الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره ان ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن اذ الذي لم ينبت شاربه امرد والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا الا ترى ان العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام وانما العرب محميون عن الخطاء في الالفاظ دون المعاني وفي البيت مع هذا العيب شذوذان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة وانما عدلا عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا ولا

تبارك ما في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وحمل عليه ابن جني قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد بامجد مني ان يهان صغيرها وتبعه الزمخشري وحمل عليه ان اتاه الله الملك الا ان يصدقوا اتقتلون رجلا ان يقول ربي الله ومعنى التعليل في البيت والايات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها ويرجحه ان فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث من جملة ما لا يعقل فاذا قيل اعجبني ما قمت قلنا التقدير اعجبني الذي قمته وهو يعطي معنى قولهم اعجبني قيامك ويرد ذلك ان نحو جلست ما جلس زيد تريد به المكان ممتنع مع انه مما لا يعقل وانه يستلزم ان يسمع كثيرا اعجبني ما قمته لانه عندهما الاصل وذلك غير مسموع قبل ولا ممكن لان قام غير متعد وهذا خطأ بين لان الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به وقال ابن الشجري افسد النحويين تقدير الاخفش بقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون فقالوا ان كان الضمير المحذوف للنبي والقران صح المعنى وخلت الصلة من عائد او للتكذيب فسد المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقران والنبي كانوا مؤمنين انتهى وهذا سهو منه ومنهم لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب بل مؤكد به لانه مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضا اي بما كانوا يكذبون النبي او القران تكذيبا ونظيره وكذبوا باياتنا كذابا ولابي البقاء في هذه الاية اوهام متعددة فانه قال ما مصدرية صلتها يكذبون ويكذبون خبر كان ولا عائد على ما ولو قيل باسميتها افتقرت مقالته الفصل بين الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغناء الموصول الاسمي عن عائد وللزمخشري غلطة عكس هذه الاخيرة فانه جوز مصدرية ما في قوله واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد عليها الضمير وندر وصلها بالفعل الجامد في قوله

الَيْسَ اَمِيرِي فِي لاُمُورِ بِاَنْتُمَا بِمَا لَسْتُمَا اَهْلَ الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ وبهذا البيت يترجح القول بحرفيتها اذ لا يتاتى هنا تقدير الضمير والوجه الثالث ان تكون زائدة وهي نوعان كافة وغير كافة والكافة ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن ح الا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ اِلَى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَاعِيًا اَوْ مُجِيبًا فاما قول المرار صَدَدْتِ وَاَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ فقال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة ان حقهما ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا مقدرا وان وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في الشعر ولا نثر وقيل وجهها انه اناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة الثاني الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما الله اله واحد كانما يساقون الى الموت وتسمى المتلوة بفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي ان الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده انها لا تصلح للابتداء بها ولا للدخول ناسخ غير ان واخواتها ويرده ابن الخباز في شرح الايضاح بامتناع انما زيد مع صحة تفسير ضمير الشان بجملة الاستفهام وهذا سهو منه اذ لا يفسر ضمير الشان بالجمل غير الخبرية اللهم الا مع ان المخففة من المثقلة فانها قد تفسر بالدعاء نحو ان جزاك الله خيرا وقرا بعض السبعة والخامسة ان غضب الله عليها على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاول والغائب في الثاني وقد قال سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان التقدير انك قد صدقت واما انما توعدون لآت وان ما توعدون يدعون من دونه الباطل انما عند الله هو خير لكم ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه فما في ذلك كله اسم بالاتفاق والحرف عامل ولما انما حرم

عليكم الميتة فمن نصب الميتة فما كافة ومن رفعها وهو ابو رجاء العطاردي فما اسم موصول والعائد محذوف وكذلك انما صنعوا كيد ساحر من رفع كيد فان عاملة وما موصول لكنه محتمل للاسمي والحرفي اي ان الذي صنعوه اي او ان صنعهم ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع ابن خثيم فما كافة وجوز النحويون بان ما كافة في انما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع ان يكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى واطلقت ما على جماعة عقلاء كما في قوله تعالى وما ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء واما قول النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا فيمن نصب الحمام وهو الارجح عند النحويين في نحو ليتما زيدا قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر وقاله سيبويه ولقد كان روبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل ان يكون ما كافة وهذا مبتدأ ويحتمل ان يكون موصولة وهذا خبر لمبتدا محذوف اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة ويسهل ذلك تضمنه ابقاء الاعمال وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين ان ما الكافة مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها الحصر قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها فيجاء الحصر وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا نحو ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم مثقال الناس شيئا وليست ما للنفي بل هو بمنزلتها في ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقول الفرزدق وَاِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ اَحْسَابِهِمْ اَنَا اَوْ مِثْلِي فهذا كقول الاخر قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ اِلَّا اَنَا وقول ابي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما وانما الفصل في البيت الاول ضرورة واستدلاله بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة انما اشكو بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم يوم القيمة وهم لان الحصر فيهن

لان الحصر في جانب الظرف لا الفاعل الا ترى ان المعنى ما اعظكم الا بواحدة وكذا البواقي والثالث الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما يدخل ح على الماضي كقوله رُبَّمَا اَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم قال الرماني في ربما يود انما جاز لان المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي وقيل هو حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في الصور وقيل التقدير ربما كان يود وتكون كان هذه شانية وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخرج وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي ولهذا قال في قول ابي دواد رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتداها اي رب شيء هو الجامل والثاني الكاف نحو كن كما انت وقوله كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ قيل ومنه اجعل لنا الها كما لهم الهة وقيل ما موصولة والتقدير كالذي هو الهة لهم وقيل لا تكف الكاف بما وانما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية والثالث الباء كقوله فَلَئِنْ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تُرَى وَاَنْتَ خَطِيبُ ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم والظاهر ان الباء والكاف للسببية وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الكاف والباء ياتي للتعليل مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكانه لا يفلح الكافرون وان التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل والرابع من كقول ابي حية وَاِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً قاله ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وقوله وَظَنَّتْ عَلَيْنَا وَالظَّنِينُ مِنَ البُخْلِ فجعل الانسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة واما الظروف فاحدها بعد كقوله اَعَلَاقَةً اُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا اَفْنَانُ رَاسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ المخلس بكسر اللام المختلط رطبه بيابسه وقيل ما مصدرية وهو الظاهر لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانه لو لم تكن مضافة لنونت والثاني بين كقوله بَيْنَمَا نَحْنُ بِالاَرَاكِ مَعًا اِذْ اَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ وقيل ما زائدة وبين مضافة الى الجملة وقيل زائدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف الى الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك والاقوال الثلاثة في بين مع الالف في نحو قوله فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالاَمْرُ اَمْرُنَا اِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نَنْصَفُ والرابع والخامس حيث واذ ويضمنان ح معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين وغير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما في نحو اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لَوْ بِاَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا رُمِّلَ مَا اَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ وقد مضى البحث في قوله اَنَوْرًا سَرْعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ وان التقدير انفارا سرع هذا وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم وبعد الجازم نحو واما ينزغنك ايا ما تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ تُرَاحِي وَتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل مما خطيئاتهم وقوله رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ اَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين وقول الشاعر نَامَ الخَلِيُّ فَمَا اُحِسُّ رُقَادِي وَالهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وِسَادِي مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفَّنِي هَمٌّ اَرَاهُ قَدْ اَصَابَ فُؤَادِي وقوله وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ اي ولا مثل يوم وقوله بدارة صفة ليوم وخبر لا محذوف ومن رفع يوما فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم ثم المشهور ان ما مخفوضة وخبر لا محذوف وقال الاخفش ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه قد يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع

الى قول سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية وفي الهيتيات للفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اى قاموا غير مماثلين لزيد في القيام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرارها لا وذلك واجب مع الحال المفردة واما من نصبه فهو تمييز ثم قيل ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة وكانه قيل ولا مثل شيء ثم جيء بالتمييز وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبدا واذا قلت لا سيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع نصبه وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن اينما تكونوا يدرككم الموت وغير جازمة نحو حتى اذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما زائدة للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وقرأ رؤبة برفع بعوضة فالاكثرون على ان ما موصولة اي الذي هو بعوضة وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ وبعوضة خبرها والمعنى اي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة وزادها الاعشى مرتين في قوله إن ما ترينا حفافًا لا نبالي لنا إنا كذلك ما نحفى وننتعل وامية بن ابي الصلت ثلث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة وفتحة وهما ضربان من الشجر وصعدوا بها الى الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال أجاعل أنت بيقورا مسلعة ذريعة لك بين الله والمطر ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر وهذا فصل

عقدته للتدريب في ما قوله تعالى ما اغنى عنه ماله وما كسب يحتمل ما الاولى النافية اى لم يغن والاستفهامية فتكون مفعولا مطلقا والتقدير اي اغناء اغنى عنه ماله ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المصرح به تقديره اي اغناء اغناه عنه ماله وهو نظير زيد ضربت الا ان الهاء المحذوف في الاية مفعول مطلق وفي المثال مفعول به واما ما الثانية فموصول اسمي او حرفي اى والذي كسبه او وكسبه وقد يضعف الاسمي بانه اذا قدر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد ففي الحديث احق ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه والاية نظير لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم واما وما يغني عنه ماله اذا تردى ما اغنى عني ماليه فما فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية ويرجحها تعينها في فما اغنى عنهم ولا ابصارهم والارجح في وما انزل على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر والارجح في لتنذر قوما ما انذر اباؤهم انها نافية بدليل وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير ويحتمل الموصولة والاظهر في فاصدع بما تؤمر المصدرية وقيل موصولة قاله ابن الشجري ففيه خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدع فتعين ال لامتناع اجتماعهما مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما في واسئل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معدي كرب أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في اهذا الذي بعث الله رسولا وهذا تقدير ابن جني واما ما ننسخ من اية فما شرطية ولهذا جزمت ومحلها النصب بننسخ وانتصابها اما على انه مفعول به مثل ايا ما تدعوا فالتقدير اي شيء ننسخ لا اي نسخ لان ذلك لا يجتمع مع من اية واما على انه مفعول مطلق فالتقدير اي نسخ ننسخ فاية مفعول ننسخ ومن زائدة ورد هذا ابو البقاء بان ما المصدرية لا تعمل وهذا سهو منه فانه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدر بمعنى انها مفعول مطلق ولم ينقل عنه انها مصدرية واما قوله تعالى مكناهم في الارض

ما لم نمكن لكم فما محتملة للموصوفية اي شيئا لم نمكنه لكم فحذف العائد وللمصدرية الظرفية اي مدة تمكنهم اطول وانتصابها في الاول على المصدر وقيل على المفعول به على تضمين مكنا معنى اعطينا وفيه تكلف واما قوله تعالى فقليلا ما يؤمنون فما محتملة لثلثة اوجه احدها الزيادة فتكون اما لمجرد تقوية الكلام مثلها في فبما رحمة من الله فيكون حرفا باتفاق وقليلا في معنى النفي ومثله في قوله قليل بها الاصوات الا بغامها واما لافادة التقليل مثلها في اكلت اكلا ما وعلى هذا فتكون تقليلا بعد تقليل ويكون التقليل على معناه ويزعم قوم ان ما هذه اسم كما قدمنا في مثلا ما بعوضة والوجه الثاني النفي وقليلا نعت لمصدر محذوف او لظرف محذوف اى ايمانا قليلا او زمنا قليلا اجاز ذلك بعضهم ويرده امران احدهما ان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظرف وقد قال ونحن عن فضلك ما استغنينا والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين ولهذا لم يجيزوا دخلت الامر لئلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنى بخلاف دخلت في الامر ودخلت الدار واستقبحوا سير عليه طويل لئلا يجمعوا بين جعل الحدث او الزمان مسيرا وبين حذف الموصوف بخلاف سير عليه طويلا وسير عليه سير طويل او زمن طويل والوجه الثالث ان يكون مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليلا وقليلا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى اي لعنهم الله فاخروا قليلا ايمانهم اجازه ابن الحاجب ورجح معناه على غيره وقوله تعالى من قبل ما فرطتم ما زائدة فمن متعلقة بفرطتم واما مصدرية فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره من قبل ورد بان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل وقيل نصب عطفا على ان وصلتها اى الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم ويلزم على هذا الاعراب ما قال بعضهم من الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فان قيل فقد جاء وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم

سدا ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك بل المعطوف شيئان على شيئين وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ما ظرفية وقيل بدل من النساء وهو بعيد وتقول اصنع ما صنعت فما موصولة او شرطية وعلى هذا فيحتاج الى تقدير جواب فان قلت اصنع ما تصنع امتنع الشرطية لان شرط حذف الجواب مضي فعل الشرط وتقول ما احسن ما كان زيد فما الثانية مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول ويجوز عند من جوز اطلاق ما على احاد من يعلم ان تقدرها بمعنى الذي وتقدر كان ناقصة رافعة لضميرها وناصبة زيدا على الخبرية ويجوز على قوله ايضا ان يكون بمعنى الذي مع رفع زيد على ان يكون الخبر ضميرا ما ثم حذف والمعنى ما احسن الذي كانه زيد الا ان حذف خبر كان ضعيف ومما يسئل عنه قول الشاعر في وصف رجل صاف اي ثابت في وقوفه احدى قوائمه الف الصفون فما يزال كانه مما يقوم على الثلاث كسيرا فيقال كان الظاهر رفع كسير خبر الكان والجواب انه خبر ليزال ومعناه كاسر اى ثان كرحيم وقدير لا مكسور بمعنى ضد الصحيح كجريح وقيل وما مصدر وهي وصلتها خبر كان اي الف القيام على الثلاث فلا يزال ثانيا احدى قوائمه حتى كانه مخلوق من قيامه على الثلاث وقيل ما بمعنى الذي وضمير يقوم عائد اليها وكسيرا حال من الضمير وهو بمعنى مكسور وكان ومعمولاها خبر يزال اى كانه من الجنس الذي يقوم على الثلاث والمعنى الاول اولى

من تاتي على خمسة عشر وجها احدها ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه وتاتي لهذا المعنى في غير الزمان نحو من المسجد الحرام انه من سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه وفي الزمان ايضا بدليل من اول يوم وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة وقول النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب وقيل التقدير من مضي ازمان ومن تاسيس اول يوم ورده السهيلي بانه لو كان هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان والثاني التبعيض نحو منهم من كلم الله وعلامتها امكان سد بعض مسدها كقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون

والثالث بيان الجنس وكثيرا ما يقع بعد ما ومهما وهما بها اولى لافراط ابهامهما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من اية مهما تاتنا به من اية وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال ومن وقوعها بعد غيرهما نحو يحلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق الشاهد في غير الاولى فان تلك للابتداء وقيل زائدة ونحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وانكر مجيء من لبيان الجنس قوم وقالوا هي في من ذهب ومن سندس للتبعيض وفي من الاوثان للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وهذا تكلف وفي كتاب المصاحف لابن الانباري ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة في الطعن على بعض الصحابة والحق ان من فيها للتبيين لا للتبعيض اي الذين هم هولاء ومثله الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما اصابهم القرح للذين احسنوا منهم واتقوا اجر عظيم وكلهم محسن ومتق وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم والمقول فيهم ذلك كلهم كفار والرابع التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا وقوله وذلك من نبا جانبي وقوله يغضي حياء ويغضى من مهابته والخامس البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون لان الملائكة لا تكون من الانس لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي بدل طاعة الله او بدل رحمة الله ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي لا ينفع ذا الحظ حظه من الدنيا بدلك اي بدل طاعتك او بدل حظك اي بدل حظه منك وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى واما فليس من الله في شيء فليس من هذا خلافا لبعضهم بل من للبيان او للابتداء والمعنى فليس في شيء من ولاية الله وقال ابن مالك في قول ابي نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا المراد بدل البقول ولا حاجة الى توهم ان الفستق من البقول وقال الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن عليها للتبعيض والمعنى على قول الجوهري انها تاكل النقول الا الفستق وانما المراد انها لا تاكل الا البقول لانها بدوية وقال الخر يصف عاملي الزكوة بالجور اخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير افيلا اي بدل الفصيل والافيل الصغير لانه

يا فل بين الابل اي يغيث انتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادى فلان افيلا وانكر قوم مجيء من للبدل فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء وكذا الباقي والسادس مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا وقيل هي في هذه الاية للابتداء لانهما في الاصل خبر وشذت قراءة بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بناء نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال ويظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية والرابع اكثرهم اهمل الشرط الثالث فيلزمهم زيادتها في الخبر في نحو ما زيد قائما والتمييز في نحو ما طاب زيد نفسا والحال في نحو ما جاءني احد راكبا وهم لا يجيزون ذلك انما قول ابي البقاء في ما ننسخ من اية انه يجوز كون اية حالا ومن زائدة كما جاءت اية حالا في هذه ناقة الله لكم اية والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيرا ففيه تخريج التنزيل على شيء ان ثبت فهو شاذ اعني زيادة من في الحال وتقدير ما لين بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا والتنظير بما لا يناسب فان اية في هذه ناقة الله لكم اية بمعنى علامة لا واحدة الاي وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا او كثيرا وانما هو ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من اية ولم يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الاولين واستدل بقوله تعالى ولقد جاءك من نبإ المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحلون فيها من اساور نكفر عنكم من سيئاتكم ولم يشترط الكوفيون الاول واستدلوا بقولهم قد كان من مطر وبقول عمر بن ابي ربيعة وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر وخرج الكسائي على زيادتها ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وابن جني قراءة بعضهم لما اتيتكم من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله لمن ما ثم ادغم ثم حذف ميم من وجوز الزمخشري في وما انزلنا على قومه الاية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة وقال الفارسي في وينزل من السماء

من جبال فيها من برد يجوز كون من ومن الاخيرتين زائدتين فجوز الزيادة في الايجاب وقال بعضهم في ولقد جاءك من نبإ المرسلين وقال المخالفون التقدير قد كان هو اي كائن من جنس المطر وفما قال هو اي قائل من جنس الكاشح وانه من اشد الناس اي ان الشان ولقد جاءك هو اي جاء من الخبر كائنا من نبإ المرسلين او ولقد جاءك نبا من نبإ المرسلين ثم حذف الموصوف وهذا ضعيف في العربية لان الصفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التنزيل عليه واختلف في من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور لابتداء الغاية ورد بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر واجيب بانهما غير متاصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ معنى جئت قبلك جئت زمنا قبل زمن مجيئك فلهذا سهل ذلك فيهما وزعم ابن مالك انها زائدة وذلك مبني على قول الاخفش في عدم اشتراط لزيادتها مسئلة كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم من الاولى للابتداء والثانية للتعليل وتعلقها باردوا او بيخرجوا او للابتداء فالغم بدل اشتمال واعيد الخافض وحذف الضمير اي من غم فيها مسئلة مما تنبت الارض من بقلها من الاولى للابتداء والثانية اما كذلك فالمجرور بدل بعض واعيد الجار واما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت محذوف واي مما تنبته كائنا من هذا الجنس مسئلة ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو ومن الثانية للابتداء على انها متعلقة باستقرار مقدر او باستقرار الذي تعلقت به عند اي شهادة حاصلة عنده مما اخبر الله به قبل او بمعنى عن على انها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الاداء الذي اوجبه الله كتمانه عن الله وبنا ان كتم لا يتعدى بمن مسئلة اتاتون الرجال شهوة من دون النساء من للابتداء والظرف صفة لشهوة اي شهوة مبتدئة من دونهن قيل او للمقابلة كخذ هذا من دون هذا اي اجعله عوضا منه وهذا يرجع الى معنى البدل الذي تقدم ويرده انه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا مسئلة ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب الاية فيها من ثلاث مرات الاولى للتبعيض لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون والثانية زائدة والثالثة

لابتداء الغاية مسئلة لاكلون من شجر من زقوم ويوم نحشر من كل امة فوجا ممن يكذب باياتنا الاولى فيهما للابتداء والثانية للتبيين مسئلة نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة من الشجرة من فيهما للابتداء ومجرور الثانية بدل من الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت نابتة على الشاطئ مسئلة ... لبتغي للابتداء ليفيد ان ما بعد ذلك من العذاب اشد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل مثل فويل للذين كفروا من النار ولا يصح كونه تعلقا صناعيا للفصل بالخبر وقيل هي فيهما للابتداء او هي في الاولى للتعليل اي من اجل ذكر الله لانه اذا ذكر قست قلوبهم وزعم ابن مالك ان من في نحو زيد افضل من عمرو للمجاوزة وكانه قيل جاوز زيد عمرا في الفضل قال وهو اولى من قول سيبويه وغيره انها لابتداء الارتفاع في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه اذ لا يقع بعدها الى انتهى وقد يقال ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن والسابع مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر انها للابتداء والثامن مرادفة في نحو اروني ماذا خلقوا من الارض اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة والظاهر في الاولى انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من اية والتاسع مرادفة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة وقد مضى القول بانها في ذلك للبدل والعاشر مرادفة ربما وذلك اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل والحادي عشر مرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه منهم بالنصر والثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الايتين للابتداء او بمعنى

عن والثالث عشر الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا
للابتداء والانتهاء قال وكذا اخذته من زيد وزعم ابن مالك انها في هذه للمجاوزة والظاهر عندي
انها للابتداء لان الاخذ ابتدأ من عنده انتهى اليك والرابع عشر التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو
ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يصح ان تقول بل رجلان
ويمتنع ذلك بعد دخول من والخامس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من احد ومن ديار
فان احدا وديارا صيغتا عموم وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة امور احدها تقدم نفي او نهي او استفهام
بهل نحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل
ترى من فطور ثم وتقول لا تضرب من احد وزاد الفارسي الشرط كقوله ومهما تكن عند امرئ من
خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم وسيأتي في فصل مهما والثاني تنكير مجرورها والثالث كونه
فاعلا او مفعولا به او مبتدأ تنبيهان الاول قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ
الله من ولد وما كان معه من اله ولك ان تقدر كان تامة لان مرفوعها فاعل وناقصة لان مرفوعها
شبيه بالفاعل واصله المبتدأ والثاني تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك فيخرج بقية المفاعيل
وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور
بمع وباللام وبفي ولا يجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه
ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء وقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا مثل لا يضركم
كيدهم شيئا والمعنى تفريطا وضررا قال ولا يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفي وقد عديت
بها الى الكتاب قال وعلى هذا فلا حجة في الاية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا
قلت وكذا لا حجة فيها لو كان شيئا مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ولا رطب

ولا يابس الا في كتاب مبين وهو رأي الزمخشري والسياق يقتضيه والثالث القياس انها لا تزاد في ثاني
مفعولي ظن ولا ثالث مفعولات اعلم لانهما بدل من مجرورها الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت نابتة
بالشاطئ من على اربعة اوجه شرطية نحو من يعمل سوءا يجز به واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا
فمن ربكما يا موسى واذا قيل من يفعل هذا الا زيد فهي من الاستفهامية اشربت معنى النفي ومنه ومن
يغفر الذنوب الا الله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذي
يشفع عنده الا باذنه واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول
الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا به وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين
كما في قولك ماذا صنعت ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وخصوا
جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها
ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف وموصولة نحو
الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض ونكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها رب في نحو
قوله رب من انضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع ووصفت بالنكرة في قولهم مررت بمن معجب لك
وقول حسان فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ويروى برفع غير فيحتمل ان من على
حالها ويحتمل الموصولية وعليهما فالتقدير من هو غيرنا والجملة صفة او صلة وقال الفرزدق اني واياك
اذ حلت بارحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور اي كشخص ممطور بواديه وزعم الكسائي انها لا تكون
نكرة الا في موضع تخص النكرات ورد بهذين البيتين فخرجهما على الزيادة وذلك لم يثبت كما سيأتي
وقال الله تعالى ومن الناس من يقول آمنا فجزم جماعة بانها موصوفة وهو بعيد لقلة استعمالها ونحو
بانها موصولة وقال الزمخشري ان قدرت ال في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون

النبي او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال الى تامل تنبيهان الاول تقول من يكرمني اكرمه فيحتمل من
الاوجه الاربعة فان قدرتها شرطية جزمت الفعلين او موصولة او موصوفة رفعتهما او استفهامية
رفعت الاول وجزمت الثاني لانه جواب بغير الفاء ومن فيهن مبتدأ وخبر الاستفهامية الجملة الاولى والموصولة
والموصوفة الجملة الثانية والشرطية الاولى او الثانية على خلاف في ذلك وتقول من زارني زرته فلا تحسن
الاستفهامية ويحسن ماعداها والثاني زيد في اقسام من قسمان اخران احدهما انها تاتي نكرة تامة وذلك
عند ابي علي قاله في قوله ونعم من هو في سر واعلان فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح
فهو مبتدأ خبره ما قبله او خبر لمبتدأ محذوف وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ خبره هو اخر محذوف
على حد قوله وشعري شعري والظرف متعلق بالمحذوف لان فيه معنى الفعل اي ونعم من هو الثابت
في حالتي السر والعلانية قلت ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح والثاني التوكيد
وذلك فيما زعم الكسائي انها ترد زائدة كما وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في ان الاسماء تزاد وانشد عليه
لكفى بنا فضلا على من غيرنا فيمن خفض غيرنا وقوله يا شاة من قنص لمن حلت له فيمن رواه بمن دون
ما وهو الخلاف المشهور وقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والاثرون من عددا
ولنا انها في الاولين نكرة موصوفة اي على قوم غيرنا ويا شاة انسان قنص وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة
وعددا اما صفة لمن على انه اسم وضع موضع المصدر وهو العداد والاثرون قوما ذوي عدد اي قوما
معدودين واما معمول ليعد محذوفا صلة او صفة لمن ومن بدل من الاثرون مهما اسم لعود الضمير اليها
في مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها وقال الزمخشري وغيره عاد اليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ
وعلى المعنى انتهى والاولى ان يعود ضمير بها للاية وزعم السهيلي انها قد تاتي حرفا بدليل قوله ومهما تكن
عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم قال فهي هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا

محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله قد اوبيت كل ماء فهي صاوية مهما تصب افقا من بارق
تشم قال اذ لا يكون مبتدأ لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله
ولا سبيل الى غيرهما فتعين انها لا موضع لها والجواب انها في الاول اما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زائدة
لان الشرط غير موجب عند ابي علي واما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها
لانها الخليقة في المعنى ومثله ما جاءت حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير كقوله
لما نعجتها من جنوب وشمال وفي الثاني مفعول تصب وافقا ظرف ومن بارق تفسير لمهما او متعلق بتصب فمعناها
التبعيض والمعنى اي شيء تصب في الافق من البوارق تشم وقال بعضهم مهما ظرف زمان والمعنى اي وقت
تصب بارقا من افق فقلب الكلام او في افق بارقا فزاد من واستعمل افقا ظرفا انتهى وسياتي ان مهما لا تستعمل ظرفا
وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا
للتكرار خلافا لزاعمي ذلك ولها ثلاثة معان احدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ومنه الاية ولهذا
فسرت بقوله تعالى من اية وهي فيها اما مبتدأ او منصوب على الاشتغال فتقدر لها عامل الا متعد كما في زيدا مررت
به متاخر عنها لان لها الصدر اي مهما تحضرنا تاتنا به والثاني الزمان والشرط فتكون ظرفا لفعل الشرط ذكره
ابن مالك وزعم ان النحويين اهملوه وانشد لحاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى
الذم اجمعا وابياتا اخر ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء كثيرا او قليلا وهذه
المقالة سبق اليها ابن مالك غيره وشدد الزمخشري الانكار على من قال بها فقال هذه الكلمة في عداد
الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها في غير موضعها ويظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتني
اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها الاية فيلحد في آيات الله
انتهى والقول بذلك في الاية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها بمن اية الثالث الاستفهام ذكره جماعة

١٠٩

مهما
منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ اَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ فزعموا ان
مبتدأ ولي الخبر واعيدت الجملة توكيدا واودى بمعنى هلك ونعلاي فاعل والباء زائدة مثلها في
كفى بالله شهيدا ولا دليل في البيت لاحتمال ان التقدير مَهْ اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما
وحدها تنبيه من المشكل قول الشاطبي ومهما تصلها او بدأت براءة ونقول فيه لا يجوز في مهما ان
تكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله ولا مبتدأ لعدم الرابط فان قيل قدّر مهما واقعة على براءة
ليكون ضمير تصلها راجعا الى براءة وح فمهما مبتدأ او مفعول لمحذوف تفسيره تصل قلنا اسم الشرط
عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهما
يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير وهذه بخلافها في قوله ومهما تصلها مع اواخر سورة
فانها هناك واقعة على البسملة التي في اول كل سورة فهي عامة فيصح فيها الابتداء والنصب بفعل يفسره تصل
اي واي بسملة تصل تصلها والظرفية بمعنى اي وقت تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها واما هنا
فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير واي وقت تصل براءة او مفعولا به بحذف عامله اي ومهما تفعل
تصل وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل واما ضمير تصلها فلك ان تعيده على اسم ظاهر قبله محذوف
اي ومهما تفعل في براءة تصلها او بدأت بها وحذف بها ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة
بيانا له اما على انه بدل منه او على اضمار اعني ولك ان تعيده على ما بعده وهو براءة اما على انه بدل منه
مثل رأيته زيدا فمفعول بدأت محذوف او على ان الفعلين تنازعا فاعمل الثاني مقتصرا فيه باسقاط الباء وأضمر
الفضلة في الاول على حد قوله إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ
مَعَ اسم بدليل التنوين في قولك معًا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من مَعِهِ وقراءة بعضهم هذا
ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وتسكين عينه لغة تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها ح باقية وقول النحاس

انها

٩ تيتابها الكيف مشا

٩٠
انها ح حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها ح ثلثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر
بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية
سيبويه السابقتان ومفردة فتنون ويكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا
مَعًا وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا
جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد عادل بينهما
من قال كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَدَيْ وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعًا وَنُرَامِي مَعًا ويستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين قال اذا حنت
الاولى سجعن لها معا وقالت الخنساء وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفِزَّا مَتَى على خمسة
اوجه اسم استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط كقوله مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي واسم مرادف للوسط وحرف
بمعنى من او في وذلك في لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمه اي منه وقال ساعدة أَخِيلُ بَرْقًا مَتَى حَابٍ
لَهُ زَجَلٌ اي من سحاب حاب اي ثقيل المشي له تصويت واختلف في قول بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن
سيده بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط وكذلك اختلف في قول ابي ذؤيب يصف السحاب شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ
ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ فقيل بمعنى من وقال ابن سيده بمعنى وسط مذ ومنذ لهما ثلث حالات
احدها ان يليهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا
وبمعنى في ان كان الزمان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رأيته مذ يوم الخميس او منذ
يومنا او منذ عامنا او مذ ثلثة ايام واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي
على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ ومن القليل
في مذ قوله أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ والحالة الثانية ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومذ يومان
فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا

١١٠

او معدود او اول المدة ان كان ماضيا وقال الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين
وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف وقال اكثر
الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان يومان الذي هو يومان بناء على ان
مذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية والحالة الثالثة ان يليهما الجملة الفعلية او الاسمية كقوله مَا زَالَ مُذْ
عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ وقوله وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ والمشهور انهما ح ظرفان مضافان فقيل الى
الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر واصل
مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا
ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف
في الحروف ولا شبهها ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها
منذ او حرفا فهي اصل حرف النون النون المفردة تأتي على اربعة اوجه احدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة
وقد اجتمعا في لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا وهما اصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناهما
التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ ويختصان بالفعل واما قوله أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا
فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً
عَلَيْنَا ولا افعل في التعجب لان معناه كمعنى الفعل الماضي وشذ قوله فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا ولا يؤكد
بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا والذي سهله
انه بمعنى افعل واما المضارع فان كان حالا لم يؤكد بهما وان كان مستقبلا اكد بهما وجوبا في نحو
تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ وقريبا من الوجوب بعد اما في نحو اما تخافن واما ينزغنك
وذكر ابن جني انه قرأ واما ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ ففيها

شذوذ

٢ واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف اي مذ رأيته من الزمان كذا

٩ مسى فادبك حسة الاشياب

مرجلاه يلبسوا البرود ٩١

ومستبدل من بعد غضبي صريمة ٩

٩١
شذوذ ان ترك نون التوكيد والاتيان بنون الرفع مع الجازم وجواز الكثير بعد الطلب نحو ولا تحسبن
الله غافلا عما وقليلا في مواضع كقولهم وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا والثاني التنوين وهو نون زائدة
ساكنة تلحق الاخر لغير التوكيد فخرج نون حسن لانها اصل ونون ضيفن للطفيلي لانها متحركة ونون
منكسر وانكسر لانها غير آخر ونون نحو لنسفعا لانها للتوكيد واقسامه خمسة تنوين التمكين وهو اللاحق
للاسم المعرب المنصرف اعلاما ببقائه على اصله وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ويسمى
تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض
الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم
المختوم بويه بقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات
فتنوين تمكين في جميع المواضع لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي
ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة
النون في مسلمين وقيل هو عوض من الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم
الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات
كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا لو سمي بمسلمة وعرفة زال تنوينهما وزعم
الزمخشري ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتأنيث وانما هي والالف للجمع قال ولا يصح ان يقدر فيه
تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك كما لا يقدر التاء في بنت مع ان التاء المذكورة
مبدلة من الواو ولكن لاختصاصها بالمؤنث تأبى ذلك كلا وقال ابن مالك اعتبار تائه نحو عرفات في منع
الصرف اولى من اعتبار تائه نحو عرفة ومسلمة لانها للتأنيث مع جمعية ولانها علامة لا تتغير في وصل
ولا وقف وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف اصلي او زائد او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول

كجوارٍ وغواشٍ فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحها النائب عن الكسرة
خلافا للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للاخفش
وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع باوزان الاحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف
وهي منوية بدليل ان الحرف الذي بقي اخيرا لم يحرك بحسب العامل وقد وافق على انه لو سمي بكتف امراة ثم سكن
تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند وانه اذا قيل في جيأل علما للرجل جيل بالنقل لم ينصرف لان قدم
علما للرجل لان حركة تاء كتف وهمزة جيأل منويا الثبوت ولهذا لم تقلب ياء جيل الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والثاني كجندلٍ فان تنوينه عوض من الف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه وانه تنوين
الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوارٍ وغواشٍ والثالث تنوين
كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع
لزوال الاضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لاذ في نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية ثم حذفت الجملة المضاف
اليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة
اعراب المضاف اليه والخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك
في انشاد بني تميم وغيرهم وظاهر قولهم انه تنوين يحصل للترنم وقد صرح ابن مالك وابن يعيش كما تبعا والذي صرح به سيبويه
من المحققين انه يجيء به لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها
فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان اصبت
لقد اصابن وقوله لما تزل برحالنا وكأن قدن وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا سادسا سموه الغالي وهو
اللاحق للقوافي المقيدة كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا لتجاوزه حد الوزن ويسمي الاخفش
الحركة التي قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما ان الترنم

اقلي اللوم عاذل والعتابا

يحصل

يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن قالوا وانما سمي المغني مغنيا لانه يغن صوته اي يجعل فيه غنة والاصل
مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن
وقالا لعل الشاعر كان يزيد ان في اخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار
هذا القول ابن مالك وزعم ابو الحجاج بن معزوز ان ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم انه نون عوضت
من المدة وليست بتنوين وزعم ابن مالك في التحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا
مجاز وانما هو نون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت في الوقف وزاد بعضهم
سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة والمنادى
المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وبقوله اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان
الضرورة اباحت الصرف واما الثاني فليس تنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم وثامنا وهو التنوين الشاذ كقول
بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى قال ابن مالك الصحيح
ان هذا نون زيدت في اخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا
دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية
ان اقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما براسه قال والعاشر
تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وهذا اعتراف منه بانه تنوين
الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها والثالث نون الاناث هي اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا
للمازني وحرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال اكلوني البراغيث خلافا لمن زعم انها اسم وما بعدها
بدل منها او مبتدا مؤخر والجملة قبله خبره والرابع نون الوقاية وتسمى نون العماد ايضا وتلحق قبل ياء المتكلم
المنتصبة بواحد من ثلاثة احدها الفعل متصرفا كان نحو اكرمني او جامدا نحو عساني وقاموا ما خلاني

فقالت لك الويلات انك مرجلي

وليس عليك يا مطر السلام

وما عداني وحاشاني ان قدرت فعلا واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة ونحو تأمروني يجوز فيه الفك
والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن في السبع وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون
الوقاية وهو الصحيح والثاني اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى ادركني واتركني والزمني والثالث الحرف
نحو انني وهي جائزة الحذف مع ان وان ولكن وكان وغالبة الحذف مع لعل وقليلته مع ليت وتلحق ايضا
قبل الياء المخفوضة بمن وعن الا في الضرورة وقبل المضاف اليها في لدن او قد او قط الا في قليل من الكلام وقد تلحق في
غير ذلك شذوذا كقولهم بجلني بمعنى بجلي اي حسبي وقوله امسلمني الى قومي شراحي يريد شراحيل وزعم هشام
ان الذي في نحو مسلمني ونحو تنوين لا نون وبنى ذلك على قوله في ضاربي ان الياء منصوبة ويرده قول الشاعر
وليس الموافيني ليرفد خائبا وفي الحديث غير الدجال اخوفني عليكم والتنوين لا يجامع الالف واللام ولا اسم
التفضيل لكونه غير منصرف وما لا ينصرف لا تنوين فيه وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال بجلني وليس كذلك نعم
بفتح العين وكنانة تكسرها وبها قرا الكسائي وبعضهم يبدلها حاء وبها قرا ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا
لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولك نعم وشهد بكسرتين كما نزلت بلى منزلة الفعل في الامالة والفارسي لم يطلع
على هذه القراءة واجازها بالقياس وهي حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وما قام زيد
والثاني بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني
ويحتمل ان تفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد
ربكم حقا ائن لنا لاجرا وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل وتاتي للتوكيد اذا
وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم والحق انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيبويه
معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها بعد النفي وكانه راى انه اذا قيل هل
قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه من انها للاعلام اذ لا يصح ان تقول للقائل

ذلك

ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر واعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي
واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي ويمتنع
دخول لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك تقول ان اثبت القيام نعم
ويمتنع دخول بلى وان نفيته قلت لا ويمتنع دخول بلى وان قيل الم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى
ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى الم ياتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى اولم تؤمن قال بلى
وعن ابن عباس انه لو قيل نعم في جواب الست بربكم كان كفرا والحاصل ان بلى لا تاتي الا بعد نفي وان لا
لا تاتي الا بعد ايجاب وان نعم تاتي بعدهما وانما جاز بلى قد جاءتك اياتي مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لو
ان الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب بلى قد هديتك بمجيء الايات اي قد ارشدتك بذلك مثل
واما ثمود فهديناهم وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له الست
تقول كذا فانه لا يجد بدا من ان يقول نعم فيقال له افلست تقول كذا فانه قائل نعم فزعم ابن الطراوة ان
ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتاخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته
فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند امن
اللبس ان يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا للمعنى الا ترى انه لا يجوز بعده دخول احد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال
اليس احد في الدار ولا اليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال
لهم الستم ترون لهم ذلك نعم وقول جحدر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تداني نعم وارى
الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ وقال ابن
عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى فاذا قيل الم اعطك
درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا
قال نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تعطني على اللفظ او نعم اعطيتني على المعنى فلذلك اجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا

الى المعنى واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو او هو جواب
لقوله وارى الهلال وقدمه عليه قلت او لقوله فذاك بنا تدانى وهو احسن قال واما قول الانصار فجاز لزوال
اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى ويتخرج
على هذا انه لو اجيب في الست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه اوجب في الاقرار بما يتعلق
بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله
لنفي الوحدة ولعل ابن عباس انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم
لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسوال لفظا وفيه نظر
لان التكفير لا يكون بالاحتمال حرف الهاء المفردة على خمسة اوجه احدها ان يكون ضمير الغائب وتستعمل في موضعي
الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثاني ان تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد
معنى الغيبة وان الضمير ايا وحدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة او حرف نحو ماهيه ونحو هيهناه
ووازيداه واصلها ان يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله واتى صواحبها
فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست باصل على ان بعضهم زعم ان
الاصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التانيث نحو رحمه في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان
التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون والتحقيق انها لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة ها
على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اسما لفعل وهو خذ ويجوز مد الفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة
ان يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وهاء للمؤنث بالكسر وهاؤما وهاؤم ومنه هاؤم
اقرءوا كتابيه والثاني ان يكون ضميرا للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فالهمها فجورها وتقويها
والثالث ان يكون للتنبيه فيدخل على اربعة احدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثم وهنا با

بالتشديد

بالتشديد وهنالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم الاشارة نحو ها انتم اولاء وقيل انما كانت داخلة على الاشارة
فقدمت فرد بنحو ها انتم هؤلاء فاجيب بانها اعيدت توكيدا والثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل
وهي في هذا واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء قيل وللتعويض عما تضاف اليه اي ويجوز في هذه في لغة
بني اسد ان يحذف الفها وان تضم هاؤها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر ايه الثقلان ايه الساحر ايه
المؤمنون بضم الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها
وكلاهما مع اثبات الفها وحذفها هل حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي
فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم
ام عمرو اذا اريد بام المتصلة وهل لم يقم زيد ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسها
ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام فانهن لطلب التصور لا غير واعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين
وتفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه احدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب تقول
هل قام ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو الم نشرح الن يكفيكم اليس الله بكاف عبده وقال الا طعان
الا فرسان عادية والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما
واما قول ابن سيده في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال الله تعالى فهل وجدتم
ما وعد ربكم حقا وقال زهير فمن مبلغ الاحلاف عني رسالة وذبيان هل اقسمتم كل مقسم والرابع
والخامس والسادس انها لا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة
بدليل افان مت فهم الخالدون ائن ذكرتم بل انتم قوم مسرفون اانك لانت يوسف ابشرا منا واحدا نتبعه والسابع
والثامن انها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد ام نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل
ترك لنا عقيل من رباع وقال ليت شعري هل ثم هل اتينهم وقال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل

تستوي الظلمات والنور والتاسع انها يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا في نحو
هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله
وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الانشاء على الخبر فان قلت قد مر
لك في صدر الكتاب ان الهمزة تاتي لمثل ذلك مثل افاصفاكم ربكم بالبنين الا ترى ان الواقع انه سبحانه لم يصفهم
بذلك قلت انما مر انها للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء الا انها للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز
اقام الا زيد كما يجوز هل قام الا زيد فهل على الرسول الا البلاغ المبين فهل ينظرون الا الساعة وقد يكون الانكار
مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك ان تفعل نحو اتضرب زيدا
وهو اخوك وتلخص ان الانكار على ثلاثة اوجه انكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وانكار
على من اوقع الشيء ويختصان بالهمزة وانكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة
والعاشر انها تاتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان جماعة منهم ابن
عباس والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد ويكون بمنزلة قد نحو قوله
تعالى هل اتى على الانسان انتهى وبالغ الزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى قد وان الاستفهام انما هو مستفاد من همزة
مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد وانما الاستفهام انما هو مستفاد
من همزة مقدرة معها الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله
سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم انتهى ولو كان كما ذكر لم يدخل الا على الفعل
كقد وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب ام المتصلة ولكن فيه ايضا ما قد يخالفه فانه قال في
باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه
هل اتى اي اقد اتى على معنى التقرير والتقريب جميعا اي اتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان

الطويل

الطويل الممتد لم يكن فيه شيئا مذكورا بل شيئا منسيا ونطفة في الاصلاب والمراد بالانسان الجنس بدليل
انا خلقنا الانسان من نطفة انتهى وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى
التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما اتى على الانسان وهو آدم عم
قال والحين زمن كونه طينا وهو في تسهيل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل لقد اذا دخلت عليها
الهمزة يعني كما في البيت ومفهومه انه لا يتعين لذلك اذا لم يدخل عليها بل قد تاتي لذلك كما في الاية
وقد لا تاتي له وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هل لا تاتي بمعنى قد اصلا وهذا هو الصواب
عندي اذ لا متمسك لمن اثبت ذلك الا احد ثلاثة امور احدها تفسير ابن عباس ولعله انما اراد ان الاستفهام
في الاية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام
التقريري والمقرر به من انكر البعث وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم
والذي احدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم
النشاة الاولى فلولا تذكرون اي فهلا تذكرون فتعلمون ان من انشا شيئا بعد ان لم يكن قادر على
اعادته بعد عدمه انتهى وقال آخر مثل ذلك الا انه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم فقال المعنى الم يات
على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا الى ان صاروا شيئا مذكورا وكذا قال الزجاج
الا انه حمل الانسان على آدم عليه السلام فقال المعنى الم يات على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا
وطينا الى ان نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريري وانما ذلك من خصائص
الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من النحويين ان هل تكون بمنزلة ان في افادة التوكيد والتحقيق وحملوا على
ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثاني قول سيبويه الذي شافه العرب
وفهم مقاصدهم وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف لا يدخل

على شذوذه في المغني وقد أبت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة أم هل وأم هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل
وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على
سبيل التوكيد كقوله ولا للما بهم أبدًا دواءُ بل الذي في ذلك البيت أسهل لاختلاف اللفظين وكون أحدهما
على حرفين فهو كقوله فأصبح لا يسألنه عن بما به **هو وعره** يكون اسماء وهو الغالب ولحوقًا في نحو زيد هو
الفاضل إذ العرب فصلا وقلنا لا موضع له من الإعراب وقيل هي مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش
في نحو صه ونزال أسماء لا محل لها وكما في الألف واللام في نحو الضارب إذا قدرناها اسما **حرف الواو**
الواو **الواو** المفردة انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى أحد عشر **أحدها** العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء
على مصاحبه نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحًا وإبراهيم وعلى لاحقه نحو
كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك وقد اجتمع هذان في ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى فعلى هذا إذا قيل
قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ويجوز أن يكون بين
متعاطفيها تقارب وتراخ نحو إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين فإن الرد بعد إلقائه في اليم والإرسال على رأس
أربعين سنة وقول بعضهم إن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع لا بقيد وقول
السيرافي إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بإفادتها إياه قطرب والربعي
والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي ونقل الإمام في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية
وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما أحدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها بإما
نحو إما شاكرا وإما كفورا والثالث اقترانها بلا إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولتفيد أن
الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى والعطف
ح من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل والمشهور أنه من عطف المفردات وإذا فقد أحد الشرطين امتنع

دخولها

دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وإنما جاز ولا الضالين لأن في غير معنى النفي وإنما جاء قوله فاذهب فأي
فتى في الناس أحرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل لأن المعنى لا فتى أحرزه مثل فهل يهلك إلا القوم الفاسقون
ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية لا غير وأما وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل
ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأموات فلا الثانية والثالثة والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس والرابع
اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كمررت
برجل قائم زيد وأخوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا وأخاه والسادس عطف
العقد على النيف نحو أحد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكا رجل
حزين على ربعين مسلوب وبال والثامن عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق إن الرزية لا
رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول أبي نواس أقمنا بها يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا له يوم الترحل
خامس وهذا البيت يسأل أهل الأدب عنه فيقولون كم أقاموا والجواب ثمانية لأن يوما الأخير رابع وقد وصفت
بأن يوم الرحيل خامس له وح فيكون يوم الترحل هو ثامن بالنسبة إلى أول يوم والتاسع عطف ما لا يستغنى عنه
كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب ومن ذلك جلست بين
زيد وعمرو ولهذا كان الأصمعي يقول الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل وأجيب بأن التقدير بين نواحي الدخول
فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين أو بأن الدخول مشتمل على أماكن وشاركها في هذا الحكم أم المتصلة
نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه والعاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبا
لعكس فالأول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني وإذ أخذنا
من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية وشاركها في هذا الحكم الأخير حتى كمات الناس حتى الأنبياء
وقدم الحاج حتى المشاة فإنها عاطفة خاصا على عام والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل

آخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا أي وكحلن العيون والجامع بينهما أن
ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا إذ التقدير فذهب الثمن صاعدا والثالث عشر عطف
الشيء على مرادفه نحو إنما أشكو بثي وحزني إلى الله ونحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو
عوجا ولا أمتا وقوله صلى الله عليه وآله ليليني منكم ذوو الأحلام والنهى وقول الشاعر وألفى قولها
كذبا ومينا وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مبينا فلا عطف ولا تأكيد ولك أن تقدر الأحلام في الحديث
جمع حلم بضمتين فالمعنى ليليني البالغون العقلاء وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في أو وأن منه ومن
يكسب خطيئة أو إثما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله ألا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم
فيمن خفض الأرجل وفيه بحث سيأتي **تنبيه** زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع فتستعمل على
أوجه أحدها أن تستعمل بمعنى أو وذلك على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بمعناها في التقسيم كقولك الكلمة اسم
وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة والصواب أنها في ذلك على معناها
الأصلي إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت أو هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال
الواو والثاني أن تكون بمعنى أو في الإباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما
وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل
جالس الحسن وابن سيرين كان أمرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو والثالث
أن تكون بمعناها في التخيير قاله بعضهم في قوله فقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا أشفى إذا
لغليلي قال معناه أو البكا إذ لا يجتمع مع الصبر ونقول يحتمل أن الأصل فاختر من الصبر والبكا أي أحدهما ثم
حذف من كما في واختار موسى قومه ويؤيده أن أبا علي القالي رواه بمن وقال الشاطبي في باب البسملة وصل

واسكتا

واسكتا فقال شارحوا كلامه المراد التخيير ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة أن المعنى وصل
إن شئت واسكت إن شئت قال أبو شامة وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازا والثاني أن تكون بمعنى باء
الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ضعيف والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل
قاله الخارزنجي وحمل عليه الواو الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى أو يوبقهن بما كسبوا ويعف
عن كثير ويعلم الذين أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
يا ليتنا نرد ولا نكذب والصواب أن الواو فيهن للمعية كما سيأتي **والثاني والثالث** من أقسام الواو واوان يرتفع ما بعد
أحدهما واو الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو
ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فيمن رفع أيضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله إذ لو كانت واو العطف لانتصب
ولا نصب أو انجزم نشرب ولجزم يذر كما قرأ الأخوون وللزم عطف الخبر على الأمر وقال الشاعر على الحكم المأتي
يومًا إذا قضى قضيته أن لا يجور ويقصد وهذا متعين للاستئناف لأن العطف يجعله شريكا في النفي
فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني ولا أعود لأنه لو نصب لكان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما نهيتني عنه
وهذا باطل لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال فإذا تقيد ترك المنهي بالحال لم يحصل غرض المؤدب ولو
جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم أو بلا على أن تقدر ناهية ويرده أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر
عن نفي العود لا نهيه نفسه عن العود إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود بخلاف العود والإخبار بعدمه ويوضحه
أنك تقول أنا أنهاه وهو يفعل ولا تقول أنا لا أفعل وأنا أفعل معا والثاني واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو
جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ولا يريدون أنها بمعنى إذ لا
يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك ولم يقدرها بإذ إلا أنها لا تدخل على الجمل
الاسمية ووهم أبو البقاء في قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الواو للحال وقيل بمعنى إذ وسبقه إلى ذلك مكي وزاد

عليه فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى اذ انتهى والثلاثة بمعنى واحد فان اراد بالابتداء الاستيناف
سواء ومن امثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سُلّت
ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما واذا سبقت بجملة حالية احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية
نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر والرابع واوان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه
والنيل وليس النصب بها خلافا للجرجاني ولم يات في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة
السبعة بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان يكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي
شركاءكم او جملة على جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق
بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذي جمع مالا وعدده ويقرأ فاجمعوا
بالوصل فلا اشكال ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول والواو
الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي
من لبس الشفوف والثاني شرطه ان يتقدم الواو نفي او طلب وتسمي الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها
خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله
والحق ان هذه واو العطف كما سياتي والثالث والرابع واوان يجر بهما ما بعدهما وهما واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا
تتعلق الا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فان تلتها واو اخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف والا لاحتاج
كل من الاسمين الى جواب وواو رب كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق
الا بمؤخر والصحيح انها واو العطف وان الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد
بها كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح
كونها عاطفة ان واو العطف لا يدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال ووالله لولا تمرة ما حببته والخامس

واو

واو دخولها كخروجها وهي الزائدة اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها
بدليل الاية الاخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت
وكيت وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين وناديناه الاولى والثانية زائدة على القول الاول وهما عاطفتان والجواب
محذوف على القول الثاني والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسعى لاجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري
وقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغيني والسابع واو الثمانية ذكرها جماعة من الادباء كالحريري ومن
النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية
ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات احدها سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم
الى قوله سبحانه سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع
كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كما ان رجما
بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنه حين جاءت الواو انقطعت العدة اي لم يبق عدة
عادّ يلتفت اليها فان قلت اذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل قلت وجه
الجملة الاولى توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى ان القائلين تلك المقالة الصادقة
قليل او ان الذي قالها منهم عن يقين قليل او لما كان التصديق في الاية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس قيل
ذلك ولهذا كان يقول انا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ
اسم اشارة اي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا
ممتنع وبهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اي
في الوجود بشر بما ثلاهم والثانية آية الزمر اذ قيل فتحت في آية النار لان ابوابها سبعة وفتحت في آية
الجنة اذ ابوابها ثمانية واقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الاية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة وانما

فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر ان الواو
في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي واو الحال اي جاؤوها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة
حالا في جنات عدن مفتحة لهم الابواب وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما
لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم والثالثة والناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن والظاهر ان العطف
في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف
بقية الصفات ولان الآمر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر آمر بالمعروف فاشير الى
الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر وذهب ابو البقاء على امامته في هذه
الاية مذهب الضعفاء فقال انما دخلت الواو في الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك
قالوا سبع في ثمانية اي سبع اذرع في ثمانية اشبار وانما دخلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة
ما بعدها لما قبلها والرابعة وابكارا في آية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه الى
ذكرها الثعلبي والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة
فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط واما
قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام حسوما فسهو بين وانما هذه واو العطف
وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات خيرا منكن لا مسلمات فان اجاب
بان مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وابكارا تفصيل
للصفات السابقة فلا نعدهما معهن والثامن الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوقها بموصوفها
وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو
فيها كلها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم الاية سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي

البقرة

مر على قرية وهي خاوية على عروشها او وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجيء
الحال من النكرة في هذه الاية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني عام في بقية الآيات
وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها
عند تقدمها عليها في نحو في الدار قائما رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم حديدا ومررت بماء
قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الاية امران احدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز
التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره والثاني عام في بقية الآيات
وهو اقترانها بالواو والحادي عشر واو ضمير المذكر نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الاخفش والمازني حرف
والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم
وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربت بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو
نعش دنوا فتصوبوا والذي جراه على ذلك بنو لا بنات والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم
الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تانيث فعله نحو الا الذي آمنت به بنو
اسرائيل مع امتناع قامت الزيدون والثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طيء او ازدشنوءة او بلحارث
ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلهم الوم
وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت حرف دال على التانيث وقيل هي اسم مرفوع على
الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن
نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل
لا بالقرص وهذا سهو منه فان الاكل من صفات الحيوانات عاقلة وغيرها وقال ابن الشجري وعندي ان
الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله اكلت بنيك اكل الضب حتى وجدت مرارة الكلا الوبيل اي ظلمتهم

وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي والاحسن في النصب في البيت ان لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل
اي مثل اكلك الضب بل في موضع رفع على حذف المفعول اي مثل اكل الضب اولاده لان ذلك ادخل
في التشبيه وعلى هذا فيحتمل الاكل الثاني ان يكون منصوبا لان الضب ظالم لاولاده ياكله ايام وفي المثل
اعق من ضب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى الذين ظلموا
وحملها على غير هذه اللغة اولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو في اسروا او
مبتدأ او قول محذوف عامل في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا وان يكون خبر المحذوف اي هم الذين
او فاعلا باسروا والواو علامة كما قدمنا او بيقول محذوفا او بدلا من واو استمعوه وان يكون منصوبا
على البدل من مفعول يأتيهم او على اضمار اذم او اعني وان يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب
للناس حسابهم او من الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه احد عشر وجها اما الاية الاولى فاذا
قدرت الواوان فيها علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر ويجب ان يقدر في احدهما ضمير مستترا راجعا
اليه وهذا من غرايب العربية اعني وجوب استتار الضمير في فعل الغايب ويجوز كون كثير مبتدأ وما قبله
خبره او كونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم فالواو الثانية حينئذ عائدة على متقدم رتبة
ولا يجوز العكس لان الاولى حينئذ لا مفسر لها ومنع ابو حيان ان يتوقف على هذه اللغة جاؤني من جاءك
لانها لم يسمع الا مع ما لفظه جمع واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان لحاقها
هنا اولى لان الجمعية خفية وقد اوجب الجميع علامة التانيث في قامت هند كما اوجبوها في قامت
امرأة واجازوها في غلبت القدم وانكرت القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز
الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ كون من فاعلا والواو علامة واذا قيل جاؤا زيد وعمرو
وبكر لم يجز عند ابن هشام ان يكون من هذه اللغة وكذا يقول في جاء زيد وعمرو وقوا غيره اولى الثاني

ويجب بينا من ان المراد بيان المعنى وقد رد بقوله وقد اسلما مبعد وحميم وليس بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب
القطع بامتناعها في نحو قام زيد او عمرو لان القائم واحد بخلاف قام اخواك او غلاماك لا ثنان اثنان وكذلك
يمتنع في قام اخوك او زيد واما قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فمن زعم انه من ذلك فهو غالط
بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما بتقدير يبلغه احدهما او كلاهما او احدهما بدل بعض
وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك
على ان الاخ زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص فان قلت قام اخواك وزيد جاز قاموا بالواو وان قدرته
من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تاخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا
تاخذه نوم والثالث عشر واو الانكار نحو الرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب ان لا تعد هذه لانها اشباع
للحركة بدليل الرجلاه في النصب والرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية وفي انظور من قوله من حوثما
سلكوا ادنوا فانظور والرابع عشر واو القوافي كقوله متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام
واو التذكر كقوله من اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيدا فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقومو
والصواب ان هذه كالتي قبلها والخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور
وامنتم قال فرعون وامنتم به والصواب ان لا تعد هذه ايضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من حروف الاستفهام
وا على وجهين احدهما ان تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو وازيداه واجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي والثاني
ان يكون اسما لاعجب كقوله وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندي اطيب
وقد يقال واها كقوله واها لسلمى ثم واها واها وي كقوله وي كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش
عيش ضر وقد يلحق هذا كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم
وقال الكسائي اصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور واما وي كان الله فقال ابو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف

خطاب وان على اضمار اللام والمعنى اعجب لان الله وقال الخليل وي وحدها وكان كلمة مستقلة للتحقيق لا للتشبيه
كما قال وي كان من يكن البيت وكان للتحقيق كما قال كانني حين امسي لا تكلمني متيم يشتهي ما ليس موجودا
اي انني حين امسي على هذه الحالة حرف الالف والمراد هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة فاما الذي
يراد به الهمزة فقد مر في صدر الكتاب وابن جني يرى ان هذا الحرف اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند
عد الحروف وانما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه كما فعل في اخواته اذ قيل صاد وجيم توصل اليه باللام كما توصل
الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتعارضا وان قول المعلمين لام الف خطأ لان
كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض
على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف
واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر لهذه الالف تسعة اوجه الاول
ان يكون للانكار نحو اعمراه لمن قال لقيت عمرا الثاني ان يكون للتذكر كرايت الرجلا وقد مضى ان التحقيق ان
لا يعد هذان الثالث ان تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وقال المازني هي حرف والضمير مستتر الرابع
ان يكون علامة الاثنين كقوله الفيتا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقية وقوله وقد اسلماه مبعد
وحميم وعليه قول المتنبي ورماه ومارمتا يداه فصابني سهم يعذب والسهام تريح الخامس الالف الكافة
كقوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس تنصف وقيل الالف بعض ما الكافة
وقيل وبين مضافة الى الجملة ويؤيده انها اضيفت الى المفرد في قوله بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له
جري سلفع السادس ان تكون فاصلة بين الهمزتين نحو اانذرتهم ودخولها جائز لا واجب ولا فرق بين كون
الهمزة الثانية مسهلة او محققة السابع ان يكون فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في نحو اضربنان وهذه
واجبة الثامن ان تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب كقوله يا يزيد الامل نيل عز

وغنى بعد فاقة وهوان وقوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء ريقة وقوله حملت امرا عظيما
فاصطلعت به وقمت فيه بامر الله يا عمرا التاسع ان تكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون التوكيد او
تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقول الشاعر ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل هذا
ان يكون من باب يا حرسي اضربا عنقه والثاني كرايت زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز ان تعد الالف المبدلة
من نون اذا ولا الف التكثير كقبعثرى ولا الف التانيث كالف حبلى ولا الف الالحاق كالف ارطى ولا الف الاطلاق
كالالف في قوله من طلل كالاتحمي انهجا ولا الف التثنية كالزيدان ولا الف الاشباع الواقعة في الحكاية نحو منا
او في غيرها في الضرورة كقوله اعوذ بالله من العقراب ولا الالف التي تبين بها الحركة والوقف وهي الف انا عند البصريين
ولا الف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا حرف الياء الياء المفردة على ثلاثة اوجه وذلك انها تكون ضمير المؤنث
نحو تقومين وتقومي قال الاخفش والمازني هي حرف تانيث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو ازيدنيه وحرف
تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب ان لا تعد كما لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق
والاشباع ونحوهن لانهن اجزاء الكلمات لا كلمات يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى به القريب
توكيدا وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وهي اكثر احرف النداء استعمالا ولهذا
لا تقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها
وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بوا وليس نصب المنادى بها ولا باخواتها احرفا ولا بهن اسماء لادعو متحملة
لضمير الفاعل خلافا لزاعمي ذلك بل بادعو محذوفا لزوما وقول ابن الطراوة النداء انشاء وادعو خبر سهو بل
ادعو المقدر انشاء كبعت واقسمت واذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني
قبل غارة سنجال والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية
كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف

وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر نحو
الا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء بعدهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا
ربك والا فهي للتنبيه والله اعلم

قد فرغ من تسويد الباب الاول من الكتاب
العبد الاقل رحيم القوجحاي
في يوم السبت سابع عشر شهر
محرم الحرام من شهور سنة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجمل وذكر اقسامها واحكامها شرح الجملة وبيان ان الكلام اخص منها لا مرادف
لها الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن
الفعل وفاعله كقام زيدٌ والمبتدا وخبره كزيدٌ قائمٌ وما كان بمنزلة احدهما نحو ضُرِبَ اللصُّ واقائمٌ الزيدان
وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول

صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة
بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما و
بهذا التقرير يتضح لك وجه ابن مالك في قوله تعالى ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا
قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا
لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ أَفَأَمِنَ أَهْلُ
الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ان الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان
افامن معطوف على فاخذناهم ورده عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض باربع
جمل وزعم ان من عند ولو ان الى والارض جملة لان الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد ففي القولين نظر اما
قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل احدها وهم لا يشعرون واربعة في حيز لو وهي امنوا
واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او ثابت مقدرا على الخلاف في انها فعلية او
اسمية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون فان قلت لعله بنى ذلك على ما اختاره
ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدا لا خبر له وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه قلت انما
مراده ان يبين ما لزم على اعراب الزمخشري والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فاعل لثبت واما قول المعترض
فلانه كان من حقه ان يعدها ثلث جمل وذلك لانه لا يعد وهم لا يشعرون جملة لانها حال مرتبطة
بعاملها وليست مستقلة برأسها ويعد لو وما في حيزها جملة واحدة اما فعلية ان قدر ولو ثبت ان
اهل القرى امنوا واتقوا او اسمية ان قدر ولو ايمانهم وتقواهم ثابتان ويعد ولكن كذبوا جملة وفاخذناهم
بما كانوا يكسبون كله جملة وهذا هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لان الكلام ليس هنا
في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها اعتراضا وتلك لا تكون الا كلاما تاما انقسام الجملة الى الاسمية والفعلية والظرفية

قال الحيص فهيهات هيهات العقيق ومن به
فهيهات خل بالعقيق نواصله

الاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهم الاخفش والكوفيون
والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضُرِبَ اللصُّ وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم
والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو أعِندكَ زيدٌ وأفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف
والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من قولك زيد في
الدار وهو مبني على ان الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف
بعد ان عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما سيأتي
تنبيه مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو اقائم
الزيدان وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد
وهلا قمت فعلية والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاي ايات الله
تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخشعا ابصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء
في نية التاخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله ونحو وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل
اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعو زيدا وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم
بالليل ما يجب على المسئول ان يفصل فيه لاحتمال الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة
احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا فان قلنا جوابها
فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تاخير وما بعد اذا متمم لها لانه مضاف اليها ونظير ذلك قولك
يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافا
للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل
الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك متى تقم فانا اقوم والثاني

في الدار

افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدا او مرفوعا بمبتدا محذوف وتقديره كائن او مستقر فالجملة
اسمية ذات خبر في الاول وذات فاعل مغن عن الخبر في الثاني وان قدرناه فاعلا باستقر ففعلية او بالظرف
فظرفية والثالث نحو يومان في ما رايته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان
وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على
الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة ان المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما
بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال اخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان
ومذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية محذوف مبتداها
ولا محل لها لانها صلة والرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية
قدم خبرها عند الاخفش ومبتدا عند سيبويه والثاني اي شئ صنعت فهي فعلية قدم مفعولها
فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل الاسمية بان تقدر
ماذا مبتدا والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ما
لان الاستفهام له الصدر والخامس نحو أبَشَرٌ يَهدُونَنا فالارجح تقدير بشر فاعلا ليهدي محذوفا والجملة
فعلية ويجوز تقديره مبتدا وتقدير الاسمية في ءَأنتُم تَخلُقُونَهُ ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها
الاسمية وهي أم نَحنُ الخالِقُونَ وتقدير الفعلية في قوله فقلتُ أهِيَ سَرَتْ أم عادَني حُلُمٌ اكثر
رجحانا من تقديرها في أبشرٌ يهدوننا لمعادلتها الفعلية والسادس نحو قاما اخواك فان الالف
ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية
وان قدرت اسما وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية قدم خبرها والسابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل
خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية والثامن

جملة البسملة فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله ابدأ بسم الله احل بسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي والثاني قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضميرها وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ماهذه ما في قولك ما انت وموسى فانها ايضا يحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ اي ما تكون او ما تصنع ونظير ماهذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او على الحالية والعاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل واما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتاخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع انقسام الجملة الى الكبرى والصغرى الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين وقد يكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق

فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانها خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلث مبتدأت اذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا تنبيهان الاول ما فسرت به الجملة الكبرى يقوم ابوه والثاني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقع فيها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانها اسما على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد برده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فعلى هذا يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه والثاني وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة والثاني نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر والثالث نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير سيرا وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها والرابع زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم تنبيه يتعين في قوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا

من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا وعده في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء لالا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه في المسئلتين المازني والمبرد انقسام الكبرى الى ذات وجه وذات وجهين ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا قالوا وينبغي ان يراد عكس ذلك نحو ظننت زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمنا وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم ابوه الجملة التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع وبدأنا بها لانها لم تحل محل مفرد وذلك هو الاصل في الجمل فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل ثم الجمل المستانفة نوعان احدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض وجملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قائم فجملة ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فما قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي نحو سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون ومثله في جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم وجلون وقد استونف جملتا القول في قوله ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ومن الاستيناف البياني ايضا قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن فتح باء يسبح تنبيهات الاول من الاستيناف ما قد يخفى وله امثلة

كثيرة احدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان او حال مقدرة منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع وانما هي استيناف نحوي ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى ايضا وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في جئتك ان تكرمني ثم حذفت ان فارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى فيمن رفع احضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مقدرا عدم سماعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه والثاني انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر الذهن الى انه محكي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم والثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في الايتين واجب والصواب انه ليس في جميع القران وقف واجب والرابع ثم يعيده بعد اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق لان اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستيناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الاخرة والخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم يبتدئ تثير الارض على الاستيناف ورده ابو البقاء بان ولا انما تعطف على النفي وبانها لو اثارت لكانت ذلولا ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت والثاني ان ابا حاتم زعم ان ذلك من عجائب هذه البقرة وانما وجه الرد ان الخبر لم يات بان ذلك من عجائبها وبانهم انما كلفوا بامر موجود لا بامر خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في لا ذلول اذ لا يقال مررت برجل لا شاعر حتى تقول ولا كاتب لا بل فقد تكررت بقوله تعالى ولا تسقي لان ذلك واقع بعد الاستيناف على زعمه والسادس قد يحتمل

اللفظ الاستثناء وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستثناء احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما
نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة
المنفية وما بعدها في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا
ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ
ان تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذ بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا
يألونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه
لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر
ان الصفة يتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وحصل
للامام في تفسير هذه الآية سهو لانه سأل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة واجاب بان محط النهي
هو من دونكم لا بطانة فقدم الاهم وليست التلاوة كما ذكر ونظير هذا ان ابا حيان فسر في سورة الانبياء
كلمة زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا امرهم بينهم وانما هي في سورة المؤمنين وترك تفسيرها هنا
وتبعه على هذا السهو جلال الخصا من تفسير اعرابه والثالث من الجمل ما جرى فيه خلاف امستأنفة ام لا
وله امثلة احدها نحو اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وذلك لان المبرد يرى انه على اضمار الفاء وسيبويه
يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في
مثل ذلك كون الشرط ماضيا وينبني على هذا مسألتان احداهما انه هل يجوز زيدا ان اتاني اكرمه
بنصب زيدا فسيبويه يجيزه كما يجوز زيدا اكرمه ان اتاني والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة
الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل
معطوف هل يجزم ام لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف

على لفظ

على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها والثاني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رأيته
مذ يومان فقال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط وقال الجمهور مستأنفة ثم جوابا لسؤال مقدر
تقديره عند من قدر مذ مبتدأ ما امد ذلك وعند من قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه والثالث الجملة افعال الاستثناء
ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافي حال اذ المعنى جاء القوم خالين عن زيد وجوز الاستئناف
واوجبه ابن عصفور فان قلت جاءني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عندي ان تكون حالا في
زيدا على الحال والرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة اشكل فقال الجمهور مستأنفة وعن
الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر بحتى وقد تقدم والجملة الثانية المعترضة بين الشيئين لافادة
الكلام تقوية وتسديدا وتحسينا وقد وقعت في مواضع احدها بين الفعل ومرفوعه كقوله شجاك اظن
ربع الظاعنينا ويروى بنصب الربع على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع اليه
وقوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل وهو الظاهر في قوله الم يأتيك
والانباء تنمي على ان الباء زائدة في الفاعل ويحتمل ان يأتي وتنمي تنازعا فاعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول
فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الاول اوجه اذ الانباء من شانها ان تنمي بهذا وبغيره والثاني
بينه وبين مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل والثالث بين المبتدأ و
الخبر كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى
في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله صلعم نحن معاشر الانبياء لا نورث وقول الشاعر
نحن بنات طارق نمشي على النمارق واما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله اوبني كان موسى فالصحيح
انها لا فاعل لها فلا جملة والرابع بين ما اصلهما المبتدأ والخبر كقوله واني لرام نظرة قبل التي لعلي
وان شطت نواها ازورها وذلك على تقدير ازورها خبر لعلي وتقدير الصلة محذوفة اي التي اقول

لعلي كقوله لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك على تأويل شعري بمشعوري ليكون الجملة
نفس المبتدأ فلا يحتاج الى رابط واما اذا قيل بان الخبر محذوف اي موجود او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى
ليتني اشعر فالاعتراض بين اشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحماسي ان الثمانين وبلغتها البيت
وقال ابن هرمة ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وقول رؤبة اني واسطار سطرن
سطرا لقائل يا نصر نصرا نصرا وقول كثير واني وتهيامي بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت لكالمرتجي
ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت قال ابو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال ابو
الفتح يجوز ان يكون الواو للقسم كقولك اني وحبك لضنين بك فيكون الباء متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف
والخامس بين الشرط وجوابه نحو واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان
لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى
قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب فالله اولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان او هنا للتنويع
وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابذي وهو الحق واما قول ابن عصفور ان تثنية الضمير في الآية
شاذ فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في افراد الضمير في والله ورسوله احق ان يرضوه وفيه ثلاثة اوجه احدها
ان احق خبر عنهما ويحتمل افراد الضمير امران معنوي وهو ان ارضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله صلعم
وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظي وهو تقدم افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل
المجرد من ال والاضافة واجب فيه الافراد نحو ليوسف واخوه احب الى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم واخوانكم
الى قوله تعالى احب اليكم والثاني ان احق خبر عن اسم الله سبحانه وتعالى وحذف مثله خبرا عن
اسمه صلعم او بالعكس والثالث ان يرضوه ليس في موضع جر او نصب بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلا
من احد الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله احق من ارضاء غيرهما

والسادس

بطلاء

والسادس بين القسم وجوابه كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الاقارع وقوله تعالى
فالحق والحق اقول لاملأن الاصل اقسم بالحق لاملأن واقول الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض
باقسم محذوفا والحق الثاني باقول واعترض بجملة اقول الحق وقد تقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما
بتقدير فالحق قسمي والحق اقوله وبجرهما على تقدير واو القسم في الاول وتقدير الثاني تاكيدا كقولك
والله والله لافعلن وقال الزمخشري جر الثاني على ان المعنى واقول والحق اي هذا اللفظ فاعمل القول
في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب
انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثاني قيل اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق انا والاول اولى ومن
ذلك قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم الآية والسابع بين الموصوف والصفة كالآية فان فيها اعتراضين
اعتراضا بين الموصوف وهو قسم والصفة وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين اقسم بمواقع النجوم
وجوابه وهو انه لقرآن كريم بالكلام الذي بينهما واما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض واحد
وهو لو تعلمون لان وانه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان
وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض والثامن بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك
يعرف مالكا ويحتمله قوله واني لرام نظرة البيت وذلك على ان تقدر الصلة ازورها وتقدر خبر
لعل محذوفا اي لعلي افعل ذلك والتاسع بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء
سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآية فان جملة وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلة
وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو
بعيد لان الظاهر ان ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جيء به للاعلام بما يصيبهم
جزاء على كسبهم السيئات ثم انه ليس متعينا لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون

في الاية اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر كانما
اغشيت فالاعتراض بثلث جمل او اولئك اصحاب النار فالاعتراض باربع ويحتمل وهو الاظهر ان الذين ليس
مبتدا بل معطوفا على الذين الاولى اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
بمثلها فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها
ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات الا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد
والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين
ومما يرجح هذا الوجه ان الظاهر ان الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدا احتيج
الى تقدير الخبر اي واقع قاله ابو البقاء او لهم قاله الحوفي وهو احسن لاغنائه عن تقدير رابطين
للجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير اخر واما
قول ابي الحسن وابن كيسان ان مثلها هو الخبر وان الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدا في بحسبك درهم
فمردود عند الجمهور وقد يونس بقولهما قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها والعاشر بين المتضايفين
كقولهم هذا غلام والله زيد ولا اخا فاعلم لزيد وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر وان الاخ جاء على
لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل فهو كقولك لا عطاء لك والحادي عشر بين الجار والمجرور كقولك
اشتريته بارى الف درهم والثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد اتى حول
كميل اثافيها حمامات مثول وكذا قال قوم ويمكن ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها
وهو اسم كان على حد الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا البيت والثالث عشر بين الحرف وتوكيده
كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت والرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل
كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض

اخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين ادري وجملة الاستفهام والخامس عشر بين قد والفعل كقوله اخالد
قد والله اوطأت عشوة والسادس عشر بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا اراها تزال ظالمة وقوله فلا
وابي وهماء زالت عزيزة والسابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من حيث امركم الله ان الله
يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث امركم
الله اي ان الماتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل
لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى ووصينا
الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك
وقوله تعالى رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم
فيمن قرا بسكون تاء وضعت اذ الجملتان المصدرتان بانى من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض
والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها وقال الزمخشري هما جملتان معترضتان
كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم انتهى وفي التنظير نظر لان الذي في الاية الثانية اعتراض
ان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله تعالى الم
تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون ان تضلوا السبيل والله
اعلم باعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون ان قدر من الذين
هادوا بيانا للذين اوتوا وتخصيصا لهم اذ كان اللفظ عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود
او بيانا لاعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلث وهي والله اعلم
وكفى بالله مرتين واما يشترون ويريدون فجملتان تفسير لمقدر اذ المعنى الم تر الى قصة الذين اوتوا
وان علقت من بنصيرا مثل ونصرناه من القوم او بخبر محذوف على ان يحرفون صفة لمبتدا محذوف

اي قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق فلا اعتراض البتة وقد مر ان الزمخشري اجاز في
سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول
الشاعر ابي ولا كفران لله اية لنفسي قد طالبت غير منيل ان اية وهي مصدر اويت للشيء اذا رحمته
به لا انتصب باويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين وانما انتصابه باسم لا اي ولا اكفر الله رحمة مني
ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين اجازوا لا طالع جبلا اجروه في ذلك مجرى
المضاف كما اجروه مجراه في الاعراب وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت واما على
قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول ابي علي بقوله تعالى
وما ارسلنا من قبلك الا رجالا يوحي اليهم فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات
والزبر وبقول زهير لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي لقد باليت مظعن ام
اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي وقد يجاب عن الاية بان جملة الامر دليل الجواب عند الاكثرين ونفسه عند قوم
فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة وبانه يجب ان يقدر الباء متعلق بمحذوف اي ارسلناهم بالبينات لانه
لا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى
منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل تنبيه كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية
ويميزها منها امور احدها انها تكون غير خبرية كالامرية في ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى
الله ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ان ان يؤتى احد متعلق بتؤمنوا وان المعنى
ولا تظهروا تصديقكم بان احدا يؤتى من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجوكم عند الله يوم
القيمة بالحق فيغلبونكم الا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يفيدهم ثباتا
وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره

مكركم والاية محتملة لغير ذلك وهو ان يكون الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذي
توقعونه وجه النهار وتنقضونه اخره الا لمن كان منكم ثم اسلم وذلك لان اسلامهم كان اغيظ
لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم اقرب وعلى هذا فان يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر
اي لكراهية ان يؤتى احد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه ارجح لوجهين احدهما انه الموافق لقراءة ابن
كثير أان يؤتى بهمزتين اي لكراهية ان يؤتى فعلتم ذلك والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها
مع انه ليس من المسائل الثلث المذكورة انفا وكالدعائية في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان وقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وكالقسمية في قوله لي
واسطار البيت وكالتنزيهية في قوله ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم
وكالاستفهامية في قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا كذا مثل ابن
مالك فاما الاولى فلا دليل فيها اذ اقدر لهم خبرا وما مبتدا والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة وقد
هذا الكلام تمهيدا كقولك لعبدك عندي ما اختار تريد بذلك ابعاده او التهكم به بل اذا قدر لهم معطوفا
على لله وما معطوفة على البنات وذلك ممتنع في الظاهر اذ لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في
باب ظن وفي فقد وعدم نحو فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ونحو ان راه استغنى ولا يجوز نحو
زيد ضربه تريد ضرب نفسه فانما يصح في الاية العطف المذكور اذا قدر ان الاصل ولانفسهم ثم حذف
المضاف وذلك تكلف ومن العجب ان الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف
المحذوف ولا يصح العطف الا به واما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي فالجملة خبرية وقد
فهم مما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع واما قول بعضهم في قول
القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان لا ناهية فخطأ وانما هي عاطفة اما مصدرا ينسبك

الاول

من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدمه ضجر او جملة على جملة وعلى
فتحة فتحة اعراب ولا نافية والعطف مثله في قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وقوله فقلت ادعي وادعو
ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تفجرن بنون التوكيد
الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية وعطف النهي على الامر مثله في قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا والثاني
انه يجوز تصديرها بدليل استقبالي كالتنفيس في قوله وسوف اخال ادري وأما قول الحوفي في اني ذاهب
الى ربي سيهدين ان الجملة حالية فمردود وكلن في ولن تفعلوا وكالشرط في فهل عسيتم ان توليتم ان
تفسدوا في الارض قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال ان لا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم
اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم اني اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم فكيف
تتقون ان كفرتم يوما فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان
مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد والثالث انه
يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او بجملة فالله اولى بهما
في قول وقد مضى وكجملة فبأي آلاء ربكما تكذبان الفاصلة بين فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان وبين
الجواب وهو فيومئذ لا يسأل والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان وبين صفتهما وهي
مدهامتان في الاولى وحور مقصورات في الثانية ويحتمل تقدير مبتدأ فتكون الجملة اما صفة واما مستأنفة والرابع انه يجوز
اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها واحسبني اوجد ميتا قبيل افقدها
قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب تنبيه
للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون
يجوز ان تكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على نعبد وان

اعتراضية

اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي
توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة
الكاشفة لحقيقة ما تليه وسأذكر لك امثلة توضحها احدها واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر
مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل هنا للنفي ويجوز ان يكون بدلا منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في
الجمل وهو قول الكوفيين وان تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل
باب سلام والثاني ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما
بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد خلق من طين ثم كون بل باعتبار المعنى
اي ان شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين الابوين والثالث هل ادلكم على
تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقيل مستأنفة معناها الطلب اي آمنوا
بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم
في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال والرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا
من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا وجوز ابو البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال الا في
من الضالة في مثل هذا والخامس حتى اذا جاؤك يجادلونك يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غير شرطية
فجملة القول تفسير ليجادلونك ولا محل لها وإلا ففي جواب اذا او عليهما فيجادلونك حال تنبيه المفسرة ثلاثة اقسام مجردة من
حرف التفسير كيجادلونك ولا محل لها في جواب اذا او عليهما فيجادلونك كما في الامثلة السابقة ومقرونة بأي كقوله وترمينني
بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بأن نحو فأوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم
تقدر الباء قبل ان والسادس ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه قيل مفسرة للضمير في بدا الراجع الى البداء
المفهوم منه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان

المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري وذلك المعنى هو سجنه عليه السلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم ثم
اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك في موضعين احدهما ان يكون المفسر انشاء ايضا نحو
احسن الى زيد اعطه الف دينار والثاني ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا وانما
قلنا فيما مضى ان الاستفهام اريد به النفي تفسير لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لا لان
التفسير اوجب ذلك ونحو بلغني عن زيد كلام والله لافعلن كذا ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا للبداء لان افعال
القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علمت لتأتين منيتي وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم
قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يعجبني تقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند
اليها قلبيا وباقترانها باداة معلقة نحو ظهر لي اقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان اداة التعليق بان
تكون مانعة اشبه من ان تكون مجوزة فكيف يعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندي ان المسئلة صحيحة ولكن
مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي
جواب اقام زيد اي جواب قول القائل ذلك وكذا في علم اقعد عمرو وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض اذ مضى ظهور
الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به فان قلت ليس هذا مما يصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قد
لنا عن قريب ان الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات والثاني واذا قيل لهم لا تفسدوا وزعم ابن مالك وعصفور
ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المضمر وقيل الظرف نائب الفاعل والجملة
في محل النصب ويرد بانه لا تتم الفائدة بالظرف وبعدمه في واذا قيل ان وعد الله حق والصواب ان النائب الجملة لانها
كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون
فاعلا ولا نائبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا
بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط في نحو قولي لا اله الا

الله

الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد والثالث وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر
عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني هنا لهم مغفرة لان ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة
مفسرة له وتقديره اجرا عظيما او الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة
عن استقرار الغفران والاجر وقولي في الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة
المعنى المراد به ولها موضع من الاعراب بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد
قيل انها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد اهملوه ولا بد منه مسئلة قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها
خالف فيه الشلوبين فزعم انها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا اضربته لا محل لها وفي نحو انا كل شيء خلقناه
بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال فمن نحن نؤمنه
يبت وهو آمن فظهر الجزم وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل
جملة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت
جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لابي علي ان الجزم في ذلك
باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في قوله لا تجزعي ان منفسا
اهلكته مجزومان في التقدير وان انجزام الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير
ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا في ضرورة لاتساعهم فيها
بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن تمرر امرر وبمن
تضرب انزل حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار
رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا و
حسن في ضربوني وضربت قومك واستغني بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو زيد اظنه قائما

بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة الجملة الرابعة المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو تالله لاكيدن اصنامكم ومنه لينبذن في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله يقدر لذلك ولما اشبه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها وذلك بان تقدر الواو عاطفة على ثم لنحن اعلم فانه وما قبله اجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه اي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفت وتوهم ابو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة وهو ان الواو حرف قسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان ولئن سلم ما تقوله ابو حيان فليس بصحيح لان الجواب مثبت بدخول الا ولو سلم انه منفي فقد قال الله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده تنبيه من امثلة جواب القسم ما يخفى نحو ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون ونحو واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ويوضحه واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل وجوز الفراء ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا واقيموا الصلوة واتوا ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال ارى محرزا عاهدته ليوافقن فكان كمن اغريته بخلاف فلا محل لها او حال الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج للحالية بقوله الم ترني عاهدت ربي وانني لبين رتاج قائما ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام وذلك لانه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا

والذي

والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل وانيب الوصف عن المصدر كما عكس في ان اصبح ماؤكم غورا لان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم انه لا يشتم في المستقبل ولا يتكلم بزور لا انه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر مسئلة قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بني على مبتدا فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احديهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده امران كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعهما صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الانباري ان يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك وعندي ان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة الطلبية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لا زائدة ولا يلزم دخول اللام على اللام انتهى وليس بشيء لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفي بالالف فاصلة بين النونات في نحو اذهبنان وبين الهمزتين في أأنذرتهم وان كانت زائدة وكان الجيد ان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفة اي لفريق ليبطئن قلنا وكذا ما في الآية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا تقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة فان قيل فما وجهه والجملة الاولى انشائية قلت جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التاكيد لا للتاسيس واما الثانيه

اصله

الخبر الذي قبله شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز ابن زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقوله جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين انتهى وعندي ان ما استدل به متاول بلطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط عن جواب الشرط قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لان لم ينتهوا ليمسن تنبيه وقع لمكي وابي البقاء وهم في جملة الجواب فاعرباها اعرابا يقتضي ان لها موضعا فاما مكي فقال في قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب الاخفش ولكنه زعم ان اللام بمعنى ان المصدرية وان من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي ان يسجنوه ولم يثبت مجيء اللام مصدرية وخلط مكي فاجاز البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب انها لام الجواب فانها منقطعة مما قبلها ان قدر قسم او متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان اجري مجرى اقسم كما اجري علم في قوله ولقد علمت لتاتين منيتي واما ابو البقاء فانه قال في لما اتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام ففي ما وجهان احدهما انها موصولة مبتدا والخبر اما من كتاب اي للذي اتيتكموه من الكتاب او لتؤمنن به واللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على اتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذف عائد ما والاصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن المضمر او العائد ضمير استقر الذي تعلقت به مع والثاني انها شرطية واللام موطئة

وموضع

وموضع ما نصب باتيت والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما ننسخ من آية انتهى ملخصا وفيه امور احدها ان الجار يمنع كونه خبرا لافتقاره الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة والثاني ان تجويزه كون لتؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضي ان له موضعا وانه لا موضع له وانما كان حقه ان يقدره جوابا لقسم محذوف ويقدر الجملتين خبرا وقد يكون مراده بقوله اللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمى لتؤمنن خبرا لانه الدال على المعنى المقصود بالاصالة لا انه وحده هو الخبر بالحقيقة وانه لا قسم مقدر بل اخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد بقي لو اراد هذا ان يرجح الدليل فاذا كان الاتفاق على ان نحو لافعلن المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم يذكر معه اخذ الميثاق ونحوه والثالث ان تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد الى شيئين معا فانه عائد الى الموصول والرابع انه جوز حذف العائد المجرور مع ان الموصول غير مجرور فان قيل اكتفى بحذفه به الثاني فيكون كقوله ولو ان ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكور الى الرسول لا الى ما والخامس انه سمى ضمير اتيتكم مفعولا ثانيا وانما هو اول مسئلة زعم الاخفش في قوله اذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا ان لتغني جواب القسم وكذا قال في ولتصغى اليه افئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الآية وليس فيه ما يكون ولتصغى معطوفا عليه والصواب خلاف ذلك لان الجواب لا يكون الا جملة وكي وما بعدها في تاويل المفرد وانما استدل به فتعلق اللام فيه محذوف اي احلف بالله لتغنين عني وفعلنا ذلك لتصغى والجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب لو ولولا ولما وكيف والثاني نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها والجملة السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا

ان الموصول وصلته في موضع كذا انهما كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو
ليقم ايهم في الدار ولأكرمن ايهم وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا الذين اضلانا وقرئ ايهم اشد
بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالخفض وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وقال العقيلي
نحن اللذون صبحوا الصباحا وقال الهذلي هم اللاؤون فكوا الغل عني والثاني نحو اعجبني ان قمت او
ما قمت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول
حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا واما قول ابي البقاء في بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون
وحكمه مع ذلك بان يكذبون في موضع نصب خبرا لكان فظاهر متناقض ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك
من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح والخوين ان كان
الناقصة لا مصدر لها **والجملة الثالثة** التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال
الجمل التي لها محل من الاعراب وهي ايضا سبع **الجملة الاولى** الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدأ وان ونصب في بابي كان
وكاد واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل
نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقد مر ابطاله **والجملة الثانية** الواقعة حالا وموضعها
نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى قالوا انؤمن لك واتبعك الارذلون
ومنه ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم
او من فاعله وقرئ محدثا لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي فالحالان على الاول مثلهما في قولك
ما لقيت الزيدين عمرو مصعدا منحدرين وعلى الثاني مثلهما في قولك ما لقيت الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا
واما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلان ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل
ايضا او من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل ومن مثل الحالية ايضا قوله صلى الله عليه

واله اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من اقوى الادلة على ان انتصاب قائما في ضربي زيدا قائما
على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك ما تكلم فلان الا قال خيرا كقولك ما
تكلم الا قائلا خيرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة وقول الفرزدق بايدي رجال لم يشيموا
سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت لان تقدير العطف مفسد للمعنى وقول كعب شاف بانطح
اضحى وهو مشمول واضحى تامة **والجملة الثالثة** الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل وهذه
النائبة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها
تنزل منزلة الاسماء المفردة قيل وتقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد واجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا
وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم اولم يهد لهم كم اهلكنا ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه والصواب خلاف
ذلك وعلى قول هؤلاء فتزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا فان قلت وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره
من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي اقام زيد قلت انما اجزت ذلك لان المسند
اليه مضاعف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلثة ابواب **احدها** باب الحكاية بالقول او مرادفه فالاول
نحو قال اني عبد الله وهل هي اذ ذاك دالة على نوع مخصوص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب
قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت ان زيدا منطلق وليس كذلك
لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها
مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها
مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول
وملفوظ والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك
لا اقلي وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر باء الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع

لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابرهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى
نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه اني مغلوب بكسر الهمزة وقوله رجلان من مكة
اخبرانا انا راينا رجلا عريانا روي بكسر ان فهذه الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال
الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ
نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني وقول ابي البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل
حظ الانثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم او يشرع لكم في امر اولادكم انما يصح
على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل
لها وهو الظاهر **تنبيهات الاول** من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول فحق علينا قول ربنا انا
لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الفرزدق اني يوم جو
سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا والاصل ما لك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه
تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك
اما على ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم
وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه ان يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة يدعون عنتر
والرماح كانها اشطان بئر في لبان الادهم فيمن رواه عنتر بالضم على النداء وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره
وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية بيدعو اي ان الكافر يقول ذلك في القيمة وقيل
حذف خبره اي الهه وان ذلك حكاية لما يقوله في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن الهه ثم عبر عن الوثن بمن
ضره اقرب من نفعه تشنيعا على الكافر **والثاني** قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو اتقول موسى في الدار
فلك ان تقدر موسى مفعولا اولا وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ

وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى ام يقولون ان ابرهيم واسمعيل واسحق الاية الا ترى ان القول قد استوفى شروط اجرائه
مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية **والثالث** قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو اول
قولي اني احمد الله اذا كسرت ان لان المعنى اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابي علي زعم انها في موضع نصب بالقول
فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجودا او ثابتا وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لان اول اني احمد باعتبار الكلمات وبا اعتبار
الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت اللهم الا
ان يقدر اول زائدا والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشري ابا علي في التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما فان فتحت
فالمعنى حمد الله يعني باي عبارة كانت **والرابع** قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية بقول آخر محذوف
كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم لان قولهم ثم عند قوله من ارضكم
ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي
وخلي عنك التقدير قالت له اتذكر قولك لي اذ الومك في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية
بالمذكور واثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو وفي حاتم انطق
حاتما بخيلا فحذف المقول وهو الحاتم بخيل موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان الاصل والله
اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية
بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني وغير دالة عليه نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيهما
والخامس قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها
وهذه الجملة ونحوها مستانفة لا يقدر لها قول **والباب الثاني** من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم
فانها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم وذلك لان اصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع
خبري كان وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول ابي ذويب فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك

بالجمل والباب الثالث باب التعليق وذلك غير مختص بباب بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسا
احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما
يسألون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول
في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير
علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين واختلف في قوله تعالى اذ يلقون
اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على
التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح اي غير المقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب
التعليق البتة والثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا
وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق ههنا لان رأى
البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا
يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فتعديه لواحد
اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا ليونس
لان ننزع ليس بفعل قلبي بل اي موصولة لا استفهامية وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا
والجملة صلة والثالث ان تكون في موضع المفعولين نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا لنعلم اي الحزبين احصى
ومنه وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الا
ستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم ومما يوهمون في انشاده واعرابه
ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها والصواب فيه نصب اي الاولى على حد انتصاب
اي منقلب لا انها مفعول به لا مفعول مطلق ورفع اي الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن

الجملتين

١١٥

الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال
ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس
وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شأن زيد
وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا قال جماعة من المغاربة اذا علمت زيدا لابوه قائم
او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان
الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو
علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة
هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم
احسن وجها واسمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم انتهى ولم اقف على تعليق النظر البصري
والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الاية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل
ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المفعولين بين مجيء ماله
الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت لزيد منطلق تنبيه فائدة الحكم
على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من اموره واستدل
ابن عصفور بقول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات
ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف
الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحالة انه لا موجعات للقلب موجودة
ما البكاء ورأيت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله اقمت مدة اقول القياس جواز العطف على محل الجملة
المعلق عنها بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق

كانت او اسماء نحو والسلام علي يوم ولدت ونحو يوم يقوم الناس يوم يأتيهم العذاب ونحو يوم التلاق
يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى ومفعول ثان في الثانية
وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة ان تكون ظرفا ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء
ومن اسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة اذ باتفاق واذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم
سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو
كاذ في الاضافة الى الجملتين فتقول آتيك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول اتيتك
زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون
وقول الشاعر وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب واجاب ابن عصفور عن الاية
بانه انما يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهو في الاية بدل من المفعول به لا ظرف ولا
يتأتى هذا الجواب في البيت والجواب الشامل لهما ان يوم القيمة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على اذ
لا على اذا على حد ونفخ في الصور والثاني حيث وتختص بذلك عن سائر اسماء المكان واضافتها الى الجملة لازمة
ولا يشترط لذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسر المقرئ ان حيث
في قوله ثمت راح في الملبين الى حيث تحجى المأزمان ومنى لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها
خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشيء
لما قدمنا في اسماء الزمان والثالث آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها
مثبتا او منفيا بما كقوله بآية تقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما وقوله بآية ما كانوا
ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انها انما تضاف للمفرد نحو ان آية ملكه ان يأتيكم التابوت
وقال الاصل بآية ما تقدمون اي بآية اقدامكم كما قالوا بآية ما تحبون الطعام انتهى وفيه حذف موصول

حرفي

١١٦

حرفي غير ان وبقاء صلته ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا والرابع ذو في قولهم اذهب
بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون وهي بمعنى صاحب فالموصوف
نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في الوقت الذي تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة
مختص بطيء ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا
الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون
والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش في يا ايها الناس ان
ايا موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد اي يا من هم الناس على انه قد حذف العائد حذفا لازما
في نحو ولا سيما يوم فيمن رفع اي ولا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا يحسن
الحمل عليه والخامس والسادس لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه
مثبتا بخلافه مع آية فاما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها قوله لزمنا
لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح واما ريث فهي مصدر راث اذا ابطأ وعوملت معاملة
اسماء الزمان في الاضافة الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلوة العصر
قال خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان
بعدهما ان مضمرة والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد تعذر في ريث لانها ليست زمانا بخلاف لدن وقد
يجاب بانها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم يخلص للوقت وفي الغرة لابن الدهان ان سيبويه لا يرى جواز
اضافتها الى الجملة ولهذا قال في قوله من لد شولا فالى اتلائها ان التقدير من لد ان كانت شولا ولم يقدره
من لد كانت والسابع والثامن قول وقائل كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا
وقوله وأجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي والجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء واذا

جواب الشرط جازم لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك إن تقم أقم أو محلا كما في قولك إن جئتني أكرمتك مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة بإذا وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو إن قمت أقوم وقول زهير وإن أتاه خليل يوم مسألة
يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو أحد الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب لا عينه وح فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة نحو زيدا إن أتاني أكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره وإلا لجاز ضرب غلامه زيدا وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا نحو إن قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذلك القول في فعل الشرط ولهذا جاز نحو إن قام ويقعدا أخواك على إعمال الأول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل تنبيه قرأ غير أبي عمرو لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو أصدق ومحلهما الجزم وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال أو جواب طلب ويقيد هذه المسئلة بالفاء لأنهم أنشدوا على ذلك قوله فأبلوني بليتكم لعلي أصالحكم وأستدرج نويا وقال أبو علي عطف أستدرج على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعل وما بعدها قلت فكان هذا بمنزلة من يفعل الحسنات الله يشكرها في باب الشرط وبعد فالمحققون أن العطف في الباب من العطف على المعنى لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم وسأوضح ذلك في أقسام العطف

والجملة السابعة التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع أحدها المنعوت بها فهي في موضع رفع نحو من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ونصب نحو واتقوا يوما ترجعون فيه وجر في نحو ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ونصب من مثل المنصوب به

المحل

المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية فجملة تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم بها صفة لصدقة ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقا بأنزل أو من مائدة على هذا التقدير لأنها قد وصفت وأن الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لي من لدنك وليا يرثني أي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث وأما من جزمه فهو جواب للدعاء ومثله أرسله معي ردءا يصدقني قرئ برفع يصدق وجزمه والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة على الخبر فإن قدرت العطف على الجملة فلا موضع أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة الأصل فهي تصبح والضمير للقصة وتصبح خبر أو تصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا محل له إذن انتهى وفيه إشكالان أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الأول أنه قدر الكلام مستأنفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في قراءة بعضهم فيغفر لمن يشاء بالرفع إن التقدير وأنت تغفر وذلك لأن قصدهم إيضاح الاستئناف ولأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير ولأن العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فإنه بديع ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك ونظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد خلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط وفي أحسن إليه ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزا أو سهوا ومما يلتحق بهذا البحث أنه إذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لأن المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله

والثالثة المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم فإن وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاء وإذا قيل إن وعد الله حق وهذا كله إذا كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قال فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قال الكفار الماضون لأنبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف ومن ذلك وأسروا النجوى ثم قال تعالى هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى أي إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما والجملة التاسعة الجملة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالأول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه إذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد نحو واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى وقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا لأن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة بخلاف الأولى قيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فإنه أبدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى وليس متعينا لجواز كونه من باب النسق على أن تقدر الواو للعطف ويجوز أن تقدر واو الحال وتكون الجملة حالا إما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين والرابط على هذا الواو وإعادة صاحب الحال بمعناه فإن المثقفة السمر هي الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا أولكم وآخركم زعم ابن مالك أن التقدير ليقم أولكم وآخركم وأنه من بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن أنت وزوجك لا نخلفه نحن ولا أنت ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده تنبيه

هذا

هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها أما الأولى فنحو لست عليهم بمصيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل منهم إن قليلا مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا وقالت جماعة في إلا من أتاك بالرفع إنه مبتدأ والجملة بعده خبره وليس من ذلك نحو ما مررت بأحد إلا زيد خير منه لأن الاستثناء مفرغ والجملة هنا حال من أحد باتفاق وفي نحو ما علمت زيدا إلا يفعل الخير فإنها مفعول كما ذكر والثانية نحو سواء عليهم أأنذرتهم إذا أعرب سواء خبرا وأأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم يقدر أن تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو يوم ينسف الجبال وفي نحو أأنذرتهم في تأويل المصدر وإن لم يكن معهما سابك واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أو لا فالمشهور المنع مطلقا وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا إن كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد صح وإلا فلا وجعلوا منه ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد وأجازهما الأولون واحتجوا بقوله وما راعني إلا يسير بشرطة ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا ما أوهمه فقالوا في بدا ضمير البداء ويسير على إضمار أن وأما قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وقوله لا إله إلا الله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الإسناد إلى الجملة لما بيناه في غير هذا الموضع

حكم الجمل بعد النكرات والمعارف يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وشرح المسئلة مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال عنها أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات

المحضة حتى تنزل علينا كتابا نقرأه لم تعظون قوما الله مهلكهم او معذبهم من قبل ان يأتي يوم لا بيع
فيه ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما اعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماها كان مجازا
ولهذا كان هذا الوجه اولى من ان تقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر يعري عن هذا المعنى وايضا
فلان الجواب في قصة الغلام قال اقتلته لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا فليكن قال في هذه ايضا
جوابا ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر ولا تقربوا
الصلوة وانتم سكارى ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر
الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها
من المعرفة حتى ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما
من الذين استحق عليهم الاوليان ان الاوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك ان تقدرها حالا
عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجه الحال اما الاول فلان الاشارة اليه
لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حالة الشيوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه
تقييد البركة بحال الانزال وتقول ما فيها احد يقرأ فيجوز الوجهان ايضا لزوال الابهام عن النكرة بعمومها
ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة
فيصح تقدير يحمل حالا او وصفا ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد
اشتمل الضابط المذكور على قيود احدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة
الانشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز
ان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده
مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل

الانشائية

الانشا والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير ولها امثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين انعم الله
عليهما فان جملة انعم الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون معترضة والاخبار فتكون
صفة ثانية ويضعف من جهة المعنى ان تكون حالا ولا يضعف في الصناعة لوصفهما بالظرف ومنها
قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور الى ان حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال
منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد ويؤيده قراءة الحسن حصرةً صدورهم وقال آخرون هي صفة
لئلا يحتاج الى اضمار قد ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف اي قوما حصرت صدورهم ورُدّ بان اضمار
الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى وقيل مخفوض مذكور وهو قوم المتقدم ذكرهم فلا اضمار البتة وما بينهما
اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط او وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم وحصرت صفة ثانية وقيل بدل
اشتمال من جاؤكم لان المجيء مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين وقال ابو العباس المبرد الجملة
انشائية معناها الدعاء مثل غلت ايديهم فهي مستأنفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم
لا يتجه ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير لا ناهية ونافية
وعلى الاول فهي معمولة لقول محذوف هو الصفة اي فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه ان توكيد الفعل بالنون
بعد لا النافية قليل نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ويرجحه سلامته من تقدير والقيد الثاني
صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى
ان معقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك والقيد الثالث وجود المقتضي واحترزت بذلك عن نحو فعلوه
من قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه صفة لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز الوجهين
في نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء ونظيره قوله تعالى لولا كتاب
من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر

الحذف ولان ابا الحسن حكى ان الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا
الاول بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثاني بقول زهير ولولا نبوها حولها لتخبطتها البندرها واما قول ابن الشجري
في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم ضمير خبر فرد ورد بل هو متعلق بالمبتدأ والخبر محذوف والقيد الرابع انتفاء المانع والمانع
اربعة احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين فيه الاستيناف نحو زارني زيد سأكافيه او لن
انسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال
واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما تقول ساذهب مهديا فسهو والثاني
ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستيناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتتعين الحالية
بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر
على قرية وهي خاوية على عروشها وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي والمعارض فيهن الواو فانها لا تعترض بين
الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
[illegible] البحث فيهما والرابع ما يمنع احدهما دون الاخرى ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو ما جاءني احد الا قال
فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما اهلكنا
من قرية الا [illegible] وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلك قوله وقائلة تخشى
علي اظنه سيودي به ترحاله وجعائله فان جملة تخشى علي من حال الضمير في قائلة ولا يجوز ان تكون
صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل الباب الثالث في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور
وذكر حكمهما في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من
هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم
اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان

رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه
قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل

غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معول على
المذهبين مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد واشتعل المبيض في
مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضى وقد تقدر في الاولى متعلقة بالمبيض فتكون تعلق الجارين بالاسم
ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله لانه اتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق في الثاني بكون محذوف
حالا من النار ويبعده ان الاصل عدم الحذف ومثال التعلق بما اول بما يشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله
اي وهو الذي هو اله في السماء ففي متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد
ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير اله
مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله
بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد
حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه التخلص من محذور فاما ان يكون هو المعنى
فيما يحوج الى ذلك وليس فلا ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدأ وخبر لئلا يلزم فساد
ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف ومن ذلك ايضا قوله وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
علقم عليه فعلى الحذف متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله بصعب او شاق او شديد ومن هنا كان
شاذ الاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد ومثال التعلق بما فيه رائحة قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان
وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى
الجود ومما مر هنا رد على الكافي في استدلاله على اعمال الاسم الفاعل المصغر بقول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا وعلى سيبويه
على اعمال الفعل بقوله حتى شاها كليل موهنا عمل وذلك لان فرسخا ظرف مكان وموهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح
الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون موهنا ليس مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بان كليلا بمعنى

مكل وكان البرق يكل الوقت بدو آفيه كما بق انعب يومك وبانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا اقرب فان الاولى حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة وقال ابن مالك في قول الشاعر

ونعم من هو في سر واعلان يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدا خبره هو اخرى مقدرة وفي متعلقة بالمقدرة لان فيها معنى الفعل اي الذي هو مشهور ايضا وكان ان يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر واعلان وقال ابو علي من تمييز والفاعل مستتر وقد اجيز في قوله وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود او وهو المسمى بهذا الاسم واجيز تعلقه بيعلم وبسركم وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم ورده ابو حيان الثاني لانه لا يدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة وكذلك رد على تقديرهم في فطلقوهن لعدتهن مستقبلات لعدتهن وليس بشيء لان الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فان بعده يعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر ونقول له اذا كنت تجيز الحذف مع الدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع ايات الى فرعون ففي والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا واحسنوا بالوالدين احسانا مثل وقد احسن بي او ووصيناهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنها البسملة

هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع ذلك وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس واستدل لمثبتي التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قرب ان المصدر الذي ليس في تقدير موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان تكون متعلقة بمحذوف وهو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل

هل يتعلقان بالفعل الجامد زعم الفارسي في قوله ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قاله هو وطائفة في ما من نحو فنعما هي وان

الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انهما موصولة وان هو مبتدا خبره هو اخرى مقدرة على حد وشعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل اي ونعم الذي هو باق على وده في سر واعلان وان المخصوص محذوف اي بشر بن مروان وعندي ان يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو وكيف ارهب امرا او اراع به وقد زكبت الى بشر بن مروان فيبقى التقدير حسن من هو هو هل يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل قالا في يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما للنافي لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص والتاديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي ان انتفاء الضرب لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لكافاته اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه

البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف مقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون واذا جاز لحرف التشبيه ان يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع ان الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الظرف اجدر فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدر لانه اضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب فيهما انه حال وتمييز وهو الظاهر وايا كان فالحجة قائمة به وقد جاء ابلغ من ذلك وهو اعماله في حالين وذلك في قوله تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اذ المعنى تعيرنا اننا فقراء ونحن في حال ملككم فان قلت قد اوجبت في بيت كعب ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي فما الذي سوغ تقديم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذي سوغ تقديم بسرا في هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى الا ان هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت اجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران احدهما ذكره السخاوي في كتاب سفر السعادة وهو ان عالة من عالني الشيء اذا اثقلني وملوكا مفعول اي اننا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر فالاخبار هنا مثله في وازواجه امهاتهم والثاني قاله ابن بري وقد سئل عن البيت وهو ان التقدير اننا عالة صعاليك نحن وانتم وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعده وفيه وهو ان يكون صعاليك مفعولا لعالة اي اننا نعول صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عالة وانتم توكيد الضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكانه عنده حال من ضمير عالة والاولى على قوله ان تكون صعاليك حالا من محذوف اي نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على انه يكون الاول

الثاني والثاني للاول لان فصلا اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف كالضمير في صعاليك لا لضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى ذكر ما لا يتعلق يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزلها منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين والثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة التمني ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر والثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها في موضع رفع بالابتداء وان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر ادوات التعليق وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها في موضع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما انا كانت وهل كقوله في عسى وبرد ما ان نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب انما ثبت في الكلام في المنفصل وانما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار وعليه خرج ابو الفتح قوله نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف فادعى ان نا في موضع مؤكد للضمير في اعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة افعل وكونه بمن وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تخليط الاعراب الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني

ومبتدأ في الاول او مفعول على حد زيدا مررت به ويقدر الثاني بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف
الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا التعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور
هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال
الاول فان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه
ولم يلفظ به في وقت **الخامس** كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان
المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد
بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار **السادس** حروف الاستثناء
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى
بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا وحروفا حكمهما **بعد المعارف والنكرات** حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رايت طائرا
فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان في نحو رايت الهلال بين السحاب او في الافق لانهما بعد معرفة
محضة ومحتملان في نحو يعجبني الزهر في اكمامه والثمر على اغصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر
يانع على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة **حكم المرفوع بعدهما** اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفي او استفهام
او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو ما في الدار احد وافي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في
الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة ففي المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ
مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه
ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل
عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار

اي الظرف والمجرور عن الفعل المحذوف

الثاني

الثاني بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله فان فؤادي عندك
الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار لان
التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع
اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله وان لم يعتمد الظرف والمجرور نحو في الدار
او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط وكذا
يجيزون في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتاخير **تنبيهات**
يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب ظلت بها تنطوي على كبد نضيجة فوق خلبها يدها ان تكون اليد فيه
فاعلة بنضيجة او بالظرف او بالابتداء والاول ابلغ لانه اشد للحرارة والخلب زيادة الكبد وحجاب القلب وما بين الكبد والقلب
واضافة اليد الى الكبد للملابسة بينهما بانهما في الشخص ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على
مؤخر لفظا ورتبة فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون البتة اما على الفاعلية فلما قدمنا واما
الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون
على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا كقولهم في اكفانه درج الميت وقوله بمسعاته هلك الفتى او نجاته واذا
كان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك والارجح تعين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد
لان اسم التفضيل لا يرفع الظاهر عند الاكثر على هذا الحد وتجويز الفاعلية في لغة قليلة ومن المشكل قوله فخير نحن
خير الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افضل في الظاهر في غير مسئلة
الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي بين افعل ومن وخرجه ابو علي وتبعه ابن خروف
على ان الوصف خبر لنحن محذوفا وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير في افعل **ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف** وهو ثمانية احدها
ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء والثاني ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته واما قوله سبحانه

في اول سورة البقرة — سورة القصص

فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره
من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والثالث ان يقع صلة نحو وله من
في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون والرابع ان يقع خبرا نحو زيد عندك وفي الدار وربما ظهر في الشعر
كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح ابن يعيش ان متعلق الظرف الواقع
خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا
فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع وهو غريب والخامس ان يرفع الاسم الظاهر نحو افي الله شك ونحو
او كصيب من السماء فيه ظلمات ونحو اعندك زيد والسادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا
قد تقادم عهده حينئذ الان واصله كان ذلك حينئذ واسمع الان وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست والسابع ان
يستعمل المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه ونحو ابزيد مررت به عند من اجازه مستدلا بقراءة
بعضهم وللظالمين اعد لهم والاكثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب باضمار جاوزت
او نحوه وبالوجهين قرئ في الاية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان يقدر المحذوف
مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء واما قراءة الجر فمن
توكيد المجرور باعادة داخلا على ضميره ما دخل في المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار
والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من
مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس والثامن القسم بغير الباء هل المتعلق الواجب
الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش
انما لم يجز في الصلة ان يقدر ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما
على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى ومن قدره الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد

نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل وليس بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء

ولان

ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف فالاولى ان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحق ان المحذوف والضمير
نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو ايوم
الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو ايوم الجمعة انت معتكف فيه والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا
بل بحسب المعنى كما سابينه كيفية تقديره باعتبار المعنى اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق
به نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان لا يقدر مثل المذكور اذا حصل
مانع صناعي كما في ازيدا مررت به او معنوي كما في ازيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر
بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر جاوزت في الاول واهنت في الثاني
وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي الا ترى انه لا مانع في نحو ازيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار
وبنفسه وكذلك مسئلة الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع انه
يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او
مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او
استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان
اذا اريد المضي واذا كان اذا اريد المستقبل ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة
كلها وان كانت حقيقته الحال وقال الزمخشري في افانت تنقذ من في النار انهم جعلوا في النار الان لتحقق
الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره ابلغ واحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص
كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور وتوهم
جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم
وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل

٢ في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي

واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا للجواز ومما يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات كذا قرر جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري ورده ابو حيان توهما ان الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى وقد بينا فساد ذلك الشبهة ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل لا كائن اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكلف تقدير ثلثة الكون والمضافين بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين لا بد له من فاعل ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ الا بعد تمام الكلام وانما الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسئل القرية ونظير هذه الاية قوله تعالى ان النفس بالنفس الاية اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الارجح في قوله تعالى والشمس والقمر بحسبان ان يقدر يجريان فان قدرت مضافا اي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان ورد ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى واما حمل قراءة السبعة على وجه مرجوح وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك وفي الاية وجه اخر وهو ان يقدر من مفعولا والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تنبيه موضع التقدير الاصل ان يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله

ان يتاخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ تنبيه ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدره الفعل نحو قوله تعالى اذا لهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا الباب الرابع من الكتاب في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلث مسائل احدها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا او اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف كزيد في المثال او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمهما وجهل النسبة فالمبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير وانهما شبيهان بمعرفتين نحو الاخص منهما نحو الفاضل انت ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد للابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل في الخبر في الايجاب والخبرية قولهم ملجاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز للمتكلم ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو ابنائنا ادعيا للمعنى ويضعف ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة ما يعرف به الاسم من الخبر اعلم ان لهما ثلاث حالات احدها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو

ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الاخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيدا القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الاخر ويجوز قليلا كان زيد القائم اوان لم يكن احدهما اعرف فانت مخير نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فنقول كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح في باب المبتدا ان يجعله المبتدا او يدخل التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ولا يتاتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يتاتى دخول التنبيه عليه على انه سمع قليلا في باب المبتدا هذا انا واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرا السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف والحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانت مخير في ما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو وتعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعلته الاسم نحو كان خير من زيد امراة والحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة كقوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء واما قراءة ابن عامر اولم تكن لهم اية ان يعلمه بتانيث تكن ورفع اية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها واية فاعلها وان يعلمه بدل من اية او خبر لمحذوف اي هي ان يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدا واية خبره والجملة خبر كان او اية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل او خبر لمحذوف واما تجويز الزجاج كون اية اسمها وان يعلمه خبرها فرد بما ذكرنا واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم فاكثر ما يشبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما تاما وطريقة معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميرها المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب بيدا ما كره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت التوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني التوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز لانه يجوز اعجب النساء وان كان الاخر الناقص منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت التوب الى الخروج وكرهت الخروج وتقول زيد في رزق عمرو عشرون دينارا برفع

لاغير

توحيده

لاغير فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور الامور التي فيها عطف البيان عن البدل وذلك ثمانية امور احدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به فقد مضى رده نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير بنعت مدح او ذم او ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم والثاني نحو مررت به الخبيث والثالث قوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو ونرثه ما يقول وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا للمضمر كرايته اياه او لظاهر كرايت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه توكيد كما في قمت انت والثاني ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات بينات فمردود وكذا قال في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا ان تقوموا عطف على واحدة ولا يختلفون في جواز ذلك في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية كاذبة والثالث انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيد ابو من هو وقال لقد اذهلتني ام عمرو بكلمة اتصبر يوم البين ام لست تصبر والرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والخامس انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب

والسادس انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثاني فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو كقول الحماسي رويدا بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى اذا ما غدت في المأزق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه وفيه نظر من اوجه احدها انه يقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا امتنع سيبويه يا المسكين ويا المسكين دون المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة الجملة استونف للتبيين والعطف مبين بالمفرد المحض والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا اتجه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد ليعملات ويا تيم تيم عدي اذا ضممت المنادى فيهما والثالث ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيدا اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى ذلك يتخرج قول النحويين في قول رؤبة يا نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث عطفا على اللفظ وعلى المحل وتوجيه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط فالثالث اما مصدر على مثل سقيا لك او مفعول به بتقدير عليك على ان المراد اغراء نصر بن سيار بحاجبه اسمه نصر على ما نقل ابو عبيدة وقيل لو قدر احدهما توكيدا لضم بغير تنوين كالمؤكد والسابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو والثامن انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وذلك احد

عشر امرا احدها انه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومنكسر وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل الثاني انه يكون للازمنة الثلثة وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر والثالث انه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكونه كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما توافقهما في الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا والرابع ان منصوبه يجوز ان يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن والخامس ان معموله يكون سببيا واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا نقول زيد حسن وجهه او الوجه ويمتنع زيد حسن عمرا والسادس انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول حسن وجهه ويمتنع حسن وجهه على النصب خلافا لبعضهم فاما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال قال ابن مالك او مفعول على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء الفا كقولهم جاراة وناصاة وباقاة وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وباقية والسابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرو بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون واما العطف على محل المخفوض فيمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه والتاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت والعاشر انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخرو المغاربة ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى

والحادي عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون منه جاعل الليل سكنا والشمس
هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء اجاز هو قوي الرجل واليد برفع المعطوف واجاز البغدا
ديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل القدير
المطبوخ في القدور وهو عندهم عطف على صفيف ويتخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقى جر
اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرةِ بالخفض او انه عطف على صفيف ولكن مخفوض على الجوار او على توهم ان الصفيف
مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه
الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك
وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال
قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى لا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش
كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات والرابع ان الحال تتعدد
كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك
رحمانا رحيما وموئلا انهما تمييزان والصواب ان رحمانا باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق قول
الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا ايضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال واما قول الزمخشري
اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة
ولا مجردا من ال وانما حذفت في البيت للضرورة ويبتنى على علميته انه في البسملة ونحوها بدل لا نعت وان الرحيم بعده
نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع
ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع
نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن والخامس ان الحال

تتقدم

تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خشعا ابصارهم يخرجون وقوله نجوت وهذا تحملين طليق
اي وهذا طليق محمولا لك ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله رددت بمثل السيد
نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا والمرء موقوعا بحذف وتفسير المذكور والثاني التمييز هو المحذوف واما قوله وما ارعويت وشيبا
رأسي اشتعلا وقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فضرورة والسادس ان حق الحال الاشتقاق
وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون من الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا
نحو لله دره فارسا وقولك كرم زيد ضيفا اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل
الحال والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه والخلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي
والربعي حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق
ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا سرف فحال والا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد والسابع ان الحال تكون
مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا فمؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجازة المبرد ومن
وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا
معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما
فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء ففتاة حال مؤكدة
اقسام الحال تنقسم باعتبارات الاول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة
وذلك واجب في ثلث مسائل احدها الجامدة غير المأولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف
نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما المراد تأول في الاول لانها مستعملة في معناها
الوضعي بخلاف فيما في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مأولة بالمشتق وليس كذلك والثانية المؤكدة نحو ولى

مُدبِرًا قالوا ومنه وهو الحق مصدقًا لأن الحق لا يكون إلا مصدقًا والصواب أنه يكون مصدقًا ومكذبًا وغيرهما نعم إذا قيل
الحق صادقًا فهي مؤكدة والثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الإنسان ضعيفًا ونحو خلق الله الزرافة يديها
أطول من رجليها الحال أطول وبينهما بدل بعض قال ابن مالك ومنه وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلًا وهذا
سهو منه لأن الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع ومنه قائمًا بالقسط إذا أعرب حالًا وقول جماعة إنها مؤكدة وهم لأن
غير مستفاد مما قبلها والثاني انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين مقصودة وهي الغالب وموطئة وهي الجامدة
نحو فتمثل لها بشرًا سويًا فإنما ذكر بشرًا توطئة لذكر سويًا وتقول جاءني زيد رجلًا محسنًا والثالث انقسامها بحسب الزمان
ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخًا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا أي مقدرًا
ذلك ونحو ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد
أمس راكبًا والرابع انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين مبينة وهي الغالب وتسمى مؤسسة أيضًا ومؤكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرًا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرًا ونحو لآمن من في الأرض كلهم
جميعًا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفًا وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثّل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة
للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم في جاء زيد والشمس طالعة إن الجملة الاسمية حال مع أنها لا تنحل إلى مفرد ولا تبين
هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببيين
كمررت بالدار قائمًا سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرًا ونحوه وقال صدر الأفاضل تلميذ
الزمخشري إنما الجملة مفعول معه وأثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة
أبحر في قراءة من رفع البحر كقوله وقد أغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الأحوال التي
حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز أن يقدر ونحوها أي وبحر الأرض أمر أسماء الشرط والاستفهام ونحوهما
اعلم أنها إذا دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة أي يوم سفرك وغلام من جاءك
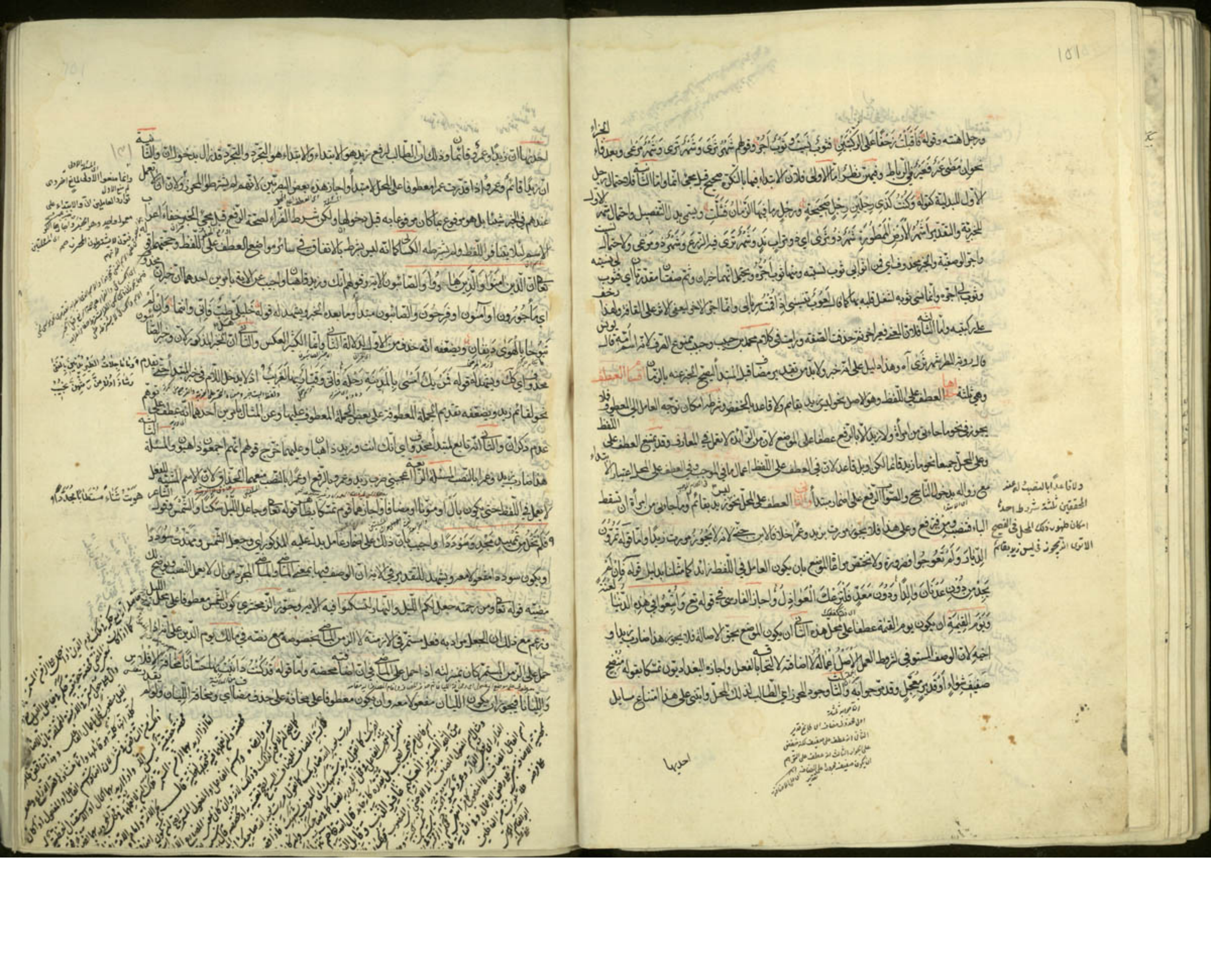
ولا

وإلا فإن وقعت على زمان نحو أيان يبعثون أو مكان نحو فأين تذهبون أو حدث نحو أي منقلب ينقلبون فهي
منصوبة مفعولًا فيه ومفعولًا مطلقًا وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو من أب لك فهي مبتدأ أو اسم معرفة
نحو من زيد فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر
فهي مبتدأ نحو من قام ونحو من يقم أقم معه والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وإن وقع بعدها فعل متعد
فإن كان واقعًا عليها فهي مفعول به نحو فأي آيات الله تنكرون ونحو أيًا ما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا هادي
له وإن كان واقعًا على ضميرها نحو من رأيته أو متعلقها نحو من رأيت أخاه فهي مبتدأ أو منصوبة بمحذوف مقدر
بعدها يفسره المذكور تنبيه إذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل
على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم أو فعل الجواب لأن الفائدة
به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ولأن نظيره هو الخبر في قولك الذي يأتيني فله درهم أو مجموعهما لأن
قولك من يقم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس إن يقم أقم معه والصحيح الأول وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث
التعليق فقط لا من حيث الخبرية مسوغات الابتداء بالنكرة لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة و
رأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو
معدد لأمور متداخلة والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور أحدها أن تكون موصوفة لفظًا أو تقديرًا أو معنى
فالأول نحو وأجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم
ضعيف عاذ بقرملة إلا أن الأصل رجل ضعيف فالمبتدأ في الحقيقة المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة
إذا كانت موصوفة أو خلفًا من موصوف والصواب ما بينت لك وليس كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس
جاءني لم يجز والثاني نحو قولهم السمن منوان بدرهم أي منوان منه وقولهم شر أهر ذا ناب وقدر أحلك ذا المجاز إذ المعنى
شر أي شر وقدر لا يغالب والثالث رجيل جاءني لأنه في المعنى رجل صغير وقولهم ما أحسن زيدًا لأن المعنى شيء عظيم

حسن زيدا وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونا من القسم الثاني والثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان وغلام
امرأة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو
مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة لا نكرة والثالث العطف بشرط كون المعطوف او
عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها
اذى وكثير منهم اطلقوا العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من امثلة المسئلة ما انشده عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي
فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا اذ يحتمل ان الواو للحال وبيان ان ذلك مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام
وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر كله هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمناه وكانه توهم ان
التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما الموجب هنا الحصول الاختصاص بدونه
وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة او الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده فان قلت
لعل الواو للعطف لا صفة مقدرة ويكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت الجملة
لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما فيكون من عطف المفردات قلنا يلزم العطف على معمولي عاملين
اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فان قيل قدر لكل من الظرفين استقرارا واجعل العاطف بين الاستقرارين
لا بين الظرفين قلت الاستقرار الاول خبر وهو معمول المبتدأ نفسه عند سيبويه واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف على معمولي
عاملين والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل
وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل في دار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار
بذلك قالوا والتقديم فلا يجوز رجل في الدار واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا يوهم ان له
مدخلا في التخصيص وقد ذكروا المسئلة مما يجب فيه تقديم الخبر وذاك موضعها والخامس ان تكون عامة اما بذاتها
كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب

امرأة كما مثل في الكافية وليس كما قاله

له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة وهل رجل في الدار والسادس ان تكون مرادا بها صاحب الحقيقة
من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة والسابع ان تكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها
التعجب ولنحو سلام على آل يس وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها وعلى هذا ففي نحو
قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان عند من جوزها فليس لانه
لا مسوغ فيه للابتداء بل اما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد او لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام وهذا اظهر
لوجهين احدهما انه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو زيد قائم ابوه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد على المخبر عنه والثاني اشتراط
الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليل احدهما انه يصح زيد قائم امس ابوه
والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال والثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من
خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو
نحو رجل مات ونحوه والتاسع ان تقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال
يفاجئك عند خروجك اسد او رجل والعاشر ان تقع في اول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى
ضوءه كل شارق وعلة الجواز ما ذكرنا في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني
مدية بيدي وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور
في شرح الجمل نكرة ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط ان تقع اول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون ومن روى مدية بالنصب فمعمول لحال محذوف اي حاملا او ممسكا ولا يحسن ان
يكون بدلا من الياء ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم وبقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح
من الوجد خانقه ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية اي وطائفة من غيركم بدليل
يغشى طائفة منكم ومما ذكروا من المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل والتفصيل نحو الناس رجلان رجل اكرمته



المضارع صحيح لان الليان فعل بغير المتكلم اذ المراد انه دا ابن حسان خشية من اقلاس غيره ويطلبه ولابد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل
ومن الغريب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون المعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها
ثم انه اسقط الشرط الاول الذي ذكرناه ولابد منه والثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر
وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن للهوى بالحق غلابا ولم يحسن قول الاخر
وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم ولا منمل لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري ليس وما والنيرب النميمة والنمل
النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم ووقع ايضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا
وفي المركبات فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن فان معنى لولا اخرتني
فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واحد وقال الفارسي والزجاج هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم ويرده انهما يطلبان الجزم بنحو ائتني اكرمك باضمار الشرط وليست الفاء وما بعدها في موضع جزم لان
ما بعد الفاء منصوب باضمار ان وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم
وليس بين الجزم بين المتعاطفين شرط مقدر ويأتي القولان في قول الهذلي فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا
وكذا اختلف في نحو قام القوم غير زيد وعمرو بالنصب والعطف انه على التوهم والذي ذهب سيبويه لقوله لان غير زيد في موضع الا
زيدا ومعناه فشبهوه بقولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد استنبط من ضعف فهمه من انشاده هذا البيت هنا انه يراه عطفا
على المحل وكيف ذلك لم يقل انهم شبهوه به في رجع القول الى الجر وقال الفارسي في قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله
باثبات ياء يتقي وجزم يصبر زعم ان من موصولة فلهذا ثبتت ياء يتقي وانما جزم يصبر على معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم
معنى من وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياي ومماتي باسكان ياء محياي وصلا وقيل بل سكن لتوالي الحركات
في كلمتين كما في يامركم وينصركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم وهذه الياء لام الفعل واكتفي بحذف

الحركة

الحركة المقدرة واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك
ذاهب وذلك ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال بدا لي اني لست مدرك ما مضى البيت انتهى ومراده بالغلط
ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه اراد بالغلط الخطأ فاعترض
عليه بانا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت شيئا نادرا لامكان ان يقال في كل نادر
ان قائله غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل
ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها
انتهى وقيل هو على اضمار وهبنا اي ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرناها لان البشارة من الله بالشيء
في معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق ومنصوب عطفا على محله ويرده الاولان انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف
على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد انه عطف على معنى انا خلقنا الكواكب
في السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين ويحتمل ان يكون مفعولا
لاجله او مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف اي وحفظناها من كل شيطان زيناها بالكواكب وحفظناها حفظا واما المنصوب فعلا
فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى ودوا ان تدهن وقيل في قراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن
بحجته من بعض ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد ولبس عباءة وتقر عيني ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي
ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في الترجي حملا له على التمني واما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن آياته ان يرسل
الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها وقيل
في قوله تعالى او كالذي مر على قرية انه على معنى ارأيت كالذي حاج ابراهيم او كالذي مر ويجوز ان يكون على اضمار فعل
اي او ارأيت مثل الذي فحذف لدلالة الم تر الى الذي حاج ابراهيم عليه لان كلتيهما تعجب وهذا التأويل هنا وفيما

تقدم

حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق
وجوز عطفه على اتقوا وانتم من كلامهم في الجواب الاول ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويزاد عليه فيقال والكلام
منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك ولم الجواب الثاني فيه نظر
لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويجاب انه تغيير التجنان ولا طلب
يغفر لكم جواب للاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما مر في مبحث الجمل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا
واقعد يا زيد ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه امرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا
تجارة تنجيكم من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون في معنى انتهوا او بان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر قد يساق
لافادة المعنى الذي يحصل من المفسر تقول هل ادلك على سبب نجاتك آمن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وح فيمتنع العطف
لعدم دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامر معطوف على قل مقدرة قبل يا ايها وحذف القول كثير وقيل معطوفا
على امر محذوف تقديره في الاولى فانذر وفي الثانية فابشر كما قال الزمخشري في واهجرني مليا ان التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة
لارجمنك على التهديد واما وهل عند رسم دارس فهل فيه نافية مثلها في فهل يهلك الا القوم الظالمون ولما هذه خولان
نبه لخولان او القائل في البيت لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط واذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك ونحوه في التنزيل كثير واما وتحل ما فيك فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات وقد يكون معطوفا على امر
مقدر يدل عليه المعنى اي فافعل كذا وتحل كما قيل في واهجرني مليا ولما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال
واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان
تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها
فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه
الذي اقتضاه المقام **عطف الاسمية على الفعلية** وبالعكس فيه ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال

في نحو

في نحو قام زيد وعمرا اكرمته ان نصب عمرو ارجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا يحكى عن ابن جني انه قال
في قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس نقد ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ ويلزمه
ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة لان قدر الواو للاستيناف والثالث لابي علي انه يجوز في الواو فقط نقله عنه ابو الفتح في
سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة واضعف الثلثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في
مناقب الشافعي ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعي يحل كل متروك التسمية مردود بقوله تعالى
ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف
الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستيناف لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فبقي ان تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة
للنهي والمعنى لا تاكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله او فسقا
اهل لغير الله به والمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضحا ولو ابطل
العطف لتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا **العطف على معمولي عاملين** وقولهم على عاملين فيه تجوز اجمعوا على جواز العطف على معمولي
عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا
وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن
احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان اكل طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز
مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة
فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم
منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار
زيد وعمرو والحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين

او لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي اي
تنظر الى الذي حاجّ او الى مثل الذي مرّ تنبيه من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لالزمنك او تقضيني حقي اذ
النصب عندهم باضمار ان والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم اي ليكونن لزوم مني او قضاء منك
لحقي ومنه تقاتلونهم او يسلموا في قراءة ابيّ بحذف النون واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على تقاتلونهم او
القطع بتقدير او هم يسلمون ومثله ما تأتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان
فينتفي الحديث اي ما تأتينا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تأتينا محدثا اي بل غير محدث وعلى
المعنى الاول جاء قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون ويمتنع على الثاني اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون
ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تأتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي او على القطع فيكون موجبا وذلك
واضح في نحو ما تأتينا فتجهل امرنا ولم تقرأ فتنسى لان المراد اثبات جهله ونسيانه ولانه لو عطف لجزم ونحو في قوله
غير انا لم تأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا اذ المعنى انه لم تأتنا باليقين فنحن نرجو خلاف ما اتى به لانتفاء اليقين
عما اتى به ولو جزمه او نصبه لفسد معناه لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما
المراد اثباته واما الجائز تمم ذلك في المثال السابق فمشكل لان التحدث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قولهم بان يكون معناه
ما تأتينا في المستقبل فانت تحدثنا الان عوضا عن ذلك ولك ان تستشهد وجه الجواز وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وهو احد وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع
اي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى بن عمر فيموتون عطفا على يقضى واجاز ابن خروف فيه
الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله
في فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على
الفعل وادخاله معه في سلك النفي لان المراد بلا يؤذن لهم نفي الاذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله تعالى لا تعتذروا

اليوم

اليوم فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب
الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع مجيء لا تعتذروا اليوم وذلك على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس
ولا جان وقفوهم انهم مسئولون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تأتينا فتجهل امرنا ويرده ان الفاء غير عاطفة
للسببية ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن فيه في وقت آخر وقد صح الاستئناف بوجه آخر وهو يكون الاعتذار معه منفيا
وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من ان المستأنف قد يكون منفيا على معنى السببية وقد صرح به هنا الاعلم وانه في المعنى
مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بان ذلك في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه
يتسبب عنه الموت جزما ورد عليه ابن الضائع بان النصب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جائز بالاجماع مع انه قد يحصل
الاتيان ولا يحصل التحدث والذي اقول ان مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه م لا تأكل سمكا
وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عن
الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول واباحة للثاني وان المعنى ولك شرب
اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل
السمك وانت تشرب اللبن انتهى وكانه قدّر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف
لقولهم اذ جعلوا الكلام اوجه الاعراب معنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه
من كتاب التسهيل وابن عصفور في كتاب الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر
الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقل
على ان يكون العاقل خبرا لمحذوف ويؤيده وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغي
غزالا عند باب ابن عامر وكحل ماقيك الحسان باثمد واستدل الصفار بهذا البيت وبقوله وقائلة خولان
فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان واقول اما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف

وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا
به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة
قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسئلة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء
وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي ولحيث ثلثة اوجه احدها ان في مقدرة فالعمل لها ويؤيده ان في حرف عبد الله
التصريح بفي وعلى هذا فالواو نائبة مناب عامل واحد الثاني ان انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعهما على تقدير مبتدا اي
هي آيات وعليهما فليست في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضمار ان وفي ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان بعيد
مشكل على مذهب سيبويه قوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها
لان قاصرا عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان
فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها وقد اجيب بالثاني ولانه لما كان الضمير
في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الامور واعلم ان الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه
له ان سال في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الآيات فقال فان قلت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواوات
عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني اذا عطف على اذا المنصوبة باقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم قال
وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب
يخصه ثم اجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء كانت هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي
عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل
اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بالقسم فلا تنزل منزلة الباء التي الخافضة الناصبة انتهى وبعد
جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ في الاية ولحل ابن الحاجب جواب الزمخشري يجعله
قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية وقيل اذا كان احد العاملين حرفا فاضمر كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل

اذا

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر

اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما اظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب
لفظا ورتبة وهو سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق
بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائي ان
المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف نحو بئس
للظالمين بدلا والثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل
من خليلي مهمل والكوفيون يمنعون ذلك فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى
العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو عنده فاعل بهما والثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره
خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا
الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت
قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين
وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان
اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده والرابع ضمير الشان
والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفي يسميه ضمير المجهول وهذا
الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شيء
منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر
فيمن رفع سكران وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة وسكران مبتدا وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة
والاسم في انشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة وارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس فاسم كان مستتر
والثاني انه مفسر لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد

وظننته قائماً عمرو هذا ان سُمع خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجع اليه لانه في نية التقديم ويجوز
ان يكون المرفوع بعد كان اسمها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل
او للمفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه
والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه والخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث
واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن
والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان
المفتوحة المخففة ضمير شأن والاولى ان يعاد على غيره اذا امكن ويؤيده قول سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت
الرؤيا ان تقديره انك وفي كتبت اليه ان لا تفعل انه يجوز على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك والخامس
ان يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا قال ربه فتية دعوت الى ما يورث
المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند واجاز الكوفيون مطابقته
للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع وعندي ان الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك
انه قال في فسواهن سبع سموات الضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء
والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماءة والوجه العربي هو الاول انتهى ويأول على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر
تشبيهه بربه رجلا يأباه والسادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيبويه
وقال ابن كيسان هو جائز بالاجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي
هو نعت والجماعة يأبون نعت الضمير وقوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم وقولهم واما قاموا اخوتك وقمن
نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو
المختار والسابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله

الطوال

الطوال من الكوفيين ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما
وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم
المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها
عبد هند لتفسيره بغير المفعول والثامن ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا
ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه ... والتاسع ضمير الشأن ... اللذين يفرحون بما اتوا الآية في قراءة ابي عمرو فلا يحسبنهم بالغيبة وضم الفعل ان الفعل مسند للذين يفرحون واقعا
على ضميرهم محذوفا والاصل لا يحسبنهم الذين هم يفرحون بمفازة اي لا يحسبن انفسهم الذين يفرحون فائزين وفلا يحسبنهم
توكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بالغيبة ان التقدير ولا يحسبنهم والذين
فاعل ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر وهذا غريب جدا فان هذا المؤخر مقدم الرتبة ووقع له نظير هذا
في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان
فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك انه لو تقدم لفظا لجاز عوده الى ما تأخر لفظا ورتبة اما الاول فانه
منع في قوله تعالى وما عملت من سوء تود كون ما شرطية لان تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون
في نية التقديم فيكون الضمير في بينه عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب لان الضمير الآن عائد على ما تقدم
لفظا ولو قدم تود لتغير التركيب ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التأخير وقد استشعر ورود ذلك
عليه فرق بينهما بما لا معول عليه واما الثاني فانه قال في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ان فاعل بدا
عائد الى السجن المفهوم من ليسجننه شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا والكلام فيه في اربع مسائل الاولى في شروطه وهي ستة وذلك
انه يشترط فيما قبله امران احدهما كونه مبتدأ في الحال او في الاصل نحو واولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون الآية
كنت انت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترن انا اقل منك مالا واجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها
كجاء زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو من قرأ بذلك وقد خرجت على

اللذان يسودانه وينصرانه ان قدر في يكون ضمير لكل فابواه مبتدأ وقوله هما اما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر ابواه ولمّا
فصل والمبدل من ابواه اذا الجئنا ابدال الضمير من الظاهر واللذان خبر ابواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فابواه
اسم يكون وهما مبتدأ او فصل او بدل وعلى الاول فاللذان بالالف وعلى الاخيرين هو بالياء وانما يحتاج الجملة المخبر بها عنه
وهي عشرة احدها الضمير وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران
اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء
بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فناسب بين الجملتين في الفعلية بل بين الحول لان
بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما اغفلوه اعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا ترجيح النصب على
الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا اكرمته للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيدا اضربته واكرمت عمرا
ولا فرق بينهما وقول ابي النجم كله لم اصنع ولو نصب على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة او على المفعولية كان فاسدا معنى
لما بينا في فصل كل وصنعة لان حق كل المتصل بالضمير ان لا تستعمل الا توكيدا او مبتدأ نحو ان الامر كله لله
قرئ بالنصب والرفع وقرأ جماعة افحكم الجاهلية يبغون بالرفع ومجرورا نحو السمن منوان بدرهم اي منه وقول امرأة زوجي
المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذا لم يقل ان الرنب عن ضمير وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان
ذلك منه لابد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام للابتداء ومن موصولة او شرطية او قدرنا اللام موطئة ومن شرطية اما
على الاول فلان الجملة خبر واما على الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره سواء قلنا
انه الخبر او ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح واما على الثالث فلانه لا محل لجواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول ابي
الحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما
ان تكون اللام للابتداء لا للموطئة تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل احدها
ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة

من بعض النسخ المحيي هو منهم

ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير من جملة كأنه
اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة الاشتغال فيجوز
النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا واباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل واذ ابدلت اخاه ونحو
عمرو لم يجز على ما تقرر من الخلاف في عامل البدل فان قدرته بيانا جاز بالاتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا او نصبته
لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد والثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين امنوا
وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤلا ويحتمله ولباس
التقوى ذلك خير وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا
لمانعين وزيد قام ذلك لمانع والحجة عليه في الآية الثالثة ولا حجة في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا او بيانا وجوز
الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف والثالث اعادة المبتدأ
بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال الشاعر لا ارى الموت
يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله
كنية له اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو قوله والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين واجيب
بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
او ضمير محذوف اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة دليله والخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله
فاما الصبر عنها فلا صبر لكما قالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما الثالث فقيل
الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس
ولنا البيت فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شيء والسادس
ان تعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله

ان هؤلاء بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدأ ولكم المحرم عليهما فاطهر حال وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير ماول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين واما الثاني فلان الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم والثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا عليه ان تكون امة هي اربى من امة فقدروا اربى منصوبا ولم يشترط فيما بعده امران كونه خبرا لمبتدأ في الحال او في الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال كما تقدم في خيرا واقل وشرط الذي كمعرفة ان يكون اسما كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدأ وتبع الجرجاني ابو البقاء فاجاز الفصل في ومكر اولئك هو يبور وابن الخباز فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع ال لعارض كافعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد او لذاته كالفعل المضارع انتهى وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك مع المضاف وهو قول السهيلي قال في وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وانه خلق الزوجين الذكر والانثى انما اتى بضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت هذه الافعال لغير الله تعالى كقول نمرود انا احيي وأميت واما الثالث فلم يدعه احد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي بعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل وتمثيله بغلام زيد ويشترط له في نفسه امران احدهما ان يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيدا اياه الفاضل وانت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني ان يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير

ابن الخطفى وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا

فكان قياسه يراني انا مثل ان ترن انا اقل منك فقيل ليس فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا اصيب كان صديقه قد اصيب جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي

يرى مصابي والمصاب مصدر كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة الان جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل من خفت موازينه الاية واجاز واسير بزيد سير بتقدير الصفة اي واحد والاسم لم يفد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وان هو توكيد له او الضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يراني مصابي اذا اصابتني مصيبة انتهى وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويروي وتراه اي يراه نفسه بالخطاب ولا اشكال ح ولا تقدير والمصاب مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال لو انه قال يراه لكان حسنا اي يرى الصديق نفسه مصابا اذا اصيب والمسألة الثانية في فائدته وهي ثلثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ما بعده وقال الفراء يجب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس والمسألة الثالثة فيما يحتمل من الاوجه يحتمل في نحو كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفي نحو انا لنحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الاولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة لا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي وهم ابو البقاء فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانئك لا لنفس شانئك ويحتمل الثلثة في نحو انت انت الفاضل ونحو انك انت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو كان زيدا هو الفاضل البدلية ووهم ابو البقاء فاجاز في نحو تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكسائي قد جيء بك فكنت انت انت الضميران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا قلت انت اياك والضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة مبتدأ لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما

ولسان عيني بحر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق وكذا قالوا والبيت يحتمل لان يكون اصله يحر الماء عنه اي ينكشف وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه والثالث العطف بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء وانما الواو للجمع في المفرد الا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد والخامس شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام والسادس ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى والاصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له والسابع كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشأن والقصة نحو الاصل وازواج الذين والثامن كلاهم مخصوصة محذوف هي وما اضيف اليه على التدريج وتقديرهما اما قبل ايجاد ولجهم بتربص وهو قول الاخفش واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربص ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير الاشياء التي تحتاج الى الرابط وهي احد عشر احدها الجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان اكرمتك هو الخبر وقول ابن عطية في فالحق والحق اقول لاملأن جهنم ان لاملأن خبر الحق الاول فيمن قرأه بالرفع وقوله ان التقدير ان املأ موجود لان تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا ما الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد موجود والحق قسمي كما في لعمرك لافعلن والثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكور نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرأه او مقدر اما مرفوعا كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوبا كقوله وما شيء حميت بمستباح حمية او مجرورا نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات وقرأ الاعمش فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال ويوما شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول سيبويه والثاني ابو الحسن وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي ان الجار حذف اولا ثم حذف

الضمير وقال النحو لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول وهو مما نقل غيره وزعم ابو حيان الاول ان لا يقدر في الآية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوم لا يجزي فابدل يوم الثاني من الاول ثم حذف المضاف ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ان ادعى ان الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ وانما ابنى عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع والثالث الجملة الموصول بها الاسماء ولا يربطها غالبا الا الضمير اما مذكور نحو الذين يؤمنون ونحو وما عملته ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس ونحو ياكل مما تاكلون منه ولما مقدر نحو ايهم اشد ونحو وما عملت ايديهم وفيها ما تشتهي الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة اقوى منه في الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله فيا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع وهو قليل قالوا وتقديره وانت الذي في رحمته وقد كان يمكنهم ان يقدروا وانت الذي في رحمتك لقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل اذ الغائب انت الذي فعل وقولهم فعلت قليل ولكنه مع هذا مقيس واما انت الذي قام زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف ثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه ان يكون من هذا القبيل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط ولما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال والرابع الواقعة حالا ورابطها اما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى والواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم ابو الفتح في الصورة الثانية انه لا بد من تقدير الضمير اي طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشري في الثالثة انها نادرة وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ومنذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله بصف غائص يطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامر ورفيقه بالساحل لا يدري والخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيد اضربه او مررت اخاه او عمرا اخاه او عمرا اخاه اذا قدرت الاخ بيانا فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتدا

وكذا العطف بغير الواو وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدا وتعسا مصدر الفعل يحذف وهو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا اياه وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا للجامي منهم ابو حيان لان اللام تتعلق بمحذوف ولا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية قدرت من اية فكم مبتدا او مفعولا ثانيا مقدرا بعده وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيان للنفي ما ننسخ من اية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجح الى كم وانما هي مفعول ثان مقدم مثل اعشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهامية بهل خاصة ويكون بتجويز ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترطه في غير باب التمييز ويرى انها في رطل زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس الثاني والثالث بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسلونك عن الشهر قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اليه اي منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل الخلف عن الضمير اي ناره وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسام سائم اي يسومه فيه فالهاء في ثويته مفعول مطلق وهي ضمير الثواء لان الجملة صفته والهاء رابطة للصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالبدل وهو حول وزعم ابن سيده انه يجوز ان تكون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة من ضمير الموصوف ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير تنبيه انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا يحتاج الى رابط لذلك والرابع معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه او مقدرا نحو حسن وجها اي منه واختلف في زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل ال خلف عن الضمير وقال الكوفيون في جنات عدن مفتحة لهم الابواب ان جنات مبدلا او بيان والثاني يمنعه البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان في النكرات وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن

عباده بالغيب لو صح تعين البدلية بالاتفاق اذ لا يبين المعرفة بالنكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والتي في الاية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها لان صفة الحسن لانه مذكر وكان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول ما لم يسم فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول اولى لضعف مررت بامرأة حسنة الوجه وعليهما فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها او ابوابها ونابت ال عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري والسابع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير اما مذكورا نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا او منوبا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي منه او الاصل في حجه واما قوله تعالى بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا فقال الزمخشري في الاية الاولى ان الرابط عموم للمتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وانما الجواب في الايتين وفي البيت محذوف وتقديره في الاية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفته والثامن العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قاما وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا واما جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد ولذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك اعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفى طالب للقليل واطلب طالب الملك محذوفا للدليل وليس طالبا للقليل لئلا يلزم فساد المعنى وذلك لان لو يجب نفي قوله ولم اطلب معطوفا على كفاني وح يلزم كونه مثبتا لانه ح داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع

النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وانما الزجاج يقدر مستانفا لا ارتباط بينه وبين كفاني فلا تنازع فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير الواو للحال فانك اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني قلت اجاز ذلك قوم ومنهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه به قول الفارسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى ح لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده ولهذا القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه كما في ضربني وضربت زيدا اذ لا ارتباط بين تبين واعلم على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة وضعف حذف مفعول العامل الثاني اذا اهمل كضربني وضربت زيد حتى ان البصريين لم يجيزوه الا في الضرورة والصواب ان مفعول اطلب الملك محذوفا كما قدمناه وان فاعل تبين ضمير مستتر اما للمصدر اي فلما تبين له تبين كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه او لشيء دل عليه الكلام اي فلما تبين له الامر وما اشكل عليه ونظيره اذا كان غدا فائتني اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من سلامة والحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول الهروي في الذخائر تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب انه حال وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد والصواب انها بدل وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز ايضا كلا لان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئها بدلا نحو جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة فهذا ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم

كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواته انما تؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون الثاني عشر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة وهي احد عشر احدها التعريف نحو غلام زيد والثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر اذا اردت الحال او الاستقبال فان الاصل فيهن ان يعملن النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضارب زيد والضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة توصف النكرة بالمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه وقول ابي كبير فاتت به حوش الفؤاد مبطنا ولا ينصب المعرفة على الحال وقول جرير يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ولا يدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا يفيد الا تخفيفا فقال بل ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين وقال الزمخشري اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي كقولك هو مالك عبده امس اي ملك الامور يوم الدين على حد ونادى اصحاب النار ولهذا قرأ ابو حنيفة ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبد فانه بمنزلة المولى العبد انتهى ملخصا وهو حسن ولكنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال قرأ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك والرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي والخامس تذكير المؤنث كقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده

لعل الشاة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا اريد قرب النسب فصل للفرق واما قوله

ان التذكير لكون التانيث مجازا فما نوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر

لا المضمر ومن الثالث تانيث المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه وقرئ تلتقطه بعض السيارة ويحتمل ان يكون الضمير للسيارة وان الاصل فله عشر

امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مونث وقال طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقال وما حب الديار

شغفن قلبي وانشد سيبويه وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم والى هذا القول يشير ابن حزم الظاهري في

نحت صديقا مثل ما واحد الذي يكون كمن فيه عرب واعجم فان صدري به يرضي وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم

ومراده بما الكناية عن الرجل اي كنفس ما الموصولة وبعمرو الكناية عن المزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط وشرط هذه المسئلة

قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد جاء ولا غلام هند ذهب ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول ابي الفتح في

قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل تنفع لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع الى

المستتر المرفوع الذي هو عائد على الايمان الفاعل وبلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه

لا يجوز الثاني الظرفية نحو نونس كلها كل حين وقولهم انا ابو المنهال بعض الاحيان وقول المتنبي اي يوم سرني بوصال لم ترعني ثلثة بصدود

واي في البيت استفهامية يراد بها النفي لا شرطية لانه لو قيل كان ذلك ان سرني انعكس المعنى لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية

لم ترتبط بالاولى فقد المعنى لانا نقول الربط حاصل بتقدير ها صفة لوصال والرابط محذوف اي لم ترعني بعده ثم حذف فاء وقد اوعلى

او حالا من تاء المخاطب والرابط فاعلها وهي حال مقدرة او معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها اي ما ان سرني غيره فقد انك ترعني

دون ثلثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط الثالث المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون واي مفعول مطلق ينا

ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام ومال سنعلم ليلي اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها اي الاولى والنصب بعدها

لا انها هنا مفعول به كقولك تداينت كذا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر والثاني واجبة الرفع بالابتداء مثلها في لنعلم اي الحزبين احصى

اينا اشد عذابا والرابع وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام اتهم

اكرمت ومن ومجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد ولهذا يشير قول بعض الفضلاء عليك بارباب الصدور فمن غدا

مضافا لارباب الصدور تصدرا واياك ان ترضى بصحابة ناقص فتحط قدرا من علاك وتحقرا رفع ابو من ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا

والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا صفة لكبير

حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض والعاشر الاعراب نحو هذان خمسة عشر زيد فيمن اعربه ولا اكثر البناء والحادي عشر البناء وذلك

ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وقد استدل على ذلك ابو بهما في لقد تقطع وحيل بينهم وبين ما يشتهون وما

ذلك قال الاخفش وحوله واجيب عن الاول بان فاعل ضمير المصدر اي وحيل هو اي الحول كما في قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل

يسؤك وان يكشف غرامك تدرب اي ويعتل هو اي الاعتلال ولا بد عندي من تقدير وطيل مد لولا عليها بالمذكور وتكون حالا

الضمير لتقييدها فيفيد مالم يفده الفعل وعن الثاني بانه على حذف الموصوف اي ومنا فريق دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق

ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى

مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع بينكم او الى الوصل اي لقد تقطع الوصل لان ومانرى معكم شفعاء كم يدل على التهاجر وهو

عدم التواصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه ويؤيد التاويل قوله انهم بابي النجوم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان

فتح بين مع اضافته المعرب ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقراءة بعض السلف ان يصيبكم مثل ما اصاب

بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم

وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق واصله حاقق فقصر كما قيل بر وبار وثم وتام وان فيه ضمير مستتر ومثل

منه وان ما في يصيبكم ضمير تعالى لتقدمه في وما توفيقي الا بالله ومثل مصدر واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة ومنها قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير فاعل يمنع وقد جاء مفتوحا ولا يأتي فيه بحث ابن مالك لان قولهم غير ان

ليس بمعربي ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن واما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه مبني فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل

بذلك والباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو من خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرأن بجر يوم وفتحه والثالث ان يكون

زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع او بناء عارضا كقوله

لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان

المضاف فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم وقراءة غيرابي عمرو

وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على

الكرام قليل واني لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان تقال بخيل روي بالفتح ويوجد ان ابن الخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن

النصب في قول الشاعر اتلي اليت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع مقالة ان قد قلت سوف اناله وذلك من تلقاء مثلك رائع فقال

ولا نصحب الاردى فتردى مع الردى فقيل له الجواب فقال ابن الابرش قد اجاب بذلك الصنف الجامع لكنه اتى به البناء وهو مفتوح لا منصوب

الرفع بلا من انك لمتني وقد روي بالرفع وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو كفتح البناء في نحو غلامك وفرسه ونحو

مما لا قائل به وقد صح ان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها فما ظنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء او باضمار اعني او على

وفي البيت اشكال لو سئل السائل عنه لكان اولى وهو انما مقالة الحال قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه

ان الاصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمتني او خبر لمحذوف وقد يكون الثاني انما قال مقالة

باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتخفيفها فاضطروا الى حذف التنوين ويروي مرة وهو مصدر المتني المذكور او الحوي

محذوفة الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا وهي عشرون احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما

مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدي قاصرا اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه

وسمع رحبتكم الطاء ان بشرا طلع اليمن ولا مالث لهما ووجهها انهما ضمنا معنى وسع وبلغ والثاني والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل

بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي والرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد

كونه على افعلل كاقشعر واشمأز والسادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والسابع كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم

احرنجم والثامن كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان يقاد والتاسع كونه على افعنلى كاحونبى الديك اذا

وشذ قوله قد جعل النعاس يغرنديني اطرده عني ويسرنديني ولا ثالث لهما ويغرنديني بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني ومعناه

والعاشر كونه على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقولهم ان البغاث بارضنا يستنسر والحادي عشر كونه على وزن انفعل

نحو انطلق وانكسر والثاني عشر كونه مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت قد مضى عدا فعل

قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول اضاعت الحسنا فضاع وعلمته فتعلم

وثلمته فتثلم واصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام وزعم الشابرني ان الفعل ومطاوعه

قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي

لواحد نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب

المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة انما حقيقته المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك

والثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن والرابع عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى

ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملأ الاعلى وقولهم

سمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون ويتحدثوا وبارك ولا يصغون

واستجاب ويعيب او يفسد والسادسة البناء ان تدل على سجية كلؤم وجبن او على عرض كفرح وبطر واشر وحزن وكسل او

نظافة كطهر ووضؤ او دنس كنجس ورجس وجنب او على لون كاحمر وخضر وادم واحمار واسواد او حلية كدعج وكحل

وشنب وسمن وهزل تنبيه في فصيح ثعلب في باب المشدد فلا شعهد صنعته قال ابن درستويه ولا يجوز عنده شعا

لانه لا يكون عند اصحابنا من اثنين ولا يكون متعديا ويرده قوله تجاوزت احراسا عليها ومعشرا واجاز الخليل شعا

وهو قليل وسال الحكم بن قنبر ابا زيد عنها فشعها وسال يونس فاجازها فجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب فشلوا

فاشتعوا من شعاهد فقال يونس يا ابا زيد كم من علم استفدناه كنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال

ابي ذويب بينا تعانقه الكماة وروعه يوما اتيح له جرئ سلفع ان من رواه بجر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رده

بانه ان كان قبل دخول الفاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم
وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو الا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقته
انتهى وانما ذكر ابن الصيدا ان تفاعل لا يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يحقق الرد برواية الجوز ولا بمعنى
الامور التي يتعدى بها فعل القاصر وهي سبعة احدها همزة افعل نحو اذهبتم طيباتكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين والله انبتكم
من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا
واعطيته دينارا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلثة الا في راى وعلم وزعم الاخفش في اخواتهما الثلثة القلبية
نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي
في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه والثاني الف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته والثالث
صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم والرابع صوغه على استفعل للطلب
او النسبة الى شيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب
واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على اصله لم يحز فيه ذلك وهذا
قول ابن الطراوة وابن عصفور واما قول الاكثر ان استغفر من باب اختار فمردود والخامس تضعيف العين تقول في فرح زيد
فرحته ومنه قد افلح من زكاها وهو الذي يسيركم وزعم ابو علي ان التضعيف في هذا الباب لغة للتعدية كقولهم سرت زيدا وقوله
فاول راض سنة من يسيرها وفيه نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته فانه في البيت على اسقاط الباء
توسعا وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التورية والانجيل
من قبل هدى للناس وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا فقال لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة جيء بنزل في الاول
وانزل في الثاني وانما قال هو في خطبة الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظوما ونزله بحسب المصالح منجما لانه اراد
بالاول انزال القرآن من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة القدر وفي قوله تعالى

تنزيله
شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ولما قول القفال ان المعنى الذي انزل في وجوب صومه او الذي انزل في شانه فكلام لا يلتفت اليه وبالثاني
من السماء الدنيا الى رسول الله نجوما في ثلث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة
فقرن نزل بالجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون
في اياتنا الاية وهي اية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع
لاثنين وزعم الحريري انه يجوز في علم المتعدية لاثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه
سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والسادس التضمين ولذلك عدي رحب وطلع الى مفعول واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ
وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن او اهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل الى اكثر من درجة
ولذلك عدي الوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك في قولهم لا الوك نصحا ولا الوك جهدا لما ضمن معنى لا امنعك
ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا وعدي اخبر وخبر وحدث وانبا ونبا الى ثلثة لما ضمنت معنى اعلم واري بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها
والى الاخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم نبئوني بعلم والسابع اسقاط الجار توسعا نحو ولا تواعدوهن سرا اي على سر
اعجلتم امر ربكم اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه مختص بالمكان الذي يرصد
فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما
الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ويطرد حذف الجار قياسا مع ان وان واهمل النحو
هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني وايضا كونها تعليلية
مضمرة بعدها ولا يجوز مع كي الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها قال الله تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات
ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي بان لهم وبانه وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن ان بحلاف في ذلك بين المفسرين
ومما يحتملهما قوله ويرغب ان يبني المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالائم انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح وان عكس
فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل واكثر النحويين

حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر
لكان قولا قويا وله نظائر قولهم لاه ابوك ولما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب
فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون
لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه امتكم ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها الا
انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه روي بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله
لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم
ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة العين تقول كسي زيد بوزن فرح فيكون قاصرا
وقد يعرين ان كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف فاذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله وارکب
في الروع خيفانة كسا وجهها سعف منتشر او بمعنى اعطى كسوة وهو الغالب فتعدى لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك
عينه بكسر الشين قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها متعد وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم
وثلمه فثلم ومنه كسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن حذف المفعول الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض
على المعرب من جهتها وهي عشرة الجهة الاولى ان يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك واول واجب
على المعرب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا او مركبا ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور على القول بانها من المتشابه الذي استاثر الله بعلمه
ولقد حكى لي بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذه بيت المفصل لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم فقال نعم حرف جواب
ثم طلب محل الشاهد في البيت فلم يهتد فظهر لي حسن لغز كنانة في نعم الحوا وهي نعم بكسر العين وانما نعم هنا واحد الانعام وهو
لمحذوف اي هذه نعم وهو محل الشاهد وسالني ابو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بحقلد من قول زهير تقي نقي لم يكثر
غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد فقلت حتى اعرف ما الحقلد فنظرناه فاذا هو السيء الخلق فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى
ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك فقال اخر ونحو ما الكلالة فقال الورثة اذا لم يكن فيهم اب فما علا ولا ابن فما سفل فقلت فهي

اذا توجيه قوله ان يكون الاصل وان كان رجل يورثه كلالة ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جيء بكلالة تمييزا
ولقد اصاب هذا النحوي في سؤاله واخطا في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لاجله وتراجع
عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يجوز في كلامهم مثل ضرب اخوك رجلا واما قراءة من قرا يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال بفتح الباء فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها وكانوا هذا المعرب كلالة تمييزا
قول بعضهم في هذا البيت يبسط للاضياف وجها رحبا بسط ذراعيه لعظم كلبا ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جيء بالمصدر واسند
المفعول فرفع ثم اضيف اليه ثم جيء بالفاعل تمييزا والصواب في الاية ان كلالة بتقدير مضاف اي ذا كلالة وهو اما حال من ضمير يورث فكان
ناقصة ويورث خبر او تامة فيورث صفة واما خبر فيورث صفة ومن فسر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدا ولا والدا فهي ايضا حال او خبر
ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله واما البيت فتخريجه على القلب واصله كما بسط ذراعيه كلب ثم
جيء بالمصدر واضيف الى الفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل وها انا مورد بعون الله امثلة بنى فيها
على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيه الوهم بهذا السبب وسترى ذلك
معينا فاحدها قوله تعالى اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل
على ان نترك وذلك باطل لانه لم يامرهم ان يفعلوا في اموالهم ما يشاؤن وانما هو عطف على ما فهو معمول الترك والمعنى ان نترك
نعم من قرا تفعل ونشاء بالتاء بالخطاب فالعطف على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما حرف
العطف ونظير هذا سواء ان يتوهم في قوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء ان الفعلين متعاطفين يرى فعلين
مضارعين منصوبين وقد بينت في فصل لما ان ذلك خطا وان ادع منصوب بلن واشهد معطوفا على القتال والثاني قوله تعالى واني
خفت الموالي من ورائي فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي
خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم او بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كائنين من ورائي او فعل الموالي
من ورائي واما من قرا خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور والثالث قوله تعالى ولا تساموا

ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اي مستقرا
في الذمة الى اجله ونظيره قوله تعالى فاماته الله مائة عام فان المتبادر انتصاب مائة باماته وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي
لان الاماتة سلب الحيوة وهي لا تمتد والصواب ان يضمن اماته معنى البثه فكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام وح تتعلق
به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث لا معنى الاماتة لانها كالاماتة في عدم الامتداد فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه
من معناه الوضعي ويصير هذه التعليق بمنزلته في قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة وفائدة التضمين ان
بكلمة واحدة على معنى كلمتين بذلك وعلى ذلك اسماء الشرط والاستفهام ونظيره ايضا قوله ع كل مولود يولد على الفطرة فالصواب
تعلقها بما تعلقت به على وان على متعلقه بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل والرابع قول الشاعر تركتنا
لوحا ولو شئت جادنا بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعلق بعيد الكرى بجادنا والصواب تعلقه بما في ثلج من معنى بارد
اذ المراد وصفها بان ريقها يوجد عقيب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لانه يتمنى ان يجود له به بعيد الكرى دون
ما عداه من الاوقات واللوح بفتح اللام العطش والخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري اي
فلما بلغ ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد السعي ولا بالسعي لان
صلة المصدر لا يتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي
فقيل مع من فقيل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه اي انه لم تستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق والسادس قوله تعالى الله اعلم
حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان
المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وح فلا ينتصب باعلم الا على قول بعضهم ...
والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم والسابع قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى
بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذ واما ان فسر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير
مضاف اي الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الا في باب ظن نحو ان راه استغنى فلا تحسبنهم بمفازة

فيمن

فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف في نحو وهزي اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك امسك عليك زوجك
وقوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها وقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته قوله حجراته بفتحتين اي نواحيه
وقول ابن عصفور ان عن وعلى اسمان في ذلك كما في قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
للمحذور المذكور وهم لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتأتيان هنا ولان ذلك لا يتأتى مع الى لانها لا تكون
اسما والثامن قوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء لمجاورته له ويفسده انهم متى ظنهم ظان
اغنياء من تعففهم علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هي متعلقة بيحسب وهي للتعليل والتاسع قوله تعالى الم تر الى
الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر تعلق اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمه او نظره اليهم في ذلك
الوقت وانما العامل مضاف محذوف اي الى قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم والعاشر قوله تعالى فمن شرب منه
فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة
بيده ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم ابو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما
سهل الفصل بالجملة الثانية انها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر ان الشارب ليس منه اقتضى مفهومه ان من لم يطعمه منه
فكان الفصل به كلا فصل والحادي عشر قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رده
بعضهم بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول الى المرافق لان اليد شاملة لرؤوس الانامل والمناكب فما بينهما والصواب
تعلق الى باسقطوا محذوفا ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على انه ليس
من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب ان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل في الاسقاط
بقي داخلا في المأمور بغسله وزعم بعضهم ان الايدي في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل اية السرقة وانه قد صح الخبر بالاقتصار
في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدي في اية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا
ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا اي ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف والثاني عشر

قول ابن دريد ان امرأ القيس جرى الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذا لكان
الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص
منصوب على الحال اي طالبا الى مدى ونظيره قوله وصف الحاج سوى التي فضلها رب العلى لما دحا تربتها على البنى فان
قوله على البنى متعلق بابعد الفعلين وهو فضل لا باقربهما وهو دحا بمعنى بسط لفساد المعنى والثالث عشر
ما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا
كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على الف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم وانما
قيما حال اما من اسم محذوف هو وعامله اي انزله قيما او من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول ومعترضة على الثاني
قالوا ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى
عبده وجملة النفي وقيما حالان من الكتاب على ان الحال تتعدد وقياس قول الفارسي في الخبر انه لا يتعدد مختلفا بالافراد
والجملة ان يكون الحال كذلك لانه قد صح ذلك في النعت نحو وهذا ذكر مبارك انزلناه بل قد ثبت في الحال في نحو لا
تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا لان الحال بالخبر اشبه ومن ثم اختلف في تعددها واتفق على
تعدد النعت واما جنبا فعطف على الحال لا حال وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا ابو من هو والرابع عشر
قول بعضهم في احوى انه صفة لغثاء وهذا انما يصح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف و
اليبس واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان فجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا
وانما الوجه ان يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل والخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شيء فاخرجنا
منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من اعناب فيمن رفع جنات انه عطف على
قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير وهناك جنات او ولهم جنات
ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكاس من معين اي ولهم حور واما قراءة السبعة وجنات

بالنصب

بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء وهو من باب وملائكته وجبريل وميكال والسادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى من استطاع
اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر ويرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف
مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول
شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن رواه برفع
افواه والحق جواز ذلك في النثر الا انه قليل ودليل جوازه هذا البيت فانه روي بالرفع مع التمكن من النصب
وهي الرواية الاخرى وذلك على ان القواقيز الفاعل والافواه مفعول وصح الوجهان لان كلا منهما قارع ومقروع
ومن مجيئه في النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يتأتى فيه ذلك الاشكال لانه ليس فيه ذكر الوجوب على
الناس والمشهور في من في الاية انها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخبرها
محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهما فالعموم مخصوص اما بالبدل واما بالجملة والسابع عشر
قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوأة اخي ان انتصاب فاواري في جواب
الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز وانما انتصابه بالعطف على اكون ومن هنا امتنع
نصب تصبح في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن
رؤيته انزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل انما لم ينتصب لان الم تر في معنى قد رأيت اي انه استفهام تقرير مثل الم نشرح
وقيل النصب جائز كما في قوله افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تاويل نصبح
ما اصبحت والصواب القول الاول وليس الم تر مثل افلم يسيروا لما بيناه والثامن عشر قول بعضهم في فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله
قربانا الهة ان الاصل اتخذوهم قربانا وان الضمير وقربانا مفعولان والهة بدل من قربانا ولم يبين وجه فساد كما انك
المعنى ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا
اذا قلنا تتخذ فلانا معلما دوني كنت امرا له ان يتخذك معلما دونه والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره

والتاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أو جاءوكم حصرت صدورهم إن حصرت صدورهم جملة دعاء ورده الفارسي بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولكن يجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا البتة

والعشرون قول أبي الحسن في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين فيمن نون مائة إنه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلث ومجرورا بدلا من مائة والثاني مردود فإنه إذا أقيم مقام مائة فسد المعنى

والحادي والعشرون قول المبرد في لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا إن اسم الله تعالى بدل من آلهة ويرده أن البدل يجب له في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم أما الأول فلأن الاستثناء إخراج وما قام أحد إلا زيد بإخراج زيد وأما الثاني فلأنه كلما صدق ما قام أحد إلا زيد صدق قام زيد واسم الله تعالى هنا ليس مستثنى ولا موجبا له الحكم وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا إن اقتضى أنه لو كان معهم جمع فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وإن كان معنى صحيحا إلا أن المراد إنما هو أن زيدا وحده كاف فإن قيل لا نسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين لأنهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح أن يقول لو كان فيهما من أحد ولو جاءني ديار فأكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع

والثاني والعشرون قول أبي الحسن الأخفش في كلمته فاه إلى في إن انتصاب فاه على إسقاط الخافض أي من فيه ورده المبرد فقال إنما يتكلم الإنسان من في نفسه لا من غيره وقد يكون أبو الحسن إنما أراد أن ذلك كلمني فاه إلى في أو قال فحذف ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس فلنعدل إلى مثال غير هذا حكي عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم إن الصواب رجل بالرفع خبر إن وعلى هذا الإعراب يفسد المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب رويت عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على أن يقرأه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فأجابه بأن الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آية من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ثم قدر أن غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة

فلما

فلما حضر أوجب النصب وشرحه بأن مصابكم بمعنى إصابتكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر وهو لا يتم المعنى بدونه قال فأخذ اليزيدي في معارضتي فقلت له كقولك إن ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم أمر له بألف دينار ورده مكرما فقال المبرد تركنا لله مائة فعوضنا ألفا

والجهة الثانية أن يراعي المعرب معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك أحدها قول بعضهم في وثمود فما أبقى إن ثمودا مفعول مقدم وهذا ممتنع لأن لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإنما هو معطوف على عادا أو هو بتقدير وأهلك ثمودا وإنما جاء ونحن عن فضلك ما استغنينا لأنه شعر مع أن المعمول ظرف وأما قراءة عمرو بن فائد ومن شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من الشر بتقدير مضاف أي ومن شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الأول

والثاني قول بعضهم في قوله تعالى إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون إن إذ ظرف للمقت الأول أو الثاني وكلاهما ممنوع أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لأنهم لم يمقتوا أنفسهم في ذلك الوقت وإنما وقع في الآخرة ونظيره قول من زعم في يوم تجد أنه ظرف ليحذركم حكاه مكي قال وفيه نظر والصواب الجزم بأنه خطأ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما في وأنذرهم يوم الآزفة لأن يحذر قد استوفى مفعوليه وإنما هو بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا وأما امتناع تعليقه بالأول وهو رأي جماعة منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي ولهذا قالوا في قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي عذاة أمره وهو ضامز إن الباء متعلقة بقضاءه لا بوقوف ولا بينتظرن لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبي ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره أن أمره معمول لقضى محذوفا لوجود ما يعمل ونظير ما لزم هنا ما لزمه إذ علق يوم تبلى السرائر بالرجع من قوله تعالى إنه على رجعه لقادر وإذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات فإن في الأول الفصل بخبر إن وهو لقادر وفي الثاني الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فإن قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام إن المسجد عطف على سبيل الله فإنه من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه

إن الظرف والثالث متعلقه محذوف أي مقتكم إذ تدعون وصوموا أياما ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب بقادر لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره في التعليق قوله تعالى يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين الأمر عن أن اليوم لو علق ببشرى لم يجز من وجهين الأول أنه مصدر والثاني أنه اسم للا وأما الأبيات يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف في جواز تقديم خبر ليس عليها والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ومن أمثلة ذلك قول المتنبي وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه الباء بوفاء وكما في الكاف خبر عن اسم لم يتم وقول الشاعر لسنا كمن جعلت إياد دارها تكريت تمنع حبها أن يحصدا عن من قرأ معمول لجعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها بأن تمنع بمحذوف أي جعلت وفيما معنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتما به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يسليني إذا كان بدمع ساجم أي هامل كالربع إنما يكون أشجى على الحزن إذا كان دارسا

والثالث تعليق جماعة الظرف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله ومن قوله لا تثريب عليكم ومن قوله لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لأن اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين وقد مضى

والرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم بمحذوف أي كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لأن خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولهذا لحن المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا

والخامس قول بعضهم في ومن ذريتنا أمة مسلمة لك إن الظرف كان صفة لأمة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وأبو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به ومثله قول أبي حيان في فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا إن أشد حال كان في الأصل صفة لذكرا

والسادس قول الحوفي إن الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده أن الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية في قاتلهم الله أنى يؤفكون إن أنى ظرف لقاتلهم وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها والصواب تعلقهما بما بعدهما حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح في العربية وقول بعضهم ملعونين أينما ثقفوا أخذوا

إن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا ويرده أن الشرط له الصدر والصواب أنه منصوب على الذم وأما قول أبي البقاء إنه حال من فاعل يجاورونك فمردود لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان وقول آخر في وكانوا فيه من الزاهدين إن فيه متعلق بزاهدين وهذا ممتنع إذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب تعلقها بأعني محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين وأما إن قدرت أل للتعريف فواضح

والسابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب أبعد بعدت بياضا لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظلم إن من متعلقة بأسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الألوان والصحيح أن من الظلم صفة لأسود أي أسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا بأحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والأكبد من دم إما أي أحمر من أجل التباسه بالدم أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه صار دما

والثامن قول بعضهم في سقيا لك إن اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا إياك فإن سقيا يتعدى بنفسه فإن قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم قلنا لام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع في والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال لأن لهم ليس متعلقا بالمصدر

والتاسع قول الزمخشري في ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله إنه من اللف والنشر وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح الكلام وزعم عصري في تفسير له في سورة البقرة وآل عمران في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت أن حذر متعلق بيجعلون أو بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي الثاني أيضا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم عطفه من غير عاطف إذ كان حذر الموت مفعولا له وقد أجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له مقيدا بالأول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ والصواب أن يحمل على أن المنام في الزمانين والابتغاء فيهما

والعاشر قول بعضهم في وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر إن هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم تدخل

فقليلا ما يؤمنون إن ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر والحادي عشر قول بعضهم في

الباء في الخبر ونظيره قول الحوفي في حديث بدء الوحي ما أنا بقارئ إن ما استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك

والثاني عشر قول الزمخشري في أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بأن سيبويه وغيره

من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم إن فعلت ولا تقول أنت ظالم إن تفعل

إلا في الشعر وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول إنه يقال آتيك إن تأتني فنقله في كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا

على الحذف بل على أن المتقدم هو الجواب والمتقدم وهو خطأ عند أصحابنا لأن الشرط له الصدر والثالث عشر قول بعضهم

في بالأخسرين أعمالا إن أعمالا مفعول به ويرده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كنقيضه ربح ووافقه الصفار مستدلا بقوله

تعالى كرة خاسرة إذ المعنى أنها خسرت شيئا وكلاهما ساهٍ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ولأن خسر متعد ففي

التنزيل الذين خسروا أنفسهم خسر الدنيا والآخرة وأما خاسرة فكأنه على النسب أي ذات خسر وربح أيضا متعدٍ

يقال ربح دينارا وقال سيبويه أعمالا مشبهة بالمفعول به ويرده أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لأنه لا يلحقه علامات

الفروع إلا بشرط والصواب أنها تمييز والجهة الثالثة أن يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة فلنذكر

منه أمثلة أحدها قول أبي عبيدة في كما أخرجك ربك من بيتك بالحق إن الكاف حرف قسم وإن المعنى الأنفال لله والرسول

والذي أخرجك وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو أن قائلا قال كالله

لأفعلن لاستحق أن يبصق في وجهه ويبطل هذه المقالة أربعة أمور أحدها أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم وإطلاق

ما على الله سبحانه وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع ووصله

بأول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو والسماء وما بناها وعنه أنه قال الجواب

يجادلونك ويرده عدم توكيده وفي الآية أقوال أخر ثانيها أن الكاف مبتدأ وخبره فاتقوا الله ويفسده اقترانه

بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما وثالثها أنها نعت مصدر محذوف أي يجادلونك في الحق الذي هو

إخراجك من بيتك جدالا مثل جدال إخراجك وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه ورابعها وهو أقرب مما قبله أنه

مصدر أي ولكن التقدير قل الأنفال لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك

وهم كارهون وخامسها وهو أقرب من الرابع أنه نعت لحقا أي أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك والذي

سهل هذا تقاربهما ووصف الإخراج بالحق في الآية وسادسها وهو أقرب من الخامس أنها خبر لمحذوف أي هذه الحال

كحال إخراجك أي أن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك للحرب وفي هذه

الآية أقوال أخر منتشرة والمثال الثاني قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ إن البقر تشابهت بتشديد التاء إن

العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي وأنشد تتقطعت بي دونك الأسباب ولا حقيقة لهذا البيت

ولا لهذه القاعدة وإنما أصل القراءة إن البقرة بتاء الوحدة ثم أدغمت في تاء تشابهت فهو إدغام من كلمتين

والثالث قول بعضهم في وما لنا ألا نقاتل إن الأصل وما لنا وأن لا نقاتل أي ما لنا وترك القتال كما تقول

مالك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه والرابع قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع

وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة إن الذي وأن المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية

كقوله أتفرح أكباد المحبين كالذي أرى كبدي من حب مية تفرح وتقع أن بمعنى الذي كقولهم زيد أعقل من

أن يكذب أي من الذي يكذب انتهى فأما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه

ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا وأما عكسه فلا أعرف

قائلا به والذي جرأه عليه إشكال هذا الكلام فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر

هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لإشكالها وظهر لي في توجيهها أحدهما أن يكون في الكلام

تأويل على تأويل فتؤول أن والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول إلى المعنى الذي أراده ولكن

بوجه يقبله العلماء ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى إن التقدير ما كان افتراء

ومعنى هذا ما كان مفترى وقال أبو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا إن المعنى يعودون للقول

والقول في تأويل المقول أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لجمهور العلماء أن العود الموجب للكفارة العود

لا إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه إذ لا أنت فضلت امرأ

ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص والتوجيه الثاني أن أعقل ضمن معنى أبعد فالمعنى زيد أبعد الناس من الكذب

لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوصفي والمفضل عليه

متروك أبدا مع أفعل هذا لقصد التعميم ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب

والجهة الرابعة أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر وإن

ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل وتدريب الطالب فحسن إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن تخرج إلا على ما يغلب على الظن

فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد وسأضرب

لك أمثلة مما خرجوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها أحدها قول الزجاج في وقيله إنه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى

محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى إن الذين كفروا بالذكر إن خبره أولئك ينادون

من مكان بعيد وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقرآن ذي الذكر إن جوابه إن ذلك لحق وقول

بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب إنه عطف على ووهبنا له إسحق وقول الزمخشري في وكل أمر مستقر فيمن جر مستقرا إنه

عطف على الساعة في اقتربت الساعة وأبعد منه قوله في وفي موسى إذ أرسلناه إنه عطف على وفي الأرض آيات وأبعد من هذا

قوله في فاستفتهم ألربك البنات إنه عطف على فاستفتهم أهم أشد خلقا فإن هو معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت

بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله فأما وقيله فيمن خفض فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري وأما

من نصب فقيل عطف على سرهم أو على معمول محذوف معمول ليكتبون أو يعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق أو أنه

مصدر لقال محذوفا أو نصب على إسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري وأما إن الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من

الذين في إن الذين يلحدون والخبر لا يخفون علينا واختاره الزمخشري وقيل مبتدأ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في

تعيينه فقيل هو ما يقال لك أي في شأنهم وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل أي لا يأتيه منهم وهو بعيد

لأن الظاهر أن لا يأتيه من جملة خبر إنه وأما ص والقرآن الآية فقيل الجواب محذوف أي إنه لمعجز بدليل الثناء عليه بقوله

ذي الذكر أو إنك لمن المرسلين بدليل وعجبوا أن جاءهم منذر منهم أو ما الأمر كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر

كذاب وقيل مذكور فقال الأخفش إن كل إلا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لأن معناه صدق الله ويرده أن الجواب

لا يتقدم فإن أريد أنه دليل الجواب فقريب وقيل كم أهلكنا الآية وحذفت اللام للطول وأما ثم آتينا فعطف على ذلكم

وصاكم به وثم لترتيب الإخبار لا لترتيب الزمان أي ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب وأما فكل أمر مستقر فمبتدأ حذف

خبره أي وكل أمر مستقر عند الله واقع أو ذكر وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض

حمل على المجاور في الخبر وأما وفي موسى فعطف على فيها من وتركنا فيها آية والثاني قول بعضهم في فلا جناح عليه أن

يطوف بهما إن الوقف على فلا جناح وإن ما بعده إغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة ويرده أن إغراء

الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يهدده عليه رجلا ليسني أي ليلزم رجل غيري والذي فسرت به عائشة

خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير في ذلك مسطورة في صحيح البخاري ثم الإيجاب لا يتوقف على كون عليه إغراء بل

على يقتضي ذلك مطلقا وأما قول بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا إن الوقف قبل عليكم

فحسن وبه يتخلص من إشكال ظاهر الآية محوج إلى التأويل والثالث قول بعضهم في إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت

إن أهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وإنما الأكثر أن يقع

بعد ضمير المتكلم كالحديث نحن معاشر الأنبياء لا نورث والصواب أنه منادى والرابع قول الزمخشري في فلا تجعلوا لله أندادا

إنه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجي أعني لعلكم تتقون على حد النصب في قراءة حفص فأطلع وهذا لا يجيزه

بصري ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو ابن لي صرحا وإما على العطف على الأسباب على حد قوله ولبس عباءة

وتقر عيني أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو أن أبلغ على حد قوله ولا سابق شيئا ثم إن ثبت أن جواب الترجي منصوب كجواب

التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا التخريجه قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
على ان الاستثناء منقطع وانه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها ونظر هذا على العكس قول
الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة
على النصب في مثل ما قام احد الا زيدا كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل ما فيها احد الا حمار وانما اتى
الجماعة على فصيح الوجهين الا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان اكثرهم قرأ به في ما فعلوه
الا قليل منهم وانه لم يقرأ احد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم
قرأ به في وما لهم به من علم الا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظر حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن
فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زائدة وانفسهن توكيد للنون وانما
لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم
والخامس قول بعضهم في ليحسنوا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب
او المخاطب كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا والسادس قول الزمخشري في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي
احسن بالرفع ان اصله احسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوهم احدا ضرارا
واجماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم والاولى قول الجماعة
بتقدير مبتدأ اي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والاتفاق على انه قياس مع اي كقوله
فسلم على ايهم افضل واما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة ان الاصل ان يتموا بالجمع حملا على
معنى من مثل ومنهم من يستمعون اليك ولكن اظهر منه قول الجماعة انه جاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية
والسابع قول بعضهم في قوله تعالى ويشفع الابتر كم كيدهم شيئا فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها انه على حد قوله انك ان
يصرع اخوك تصرع وخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة

في قولك لم يرد ولم يرد وقوله تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا للاسم الفعل فان
اسينا فالضمة اعراب بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله تعالى
وما عملت من سوء تود لا يجوز ان يكون ما شرطية لرفع تود هذا مع تصريحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم
ولكنه لما راى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه يوضح لك هذا انه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل
الشرط مضارعا في ذلك على تاويله بالماضي فقال في اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء ويجوز
ان يقال انه محمول على ما يقع موقعه وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين وقد
يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذا الموضع متناقضا والصواب ما بينت لك فان قلت ويجوز ان يتصل بقوله ولا تظلمون
انتهى وقد مضى رده والثامن قول ابن حبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدأ ونعم حال والصواب ان الحمد لله مبتدأ وخبر وبسم الله
على ما تقدم اعرابها والتاسع قول بعضهم ان اصل بسم كسر السين او ضمها على لغة من قال سم او سم ثم سكنت السين لئلا تتوالى
كسرات ولئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون اصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسما
الوصل والعاشر قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما
وممن جوز ذلك ابن عطية ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول المؤذن الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل
بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسر وحفظا لتفخيم اللام كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت
وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب ان كسرة الميم اعرابية وان حركة الراء ضمة اعراب وليس لهم الوصل بنية الوقف في الدرج
فنقل حركتها والحادي عشر قول جماعة في قوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين
والمعنى علمت ضعفاء الجن ان لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما
والاولى ان تبين بمعنى وضح وان وصلتها بدل اشتمال من الجن اي وضح للناس ان الجن لو كانوا الخ والثاني عشر قول بعضهم في
عينا فيها تسمى ان الوقف هنا اي عينا مسماة معروفة وان سل سبيلا جملة امرية اي اسال الطريقة موصلة اليها وهذا

في البعد قول الخوانه علم مركب كتابط شرا والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما ان السلسال مبالغة في السلس
ثم يحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تانيثه كما تقول هذه واسط بالصرف
وبعد ان يقال صرف للتناسب كقوارير الاتفاقهم على صرفه والثالث عشر قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن عينيك
الى ما متعنا به ازواجا منهم زهرة الحيوة الدنيا ان زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم او اتيناهم ودليل ذكر التمتع او
بتقدير اذم لان المقام يقتضيه او بتقدير اعني بيانا لما او للضمير او بدل من ازواجا اما بتقدير ذوي زهرة او على انهم
جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل
من ما ورد بان لنفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته
وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل في المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة
من العائد وبعضهم يمنعه بناء على ان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد مر ان الزمخشري
منع في ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من الهاء في امرتني به ورددناه عليه ولو لزم اعطاء منوي الطرح حكم المطروح
لزم اعطاء منوي التاخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه والاجماع على
جوازه تنبيه وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي
المؤمنين فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعفان اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع ان المفعول موجود
وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا
تدغم وقد زعم قوم انها ادغمت فيها قليلا وان منها اترج واجاصة واجانة وقيل مضارع واصله ننجي بفتح ثانيه
وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبأت ونقبت ونزلت فنحوهن اذا
ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا في نادر كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا والجهة الخامسة ان يترك بعض
ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها باب

المبتدا مسألة يجوز في الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلثة اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها
ويختص بلغة تميم والتوكيد مسألة يجوز في الاسم المفتتح به من قولك هذا الكرمته الابتداء والمفعولية ومثله كم رجل الفيته
ومن اكرمته لكن فيهما يقدر الفعل مؤخرا ومثلهما رب رجل صالح لقيته مسألة يجوز في المرفوع في افي الله شك وما في الدار
زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله الاسم التالي للوصف في نحو زيد قائم ابوه واقائم
زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل في الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب من السماء فيه
ظلمات لان الاصل في الصفة الافراد فان قلت اقائم انت فكذلك عند البصريين واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية ووافقهم
ابن الحاجب ووهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام انا والجواب
انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب
الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل وان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر
بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما
فان القول بان الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الاية مؤد الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى
الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون
ما حجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا مسألة يجوز في نحو
من قولك زيد ضرب في الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المستتر في ضرب وان يكون
نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا عن الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه
شاذا ردئا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما والاوجه الثلثة في
قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون فيمن قرأ قتل وان قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل يعني لان التكثير لا ينصرف الى الواحد
وليس نبي لان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كاين وانما افرد الضمير بحسب لفظها مسألة زيد نعم الرجل يتعين في زيد

للعهد

لا ابتدا ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم واعادة المبتدأ بمعناه على الخلاف في الالف واللام للجنس ام

وقيل يجوز ايضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون

مبتدأ حذف خبره اي زيد الممدوح بانه لم يبد شئ منه مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل

ان يكون مبتدأ مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن عصفور ان يجئ فيه وجه ثالث

وهو ان يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح بانه لم يبد شئ منه ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم

بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله وحبذا نفحات

يمانية ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل ان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر او بالعكس عند من يجيز

في قولك زيد الفاضل وجهين واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل ويجوز حذف المخصوص

كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب والفا الا يحذف مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل

ابتداء كل منهما وخبرية الاخرى اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره باكان وما اجري مجراها مسئلة يجوز في كان

ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها قال ابن عصفور

باب زيادتها النثر والظرف يتعلق بها على التمام او باستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان

الناشئة فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدأ مسئلة فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل فيه كان الاوجه الثلثة الا انه

لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر وكيف حال على التمام وخبر كان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة مسئلة

وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا يحتمل كان الاوجه الثلثة فعلى الناقصة الخبر اما

لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال بمعنى موحيا او موحى او من وراء حجاب بتقدير او موصلا ذلك من وراء حجاب

او يرسل بتقدير او ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة التفريغ

في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر مسئلة ان كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلثة وعلى النقصان فالخبر اما

قائما

قائما وابن ظرف له او ان ظرف له او ابن فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وابن ظرف له

ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة مسئلة يجوز في نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى فاسمها مستتر وتمامها

فان والفعل مرفوع المحل بها مسئلة يجوز الوجهان في عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها وفي يقوم ضمير وعلى التمام

لا اضمار وكل شئ في محله ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا البلا

يلزم فصل صلة ان من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى مسئلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي

والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما وجوازها

في لم يكن بالعالم وفي ما ان زيد بقائم مسئلة لا رجل ولا امراة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الارجح او اسما

للا الحجازية فان قلت لا زيد ولا عمرو في الدار تعين الاول لان لا انما تعمل في النكرات فان قلت لا رجل في الدار تعين الثاني

لان لا اذا لم تتكرر يجب ان تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه ولو

عند غيره ويقدر للاخير من ظرفان لان المركبة عند غيره عاملة في الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول فكيف عوامل وان رفعت

فان قدرت لا عاملة حجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبر واحد ان قدرتها مؤكدة

لها او قدرت الرفع بالعطف وانما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتميمية بالنصب والرفع فلا يكون خبرا

واحد لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فهما على انهما مهملتان قدرت عند سيبويه خبرا واحدا للاوليين او للثالث كما تقدم

في زيد وعمرو قائم خبر للاول او للثاني ولم يحتج لذلك عند سيبويه باب المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية

ذلك نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا اي ظلما ما او خيرا اي لا ينقصونه مثل ولا يظلم منه شيئا ومن ذلك نحو لم ينقصوكم

شيئا اي نقصا او خيرا واما لا تضروه شيئا فصدره لاستيفاء ضر مفعوله واما فمن عفي له من اخيه شئ فشئ قيل ارتفاعه مصدر

ايضا لا مفعول لان عفي لا يتعدى ما يحتمل المصدرية والظرفية من ذلك سرت طويلا اي سيرا طويلا او زمنا طويلا او زمنا

طويلا ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد او ازلفته الجنة اي الارلاف في حالة كونه

غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة والاصل غير بعيدة وهي ايضا حال مؤكدة ويكون التذكير على هذا

بمنزلة لعل الساعة قريب ما يحتمل المصدرية والحالية جاء زيد ركضا اي ركض ركضا او عامل الجاء على حد قعدت جلوسا

او التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع

المصدر السابق ذكره ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اي فتخافون

خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى او خائفين وطامعين او لاجل

الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح فان قيل باشتراطه

فوجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة او الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد

وتقول جاء زيد رغبة اي يرغب رغبة او مجئ رغبة او راغبا للرغبة وابن مالك يمنع الاول لما مر وابن الحاجب يمنع الثاني

لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقائقها اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب يوم الجمعة قلت وهو حذف

بلا دليل اذ لم تدع اليه ضرورة وقال المتنبي ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني والتقدير ثم اعترض بذلك بين الفاعل

والمفعول به او بلا اسفا او لاجل الاسف فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا اشكال واما من اشترط فهو على اسقاط لام

العلة توسعا كما في قوله تعالى يبغونها عوجا او الاتحاد موجود تقديرا اما على ان الفعل المعلل مطاوع ابلى محذوف

اي فبليت اسفا ولا يقدر فبلى بدني لان الاختلاف حاصل اذ الاسف فعل النفس لا البدن او لان الهوى لما حصل بسببه

كان كانه قال ابليت بالهوى بدني ما يحتمل المفعول به والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول

به وكونه مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس

ما يعمل في المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب حوى وهو الصواب ورفعه بتقدير حسب

وخلفها المضاف اليه ويروى بالاوجه الثلثة قوله اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف

مهند باب الاستثناء يجوز في ما ضربت احدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو ارجحهما وكونه

منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها ومثله ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فان جئت بما مكان ليس

كونه بدلا لانها لا تعمل في الموجب مسئلة يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي

تعين الجر او حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا مسئلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد

وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان ينصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رايت احدا يقول

ذلك الا زيد فبالعكس ومن مجيئه مرفوعا من قوله في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وعليها بمعنى عن او ضمن

معنى نم او نشنع ما يحتمل الحالية والتمييز من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدر الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع ان

عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك حاتم جوادا ولا يرجح التمييز للسلامة

من جمود الحال ولزومها اي عدم انتقالها وقد يجاء بنكرة وخبرها المخصص لا صاحبه من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه

من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم لان

كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد

لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيطا بكافة الابواب

واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان تعمى التنبيه او معنى الاشارة

وعلى الاول يجوز ها قائما ذا زيد كا ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له وعلى الثاني يمتنع ولما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل

تقدير من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما

زيد والتداخل على ان الاولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهي العامل وذلك واجب عند من منع تعدد

الحال واما القتبية مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى من المفعول

والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله خرجت بها نحو ساو م الاولى عمدت سعاد

ذات هوى معنى فودت وعاد سلوانا هواها باب اعراب الفعل مسئلة ما تاتينا فتحدثنا لك رفع تحدث على العطف

شريكا في النفي او الاستثنا فيكون منبتا اي ما تحدثنا الان بل كان عرف ذلك ونصبه باضمار ان وله معنيان نفي فينتفي السبب ونفي الثاني فقط فارجت بلى يكون مسافلنصب وجهان اضمار ان والعطف وللرفع وجه وهو قطع وان بلم فللنصب وجه وهو اضمار ان وللرفع وجه وهو الاستيناف وللجزم بالعطف فان قلت ما اتيت فتحدثنا فلا جزم لامتناع العطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع مسئلة هل تاتيني فاكرمك الرفع على الوجهين والنصب على الاضمار وهل زيد اخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستينا وهل لك الثناء اليه فتكرمه الرفع على الاستينا والنصب اما على الجوا او على العطف على الثنا او اضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني وكالثال سواء فلو ان لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني مسئلة ليتني اجده لا اقامة فاتفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار ان ولكن ما لا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف مسئلة لم تمه زيد فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار مسئلة نحو افلم يسيروا في الارض فينظروا يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار نحو افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ونحو ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسئلكم اموالكم نحو الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار ان على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه مسئلة باب الموصول يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا اصنعه ما مضى شرحه وقوله تعالى ماذا اجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدا وخبر لان التقدير حينئذ ما الذي اجبتم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه والاكثر في نحو من ذا الذي يكون ذا للاشارة خبرا وليس جملة حالية ويقل كون ذا موصولة وليست صلة وبعضهم لا يجيز من الكثير من ذا الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذ اكقراءة بن عيسى والذين من قبلكم بفتح الميم واللام مسئلة فاصدع بما تؤمر ما مصدرية اي بالامر او موصول اسمي اي بالذي تؤمر على قولهم امرتك الخير واما من قال امرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف ان يكون الموصول بمثله معنى نحو وتشرب مما تشربون اي منه وقد يقال الان اصدع بمعنى امر ولما فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف يحتمل ان ما كذبوا فلا اشكال او بما كذبوا به ويؤيد التصريح به في سورة يونس وانما جاء مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا

كذبوا في المعنى وما ذلك الذي يبشر الله عباده قيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف توسعا فانتصب الضمير ثم حذف مسئلة يجوز في نحو تماما على الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد اي زيادة على العلم الذي احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد اي تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون احسن تفضيلا لا فعلا ماضيا وفتحه اعراب لا بناء وعلامة الجر وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق على الثاني مسئلة نحو اعجبني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى تنفقوا مما تحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعنى لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تاويل ما تحبون وما رزقناهم بالحب والرزق وتاويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج الى ذلك وقال ابو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت مررت بما معجب لك لثبت ذلك انتهى ولا اعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم مسئلة اذا قلت اعجبني من جاءك احتمل كون من موصولة او موصوفة وقد جوزا في ومن الناس من يقول وضعف ابو البقا الموصولة لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه باب التوابع مسئلة نحو امنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل وعطف البيان ومثله نعبد الهك واله ابائك ابرهيم واسمعيل واسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم انا دمرناهم فيمن فتح الهمزة ويحتمل هذا تقدير مبتدا ايضا اي هي انا دمرناهم مسئلة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون اعلى صفة للاسم او صفة للرب واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه كل في نحو كل نفس ذائقة الموت فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ يفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان مسئلة نحو هدى للمتقين الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا او باضمار اعني او امدح

او هو على التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا انعقد نحو ويل لكل همزة الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة باب حروف الجر مسئلة نحو زيد كعمرو يحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار وقيل لا تتعلق والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها مخفوض بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذي كزيد يتعين الحرفية لان الوصل بالمضاف منتف ممتنع مسئلة زيد على السطح يحتمل الوجهين وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف مسئلة قيل في نحو والضحى والليل ان الواو الثانية يحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى جواب ومما يوضحه مجيء الفاء في اوائل سورتي المرسلات والنازعات باب في مسائل مفردة مسئلة نحو يسبح له فيها بالغدو فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى والثاني او والثالث ونحو ثم نفخ فيه لحوي النائب الظرف او الوصف وفي هذا اضعف لضعف قولهم سير عليه طويل مسئلة يتجلى الشمس يحتمل كون يتجلى ماضيا تركت التاء من الحوي لمجازية التانيث وكونه مضارعا اصله تتجلى ثم حذف احدى التائين على حد قوله تعالى نارا تلظى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والا لقيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا ومما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر كقوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما ان يكون اصله تتمنى الجهة الثانية ان لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في اخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فلنورد انواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم في الاول قول الزمخشري ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف ويجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن الوهم في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا

ولكن

وكذا ابن جني انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلي قال السهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم ماول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيساوي الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذي يأوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا له كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له وقال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه والنوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة ومن الوهم في الاول قول جماعة في صديد من ماء صديد وفي طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون فيرون ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في ما تقع من قول الناس من الزيتون في بابها انه السمن ما تقع انه نعت للسمن وانه خبر للسمن والظرف متعلق به او خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في اوائل سورة المؤمن وان كان من باب صفة المشبهة واضافتها لا تكون الا في تقدير الانفصال الا ترى ان شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شيء اضافته غير محضة فانه يجوز ان تصير اضافته محضة الا الصفة المشبهة لانه جعله على تقدير ال وجعل سبب حذفها ارادة الازدواج واجاز وصفيته ايضا ابو البقا لكن على ان شديدا بمعنى مشدد كما ان الاذين بمعنى المؤذن فاخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي

الزمخشري انه جميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكره وكذا المضاف قبله وان كان من باب اسم الفاعل لان المراد
بهما المستقبل واما البواقي فللشاميين رد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقد في جعله بدلا
وحده من بين الصفات نبو ظاهر ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى انه يبطل قول النحويين
لا يجتمع ال ومن في اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن معتدا به جاريا على ظاهره والصواب ان ال زائدة او معرفة ومن متعلقة
بأكثر من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه ولان فيه فصلا
بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وليس بالحجة قولك انتهى وبان الفصل بالتمييز قد جاء في قوله في
على انني بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وافعل اقوى في العمل من ثلثون ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن عبلة
فانه آثم قلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب انه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه او بدل من اسم ان وقول الخليل والاخفش
والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف الى ضمير فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة وقول بعضهم
في لا اله الا الله ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده انها لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة ان يقال
خبر لا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه زعم ان المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان يعمل فيما
تباعد منهما وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذي عندي ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشيء
لا يعمل فيه واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع وكذا البحث في لا اله الا هو المتقدم
ولا يجاب ايضا في لا اله الا اله واحد للايجاب واذا قيل لا مستحقا للعبادة الا اله واحد والا الله لم يتجه الاعتداد في
لان لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثرون ان المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في
قولك ما جاءني احد الا زيد ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول وقد يجاب بانه بدل من لا مع الا
لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم
يتكلم الزمخشري في كشافه على المسألة اكتفاء بتاليف مفرد له فيها زعم فيه ان الاصل الله اله المعرفة مبتدأ والنكرة

خبر عن

خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدأ وركبت لا مع الخبر فيقال له فماذا تقول في لا
طالعا جبلا الا زيد الا انتصب خبر المبتدأ فان قال لا عاملة عمل ليس فلذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف
احد الجزئين فاما قوله يجب كون المعرفة المبتدأ فقد تقدم ان الاخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جاء من
نحو ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية
وانها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك اي
في اي صورة مشيئة اي مشيئته وقول ابي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ان
ان وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا تقع صفة للنكرة
وقول بعضهم في ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ان الذي صفة والصواب ان ما في الصواب شرطية حذف جوابها اي
فهو كل الصفة للجملتين معا ولما الاية الاولى فقال ابو البقاء ما شرطية او زائدة وعليهما فالجملة صفة
لصورة والعائد محذوف اي عليها وفي متعلقة بركبك انتهى وكان حقه اذ علق في بركبك فقال الجملة
صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا يكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب
ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك او باستقرار
محذوف وهو حال من مفعوله او بعدلك اي وضعك في صورة اي صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع
الجملتين والعائد محذوف ايضا تقديره عليها وتكون في حينئذ متعلقة بعدلك اي عدلك في صورة اي صورة
ثم استونف ما بعده والصواب في الاية الثانية تقدير مبتدأ وفي الثالثة ان الذي بدل او صفة مقطوعة
بتقدير هو او اذم او اعني هذا هو الصواب خلافا لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن اجازه بشرط
وصف النكرة اولا بنكرة وقول الاخفش ان زعم ان الاوليان صفة لآخران في فآخران يقومان مقامهما الاية
لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون ومن ذلك

قول الزمخشري في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان ان تقوموا عطف بيان تعريفا وتنكيرا وقد يكون
عن البدل بعطف البيان لتخالفهما وتؤيده قوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم
عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم
مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه وهذا امام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة
وعطف بيان صفة كما مر والنوع الثالث اشتراطهم في بعض ما تعريف شرطه تعريفا خاصا كمنع الفراء اشتراطوا له تعريف
العلمية او شبهه كما في اجمع وكنعت الاشارة واي في النداء اشترطوا لهما تعريفا باللام الجنسية وكذا فاعل نعم
وبئس لكنهما تكون مباشرة له او لما اضيف اليه بخلاف ما في شرطهما المباشرة ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في
قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب تخاصم انه صفة للاشارة وقد مضى ان جماعة من المحققين
اشترطوا في نعت الاشارة اشتقاقا كما اشترطوه في غيره من النعوت ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان لان البيان
يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذلك ما يعطف عليها ولهذا منع ابو الفتح في وهذا بعلي شيخ في قراءة
ابن مسعود برفع شيخ كون بعلي عطف بيان واوجب كونه خبرا وشيخ اما خبر ثان او خبر لمحذوف او بدل من بعلي
او بعلي بدل وشيخ الخبر ونظير منع ابو الفتح ما ذكرناه منع ابن السيد في كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك في التسهيل
كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك في النعت ولكن اجاز سيبويه يا هذان زيد وعمرو على عطف البيان
وتبعه الزيادي فاجاز مررت بهذين الطويل والقصير على البيان واجازه على البدل الزجاج وهو مقتضي القياس
ومنع سيبويه فيهما مخالف لاجازته في النداء والنوع الرابع اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظرف المكان والاختصاص
في بعضها كالمبتدآت واصحاب الاحوال ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في فاستبقوا الصراط وفي سنعيدها
سيرتها الاولى وقول ابن الطراوة في قوله كما عسل الطريق الثعلب وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد والسوق
ان هذه منصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا للكل بقعة كمكان وناحية

وجهة

وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع باسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في سنعيدها
سيرتها وفي البيت وفي او الى في الباقي ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد اجيز الوجهان في فاستبقوا
الخيرات ويحتمل سيرتها ان يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال اي سنعيد طريقتها ومن ذلك قول الزجاج
في واقعدوا لهم كل مرصد ان كلا ظرف وليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم وبصيغ ارصدوهم كل مرصد وكذا ابيح قعدت كل مرصد قال
ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده وهذا مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف
وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس
لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع اما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير
على كل مرصد فحذف كما قال كما خفي الذي ولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وقاس الزجاج ان يقول لاقعدن
لهم صراطك مثل قوله واقعدوا لهم كل مرصد والصواب ان المعنى لالزمن والزموا ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في
في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكاثفة
وترك الصفة لدلالة المقام عليها كما قاله مخاشر كل امرئ بتنبيه صح وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها
انه من باب زيدا ضربته واعترضه ابن الشجري بان المنصوب في هذا الباب شرطه ان يكون مختصا ليصح رفعه
بالابتداء والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولا بد من تقدير مضاف وحب رهبانية وانما
لم يحمل ابو علي الاية على ذلك لاعتزاله قال لان ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل وقد يحتج ويرد اعتراض
ابن الشجري على ابي البقاء في تجويزه في واخرى تحبونها كونه كزيدا ضربته ويجاب بان الاصل وصفة اخرى
ويجوز كون تحبونها صفة والخبر اما نصر واما محذوف اي ولكم نعمة اخرى ونصر بدل او خبر لمحذوف وقول
ابن مالك ومن الذين في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من باب الاشتغال كقول ابي علي في الاية والظاهر
انه نصب على المدح لما قدمنا وما في البيت زائدة وهذا الممكن ان يدعى انه من الاشتغال والنوع الخامس اشتراط

الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض فمن الاول مجرور لولا ومجرور وحده ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيبة
لولاي ولولاك ولولاه ووحدي ووحدك ووحده ومجرور لبي وسعدي وحنانى ويشترط لهن ضمير الخطاب
وشذ نحو قوله فيا لبّي اذا هدرت لهم وقول الحر وقلت لبيه لمن يدعوني كما شذت اضافتهما الى الظاهر في قوله فلبّي
يدي مسور ومن ذلك خبر كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت ابوه ويجوز عسى زيد
ان يقوم ابوه فيرفع السببي ولا يجوز رفعه الاجنبي نحو زيد ان يقوم عمرو عنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل
في غير مسئلة الكحل وهذا شرط مع الاضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قم واقوم ونقوم ومن الثاني تاكيد الاسم
المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ومن الوهم في الاول قول بعضهم في لولاي وموسى لحان موسى يحتمل
الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل
فكيف فلم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا باعادة الجار ولان لولا لا يصح ان يعطف عليه
مجرور اعدت الجار ام لم تعده وقوله لمجرور لانه يصح ان يعطف عليه اسم مرفوعا لان لولا محكوم لها بحكم الحروف
الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية وكذا ما اشبه الزائد وقول جماعة في قوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ان فرج اسم كان والصواب انه مبتدأ خبره الظرف والجملة
خبر كان واسمها ضمير الكرب واما قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل فثوبي بدل
اشتمال من تاء جعلت لا فاعل يثقلني ومن الوهم في الثاني قول ابي البقاء في ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو
تاكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله اذا قدرت ان مصدرية
وصلتها عطف بيان على الهاء وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك ان العطف على الضمير المستتر وقد رد
ابن مالك وجعله من عطف الجمل والاصل وليسكن زوجك وكذا قال في لا نخلفه نحن ولا انت ان التقدير ولا تخلفه
انت لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله ظرف

نطوف ما نطوف ثم ناوي ذوو الاموال منا والقديم الى حفر اسافلهن جوف واعلاهن صفاح مقيم كون ذو
بفعل غيبة محذوف اي ياوي ذوو الاموال وكونه وما بعده توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن تنبيه
في العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس تقول نعم الرجلان الزيدان ونعم
رجلين الزيدان ولا يبرزهما الا في لغية او بشرط افراده وتذكيره وهو رب في الاصح والنوع السادس اشتراط المفرد في
بعض المعمولات والجملة في بعض فمن الاول الفاعل ونائبه وهو الصحيح فاما نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
واذا قيل لهم لا تفسدوا فقدم البحث فيهما ومن الثاني خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله
ويخرج بذكر المحكي قولي حق وكذلك خبر ضمير الشان وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر
ضمير انه للشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان
يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر افعال المقاربة ومن الوهم قول بعضهم في فطفق مسحا ان مسحا خبر
طفق والصواب انه مصدر لخبر محذوف اي يمسح مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكاتبي
ابي حاتم في يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث في ذلك وقول بدر
الدين ابن مالك في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت
نفسك عليهم حسرات بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء
والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع وهو ابو الفضل
الرازي فانه قال في قوله تعالى امن خلق السموات والارض لا بد من اضمار جملة معادلة والتقدير كمن لا يخلق
انتهى انما هذا مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصله الظرف من نحو زيد في الدار جملة ظرفية لكونه
عندهم خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتد بمثل هذا عن ابن مالك فان الظرف لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة والنوع السابع
اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض ومن الاول جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا

والجملتان بعد لما والجمل التالية احرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري
نحو ولو انهم آمنوا ومن الثاني الجملة بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ومن الوهم في الاول ان يقول من لا يذهب الى
قول الاخفش والكوفيين في نحو وان امرأة خافت وان احد من المشركين استجارك واذا السماء انشقت ان المرفوع
مبتدأ وذلك ولم يقولوه سهوا عن نص الصواب خلاف قولهم في اصل المسئلة واجازوا ان يكون المرفوع محمولا على
فعل كما يقول الجمهور واجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتاخير مستدلين
على جواز ذلك بنحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول
الخبر اي مشيها يكون وئيدا او يوجد وئيدا او لا يكون بدلا من بعض الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل
اشتمال من الجمال لانه عائد على ما الاستفهامية ومتى ابدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الا
فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولانه لا ضمير فيه راجع الى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما
وصال على طول الصدود يدوم ان وصال مبتدأ والصواب انه فاعل يدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول الحوفي في نحو
آتيك يوم زيد تلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه لان الزمن المبهم المستقبل
يحمل على اذا في انه لا يضاف الى الجملة الاسمية واما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد ان الزمن هنا محمول على اذ لا
على اذا وانه لتحققه نزل منزلة الماضي ولما حكى ابن عصفور عن سيبويه بانه انما يوجب ذلك في الظروف
واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق في قوله تعالى لينذر يوم التلاق فمردود وانما ذلك في اسم الزمان
ظرفا كان او غيره ثم هذا الحكم الا بيان ابي في قوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
ومن الوهم ايضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه بعد ما جزم بان من شرطية
انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده ان جملة الشرطية لا تكون اسمية فكذا المعطوف
عليها على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم

ح باسم الشرط وقول ابن الطراوة في قوله فان لا مال اعطيه فانّي صديق من غدو او رواح وقول الحوفي في قول الشاعر
ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ان ما بعد ان وهلا جملة اسمية نائبة عن الجملة الفعلية والصواب
ان التقدير في الاول فان اكن وفي الثاني فهلا كان اي الامر والشان والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم
الزمخشري في ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى ان يقدر الجواب محذوفا
اي لكان خيرا لهم وان يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا تحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك
في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما والظاهر ان الجواب جملة فعلية محذوفة اي انقسموا قسمين
فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا ان جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثاني نحو قول كثير من النحويين في الاشتغال
في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو انه من المسائل ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون
للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها واجاز ابن الربيع في ليتما زيدا اضربه ان يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في انما زيدا اضربه
والصواب ان انتصابه بليت لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد تنبيه اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى
والذين كفروا بآيات الله اولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية
وقد تبين ان تخالف الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال بعض المتاخرين في نحو ابي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم
الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض وهذا مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم
يقم دليل على امتناع ذلك والنوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة
والحال والجملة الواقعة خبرا لكان او خبرا لان او لضمير الشان قبل وخبر المبتدأ او جوابا للقسم غير الاستعطافي ومن الثاني
جواب القسم الاستعطافي كقوله بربك هل ضممت اليك ريا وقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة وما ورد على خلاف
ما ذكر مأول فمن الاول قوله والى لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتخريجه على اضمار القول اي التي
اقول لعلي او على ان الصلة ازورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة اي لعلي افعل ذلك وقوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط

وقوله فاما انت اخ لا نعدمه ونحو يحملها على اضمار القول اي اخ مقول فيه لا جعلنا الله نعدمه ويمذق مقول عنده رؤ
ذلك وقول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله اي مفعولا فيهم ذلك وقوله وكوني بالمكارم ذكريني ودلي
دل ماجدة صناع والجملة في هذا ماولة بالجملة الخبرية اي وكوني تذكريني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد
له الرحمن مدا اي فيمده وقوله ان الذين قلتم ان سيدكم لا تخسوا الليلم عن ابيكم ناما وقوله اني اذا ما القوم كانوا
واضطرب القوم اضطراب الاوشيه هناك اوصيني ولا توصي بي وينبغي ان يستثنى من منع ذلك في خبري ان وضمير
الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة
من قرأ ان بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة وانما لم يلتزم قول الجمهور
في وجوب كون اسم ان هذه ضمير الشان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير شان اذ يمكن ان يقدر ولكنا انها
انك ولما نودي ان بورك من في النار فيجوز كون ان تفسيرية ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى
في وانظر الى العظام كيف ننشزها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول
وان الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك في الجملة لان الحال كالخبر
جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف في نحو زيد كيف هو وقول الحوفي ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا ابو
من وقد مر واعلم ان النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبي قال تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما كما قال سبحانه انظر كيف
فضلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول الامين المحلي فيما رايت بخطه ان الجملة التي بعد الواو من قوله اطلب ولا
تضجر من مطلب حالية وان لا ناهية والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح ان الفتحة اعراب مثلها في لا تاكل السمك
اللبن لا بناء ولاجل نون توكيد خفيفة محذوفة والنوع التاسع اشتراطهم لبعض الاسماء ان يوصف ولبعضها ان لا
فمن الاول مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر او
او حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل انتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس في هذا

القران الى قوله تعالى قرانا عربيا وقول الشاعر اكر من ليلى علي فتبتغي به الجاه ام كنت امرأ لا اطيعها ومن ثم ابطل ابو علي
الظرف من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقبال متعلقا برب لئلا يخلو ما عطف على مجرور
رب من صفة قال فاما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال فعلى ان صفة الثاني مدلول عليها
بصفة الاول ولا يتاتى بذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاراقة انما وقعت بجعل ومن الثاني فاعلا نعم وبئس
ولاسيما اللتوغلة في شبه الحروف لا من وما النكرتين فانهما يوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك والحق انها لا
اي من نحو مررت باي معجب لك وهو قوي في القياس لانها معربة ومن ذلك الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان الغائب
والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتا للضمير
المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين لهو واجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعل نعم وبئس تمسكا بقوله نعم
الفتى المري انت اذا هم حضروا لذي الحجرات نار الموقد وحمله الفارسي على البدل وقال ابن مالك يمتنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص
مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه مناف لذلك القصد فاما اذا تاول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من
ح لامكان ان ينوى في النعت ما نوى في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشري وابو البقاء في وكم اهلكنا
قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على معناه كما جمع
وان كل لما جميع لدينا محضرون والنوع العاشر تخصيصهم جواز بعض الاسماء بمكان دون اخر كالعامل من وصف ومصدر
فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها وتعميم الجواز في البعض
هو الغالب ومن الوهم في الاول قول بعضهم في قول الحطيئة ازمعت ياسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس ان من
متعلقة بياسا والصواب ان تعلقها بيئست محذوفا لان المصدر لا يوصف قبل ان ياتي معموله وقال ابو البقاء في ولا آمين البيت
الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لآمين لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من آمين انتهى
وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل والنوع الحادي عشر اجازتهم في بعض اخبار النواسخ ان يتصل بالناسخ نحو

كان قائما زيد ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجب
ان يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز ان يقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه متقدم رتبة اذ هو اسم ان
وافضلهم خبر كان وكان ومعمولاها خبر ان فلزمه تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه احد
والنوع الثاني عشر ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو فاي آيات الله
تنكرون وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ايما الاجلين قضيت ولهذا قدر الضمير الشان في قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء ولبعضها ان يتاخر اما لذاته كالفاعل ونائبه وشبهه او لضعف العامل كمعمول
التعجب في نحو ما احسن زيدا او لعارض معنوي او لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه
مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو اي الموصولة نحو سأكرم ايهم جاء في كانهم قصدوا الفرق بينها وبين
اي الشرطية والاستفهامية والمفعول الذي هو وصلتها نحو عرفت انك فاضل لكون الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان
التي بمعنى لعل واذا كان المبتدأ الذي اصله التقديم يجب تاخره اذا كان ان وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم فان
يجب تاخر المفعول الذي اصله التاخير نحو ولا تخافون انكم اشركتم احق واولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء او القسم
او حرف الاستثناء او ما النافية او لا في جواب قسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل
يهد فان قلت خرجه على لغة حكاها الاخفش وهي ان بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف بوداءة تخريج
التنزيل عليها بعد ذلك دداوة والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه اي اولم يبين الله لهم والى الهدى والاول
قول ابي البقاء والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة وكم مفعول اهلكنا والجملة
مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب قلما وصال
على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل بتقدم وفي بيت الكتاب ايضا اظبي كان امك ام حمار ان ظبيا اسم كان والصواب
ان وصال فاعل بيدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وان ظبيا اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة او مبتدأ والاول

اولى لان الهمزة بالاستفهام بالجملة الفعلية اولى منها بالاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه اخبر
عن المعرفة واضح على الاول لان ظبيا المذكور اسم كان وخبره امك واما على الثاني فخبر ظبي انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن
يكون محل الاستشهاد قوله كان امك على ان ضمير النكرة عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع
والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ان عنه مرفوع المحل بمسئولا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر
وان المرفوع بمسئولا مستتر فيه راجع اليه ايضا وان عنه في موضع نصب وقول بعضهم في آليت حب العراق الدهر اطعمه
انه من باب الاشتغال لا على اسقاط الا كما قال سيبويه وذلك مردود لان اطعمه بتقدير لا اطعمه وقول الفراء في وان
كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان انه ايضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع
ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها على ان هنا مانعا اخر وهو لام القسم واما في قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج
حيا فان اذا ظرف لاخرج فانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف ومنه قوله رضيعي لبان ثدي
ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق اي لا نتفرق ابدا ولا النافية لها الصدر في جواب القسم وقيل العامل محذوف
اي اذا ما مت ابعث لسوف اخرج والنوع الثالث عشر منعهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمن
الاول الفاعل ونائبه والجار الباقي على عمله الا في مواضع نحو قولهم الله لافعلن وبكم درهم اشتريت ثوبك اي والله
وبكم من درهم ومن الثاني احد معمولي لات ومن الوهم في الاول قول ابن مالك في افعال الاستثناء في نحو قاموا ليس زيدا
او لا يكون زيدا او ما خلا زيدا ان مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافة الى ضمير من تقدم والصواب انه مضمر اما
عائد على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في
يوصيكم الله في اولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي لا يكون هو اي القائم زيدا كما جاء لا يزني الزاني
حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون فتقول
قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز

كونها في موضع جرّ باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبانه لا اجوبة
للقسم في سورة البقرة وال عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله
الا هو في ال عمران جوابا وحذف اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله وربّ السموات العلى ومبرجها والارض
فيها المقدر كائن وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة لان ذلك فلته مخصوص
باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حتى تراه وكأن وكأن هلحت ان هنا اسكات وحذف خبرها
بتقدير مضاف اي وقت حتى فاقتضى اعرابه الجمع بين معموليها واخراج هنا عن الظرفية واعمال الاتي في معرفة
وفي غير الزمان وهو الجملة التي المضاف وحذف المضاف الى جملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة وهنا خبر مقدم
مبتدأ موخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والنوع السابع تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك
وقد افرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وذلك بلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء انه يجوز في الشعر لا تقع
غالبا عن تر وتفكر والنوع الخامس عشر اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى شرحه والثاني
الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتسخن ليلة لا يستطيع نباحها الكلب الا هريرا وقوله مضت سنة
لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجة فنادر وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت
فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة وكل اجمع وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد واما
قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم
ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه فكان يصح اسقاطها والنوع السادس
عشر اشتراطهم لبناء بعض الاسماء ان يقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها ان تكون مضافة وذلك اي
الموصولة فانها لا تبنى الا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد ومن الوهم في ذلك قول ابن
هم اشد مبتدأ وخبر واي مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحويين والجهة التاسعة

ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال اخر في نظير ذلك الموضع بخلافه وله امثلة احدها قول الزمخشري في
ومخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي
من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك والثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله
بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا
اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء والثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا ويبتدى فيه هدى
على خلاف ذلك في سورة السجدة تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين والرابع قول بعضهم ولمن صبر وغفر ان
ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور ولم يقل انكم والخامس في قولهم
شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما
نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها
ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا يعلم كقوله يعلم رسول الله انك مدركي ومن القليل فيهما قوله زعمتني شيخا
ولست بشيخ وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله
فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا
قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه والسادس قولهم في سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم
لا يؤمنون مستانفة او خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
والسابع قولهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية
والصواب الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم والثامن قول بعضهم
في ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم الله سبحانه مبتدأ او فاعل اي الله خلقهم او خلقهم الله والصواب الحمل
على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قول ابي البقاء في افمن اسس بنيانه

التاسع

على تقوى ان الظرف حال اي على قصد تقوى او مفعول اسس وهذا الوجه الذي اخره هو المعتمد عليه عندي لتعينه
في لمسجد اسس على التقوى تنبيه وقد يحتمل الموضع اكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلا منهما فينظر في اولاهما كقوله تعالى
فاجعل بيننا وبينك موعدا فان الموعد يحتمل المصدر ويشهد له لا نخلفه نحن ولا انت والزمان ويشهد له قال موعدكم
يوم الزينة والمكان ويشهد له مكانا سوى واذا اعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين ذلك والجهة العاشرة ان يحمل على شيء
وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا اصعب من الذي قبله وله امثلة احدها قول بعضهم في ان هذان لساحران انها ان
اي ان القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة والثاني قول الاخفش وتبعه ابو البقاء في ولا الذين
يموتون وهم كفار ان اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبر ويدفعه ان الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف
على الذين يعملون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر
لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان لا الفتح لا زائدة كالالف في لا اذبحنه فانها زائدة في الرسم وكذا
لا اوضعوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها المجرد بل ليسوى بينها وبين ما قبلها اي انه لا فرق في عدم الانتفاع
بالتوبة بين من اخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الاثم عن المتاخر في قوله فمن تعجل في يومين فلا اثم
عليه ومن تاخر فلا اثم مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه اخذ بالرخصة على معنى يستوي في عدم
الاثم من تعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد والثالث قول ابن الطراوة في ايهم اشد
مبتدأ وخبر واي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم ايهم متصلة وان اياذا لم تضف اعربت باتفاق والرابع قول بعضهم في
واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك او مبتدأ لما بعده خبر والصواب ان هم مفعول
فيهما لرسم الواو بغير الف بعدها ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم
اخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا اخذوا استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص
اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث في الفعل لا في المباشر والخامس قول مكي وغيره في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات

عدن يدخلونها ان جنات بدل من الفضل والاولى انه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته والسادس
قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جواز استثناء
الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية
سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا ونظيره في المثال الاتي والسابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا
امراتك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد ويرده بان الا
يتناقض القراءتين فان المراة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير مسري على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها
من جملة النهي لا يدل على انها مسري بها على انها معهم وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرات العذاب فصاحت فاصابها
حجر فقتلها وبعد فقول الزمخشري في الاية مخالف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذي حملهم على ذلك ان النصب قراءة
الاكثرين فاذا قدر الاستثناء من احد كانت قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة
على ذلك مستدلا بقوله انا كل شيء خلقناه بقدر فان النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم
ير خوف اللبس المفسر بالصفة مرجحا كما راه بعض المتاخرين وذلك لانه يرى في نحو خفت بالكسر وطلت بالضم
فانه محتمل لفعلي الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو تضار محتمل لهما وان نحو مختار محتمل للوصفين وكل
نحو مشتري في الانثى وقال الزجاج في فما زالت تلك دعواهم ان النحويين يجيزون كون الاول اسما والثاني
خبرا وبالعكس وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري وقال ابن الحاج في نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين
محتمل للفاعلية والمفعولية والذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين والالتباس واقع في
العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات انتهى والذي ان قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء
في الاية من جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم احد في قراءة ابن مسعود وان الاستثناء
منقطع بدليل سقوطه في اية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا

مؤمنين يوبده ملجا في ابن نوح عم يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر واختار ابو شامة ما الخزنه من منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النفي سبعة وما اوردته اولى لضعف اللغة التميمية ولما اوردت من سقوط جملة النفي في قراءة ابن مسعود حكاها ابو عبيدة وغيره والثاني والجهة ان الاية تحتمل عند ورود الشبهات ولذلك امثلة احدها زيد احصى ذهنا وعمرو احصى مالا فان الاول على ان احصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل احسن وجها والثاني على ان احصى فعل ماض ومفعول المنصوب مثل واحصى كل شيء عددا ومن الوهم قول بعضهم في واحصى لما لبثوا امدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال والثاني نحو زيد كاتب شاعر فان الثاني خبر او صفة للخبر ونحو زيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسي ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور الجواز كما ان ذلك جائز في الصفات وعليه قول بعضهم في فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان او صفة ويحتمل الحالية ايضا اي فاذا هم مفترقون مختصمين واوجب الفارسي في كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل والثالث رايت زيدا فقيها ورايت الهلال طالعا فان راى في الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال وتقول تركته زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان او بخلفت فحال واذا حمل على قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر او الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال او بالعكس وان حمل على الثاني فحالان والرابع اعترف غرفة فان فتح الغين مصدر او ضمها فمفعول به ومثله حسوت حسوة وحسوة والجهة العاشرة ان يخرج على خلاف الاصل او على خلاف الظاهر لغير مقتضى كقول مكي في لا تبطلوا صدقاتكم الاية ان الكاف نعت لمصدر اي ابطالا كالذي ويلزمه ان يقدر والوجه ان يكون كاف الابطال انفاق الذي ينفق الذي حالا من الواو اي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول

٩ رجل صالح فان الثاني صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلها زيد عالم يفعل الخير وزيد

بعض العصريين في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ اصله الكلمة هي لفظ ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل انه يجوز في زيد هو الفاضل ان يحذف مع قوله وقول غيره انه لا يجوز حذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف ورده على من قال في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره اي واذ ما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يختص بالمكان فلا دليل وكقول الزمخشري في قوله لا نسب اليوم ولا خلة ان النصب باضمار فعل اي ولا ارى خلة وانما النصب مثله في لا حول ولا قوة وقول الخليل في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا ان التقدير الا ترونني رجلا مع امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو اولى من تقديره بفعل مذكور وتقديره هذا ثلاثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت والثاني ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد والثالث ان طلب رجل هذه صفته اهم من الدعاء له فكان الحمل عليه اولى واما قول سيبويه في آليت حب العراق الدهر اطعمه ان اصله البيت على حب مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياس بخلاف حذف الجار فجوابه ان اطعمه بتقدير لا اطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ادوات الصدر كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما قال في قل اللهم فاطر السموات والارض انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه لما اتصل الميم المعوضة عن النداء اشبه الاصوات فلم يجز نعته وانما قال في قوله اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج اخوانك المكنونة الطلل ربع قواء اذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل ولئلا يصير الشعر معيبا بالتعلق احد البيتين بالاخر اذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علم القوافي تضمينا ولان اسماء الديار قد كثر فيها ان تحمل على عامل مضمر يقال ديار مية وديار الاحباب رفعا باضمار هي ونصبا باضمار اذكر فهذا موضع الف فيه الحذف وانما قال الاخفش في ما احسن زيدا ان الخبر محذوف مع انه على

قواء

ان ما معرفة موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة مع انه اذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها خبر كما قال سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر لانه راى ان ما التامة غير ثابتة او غير فاشية وحذف الخبر فاش فرجح عنده الحمل عليه وانما اجاز كثير من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبر المحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبر لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل ولهذا يجيزون في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون ان يكون الذين نصبا بتقدير امدح او رفعا بتقدير هم مع امكان كونه صفة تابعة على ان التحقيق الحكم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه فسوى بين تاخير المخصوص وتقديمه والذي غر اكثر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سد شيء مسده وخالف ولا يرد على ما احسن زيدا واما قول الزمخشري في قول الله عز وجل قل هو للذين امنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر انه يجوز ان يكون لا حذف فيه فوجهه انه لما راى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا في القران قدر ما بينهما كذلك ولا يمكن ان يكون حديثا في القران الا على ذلك اللهم الا ان يقدر عطف الذين على الذين ووقر على هدى فيلزم العطف على معمولي عاملين وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون في اذانهم نعتا لوقر قدم عليه فصار حالا واما قول الفارسي في اول ما اقول اني احمد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف وتقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر سيبويه المسئلة وذكرها ابو بكر في اصوله وقال الكسر على الحكاية فتوهم الفارسي انه انما اراد الحكاية بالقول المذكور فقدر الجملة منصوبة المحل فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدره وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله خاتمة واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه فانه من المهمات فنقول ذكر شروطه وهي ثمانية احدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع

٢ عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه

٣ تقديره هو في اذانهم وقر فحذف المبتدأ او في اذانهم والجملة خبر الذين مع امكان ان يكون

رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قالوا سلاما اي سلمنا سلاما او مقالي كقولك لمن قال من اضرب زيدا ومنه واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وانما يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة باسرها كما مثلنا او احد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون اي سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية او لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو تالله تفتؤ اي تالله لا تفتؤ واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت الا زيدا او صناعي نحو زيد ضربته وقولك ضربني وضربته زيد ويشترط ايضا لحذف الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رايت رجلا ابيض بخلاف رايت رجلا كاتبا وحذف المضاف في نحو جاءني غلام زيد بخلاف نحو وجاء ربك وحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار بخلاف نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وكان فيها القرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة موجود اقول ابي الفتح انه يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف اي جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد اغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل لكان كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا تريد لولا زيد موجود ونحوه ولما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم وقوله عم لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم ع وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا اي فان تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه او قدر منفيا اي فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ولك ان تجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان محمولا وجب ان يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا فيقال لولا قام زيد ولا قيام اي موجود ولا يقال لولا زيد ولا لا رجل ويراد قائم لئلا يلزم المحذوف المذكور واما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما يروى بالمعنى وعن الكسائي اجازته الجزم بانه يقدر الشرط مثبتا مدلولا

فلعله

بروى

عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذ كان المعنى مفهوما تنبيهان الاول
ان دليل الحذف نوعان احدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفة النحويين
لانه انما يعرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لا اقسم بيوم القيمة ان التقدير لانا اقسم وذلك لان فعل الحال لا فتقسم
عليه وفي قول البصريين في قمت واصك عينه ان التقدير وانا اصك لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد
وفي انها لابل ام شاء ان التقدير ام هي شاء لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل وفي قوله ان من لام في بني بنت حسان المه و
اعصه في الخطوب ان التقدير انه اي ان الشان لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي وما كنت ممن يدخل
العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وفي ولكن رسول الله ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا
بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها منفي ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريكه في النفي والاثبات
فاذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه في قوله ولكن من يبصر قد القوم اوقد
ان التقدير ولكنه وجهه بان لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه ان من منصوبة بفعل الشرط
فالفعل مقدم في الرتبة عليه ورده الفارسي بان المشبهة للفعل هي لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها
بالاسماء وقيل انما يحتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو لانها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف والثاني ان الدليل شرط
اللفظي ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور
بان تقدر احدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض والاخر بمعنى الايلام المعروف ومن هنا اجمعوا على جواز زيد
قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى عنه او مترجى
او مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا فان قلت كيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملئكته يصلون على النبي
في قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني اي ان الله يصلي والملئكة يصلون وليس
عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوف

بمعنى الرحمة وقال الفراء في قوله ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بل نحسبنا قادرين والحسبان
المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد في الاعادة كفر فلا يكون مامورا به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب لن تراها
ولو تاملت الا ولها في مفارق الراس طيبا ان ترى المقدرة الثانية علمية لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة
الراس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع ان الرأي المذكور بصرية قلت الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى
واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملئكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض واما
قول الجماعة فبعيد من جهات احدها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون
له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه والثاني انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناها باختلاف
المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي
والرابعة لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر واما اية القيمة فالصواب
فيها قول سيبويه ان قادرين حال اي بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب المنفي وهو
في الاية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا نسلم ان الحسبان في الاية ظن بل اعتقاد وجوز ذلك لافراطكم واما قول العرب
في البيت فمردود لان احوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة فحال اهل المدر يخالف حال اهل الوبر وحال اهل الوبر مختلف
وبهذا اجاب الزمخشري عن سؤال ابنتي شعيب لم نهى الماشية وقال العادات في ذلك متباينة واحوال العرب خلاف احوال العجم والشرط
الثاني ان لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع افعل
في الاستثناء وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر وقال ابن عطية في بئس مثل
القوم الذين كذبوا ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود وان اراد تفسير المعنى وان في
بئس ضمير المثل مستترا فسهل وهذا الوهم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان التمييز وفاعل نعم
لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص اي مثل هؤلاء او ومضى اي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز حذف

الفاعل مع فعله نحو قالوا خيرا وياعبد الله وزيدا ضربته والثالث ان لا يكون مؤكدا وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش منع في نحو
الذي رايت زيد ان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسي فرد
في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان
وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من
نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت زيدا ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير
معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد
واتاني اخوه انفسهما ووافقهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما
انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا وان عددا فحذفوا الخبر مع انه
مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد في نحو
الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فر من الطول فكيف يؤكد
واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف لدليل كالثابت ولبدر الدين بن مالك مع والده في هذه
المسئلة بحث جاد فيه الرابع ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل
واما قول سيبويه في زيدا فاقتله وفي شانك والحج وقوله ايها المائح دلوي دونكا ان التقدير عليك زيدا وعليك
الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز
في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره والخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا
في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس والسادس ان لا يكون عوضا عن شيء فلا
يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى
واقام الصلوة فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان

ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها والسابع والثامن ان لا يؤدي
حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي وللامر الاول
منع البصريون حذف مفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول
ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين ايضا حذف المفعول في زيد ضربته لان في حذفه تسليط ضربت على العمل في زيد مع
قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد
الى ذلك وكذا منعوا رفع اسمها في الكلمة حتى رايتها الان تذكر الخبر فتقول ما اول ولاجتماعهما مع الالباس منع
الجميع تقديم الخبر في زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو
زيدا ضرب عمرو وان لم يجز تقديم الخبر فاجازوا زيدا اجله لحوز وقال البصريون في قوله بما كان اياهم عطية عودا ان
عطية مبتدا واياهم مفعول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد خفيت هذه النكتة عن ابن عصفور فقال هربوا من محذور وهو
ان يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا في محذور اخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتداء وقد
بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف جملة امتناع تقديم المعمول المفعول على ما
النافية في ما ضربت زيدا فانه لنقض العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما الثالث حشوا تنبيه ربما خولف
مقتضى هذين الشرطين او احدهما في ضرورة او قليل من الكلام فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا وقوله كله لم اصنع قيل
وهو في صيغ العموم سهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثاني كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
فان فيه تهيئة لمحوا للعمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك باعمال يعشي فيه وليس فيه اعمال الضعيف دون قوي وذكر ابن مالك
في قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد انه يروى غواتهم بالاوجه الثلثة فان ثبتت رواية الرفع
فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ اذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب وقد رويا تنبيه انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه
جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار

الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل
اي يكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من
اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل
للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد
منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا
واذا رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا
الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية الا ترى انه عليه السلام
انما رحمهما اذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولهم
لا نسقي السقي لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا وتارة يقصد اسناد الفعل
الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنى وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع
الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل
الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وما شيء حميت بمستباح
بيان مكان المقدر القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله
فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص
وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو ايهم رايته
اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكنا قدمنا في نحو في الدار
زيد ان متعلق الظرف مؤخر عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل
تقديمه لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق

فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان الخبر
يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشري
قدره موخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا
تفخيما لشانه بالتقديم فيجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك ثم اعترض باقرأ باسم
ربك واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة باقرأ
الثاني واعترضه بعض المغربين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا توكيد هنا
بل اقرأ الاول مراد به ايجاد القراءة وثانيا بقراءة المقيد ونظيره الذي خلق خلق الانسان ومثل هذا لا يسميه احد توكيدا ثم
الاشكال لازم له على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول
ثم ولو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب فكذا في التوكيد وقد جاء
الفصل بين المؤكد والمؤكد في ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن مع انهما مفردان والجمل احمل للفصل وقال الراجز
اذ ظللت الدهر ابكي اجمعا تنبيه ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب
المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط
ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان
شربت فان اكلت فانت طالق وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم
ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر ان تستغيثوا
بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وقول ابن دريد فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا اذ الآية
الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الى جانبه
ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما

ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له بيان مقدار المقدر ينبغي تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك
كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذ كان او اذا كان قائما لانه قدر
اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقدير في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير
الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين
يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى
تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللائي لم يحضن ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر
فالاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوءا وبكر اي كذلك ولا
يعيد المذكور تقليلا للحذف ولان اصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار ولك ان
لا تقدر في الآية شيئا البتة وذلك بان تجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا تصنع في نحو
زيد في الدار وعمرو ولا يتاتى ذلك في المثال السابق لان افراد الفاعل يابى ذلك نعم لك ان تسلم فيه من الحذف بان تقدر العطف
على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير
وعمرو قائمان قلنا ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله وان مقر الرجال
ابي ذا المعلى لكرمان وخاليا وقد جوز في انا اعلم ان زيدا كون مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرا عنهما
بيان كيفية التقدير اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور ومضمر عائد على
ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه اي كدوران
عين الذي والثاني كقوله اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل اي تضوعا مثل تضوع نسيم
والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير
منصوبا لا مخفوضا هذا قول الاخفش وعن سيبويه انهما حذفا دفعة ونقل ابن الشجري القول الاول عن الكسائي واختاره

قال

١٧١

قال والثاني نحو اخوه قال اكثر اهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب ينبغي ان يكون المحذوف
من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ واقل تقديرا دون اذ كان او اذا كان
ويقدر اضرب دون اهن في زيدا اضرب به فان منع من تقدير المذكور معنى او صناعة قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا
اضرب اخاه تقدر فيه اهن دون اضرب فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اهن والثاني نحو زيدا امرر به تقدر فيه جاوز
دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم اذا كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصحت في قولك زيدا نصحت له
جاز ان يقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله
ايها المائح دلوي دونكا اذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل لانا فررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف
يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيد امس درهما التقدير اعطاه ولا تقدر اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير
من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال وقول بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم
فعلى دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة ويجب ان يقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في
الندور كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وقال الفارسي ومتابعوه في واللائي
لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به لاقتضت الفصاحة ان يقال كذلك ولا
تعاد الجملة تامة اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدأ
لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسألة فصبر جميل
اي شأني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثله طاعة معروفة اي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها لا ايمان باللسان
لا يواطئه القلب او طاعتكم طاعة معروفة اي عرف انها بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة
ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانهما جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده



ونظره قوله بنيت احوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديك فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لامن قولك يزيد المال و الا اعرب غير منصرف وكان يفتح لانه مضاف اليه واختلف مع الجملة من نحو منا ظعن ومنا اقام فاصحابنا يقدرون موصوفا اي فريق والكوفيين يقدرون موصولا اي الذي او من وما قدرناه اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ومثله ما فيهما ما منهما مات حتى لقيته تقديره ما احد صلة عمر وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي الا انسان او الا من وحكى الفراء عن بعض قدمائهم ان الجملة القسمية لا تكون وورد بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن حذف الصفة ياخذ كل سفينة اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ تدمر كل شيء اي سلطت عليه بدليل ما تذر من شيء اتت عليه الاية قالوا الان جئت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا وما نريهم من اية الا هي اكبر من اختها وقال فلم اعط ولم امنع وقال وليست دارنا هاتا بدار اي من اختها السابقة وبدار طائلة ولم شيئا طائلا دفعا للتناقض فيمن قل يا اهل الكتاب لستم على شيء اي نافع ان نظن الا ظنا اي ضعيفا حذف المعطوف ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده ودليل التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين ودليل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا لا نفرق بين احد من رسله والذين امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد وقيل احد هنا ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير ورد بانه يقتضي ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد صلى الله عليه وآله وبين في النبوة وفيه نظر والذي يظهر لي في وجه التقدير ان المقدر بين احد وبين الله بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ونحو سرابيل تقيكم الحر والبرد وقد يكون اكتفي عن هذا بقوله سبحانه في اول السورة لكم فيها دفء وله ما سكن اي وما تحرك واذا فرس يستقر لم يحتج الى هذا فان احصرتم فما استيسر من

الهدي اي فان احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اي وكسبت ولا ايمانها والاية من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع شبهة المعتزلة كالزمخشري وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى بين الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به وهذا التاويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف ام ومعطوفها كقوله فما ادري ارشد طلابها اي ام غي وقد مر فيه بحث حذف المعطوف عليه ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه فليس بشيء لان لفظ الفائين واحد فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ورده ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ام متصلة والتقدير اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم حذف المبدل منه قيل في ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف اي لما تصفه وكذلك في رسولا بناء على ان ما في كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من موصول سمي وبرده ان فيه اطلاق ما على الواحد من اولي العلم والظاهر ان ما كافة واظهر منه انها مصدرية لابقاء الكاف حينئذ على عمل الجر وقيل في الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه اي لا تقولوا الكذب لما تصفه السنتكم البهائم بالحل والحرمة واما النصف على ان ما مصدرية والجملتان محكيتان بالقول اي لا تحللوا وتحرموا المحذوف اي فتقولون الكذب قوله بمجرد وصف السنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا لكذوب صفة للقائلين وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف حذف المؤكد وبقاء توكيده قد مر ان سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه حذف المبتدأ يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما الحطمة نار الله اي هي نار الله وما ادراك ما هي نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر مخضود الايتين هل انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء

باضمار اذهب ونظائره كثيرة وقالوا اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت وقالوا الا كلمة ما ان جوابي كانه وان في ايمانها اي ما ثبت ويروى بحجر بالرفع فان فعل ماض بمعنى عرض واصله عن حذف المفعول يكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء لهداكم اي فلو شاء هدايتكم وبعد نفي العلم نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعائدا على الموصول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله وما شيء حميت بمستباح وعائد المخبر دونهما كقوله علي ذنبا كله لم اصنع وقوله فثوب نسيت وثوب اجر وجاء في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريبه حذف المقول وابقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر بدليل اسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل نحو وما قلى ولا يخشى ويجوز حذف مفعولي اعطى نحو فاما من اعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك واولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية حذف الحال اكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملئكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قائلين ذلك ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر اي واسمعيل يقول كما ان القول حذف خبر الموصول في والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال او رفع خبر اول ولا موضع لانه بدل من الصلة هذا كله اذا كان الذين للكفار والعائد الواو فان كان للمعبودين عيسى والملئكة والاصنام والعائد محذوف اي اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم وجملة القول حال او بدل حذف التمييز نحو كم صمت اي كم يوما وقال تعالى تسعة عشر ان يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ في باب نعم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة حذف الاستثناء وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس يقال قبضت عشرة ليس الا وليس غير بضم غير وفتحها منونة

وغير وقد تقدم واجاز بعضهم ذلك بعد لم وليس بمسموع حذف حرف العطف بابه الشعر كقول الحطيئة ان امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا اي ومنزله برمل يبرين كذا قالوا ولك ان تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكي ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك ايات احدها وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة وبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها او من القسط او معمول للحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة وعلى الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل تولوا على اضمار قد وجاز الزمخشري ان يكون استينافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم ثم وسط بين الشرط والجزاء حذف فاء الجواب هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد مر ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين حذف واو الحال تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره اي انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص حذف قد يقول البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم او مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان كقوله صلى الله عليه وآله لبعض اصحابه الم تكن قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة وخالفهم البصريون وجاز بعضهم ان زيدا لقام على اضمار قد وقال الجميع حتى الكسائي المثبت الجاب به القسم ان يقرنوا باللام وقد نحو تالله لقد اثرك الله علينا وقيل في قتل اصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال فاضمر قد واما ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل الى

قد ادّى المعنى ليضلن ولكن النون لا تدخل في الماضي حذف لا التبرئة حكى الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء للتركيب بحاله حذف لا النافية وغيرها يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا ويقل مع الماضي كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي امد به امد السرمد ويسهله تقدم لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحي قومي وسمع بدون القسم كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل وقد قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا وقيل المحذوف مضاف اي كراهة ان تضلوا حذف ما النافية ذكر ابن معطي ذلك في جواب القسم فقال في الفيته وان اتى الجواب منفيا بلا او ما كقولي والسما ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا امن الالباس حال الحذف قال ابن الخباز وما رايت في كتب النحو الا حذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا اكثر من التصرف في ما انتهى وانشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب وقال اصله ما ما نلتم وفي بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة حذف ما المصدرية قال ابو الفتح في قوله بآية تقدمون الخيل شعثا والصواب ان آية مضافة الى الجملة كما مر وعكسه قول سيبويه في قوله بآية ما تحبون الطعاما ان ما زائدة والصواب انها مصدرية حذف كي المصدرية اجازه السيرافي في نحو جئت لتكرمني وانما يقدر الجمهور هنا ان بعينها لانها ام الباب فهي اولى بالتجوز حذف اداة الاستثناء لا اعلم ان احدا اجازه الا السهيلي قال في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يفعل الا ان يشاء الله ولا بقوله ذلك بالنهي لانك اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست بمنهي عنه فقد سلطته على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثير انتهى فيتضمن كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشاء الله او الا متلبسا بان

يشاء الله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك الا مع حرف الاستثناء فطوي ذكره لذلك وعليهما فالباء وان وقال بعضهم يجوز ان يكون ان شاء الله كلمة تأبيد اي لا تقولنه ابدا كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله ان تقوله بان يأذن لك فيه ولما قاله مبعد وهو ان ذلك المعنى معلوم في كل امر ونهي ومبطل وهو انه يقتضي النهي عن قول اني فاعل ذلك غدا مطلقا وبهذا يرد ايضا قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم ان الا ان يشاء الله كلمة تأبيد حذف لام التوطئة وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين حذف الجار يكثر ويطرد مع أنّ وأن نحو يمنون عليك ان اسلموا اي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي اطمع ان يغفر لي وتطمع ان يدخلنا ربنا وان المساجد لله اي ولان ايعدكم انكم اذا متم اي بانكم وجاء في غيرهما نحو قدرناه منازل اي قدرنا له ويبغونها عوجا اي يبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه اي يخوفكم باوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقد قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله وقولهم بكم درهم اشتريت ويطرد في القسم الله لافعلن حذف ان الناصبة هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل ياخذك ومن يحفرها ولابد تتبعها وقال سيبويه في قوله ونهنهت نفسي بعدما كدت افعله وقال المبرد الاصل افعلها ثم حذف الالف ونقل حركة الهاء الى ما قبلها وهذا اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان في موضع ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها واذا رفع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر ومع ذلك فلا يقاس ومنه قل افغير الله تأمروني اعبد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو الاشهر في رواية بيت طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وقرئ اعبد بالنصب كما روي احضر كذلك واستضعف في الآية على القراءتين لان تكون باعبد لا بان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وان اعبد بدل منه بدل اشتمال اي تأمروني بعبادة غير الله حذف لام

الطلب هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له ليفعل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وقل لعبادي يقولوا وقيل هو جواب الشرط محذوف او جواب الطلب والحق ان حذفها مختص بالشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس حذف حرف النداء ايها الثقلان يوسف اعرض عن هذا ان ادوا الي عباد الله وشذ في اسمي الجنس والاشارة في نحو اصبح ليل وقوله بمثلك هذا لوعة وغرام ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق اي برزت هذي البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل حذف همزة الاستفهام قد ذكر في اول الباب الاول من الكتاب حذف نون التوكيد يجوز في نحو لافعلن في الضرورة كقوله فلا وابي لنأتيها جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واذا وقف تاليه ضمة او كسرة ويعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها فيقال في اضربن يا قوم اضربوا وفي اضربن يا هند اضربي وحذفها في غيرهما ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس وقيل بما جا في النثر وخرج عليه بعضهم قراءة من قرأ الم نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن ولعلك تقول لعل المحذوف فيهما الشديدة فيجاب بان تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه اولى حذف نون التثنية والجمع تحذفان للاضافة نحو تبت يدا ابي لهب وانا مرسلو الناقة ولشبه الاضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو اذا لم تقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة نحو الضاربا زيدا والضاربو عمرا وللام الساكنة قليلا نحو لذائقوا العذاب الاليم فيمن قرأ بالنصب وللضرورة نحو هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار واما من خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين باما فلم ينفك البيت عن ضرورة واختلف في قوله الا ايها الطالبون ضاربين القبابا قيل الاصل ضاربين ضاربي القباب وقيل القباب كقوله لشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل اعرب ضاربين اعراب مساكين

وحذفه

وبضمه بالفتحة لا بالياء حذف التنوين يحذف للزوم ما للدخول اللام نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف فاما قوله اسلمني الى قومي شراحي فضرورة خلافا لهشام ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن وابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب فاما قوله جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وقرئ قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار وانما ترك التنوين على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير متروك تنوين احد وسابق ونصب النهار حذف ال تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يا رحمن الا من اسم الله تعالى والجمل المحكية قبل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على اضمار ال ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله وقال الخليل فيما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا هو على نية ال في خير ويرده انه لا يجامع من الجارة للمفضول وقال الاخفش اللام زائدة وليس هذا بقياس والتركيب قياسي وقال ابن مالك خير بدل والبدل بالمشتق ضعيف فالاولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني حذف لام الجواب وذلك ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه اجاجا حذف لام لقد يحسن مع طول الكلام نحو قد افلح من زكاها حذف لام لافعلن يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقتيل مرة اثارن فانه فرع وان اخاكم لم يثأر حذف جملة القسم كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لافعلن او لقد فعل او لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لاعذبنه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن اخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم ونحو ان زيدا قائم او لقائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا لمتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز ذلك في نحو والنازعات غرقا الآيات اي لتبعثن بدليل ما بعده وهو المقدر وهو العامل في يوم ترجف او عامله اذكر وقيل ان الجواب في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله ق والقرآن المجيد اي ليهلكن بدليل كم اهلكنا او انك لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذف اللام للطول مثل قد افلح من زكاها

ابن كيسان ما يلزم بلفظه من قول الآية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن
ذي الذكر اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين او ما الامر كما يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق
وقيل بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله ويرده ان الجواب لا يتقدم وقيل كم اهلكنا
وحذفت اللام للطول **حذف جملة الشرط** هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله اي فان تتبعوني يحببكم فاتبعني
اهدك ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل وجاء بدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون
اي فان لم يتأت اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي فاعبدون في غيرها ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو
الولي اي فان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي او تقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم
بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن اظلم ممن كذب بايات الله اي ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من انفسكم فقد جاءكم
بينة وان كذبتم فلا احد اكذب منكم فمن اظلم وانما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها
وحذف جملة الجواب لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سيأتي وجعل منه
الزمخشري وتبعه ابن مالك فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفي بلم
لا تدخل عليه الفاء وجعل منه ابو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم اي ان عرفته فذلك وهو حسن وحذف
جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفء والا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها **حذف جملة جواب الشرط**
وذلك واجب ان تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان
شاء الله ظالم ان فعل وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه والله ان جاءني زيد لاكرمنه وقول ابن معطي للفظ ان بعد هو الكلام
اما كونه من ذلك ففيه ضرورة وهو حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ولأن الجواب فالجملة الاسمية وجعلنا
والجواب خبر ففيه ضرورة وهو حذف الفاء من الجواب مع كون الشرط كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ووهم ابن الخباز
بهذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الآية اي فافعل ولو ان

ففيه ضرورة ايضا وهي حذف الفاء

قرآنا

١٧٩

قرآنا سيرت به الجبال الآية اي لما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدره
اظهر لو تعلمون علم اليقين اي لارتدعتم وما الهكم التكاثر ولو افتدى به اي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة
اي لادركم الموت واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده ان ذكرتم اي
تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا اي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم اي لرأيت امرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم
ورحمته وان الله تواب رحيم اي لهلكتم قل ارأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين
بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا تكون جوابا الا بالفاء مؤخرة من الهمزة نحو ان جئتك
افما تحسن الي ومقدمة على غيرها نحو فهل تحسن الي **تنبيه** التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله
فان اجل الله لآت لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله آت سواء وجد الرجاء اولم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل
فان اجل الله لآت ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك اي فتصبر فقد كذبت
رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش
والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا
الطلاق اي فلا تؤذوهن بقول ولا فعل فان الله سميع ذلك وبعلمه فان تولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم
حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطراد في مواضع **احدها** بعد حرف الجواب يقال اقام زيد فتقول نعم والم تقم زيد فتقول نعم
ان صدقت النفي وبلى ان ابطلته ومن ذلك قوله قالوا اخفت فقلت ان وخيفي ما ان تزال منوطة برجاء فان ان
هنا بمعنى نعم واما قوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لاكثرهم لجواز
كون الهاء للسكت بل اسما على انها المؤكدة والخبر محذوف اي انه كذلك **والثاني** بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص
وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد **والثالث** بعد حرف النداء في مثل يا ليت قومي يعلمون اذا قيل
على حذف المنادى اي يا هؤلاء **والرابع** بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كذلك

العالبون ...

يحسن لانسابخلاف الطول وعندي فيما احتجوا به نظر اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع
مجازين حذف الموصوف وتصير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا
ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز ويوضحه انهم يفعلون ذلك
في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا واما
الثاني فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل والنا له الحديد
ان اعمل سابغات ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم اشتمل الصماء اي الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه
والخامس قولهم الفاء جواب الشرط والصواب ان يقال رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة **والسادس** قولهم العطف
على عاملين والصواب العطف على معمول عاملين **والسابع** قولهم في بل انها حرف اضراب وصوابه حرف استدراك واضراب
فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء **والثامن** قولهم في نحو ائتني اكرمك ان الفعل مجزوم في جواب الامر والصحيح انه
جواب لشرط محذوف وقد يكونون انما ارادوا تقريبا للمسافة على المتعلمين **والتاسع** قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد
فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكان
حاملهم على ذلك ارادة التقريب والا فما بالهم يحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا او عربوا
قالوا خلاف ذلك **والعاشر** قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما
هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي
ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه لا يتقوم الا باحدهما ويلزم
الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادة تان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص
فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التأنيث ويرجعون الى ما اعتبره البصريون **والحادي عشر** قولهم في نحو قوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع الواو فيه نائبة عن او ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفاء

في سورة النساء

بالمعربين

١٧١

المعربين والمفسرين واما الآية فقال ابو طاهر حمزة بن حسين الاصبهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف
الاعراب القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك الحق فاعلموا ان الاعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى
به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة
ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما
يراد به الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة فاطر وقال اي منهم جماعة ذو جناحين
جناحين وجماعة ذو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذو اربعة اربعة فكل جنس مفرد بعدد وقال الشاعر ولكنما
اهلي بواد انيسه ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال
تعالى ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بموقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم
فقال احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتناد انتهى وقال الزمخشري فان قلت الذي اطلق للناكح
في الجمع ان يجمع بين اثنين او ثلاث او اربع فما معنى التكرار في مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجمع فوجب التكرير
ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين
وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء
بها في المثال المذكور ولو جئت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة وليس لهم
ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز
الجمع بين انواع القسمة التي دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكحون من ارادوا نكاحها
من النساء على طريق الجمع ان شاؤوا مختلفين في تلك الاعداد وان شاؤوا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراء ذلك
انتهى وابلغ من هذه المقالة في الفساد قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم وقد
مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقيل عاطفة جزاء هو جملة على جزء هو مفرد والاصل

هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هو للاستيناف والوقف على سبعة وان في الكلام تقريرا لكونهم سبعة قبل وكانه لما قيل
سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان ونظيره ان الملوك اذا دخلوا الاية وكذلك يفعلون ليس من كلامها
ويؤيده انه قد جاء في المقالتين الاولين رجما بالغيب ولم يجئ مثله في هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فيكون صدقا
ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن ان يكون المراد ما يعلم عدتهم او قصتهم قبل ان نتلوها عليك
الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي ان القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال
ايضا ولكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال او الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوق الموصوف بالصفة كمررت
برجل ومعه سيف واما الواو الاولى فلا حقيقة لها وقد مر واما واو الحال فاين عامل الحال ان قدرت هم ثلثة او هؤلاء
ثلثة فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا قلنا العامل المعنوي لا يحذف **والثاني عشر** قولهم المؤنث المجازي يجوز معه
التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا
او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس وتطلع الشمس واطالع الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا
او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان احتج بقوله ولا ارض ابقل ابقالها فان وليس بضرورة لتمكنه
من ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل ورد بان الانسلم ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل وغيره **والثالث عشر**
قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وح
فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان
يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيه النيابة
ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف
والرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني
عين الاول وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع اللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى

ان مع العسر يسرين اثنين ويشهد للصورتين الاوليين انك تقول اشتريت فرسا فركبت الفرس فيكون الثاني غير الاول ولو قلت ثم بعت فرسا
كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن
قوما كالذي كانوا ويشكل على ذلك امور ثلثة احدها ان الظاهر في اية الم نشرح ان الجملة الثانية تكرار للجملة الاولى
كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين الاولى والثاني ان ابن عصفور قال لو كان العسر في الاية
لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الاية في قراءته ومصحفه مرة واحدة فدل على مدعينا
من التوكيد وعلى انه لم يفد تكرار اليسر مع تكرره بل من غير ذلك كان يكون فيه ما في التنكير من التفخيم فتاوله
بيسر الدارين والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي
خلقكم من ضعف الاية وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله والاله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى
فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام
ولهذا يستدل على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا فوق العذاب والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث
قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا
الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذا
بقية الاية وعلى الرابع يسالك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا وقوله اذ الناس ناس والزمان زمان فان الثاني
لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به فائدة وانما هذا من باب انا ابو النجم وشعري شعري اي وشعري
لم يتغير على عن حاله فان ادعي ان القاعدة فيهن انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل
عليها سهل الامر وفي الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا عمل الظن وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله
لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل ان تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين
لتقرير معناها في النفوس كتكرير المفرد في جاء زيد زيد وان تكون الاولى عدة بان العسر مردوف بيسر لا محالة والثاني عدة

مستانفة بان العسر متبوع بيسر فهما يسران على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد
في العسر الذي كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذي
يعلمه كل احد فهو هو ايضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستانفا فقد تناول بعضا
اخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه وسلم والثاني ما تيسر في ايام الخلفاء ويحتمل ان يكون المراد بهما يسر الدنيا
ويسر الاخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم العجز ان في
تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفي التنكير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها انه صلعم كان هو واصحابه في سعة ثم فتح عليهم بالفتوح
والغنائم ثم وعد صلعم بان الاخرة خير لهم من الاولى والتقدير ان مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان مع العسر في الدنيا
يسرا في الاخرة للقطع بانه لا عسر عليه في الاخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا ان له يسرا في الدنيا ويسرا في الاخرة
قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند سيبويه
ويشهد لذلك امور احدها قولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوته قاريا فان صاحب الحال معمول للمضاف والحال والحال
منصوبة بالفعل والثاني قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول
الاخفش والكوفيون والثاني الحال الاستقرار الذي يتعلق به الظرف والثالث وان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال
وصاحب الحال معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة وان هذا صراطي مستقيما قال ابن مالك
صريح النحو فاضع له العامل حرف التنبيه ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال
حرف من المعرفة وانما جوز ابن خروف بان الظرف انما يتحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا فخالف لاطلاقهم ولقول ابي الفتح في
عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض
بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يتعرض لعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل لو ورد
في الشركة برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس وانما جوز ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر وانما يصح لو

ساوى اللفظ المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيهما موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى امتكم والى صراطي وتنبه
لمريح النحو بينا واما مسالة المضاف اليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول الفعل
وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا **والسادس عشر** قولهم يغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين
احدهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم
ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان
فيجري حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب على الاصح
بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وانما المسئلة الصحيحة قولك كتبته لثلث بين يوم
وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة
بين قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة **والسابع عشر** قولهم في نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به
والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع
عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا
ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح ايضاح اخر المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي
عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه فعل ايجاده والذي غر اكثر النحويين
في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات
فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انه لا يختص بذلك لانه تعالى
موجد للافعال وللذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني
وابن الحاجب في اماليه وكذا البحث في انشات كتابا وعمل فلان وامنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب
في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى

رده وزعم ايضا في أنبأت زيدا عمرا فاضلا ان الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لانهما نفس النبأ بخلاف الثاني والثالث في أعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما متعلقا العلم لا نفسه وهذا خطأ بل هما ايضا متعلقا النبأ لا نفس النبأ وهذا الذي قاله لم يقله احد ولا يقتضيه النظر الصحيح والثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه انه لم يفعل واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعل دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانها اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال الله تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى فذبحوها التاسع عشر قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه اوضح ومعنى التنفيس

التوسيع

التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو المستقبل وهنا تنبيهان احدهما ان الزمخشري قال في اولئك سيرحمهم الله ان السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقق الوقوع يصل الى درجة الوجوب والثاني قال بعضهم في ستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار انتهى والحق انها للاستقبال وان يقولوا بمعنى يستمرون على القول وذلك مستقبل فهو نظير يا ايها الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سأل ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا خاتمة ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان يقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول لما لم يسم فاعله لخفائه ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطي واعطي لما لم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثهما وفي لما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويزيد في لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفي الواو حرف عطف لمجرد الجمع او لمطلق الجمع ولا يقال للجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فيمن قلت عاطف ومعطوف وجازم ومجزوم

وناصب

وناصب ومنصوب كما تقول جار ومجرور

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما يلفظ بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا تكلمت على اعرابها حيث ناسبها فقلت في نحو قوله وما هداك الى ارض كعالمها الكاف فاعل فقولك فاعل لزوال ما يعتمد عليه ويجوز في نحو م الله وق نفسك وش الثوب ولهذا الامران تنطق بلفظهما فتقول م مبتدا وذلك على القول بانها بعض ايمن وتقول ق فعل امر لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل فتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا ينطق بلفظهما وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل او مفعول والاحسن ان نعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك كراهة الاطالة وعلى هذا فقولهم ال اقبح من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبيرين الخليل وسيبويه وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وانما فتحت على الحكاية ويدلك على ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان محصل وضرب هنا لا يدل على ذلك وان الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب وهذا لا يصح ان يكون له فاعل ومما يوضح ذلك انك تقول في زيد من قام زيد مرفوع بقام او فاعل بقام فتدخل الجار عليه وقال بعضهم لا دليل في ذلك لان المعنى بجملة قام فقلت كيف وقع قام مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت فاذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فمدلوله لفظه ومسماه لفظ كما ان السور واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف ال فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته ولما قال ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلم يحققوه وقال بعضهم

توهم

توهم ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت فكيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا عنه وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضيه اعرابه كقوله مبتدا خبر فاعل مضاف اليه واما قول كثير من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا المقدار لا يعلم به موقعهما من الاعراب وان كان مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق او مفعول به او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه ولما كان حق ذلك الا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد المطلق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان او ظرف مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول به متعددا عين كل واحد فقلت مفعول اول وثان او ثالث وينبغي ان يعين للمبتدئ نوع الفعل فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو يتربصن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي نحو لينبذن مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد ويقال في المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم ويقول منصوب بكذا او باضمار ان او مجزوم بكذا ويبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب في غير محله عين ذلك فقال في قائم من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم انه فارق موضعه الاصلي وليطلب مبتدأه وفي نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم وليطلب فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وقوله كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني ولهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما ومثله الحال الموطئة في قوله قرآنا عربيا وان كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا فقال مثلا ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر وفي

ونصب استقبالا ان حرف مصدري ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم الكلام على المفردات

ستكلم على الجمل التي لها محل ام لا **فصل** واول ما يحترز منه المبتدي ثلاثة امور **احدها** ان يلتبس عليه الاصلي بالزائد ومثاله

انه اذا سمع ان ال من علامات الاسم وان حروف نأيت من علامات المضارع وان تاء الخطاب من علامات الماضي وان الواو

والفاء من احرف العطف وان الباء واللام من حروف الجر وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول سبق وهمه الى ان الفيت

والهبت اسمان وان اكرمت وتعلمت مضارعان وان وعظ وفسخ عاطفا ومعطوفا وان نحو بيت وبين ولهو ولعب كل منهما جار

ومجرور وان نحو استخرج مبني لما لم يسم وقد سمعت من يعرب الهيكم التكاثر مبتدا وخبرا كما يتوهم في نحو المنطلق زيد وهو

الوهم قراءة كثير من العوام نار حامية الهكم التكاثر بحذف الالف كما يحذف في اول السورة في الوصل فيوهم بجر القارعة وذكر

لي عن رجل كثير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى اتبيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك

بليلة الملسوع وقال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت له

لان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والمتكلم في الثاني مستفاد

من الهمزة والاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة الم اك جارك

ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء وحكى العسكري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل ابوك بحماره فقال

باعِه فقيل له فلم قلت باعِه فقال فلم قلت بحماره فقال انا جررته بالباء فقال فلم باؤك تجر وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد

ابو بكر التاريخي في كتاب اخبار النحويين ان رجلا قال للسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال

السماك انت احمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير الواو في فصيح الكلام

خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو

في اولها وقلت يوما الفقهاء لحنون في قولهم البايع بغير همز فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعوهن وقال الطبري في قوله

تعالى اثم اذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك وقال جماعة من المفسرين في وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون

واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة

فارضوا ما رضي لكم وليقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنعة بل اقامة

ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرينة فهو في نحو فان تولوا فقل

حسبي الله ماض وان تولوا فاني اخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى

وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول امر والثاني مضارع لان النهي لا يدخل على الامر

وتلظى مضارع والا لقيل تلظت وكذا تمنى من قوله تمنى ابناي ان يعيش ابوهما ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب ولا

ارض ابقل ابقالها وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة ومما يلتبس على المبتدي ان يقول في نحو مررت بقاض ان الكسرة

علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى لا يحكمها الا زان او مشرك وقد سالني عن ذلك بعضهم فقال كيف المرفوع على المجرور

فقلت له مهلا استشكلت ورود العطف على المجرور او بينت له ان الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال فالتقى ساكنان

الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين فبقي وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة وبقي في نحو مررت بقاض جار ومجرور

وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر وليال عشر والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة

جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة وثقل النائب ثقيل ولهذا حذفت

الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان فتحه ليست نائبة عن الكسرة لان ماضيه وجل بالكسر

فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء يعد بالكسر على ذلك واما يهب فان

الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا ايضا قال ابو الحسن في يا غلاما يا غلام بحذف الالف وان كانت لخفة المجرور

لان اصلها الياء ومن ذلك ان يبادر في نحو المصطفين والاعلين الى الحكم بانه مثنى والصواب ان ينظر اولا في نونه

وان وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار حكم بانه جمع وفي الاية دليل ثان

وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد وانهم ومحال ان يكون الجمع من الاثنين وقال

علم عن الاذنين واستبق دهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك ان يعرب الياء والكاف والهاء في نحو

غلامي اكرمني وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه اعرابا واحدا او بالعكس والصواب فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل

كن مفعولات واذا اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو ارايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف

فيهما حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياي واياك

واياه فانهن احرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه

لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى عار منها نحو قولهم لا عهد لي بالام فانه منه ولا اوضعه بفتح العين فالهاء في موضع

نصب كالهاء في الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست

مضافا اليها والا لخفض او نصب بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان فتحت الراء

فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورة ومن ذلك قوله فان نكاحها مطر حرام فيمن رواه بجر مطر فالضمير منصوب

على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين **تنبيه** اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويدا اسم فعل فالكاف حرف خطاب

وان قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل **والثاني** ان يجري لسانه الى عبارة اعتادها

فيستعملها في غير محلها كان يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما الف من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا

واما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فانه اصطلاح غير مالوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية

والمبتدي انما يقوله على سبيل الغلط فيعاب عليه **والثالث** ان يعرب شيئا طالبا الشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب

كان يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله او مبتدا ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فاعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له فان

قلت فمن ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة

اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين او استيناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون

فكانه نسي المبتدا فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له قلت لعله راى ان خبره محذوف اي ومنكم طائفة صفتهم

وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي وطائفة من غيركم مثل

منوان بدرهم اي منوان منه واعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار وسالت كثيرا من الطلبة

عن اعراب احوج ما سال العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدا بلا خبر والصواب انه الخبر والمفعول العائد

اي ساله وعلى هذا فقول احوج ما سال العبد ربه بالرفع وعكسه ان مصابك المولى فيح يذهب الوهم فيه الى ان المولى خبر بناء

على ان المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بل لبل يحيي الخبر بعده ومن هنا اخطا من قال

في مجلس الواثق بالله في قوله اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم انه برفع رجلا وقد مضت الحكاية **تنبيه**

قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فينبغي التحرز من ذلك ومن ذلك ما انت وما شانك

فانهما مبتدا وخبر اذا لم تات بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون

فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك بتقدير ما يكون وما فيهما

في موضع نصب خبرا لكان او مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا يقع

وكذلك يختلف اعراب الشيء باعتبار المكان الذي يحل فيه وذلك طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا

وليس في السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فانها في هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لانها قد

جرت مجرى الحروف كما ان قد في قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم يحتج لفاعل هذا قول الفارسي والمحققين وعند

ابي سعيد هي تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب

وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما احسن ما كان زيد او كانت تامة ولجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما

موصولا وان ينصب زيد على انه الخبر اي ما احسن الذي كان زيدا ورد بان ما احسن زيدا يغني عنه

الباب الثامن من الكتاب في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي احدى عشرة قاعدة **القاعدة الاولى** قد يعطى

الشيء حكم ما اشبهه في معناه او في لفظه او فيهما **فاما الاول** فله صور كثيرة احدها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى

اولم يروا ان الله الذي خلق السموات ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم يدخل في ولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض قادر على ان يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء في كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا بخلاف قوله فقليل منك يكفيني وفي قوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان تقول وصل الي كتابك فقرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه جار على معنى التقرب والثانية جواز حذف خبر المبتدا في نحو ان زيدا قائم وعمرو اكتفا بخبر ان لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين وقول الشاعر فتى هو غير ملغ زنوله ولا متخذ يوما سواه خليلا وقوله ان امرا خصني غير مبين يوما مودته على الشاني لعندي غير مكفور ويحتمل ان يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على بعسير او بمحذوف هو نعت له او حال من ضميره ولو قلت جاءني غير ضارب زيد لم يجز التقديم لان النافي هنا لا يحل محل غير والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن والخامسة اعطاؤهم ضارب زيد الان او غدا حكم ضارب زيد في التنكير لانه في معنا فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال واجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو مثلو تأشاد به الثوب كما يتقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضي لانه ليس في معنى الناصب والسادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو انها لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره والسابعة العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب لما كان معناه قال الله لا تسم بام ولا اب والثامنة زيادة

لا في قوله

لا في قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد قال ابن السيد المانع من الشي آمر بالممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد والاقرب عندي ان يقدر في الاول لم يرد الله لي وفي الثاني ما الذي امرك ويوضحه في هذا ان الناهيه لا تصاحب الناصبه بخلاف النافيه والتاسعة تعدي رضي بعلى في قوله اذا رضيت علي بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط والعاشرة رفع المستثنى على البدل من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني وقيل الا وما بعده صفة فقليل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا حذف خبره اي لم يشربوا والحادية عشر تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل والثانية عشر قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جواز الانه نفس من في المعنى والثالثة عشر ان قولهم احد لا يقول ذلك فاوقع احد في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احد كذلك وقال في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احد وهو فاعل وهو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال اليس الكتاب في معنى الصحيفه وقال ابو عبيده لرؤبة بن العجاج لما انشد فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك وتلك وقالوا مررت برجل ابي عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع

عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل واكدوه بالاسماء الجامدة لما لحظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد **تنبيهان الاول** انه قد وقع في كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد مضى ذلك **والثاني** انه ليس بلازم ان يعطى الشي حكم ما هو بمعناه الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان وان وصلتهما وبالعكس دليل الاول انهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما مسد جزئي الاسناد ثم انهم شركوا بين ان وان في هذه المسئلة في باب ظن وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما في باب عسى وخصوا الشديده بذلك في باب لو ودليل الثاني انهما لا يعطيا حكمه في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت ان تقوم وانك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاجرى المصدر مجرى ان يفعل في حذف الجار وتقول حسبت انه قائم او ان قام ولا تقول حسبت قيامه حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان يقوم وعسى انك قائم ومثلها في ذلك لعل وتقول لو انك تقوم ولا تقول لو ان تقوم وتقول جئتك صلوة العصر ولا يجوز جئتك ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري **الثالث** وهو ما اعطي الشي المشبه له في لفظه دون معناه وله ايضا كثيرة زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفيه وبعد ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله وقعة بها في ابي بوجوب دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدا كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي فهذا محمول في اللفظ على نحو

قوله

قولك لما تصنعه حسن توكيد المضارع بالنون بعد لا النافيه حملا لها في اللفظ على لا الناهيه نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول في اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن اولهما على النهي لم يحتج الى هذا حذف الفاعل نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد دخول لام الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرا ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ايته برفع صفتها كما يقال يا ايتها العصابة وانما كان حقهما وجوب النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف ولكنهما لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء اعطيت حكمها وان انتفى موجب البناء واما نحن العرب في المثال فانه لا يكون منادى لكونه بال فاعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه واما نحن معاشر الانبياء لا نورث فواجب النصب سواء اعتبر حاله او حال ما هو شبيه به وهو المنادى بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال ودراك وذلك مشهور في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه وجه قوله يا ابنت حطي من جداك الصافي والفصل ان تتركني كفاف والاصل كافا فهو حال او تراك كفافا اجد مصدر ومنه عند ابي حاتم قوله حالت لتفزعني فقلت لها اقصري اني امرؤ صرعي عليك حرام وليس اذ ليس لفعله فاعل وفاعله كك والاولى قول الفارسي ان اصله حرامي كقوله والدهر بالانسان دواري ثم خفف ولو كان انوي لكان اولى ولما في قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فعلة بنائه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في الضم قبل وبعد شبهه بنزال بناء حاشى في وقلن حاش لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم انها

نعم امتنعوا احذف اي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التاويل لا يتاتى في كل موضع يقال انفعل كذا
او فعلت كذا فنقول حاش لله فانما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن ثم تنعرب على الغا
هذا التشبيه كما ان بني تميم اعربوا باب حذام كذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله صلعم اكثر
ما كنا قط وآمنه فاوقع قط بعد ما المصدرية كما يقع بعد ما النافية و اعطاء الحرف حكم مقاربه
في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شيء ولك قصورا وحتى اجتمعا روين كقوله بني ان البر شيء هين المنطق الطيب
والطعيم وقول ابي جهل ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سن لمثل هذا ولدتني امي وقول الحجاج اذا ركبت فاجعلوني
وسطا اني كبير لا اطيق العندا والثالث وهو ما اعطي حكم الشيء المشابه له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب
فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة وجاز تصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا قال يا ما املح غزلانا شدن
لنا ولم يسمع ذلك الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك قياسه الا
عن ابن كيسان وليس كذلك وقال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا في ملح سنة والقاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا
جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب والاكثر الرفع وقال كبير اناس في بجاد مزمل وقيل به في وحور عين فيمن
جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على اكواب واباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور
وقيل العطف على جنات وكانه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى
اذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم
لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض
الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل
اذا انحلت عرى الذنب قال الفراء انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال
هو خير من الذي قلته انا ثم استنشدته اياه فانشدنيه بالخفض ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور وقال

الزمخشري

الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلثة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم
شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل
الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم تضرب له غاية في الشريعة انتهى
تنبيه انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال
السيرافي الاصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير وحول الاسناد الى ضمير الضب وخفض
الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم
ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار
الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي
هذا مثل مررت برجل قائم ابوه لا قاعد ابوه مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الاول دون الثاني
على ما سياتي ومن ذلك قولهم هناني ومراني والاصل امراني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون
الجيم والاصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وح
يكون محل الاستشهاد انما هو التزام التناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال
فعل بكسرة فيكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث
وقرأ جماعة سلاسلا واغلالا بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل موزورات بالواو
لانه من الوزر وقراءة ابي حيوة يوقنون بالهمزة وقوله احب المؤقدين الى مؤسى وجعدة اذ اضاءهما الوقود
بهمزة المؤقدين ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه
وفي وقتت اقتت ومن ذلك قولهم في صوم صيم حملا على قولهم في عصو عصي وكان ابو علي ينشد في مثل
ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار والقاعدة الثالثة قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك

تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين قال الزمخشري الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم
الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليها
اكلين انتهى ومن مثل ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدي بالى مثل وقد
افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى بالباء يقال ارفث فلان بامرأته وقوله تعالى وما تفعلوا
من خير فلن تكفروه اي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون
الى الملأ الاعلى اي لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اي استجاب فعدي سمع في الاول بالى وفي الثاني باللام
وانما اصله ان يتعدى بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اي يمتنعون من وطي نسائهم بالحلف فلهذا
عدي بمن ولما خفي التضمين على بعضهم في الاية وراى انه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى
للذين كما تقول لي منك مبرة قال واما قول الفقهاء الى من امراته فغلط اوقعهم فيه عدم فهم التعلق في الاية وقال
ابو كبير الهذلي حملت به في ليلة مزؤدة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق
فشب غير مهبل مزؤدة اي مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسر وبالنصب حال من المراة وليس
يقوي مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة ح لا كبير فائدة فيه والشاهد فيهما انه ضمن حمل معنى علق ولولا ذلك لعدي
بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق كيف تراني قاليا مجني قد قتل الله زيادا عني اي صرفه عني بالقتل
وهو كثير قال ابو الفتح في كتاب التمام احسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين اوراقا والقاعدة
الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه
ولابويه لكل واحد منهما السدس وفي الاب والخالة ومنه ورفع ابويه والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان
في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر
وقال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اي الشمس وهو وجهها وقمر السما

وقال

وقال التبريزي انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه املح
والقمران في العرف الشمس والقمر وقيل انه منه قول الفرزدق اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها
والنجوم الطوالع وقيل انما اراد محمدا والخليل عم لان نسبه راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة
وقالوا العمرين في ابي بكر وعمر وقيل عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان نسالك
سيرة العمرين بحضرة قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعثمان وقالوا
العجاجين في روبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فان الاختلاط حاصل في العموم
السابق في قوله تعالى كل دابة وفي من يمشي على رجلين اختلاط اخر في عبارة فانه يعم الانسان والطائر
واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان
لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس
حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس قال الزمخشري الاستثناء متصل لانه واحد بين اظهر الالوف من الملائكة
فغلبوا عليه في فسجدوا الا ابليس قال الزمخشري الاستثناء متصل لانه واحد ثم استثني منهم استثناء احدهم
قال ويجوز ان يكون منقطعا ومن التغليب او لتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من
قريتنا فانه عم لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى
يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد
فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولهذا اتي بفي دون الباء ونظيره ولكم في القصاص حيوة وزعم
جماعة ان منه يا ايها الذين امنوا ونحو بل انتم قوم تجهلون وانما هذا مراعاة المعنى والاول مراعاة

اللفظ والقاعدة الخامسة انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضى في فصل لو ونظائرها مما لم يتقدم ذكره قوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر والثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان اذا ناجيتم الرسول فقدموا لا يراد اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل ومنه في غيره فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين اي فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومثله وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها ثم دنى فتدلى اي اراد الدنو من محمد صلعم فتدلى فتعلق في الهوى وهذا اولى من قول من ادعى القلب في هاتين الايتين وان التقدير وكم من قرية جاءها باسنا فاهلكناها ثم تدلى فدنى وقال فارقنا قبل ان نفارقه لما قضى من جماعنا وطرا اي اردنا فراقنا وفي كلامهم عكس هذا وهو التعبير بارادة الفعل عن ايجاده نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه ولم يفرقوا بين احد منهم والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ونبلوا اخباركم اي ونعلم اخباركم لان الابتلاء

الاختبار

الاختبار والاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الاية في قراءة غير الكسائي يستطيع ربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه اي هل ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته ومثله فظن ان لن نقدر عليه اي لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها واما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف او هل تطلب طاعة ربك في انزال المائدة اي استجابته ومن الثاني فاتقوا النار التي اي فاتقوا العناد الموجب للنار والقاعدة السادسة انهم يعبرون عن الماضي والاتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عم كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا قصد بقوله سبحانه فتثير احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو اولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى يصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير او تهوي به الريح في مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض الى قوله تعالى ونري فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقدير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون لان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارء وفي الاية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالايماض ولولا حكاية الحال في قول حسان يغشون حتى لا تهر كلابهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والقاعدة السابعة قد يكون

اللفظ

تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله فان يفترى مأول بالافتراء والافتراء مأول بمفترى وقال لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندي وقالوا عسى زيد ان يقوم فقيل هو على ذلك وقيل هو على حذف مضاف اي عسى امر زيد او عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر وانها قد عملت والزائدة لا تعمل خلافا لابي الحسن واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار يجوز كون ان زائدة فلان النصب يكون هنا بالعطف كما ان وقيل في ثم يعودون لما قالوا ان ما في لما بمعنى القول والقول بتاويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند ابي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول انتهى وهذا يقتضي ان غير ابي علي لا يجيز ذلك وقال السيرافي في اذا قيل قاموا ما خلا زيدا او ما عدا زيدا فما وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء وقال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتاويلها بالنكرة انتهى والتاويل خالين من زيد ومتجاوزين زيدا واما قول ابن خروف والشلوبين ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره والقاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها ولا رب اخيه ولا اي جارها ولا يجوز ان يغم زيد قام عمرو الا في الشعر كقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا مني وما يسمعوا من صالح دفنوا اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم كل ولا تجر رب الا النكرات ولا يكون في الاختيار فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل فقال يونس اراد او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال وكانه قال اتركبون فذلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى والقاعدة التاسعة انهم يتسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو

كان

كان في الدار او عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاءها زيد وما اثبت عند الحروب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو هذا غلام والله زيد واشتريته بوالله درهم وقوله اذن والله نرميهم بحرب وقوله لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وقدموهما خبرين على الاسم في باب ان نحو ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو ما في الدار زيد جالسا وقوله فما كل حين من يوافي مواليا وان كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله وما كل من وافى منى انا عارف ومعمولين لصلة ال نحو وكانوا فيه من الزاهدين في قول وعلى غيرهما وكذا النفي بما في نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا قيل وعلى ان معمول الخبر بها في نحو اما بعد فان الله يقول كذا وقوله اما اخواشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع او على العامل المعنوي في قولهم افي كل يوم لك ثوب واقول انما مسئلة اما فاعلم انه اذا تلاها ظرف ولم يل الفاء ما يمنع تقدم معموله عليه نحو اما في الدار فزيد او عندك فزيد جالس جاز كونه معمولا لاما او لما بعد الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم عليه معموله نحو اما زيدا او اليوم فاني ضارب فالعامل عند المازني اما فتصح مسئلة الظرف فقط لان الحروف لا تنصب المفعول به وعند المبرد يجوز مسئلة الظرف من وجهين ومسئلة المفعول به من جهة اعمال ما بعد الفاء واحتج بان اما وضعت على ان ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين اما وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به واما قوله اما انت ذا نفر فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف والتقدير الهذا خرجت على واما المسئلة الاخيرة فمن اجاز زيد جالسا في الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف والقاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم وتاوله الفارسي على انتصاب المزاج على الظرفية

المجازية والاصل رفع المزاج ونصب العسل وقد روي كاك فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء وروي
برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسيد ان كان زائدة فغلط لانها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس
ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا وقوله ومهمه مغبرة ارجاوه كأن لون ارضه سماؤه اي كان لون سمائه
لغبرتها لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقال فان انت لاقيت في نجده فلا تتهيبك
ان يقدملك فلا تتهيبها وقال ابن مقبل ولا تتهيبني الموماة اركبها اذا تجاوبت الاصداء بالسحر اي
ولا اتهيبها وقال كعب كان اوب ذراعيها اذا عرقت وقد تلفع بالقور العساقيل القور جمع قارة وهي
الجبل الصغير والعساقيل اسم لاوايل السراب ولا واحد له والتلفع الاشتمال وقال عروة بن الورد فديت
نفسي ومالي وما آلوك الا ما اطيق وقول القطامي فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا
الفدن القصر والسياع الطين ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض و
عرضتها على الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا
على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق ابن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب
وقال آخرون لا قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول الزمخشري في الاية وزعم بعضهم في
قول المتنبي وعذلت اهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق ان اصله كيف لا يموت
من يعشق والصواب خلافه وانما المراد انه صار يرى ان لا سبب للموت سوى العشق وقال اذا طلعت الجوزاء
انتصب العود في الحرباء اي انتصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل لا قلب وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
ثم دنى فتدلى وقد مضى تاويلهما وقال الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس
فقلب التثنية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها اي طرفها لان له طرفين

فله قابلان اذا فتر بالقدر ونظير هذا انشاد ابن الاعرابي اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري
فعله بحمول اي فلست لشر فعله قيل ومن القلب اذهب بكتابي هذا الاية واجيب بان المعنى ثم تول
عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل في فعميت عليكم ان
المعنى فعميتم عنها وفي حقيق على ان لا اقول الاية فيمن جر بعلى ان وصلتها ان المعنى حقيق علي
بادخالها على ياء المتكلم كما قرا نافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفي ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة ان
المعنى لتنوء العصبة بها اي لتنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية اي لتنوء العصبة اي تجعلها
تنهض متثاقلة **والقاعدة الحادية عشرة** من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة احدها اعطاء غير حكم الا
في الاستثناء بها نحو لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر فيمن نصب غيرا واعطاء الا حكم غير في الوصف
بها نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا والثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله
ان تقرءان على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد ان في الاولى اذ ليست مخففة من الثقيلة بدليل
ان المعطوفة عليها واعمال ما حملا على ان كما روي من قوله صلعم كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف
في الرواية كما تكونون والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه
لا يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة ذكره ابن الشجري وغيره
على انه مثال في لغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت الالف همزة على حد قول بعضهم العألم والخأتم بالهمز
ويؤيده انه لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء وبهذا يقدح
ايضا في تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك والظاهر انه متخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح
كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي وجزم يصبر والرابع اعطاء اذا حكم متى
في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل واهمال متى حملا على اذا كقول عايشة متى يقوم مقامك

لا يسمع الناس والخامس اعطاء لن حكم لم في عمل الجزم ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء
وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا محلها وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل اصله نشرحن ثم حذف
النون الخفيفة في النحو وابقى الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي في المعنى
وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء لم حكم لن في الجزم كقوله لن يخب الان من رجائك
من حرك دون بابك الحلقة الرواية بكسر الباء والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل
الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهي
لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك او عساكا واعطاء لعل حكم عسى في اقتران
خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه
وذلك عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال قد بلغت نجران او بلغت سواتهم هجر
وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منه القدما وفي رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت
نونه للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة فيمن رواه برفع اسار ومنة وسمع ايضا رفعهما كقوله ان من صاد
عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب
واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر والعاشر اعطاء افعل التعجب حكم افعل التفضيل
في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت
احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك امثلة كثيرة ٥ هذا ما تيسر ايراده في هذا التاليف
فاسال الله الذي من علي باتمامه واتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام من سنة خمس وسبعمائة
وبرها على اغتنام ما الحقته به من الزوايد في شهر رجب الحرام ان يحرم وجهي على النار وان يتجاوز عما تحملته
من الاوزار وان يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوت وان يلطف بي عند معالجة سكرات الموت وان

يفعل

يفعل ذلك باهلي واحبائي وجميع المسلمين وان يهدي اشرف صلواته وازكى تحياته الى اشرف العالمين
وامام العالمين والعاملين محمد نبي الرحمة الكاشف في يوم
الحشر بشفاعته الغمة وعلى اهله الهادين واصحابه
الذين شادوا لنا قواعد الدين وان يسلم تسليما كثيرا
الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
قد فرغ من تسويد هذا الكتاب بعون الملك المغني الوهاب في يوم السبت التاسع والعشرين من شهر صفر من سنة ثلث وعشرين
ومائة بعد الالف على يد اقل الانام عبد الرحيم القودجاني

١٣٧



